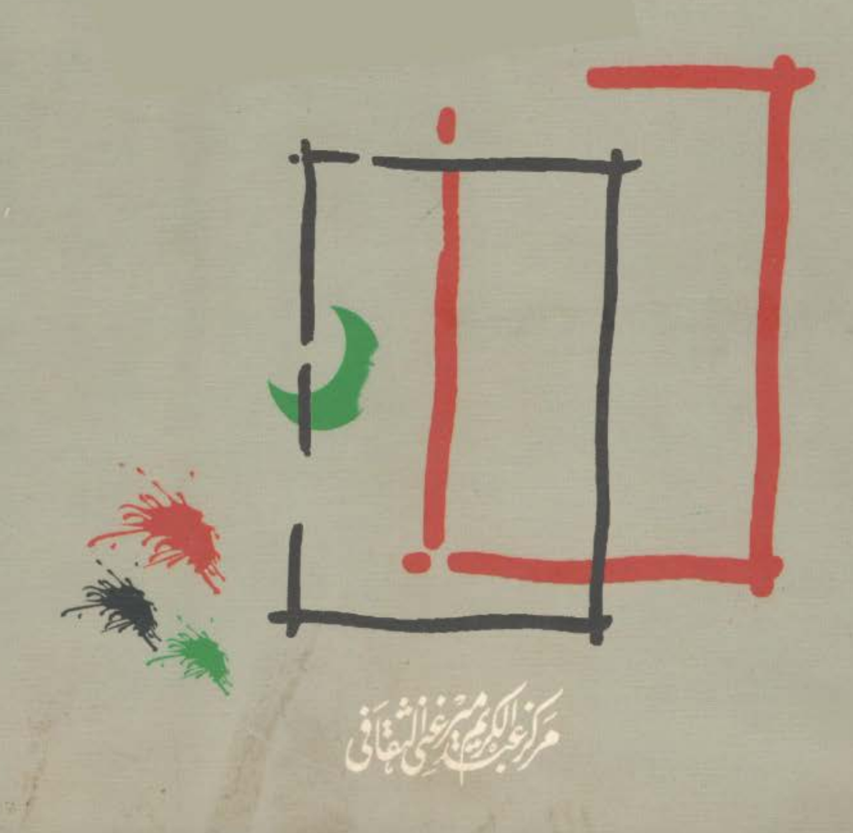
محمود محمد قلندر

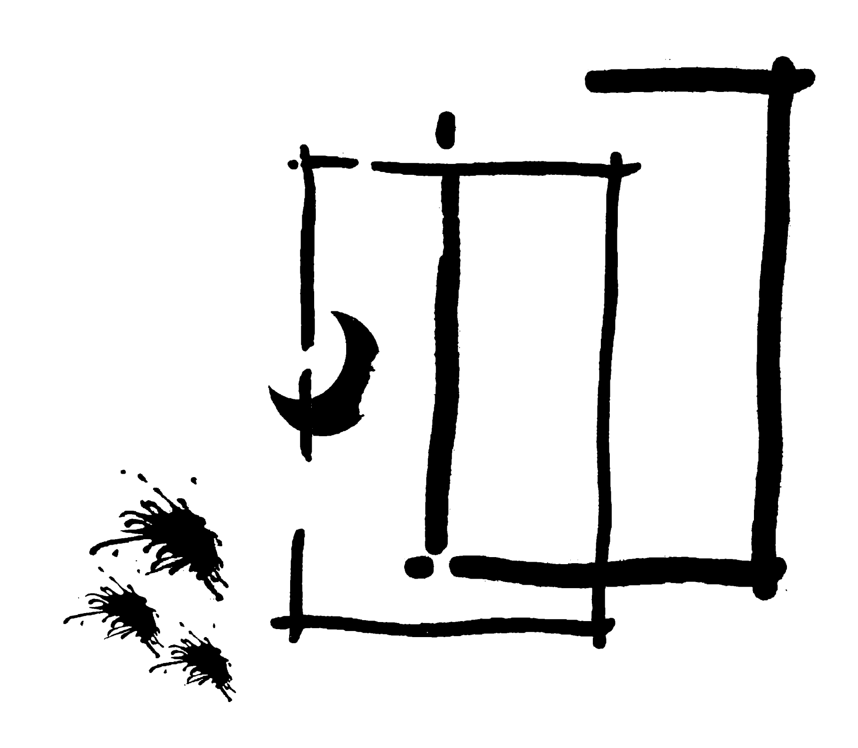
سنوات النميري

توثيق وتحليل لأحداث
ووقائع سنوات حكم ٢٥ مايو في السودان





توثيق وتحليل لأحداث
ووقائع سنوات حكم ٢٥ مايو في السودان



إختار المؤلف لكتابه عنوان «سنوات النميري»
إيماءً إلى أن الرئيس الأسبق جعفر نميري كان
مركز ومحور ذلك العهد الذي تقلب من أقصى اليسار في بدايته
إلى أقصى اليمين في نهايته.
والمؤلف خير من يلج هذا الباب ويسبر أغوار تلك الفترة الحرجة
في تاريخ البلاد المعاصر.
فهو أكاديمي مقتدر نال درجات علمية من جامعة الخرطوم
في أيام عزها ومجدها، ومن جامعات أمريكية كجامعة «جنوب كاليفورنيا»
بلوس أنجيليس وهاوارد بواشنطن العاصمة
كما أنه صحفي مؤهل ومتمرس وصاحب إنتاج وفير
لعله من المناسب أن نذكر في هذا المقام مقاله الشهير بعنوانه
«الاستنكاري هل هؤلاء الرجال جبهة؟» الذي نشرته جريدة القوات المسلحة
عن هوية النظام الحالي في السودان.
وفوق كل ذلك فالدكتور قلندر شاهد عيان لصيق بأحداث العهد المايوي
بل ومشارك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في صنع بعضها
كما أشار إلى ذلك بأسلوب عابر وفي تواضع جم في بعض أجزاء مخطوطته.

حسن أحمد إبراهيم

تصميم الغلاف: إلياس فتح الرحمن

الخرطوم
عاصمة الثقافة العربية
2005

سنوات النميري

توثيق وتحليل لأحداث ووقائع
سنوات حكم ٢٥ مايو في السودان
١٩٦٩ ـ ١٩٨٥

محمود محمد قلندر

سنوات النميري

توثيق وتحليل لأحداث ووقائع سنوات حكم

٢٥ مايو في السودان ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥

المؤلف

محمود محمد قلندر

●●

الناشر

مركز عبدالكريم ميرغنى الثقافى

أم درمان . الخرطوم

●●

تصميم الغلاف والإشراف العام

إلياس فتح الرحمن

●●

التنسيق الداخلى

عفت إبراهيم

●●

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/٣٠٠٥

سنوات النميري

توثيق وتحليل لأحداث ووقائع سنوات حكم ٢٥ مايو في السودان ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥

مع خطاب وتعليقات للرئيس السابق نميرى حول المعلومات والوقائع الواردة فى الكتاب

محمود محمد قلندر



تقديـم

بقلم بروفيسور حسن احمد إبراهيم

تطلق جمهرة المؤرخين والمهتمين بالشأن السوداني مصطلح "السودان الحديث" على الفترة الممـتدة من غزو الوالي العثـماني محمد علي باشـا للسودان عام 1820، وحتى تحرير البلاد من قبضة الاستعـمار في منتصف القرن العشرين. ومن ثم فقد يكون من المناسب أن نستخدم هنا لفظ "السودان المعـاصر" إشارة إلى فترة ما بعد الاستقـلال عام 1956 وحتى يومنا هذا. على أن المتتبع لتطور الدراســات السودانية يلاحظ أن الفترة الحديثة ـ بحقبها الثلاث العهد الاستعماري الأول فالمهدية ثم العهد الاستعـماري الثاني ـ قد نالت بدرجات مـتفاوتة نصيـباً جيداً من البحث والتـحقيق بلغت حصيلتـه كماً معتـبراً من الرسائل الجامعـية والكتب والتراجم بلغات مـتعددة أهمهـا العربيـة والانجليزية. وعلى النقـيض تماما، فإن فـترة نحو الخـمسين عـاماً المعـاصرة مـا زالت بكراً وفي حاجـة ماسـة لعناية البـاحثين والدارسين. ولما كـان العسكر قـد تحكموا من خـلال ثلاثة انقلابات على شؤون البـلاد في معظم عـهدها المعاصـر ـ خمس وثلاثون سنة من مـجمل ست وأربعين ـ فـإن دراسة دورهم في السـياسة السـودانية ضـروري وهام على وجـه الخصوص إن أراد أهل الـسودان الوصول إلى وفاق يؤمن التحول الديموقراطي والتداول السلمي للسلطة.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يتحدث عن أطول تلك الفترات العسكرية ـ حتى الآن على كل حال، والتي شهدت أحداثاً جـساماً بل وبعض المحن التي فصلها

المؤلف في سفره، وما زالت البلاد تعاني من عقابيل بعضها. وقد اختار المؤلف لكتابه عنوان "سنوات النميري" إيماءً إلى أن الرئيس الأسبق جعفر نميري كان مركز ومحور ذلك العهد الذي تقلب من أقصى اليسار في بدايته إلى أقصى اليمين في نهايته.

ومؤلف هذا السفر الدكتور محمود محمد قلندر خير من يلج هذا الباب ويسبر أغوار تلك الفترة الحرجة في تاريخ البلاد المعاصر. فهو أكاديمي مقتدر نال درجات علمية من جامعة الخرطوم في أيام عزها ومجدها، ومن جامعات أمريكية كجامعة جنوب كاليفورنيا بلوس أنجيليس وهاوارد بواشنطن العاصمة، كما أنه صحفي مؤهل ومتمرس وصاحب إنتاج وفير لعله من المناسب أن نذكر في هذا المقام مقاله الشهير بعنوانه الاستنكاري "هل هؤلاء الرجال جبهة؟" الذي نشرته جريدة القوات المسلحة عن هوية النظام الحالي في السودان. وفوق كل ذلك فالدكتور قلندر شاهد عيان لصيق بأحداث العهد المايوي بل ومشارك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في صنع بعضها، كما أشار إلى ذلك بأسلوب عابر وفي تواضع جم في بعض أجزاء مخطوطته.

يعتمد الكتاب على مراجع متعددة أهمها الصحف وبعض الدوريات المتخصصة في الشأن الإفريقي، إضافة إلى بعض الوثائق خاصة عن وحول قضية الجنوب التي اطلع عليها المؤلف بحكم موقعه الرسمي ضابطاً آنذاك في التوجيه المعنوي ومحرراً بجريدة القوات المسلحة الناطق الرسمي باسم النظام المايوي. على أن تأييد المؤلف لذلك النظام وتعاطفه معه لم يحل بينه وبين السعي قدر طاقة البشر لأن يكون موضوعياً في طرحه وتحليله للأحداث والمواقف. فهو لم يتردد في نقد بعض مواقع الخلل خاصة نكوص النظام عن أهم إنجازاته اتفاقية أديس أبابا، وتخبطه في التنمية التي "لم تؤت أكلها"، وإعلامه المبالغ والمضلل أحياناً. وأجد نفسي متفقاً تماماً مع الدكتور قلندر بأن جماعات من المثقفين السودانيين - خاصة العقائديين

منهم ـ قد سـعوا آنذاك وبعـد ذاك إلى تحسين الباطل للصـفوة الحـاكمة حـباً في السلطة وما يتبعها من جاه وصولجان.

قد يخـتلف الكثيرون اختـلافاً جذرياً مع فـرضية المؤلف الرئيسـية بأن سنوات النميـري قد ساهمت على العـموم في ترقيـة شؤون البلاد وتطويرها في مـجالات شتى، ولكني أعتقد بأن هذا الكتاب الرائد يفـتح المجال على مصراعيه للرأي المخالف ليدلي بدلوه بما يمكن أهل السودان في نهاية المطاف من استخلاص الدروس والعبر التي قد تساعد البلاد على تخطي محنتـها الحالية. ولعل مثل هذا الحوار الموضوعي الهـادئ هو بعض ما هدف إليـه الدكـتور قلندر من إصـدار هذا السـفر الذي كـتب بأسلوب شيق يشد إليه القارئ السوداني وغيره من أصحاب الشأن.

حسن أحمد إبراهيم

كوالا لمبور ـ 2004

لماذا نميري وسنواته ؟

ليس هذا العمل دفاعاً جهولا بالباطل عن مايو ونميري . . .فلا هو بالمنافحة الكذوبة عن الرجل ونظامه، ولا هو بالمنابذة الظالمة له ولأيامه. . .ولا أكتب ومسعاي نيل الرضى من شخص أو جماعة، لا تلك التي تنتظم وراء نميري، أو تلك التي تربصت به ولا تزال.

إن ما دفعني للكتابة هو الرغبة في قدح زناد ذاكرة شعبنا وشحن طاقتها لتصبح قادرة على التقويم الموضوعي لبعض وقائع التاريخ وأحداثه. فقد درج شعبنا على طيٍّ سنوات التاريخ الوطني وأحداثها الجسام في عجلة، وإيداعها درج النسيان السرمدي، لا يبالي بها ولا يهتم حتى تجئ حادثة أو تلوح حاجة إلى التمثل والاعتبار، فيسعى إلى المنسي والمطوي يبحث فيه عما يعين على الاعتبار.

ولست في هذا الأمر مبالغاً أو مغالياً. . . فها هي أجيال اليوم من أبنائنا وهي تكاد لا تعرف عن تاريخ قريب كسنوات الحكم العسكري الأول، إن عرفت شيئاً، إلا اسم الفريق عبود. وهاهي أجيال الشباب اليوم، وهي التي تعاني أكثر من غيرها من نزف الجنوب المميت، لا تكاد تعرف عن توريت وأحداثها سوى النذر اليسير. بل اسأل عن الانتفاضة ووقائعها وانتظر من الجواب جهلاً بالتاريخ يدعوك للدهشة والتعجب.

وليس أمر الجهل بالتاريخ القريب وأحداثه هو وحده مكمن القلق ، بل الأمر الجلل ـ عندي ـ هو أن مثل هذا التجاهل ـ أو التناسي ـ للتاريخ ووقائعه يوقع، في تقديري، في مواقع الخطيئة والزلل.

● فالذي ينسى تاريخه إنما يفقد قدرته على التأسي والاعتبار. فما التاريخ ووقائعه إلا أحداثاً للعبرة تستمد منها الشعوب مصادر القوة والقدرة، وتصنع من وقائعها القاعدة الصلبة للتقدم والاضطراد. فكأنما الشعب الذي يتجاهل تاريخه، حديثه منه والقديم، كأنه يقف على فراغ لا يعرف لذاته قيه قراراً ولا يدري لنفسه مساراً.

● والذي يتناسى تاريخه، حديثه أو القديم، إنما يفتح ـ على نفسه وعلى أجياله القادمة ـ أبواب الجهالة على أوسع مصاريعها. إذ يسهل وقتها التحوير والتغيير بما يخدم غرض المغرض، ويصبح فيه التاريخ نهباً للأهواء والميول، تلونه يد الغرض بما تشاء، وتدير أحداثه باتجاه ما ترغب. وفي مثل هذا التلاعب بالتاريخ ضياع للهوية الوطنية وطمس للمعالم المتفردة والمحددة لمكانة الشعب بين الشعوب.

● والذي يتراخى في تثبيت أركان الوقائع التاريخية الوطنية، إنما يخط لنفسه، بيده، أسباب التلاشي والاندثار. فما حفظ لنا التاريخ في سجله شعباً انصرف عن الاهتمام بوقائعه وتراثه، ولا وضع التاريخ بين طياته اسم أمة تراخت تجاه ماضيها واستهانت به. كم أمة خلق الله على وجه البسيطة منذ الأزل، وكم من تلك الأمم أنزل إلينا التاريخ اسمها وأجلى وقائع أحداثها؟ وحدها الأمم التي حرصت على صون وقائع ماضيها وحفظها من البلى والتلاعب هي التي نقل إلينا التاريخ ذكرها وفعلها. أما المنصرفين عن صون تاريخهم، فقد كان وسيظل مكانهم النسيان... لا ذكر ولا أثر ولا مكانة.

ولا أقول أن أجيالنا الراهنة هي المسئولة عن واقع الانصراف عن أحداث ووقائع التاريخ الوطني. فتلك مسئولية متشابكة لأجيال ومؤسسات وطنية عدة، منها الصحافة والصحفيين...وبذلك فإني لا أبرئ نفسي من المسئولية، بل لعلني أثبتها بنيتي المعقودة على التطهر منها بمثل هذا العمل وغيره من الأعمال.

ولعلني أردد تساؤلاً يدور في ذهن من يقرأ هذه السطورحين أسال: ولماذا إذن نميري ومايو فحسب؟ ففي التاريخ القريب والوسيط وقائع وأحداث وعهود... فلماذا نميري ومايو فحسب؟

وأقول رداً على التساؤل:

لست واقـفـاً في هذا الأمـر عند نميـري وزمـانه.. فـقد بـدأت منذ بعض الوقت تسجيل وقائع وأحداث بعضها قبل زمان نميري. فقد أكملت تسجيل وقائع وأحداث الجنوب منذ عهد بارونات المستنقعات البـريطانيين وحتى اتفاقية أديس أبابا، وقمت بتسليم المخطوطة إلى مركز الدراسات الاستراتيـجية الذي لم يعد بالطباعة فحسب، بل أكد العزم ووثقه.. وقد حـرصت في تلك الدراسة على أن أسلك طريقاً جديداً في سبر غور التاريخ الجنوبي، وتاريخ الأحداث والوقائع من قبل وقوع التمرد وبعده.

ثم أنني كنت، منذ بعض الوقت، قـد بدأت تسجـيل وقائع عـهد الفـريق إبراهيم عبـود، وظللت ـ ولا زلت ـ أجمع مـادة العهـدين، النوفمبـري والمايوي، في تزامن، مؤملا أن أتمكن من تسجيل وقائعهما بما يفيد الغرض الذي أثبته في بداية المقال.

أما تغليب العهد المايوي علي عهد نوفمـبر، فقد جاء بمجادلة وإقناع من الصديق العزيز الأسـتاذ فضل الله مـحمد ـ رئيـس تحرير صحـيفة الخـرطوم التي نشرت مشكورة حلقات هذه الدراسة منذ فبراير 2001، إذ كان من رأي الأستاذ فضل الله أن سـتة عـشر عـاما من الأحـداث الجـسام تؤهل العـهد ليـكون موضـع التـحليل والتـعليق، خـاصة وأن صناع أحـداث تلك السنوات والمعـاصـرين جلهم نشط في الساحات الخاصة والعامة ويمكنهم أن يسهموا بالإضافة أو التعليق أو التصحيح.

ثم أنني أضيف إلى ذلك أنني أعتقد بصدق أن العهد المايوي احتل موقعا فريدا في التاريخ السـوداني، سرّ بعضنا ذلك أم لم يسر. فـلم تكن سنوات مايو تسليماً مـدنياً للسلطة واستلاما عسكرياً لها على نحو ما كـان الأمر في العهد النوفمبري. بل كانت مايو اقتلاعاً بالقوة للسلطة من أيدي المدنيين، ومن ثـم تحويلا جذرياً لمجرى السياسة والحكم في هذا البلد الذي ألف من أساليب العمل السيـاسي، ائتلافاً أو اختلافاً، أنماطاً تقليدية ورثها وأبقاها جوهراً حتى وإن تغيرت ملامح المظهر.

ثم أن مايو باخطائها وإصاباتهـا، بإخفاقاتها ونجاحاتهـا على مدى السنوات الستة عشر، شكلت إرثاً سيـاسيا صعب على الذين جاءوا من بعدها هدمـه أو اجتثاثه من جذوره؛ بل إن الذين جاءوا من بعدها لم يجـدوا بداً من البناء على قاعدة ما أرست. لقد هز العهد المايوي جذع الواقع السودانـي هزاً عنيفا وخلخل جذور شجرة الحكم والسياسة حتى سـقطت من عنف الهزة والخلخلة مؤسسات اجتماعـية واقتصادية وسياســية ظنت في نفســها العلو والعتو واعـتقدت بالديمومة والخلود. ولقـد كانت لتلك الهزة آثاراً عميقة في الواقع السيـاسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني بقيت حتى اليوم ويبدو من عمق الآثار فيها أنها ستبقى إلى زمان بعيد.

وتلك كلها أسباب تجعل زمان نميري قميناً بالمراجعة والتسجيل والتقويم.

هل هي مرافعة دفاع متأخرة عن نميري وزمانه؟

وأقـول بالصـدق والوضـوح: لا. فلا أنوي أن اغـمس قلمي فـي محـبـرة الميل والهوى...إنني أنوي النظر إلى العهـد وأحداثه بعيون صحفـية تجردت من الغرض، وراحت تبحث عن الوقائع والأحداث من خلال مصادر عدة، منها:

- أولها وأهمها صحافة ذلك الزمان، المحلي منها والإقليمي والدولي..
- ثانيها الكتب والمقالات المحللة للعهد وأحداثه ووقائعه..
- ثالثهـا الأقوال والتصريـحات التي يدلي بها ذوي المكانة والتـأثير في سنوات العهد المايوي، بما فيهم قطب العهد، مبادرين من عندهم أو بمراجعة منّا لهم..

ودعوني أقول بالوضـوح هنا أنني أريد أن أجمع عن هذا العهد الـطويل الحقائق كما جاءت في المراجع والمصـادر لأقدمها للأجيال التي لم تعش مـايو، أو لم تعيها، لتكون هي المحلل والمقوم والحكم. لا أقف في هذه الحلقات موقف المحلل الرامي إلى استخلاص النتائج وتقويم العهد وقياســه بمقاييس وموازين موضوعة. مهمتي هنا اشبـه ما تكون بمهمة شـيوخ وكهـول بعض القبائل في إفريقـيا حيث تكل القـبيلة

لكهولها مهام تلقين الأجيال الجديدة الإرث القبيلي بكل ما فيه، المفيد النافع أو الغث الطالح.

ولقد عهدت ـ بعد الفراغ من كتابة الكتاب ـ عهدت به إلى الرئيس جعفر نميري نفسه، طالباً منه أن يقوم بالقراءة والتعليق على الهوامش بما يراه. وكان أصل الأمر هو أن ألتقي بالرجل في جلسات طويلة استجلي فيها بعض جوانب الأحداث كما يراها هو، بيد أن بعد المسافة وضيق وقت الوجود في الوطن جعلا ذلك أمراً غير ممكن، فركنت إلى خيار التعليق على المخطوطة بديلاً للحديث المباشر معه. فتكرم الرجل مشكوراً بالقراءة والتعليق، ومن ثم قمت بإدراج تعليقاته وملاحظاته إما في نص الكتاب أو في الحواشي حسب مقتضى الحال.

ثم تكرم الرجل بإرسال خطاب لي حول الكتاب يبدي فيه نقده وتجريحه لبعض ما ذكرته فيه، واثبت ذلك الخطاب ـ لقيمته التوثيقية ـ في نهاية الكتاب كملحق.

إنني أسجل هنا أني لا أملك إنكارا لماضي الصلة بيني وبين مايو الدولة. فقد كنت ضابطاً في جيش الوطن الذي حكمت مايو باسمه، وكنت مسئولا عن صحافته العسكرية، كما كنت قريبا من مواقع صنع القرار العسكري، وفي حالات قليلة السياسي، لبعض الزمان بحكم الوظيفة والمسئولية. وقد أكسبني ذلك القرب وتلك المسئولية ذات الصفة التي اكتسبها القريبون من مايو بعد زوالها، إذ درج الزملاء والأقربون على وصفنا بالسدانة. ولكني لا أرى في مثل هذه الصلة ومثل ذلك القرب ما يجعلني أقل موضوعية وتجرداً في تناول العهد وأحداثه. فقد أكدت أن غرض هذا العمل هو خدمة الوطن بأجياله، وليس عهدا أو جيلا.

هل قلت موضوعية وتجرداً؟

أعود وأقول: إنما أنا بشر خطاء ... لو جزمت بالتجرد والموضوعية أكون قد وضعت نفسي، جهالة، فوق مصاف الناس البشر.. ولذا فأعود لأقول (متجرداً ما استطعت).

ولماذا اسم نميري ـ وليس مايو ـ مقترناً بالعهد؟

هذا تساؤل معقول، فالناس قد درجوا على وصف العهد ـ أي عهد سياسي ـ بالعودة إلى شهر الوقوع. إلا أنني أرى أن نميري كان قطب العهد المايوي ومركزه. وقد قام النظام، بطبيعة فكره السياسي وواقعه التنفيذي على الأحادية، حتى طغى التعبير عن النظام بالرجل على التعبير عنه بالشهر. وقد رأينا في ذلك العهد أن التغني باسمه طغى على التغني بغيره حتى أن الإسم صار صنوا للمؤسسة السياسية والتنفيذية للنظام بكامله. ثم أن الرجل، بالحق، تمتع بشخصية كارزمية تضاءلت معها المؤسسات من حوله، بل تضاءلت معها الشخصيات والأفراد المتحلقين حوله. ولا أعتقد أن الإشارة باسم نميري إلى عهد مايو تخرج عن نطاق المألوف في الأعمال الصحفية وحتى الكتابات السياسية التحليلية العالية التخصص. إن الشخصيات السياسية التي تطبع الأنظمة بطابعها وتلونها بألوانها الذاتية تهب تلك الأنظمة أسماءها. وما أريد أن أعدد فالقائمة طويلة، والقارئ سيد العالمين.

محمود قلندر

كوالا لمبور 1/12/2004

الفصل الأول

سنوات ما قبل نميري..

١

نار الجنوب تحرق الخرطوم

○ ماذا فعل الضباط الأحرار بوزير الدفاع والقائد العام في جوبا عام 66؟

○ ضجر الجنوب من موائد الخرطوم المستديرة، فأعاد تنظيم صفه العسكري وعاد يقاتل في شراسة.

○ تحول الغضب العسكري على الحكومة إلى نيران التهمت رصيد الثقة المتدني بين الشمال والجنوب

كيف تكون البداية المناسبة لرواية ستة عشر عاماً من الأحداث كالتي أحدثتها سنوات نميري في السودان؟

هل نبدأ بالحدث نفسه، بواقعة التغيير، ملابساتها ووقائعها، أيامها وساعاتها، قلقها، أرقها، رهقها وخوفها؟

بتحرك الجنود (من خور عمر)، وهدير الدبابات الأخرس في ليل الخرطوم الساهر انتظارا وترقباً؟

بسرد بياناتها الأولي وكلمات الحماسة المتدفقة من فم الكولونيل الشاب، والقاضي الوقور، والضابط العائد إلى الخدمة من بعد أكثر من إبعاد؟؟

أم نبدأ بما بعد ذلك، تجاوزاً لما هو غير ذي بال ـ مقارنة بما تلاه ـ فنخوض في وصف أيام الصدمة أو المفاجأة، أسابيع الانبهار أو الترقب المتلهف للقوى السياسية الوطنية، كل حسب موقع انفعالها وتفاعلها؟

نعتقد أن أسلم البدايات لعمل قاصد الموضوعية في الوصف والسرد هو أن نعود إلى ما قبل أحداث صباح ذلك اليوم، إلى الشهور والسنوات المهيئة والممهدة له.. فلم تنبت مايو من فراغ، ولم تتفجر أحداث ليالي المولد النبوي الشريف دون شواهد وسوابق.

ولا يمكن أن يكون سردنا لأحداث وملابسات السنوات التي قادت خطى السودان نحو السنوات الستة عشر كاملا، لو وقفنا على عام أو بعض عام من تلك الأعوام.. كما أن سردنا لن يكون مناسباً للمساحة والمكان لو دخلنا في تفاصيل التفاصيل لكل السنوات.

أسلم ما نفعله إذن هو التلخيص والاختصار، وسرد الوقائع المنتقاة بما يجعل من الاحداث المنتقاة مثالاً ونموذجاً لما نريد أن نشير إليه.

ولتكن البداية لسرد أحداث مايو هي نهاية النظام النوفمبري...

فقد انتهى عهد عبود على النحو الذي يعرفه المعاصرون له، أو قرأ عنه الذين لم يعاصروه... وكانت قاصمة ظهر النظام العبودي هي حرب الجنوب التي ألهب نارها وأجج أوارها ذلك العهد بسياسات (عمليات الأمن الداخلي) التي تعامل بها مع القضية المشكلة.

ولما زال العهد العبودي وجاءت الأحزاب القديمة الجديدة، جاءت وهي تحمل أملاً في حل المعضلة الجنوبية بروح الديموقراطية التي استبدلت بها البلاد ديكتاتورية نوفمبر...

وكان أول ملامح الرغبة في المعالجة الديموقراطية هو عقد مؤتمر المائدة المستديرة التي جمعت لأول مرة ساسة الشمال من كل لون، بساسة الجنوب من كل حدب. وقد شهدت جلسات ذلك المؤتمر من بين ما شهدت، أصواتاً جنوبية عبرت ـ في قلب الخرطوم ـ عن الرغبة العارمة في تقطيع جسد الوطن وتفتيت كيانه، بل نادت تلك الاصوات بعودة نسل من جاءوا عبر البحر ومن أسفل النهر إلى حيث كان اباؤهم، ليتركوا الخرطوم وغير الخرطوم لمن هم نسلٌ غير هجين.

وما يهم من أمر مؤتمر المائدة فيما نحن بصدده هو في انتهاء المؤتمر إلى نتائج غير ذات بال فيما يخص حل المشكلة ديموقراطياً..وكان من بين ما توصل إليه المؤتمر تكوين لجنة الإثنى عشر التي أصبحت واجهة بلا خلفية للمؤتمر.(1)

ثم كان من بين ما خرج به المؤتمر هو وقف إطلاق النار في الجنوب، وتقليص السلطات والصلاحيات العسكرية للجيش والشرطة في المناطق الجنوبية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر المائدة المستديرة أنظر مدثر عبد الرحيم ، (1970) مشكلة جنوب السودان. الدار السودانية.

وكانت تلك القرارات ـ وقف إطلاق النار وتقليص صلاحيات الجيش والشرطة ـ هي أخطر القرارات تأثيراً في مجريات الأحداث في الجنوب في اتجاهها الذي مضت إليه فيما بعد. كما كانت هي أيضاً ذات أثرٍ بعيد على مجريات الأحداث في الشمال وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحول الجنوب ـ مع حلول العهد الديموقراطي وزوال النظام العسكري لنوفمبر ثم إعلان وقف إطلاق النار وتقليص تحركات ونشاطات الجيش ـ إلى ساحة انفرد فيها مقاتلو الغابة بالمبادأة والمبادرة في كل موقع في الجنوب. إذ وجد جنود الغابة في الصمت المفروض على بنادق الجيش، فرصة لدخول مدن الجنوب جهارا نهاراً واستعراض القوة فيها وحولها، كما أخذ بعض أولئك الداخلين إلى المدن في استفزاز الجند واختبار صبرهم وأناتهم على الأمر القادم من أعلى. وقد شهدت مكاتبات قادة الحاميات الجنوبية ـ خاصة جوبا وواو ـ مع القيادة العامة في الخرطوم خلال عامي 65و 66 عدداً من الخطابات ساخنة النبرة والتي سطرها القادة وهم يبصرون جنودهم وقد تعرضوا للهزء والسخرية والاستفزاز من قبل القادمين من الغابة... وكانت لهجة القادة الساخنة المعترضة على غل يد الجيش بتلك الصورة المفضية إلى الاستفزاز، واحداً من أول ملامح البركان الكامن.

ثانياً: لم يغالب جند الحكومة في الجنوب ـ جيشاً وشرطة على حد سواء ـ الآثار السالبة للأمر بصمت البنادق والتزام الخنادق فحسب، بل واجهوا أيضاً التراخي والانصراف الحكومي عن توفير الأساسي والضروري لمن يقاتل في ظل واقعٍ ومناخٍ كواقع ومناخ جنوب السودان. وكان التراخي والانصراف الرسمي الحكومي قد بني على قاعدة من الاعتقاد بأن جهد توفير حاجيات المقاتلين في الجنوب سيتم تفسيره من قبل القيادات السياسية الجنوبية باعتبارها خرقاً لما التزم به الشمال من عدم العودة لاستعمال القوة بالعنف الذي كانت عليه أيام عبود. وقد آثر قادة الشمال أن يكون رضي القيادات الجنوبية عنها على حساب أحوال الجند حتى وهم قابعين ـ بالأمر ـ داخل الخنادق.

ثالثاً: أدت سياسة منع القوات الحكومية من المبادأة بالهجوم إلى وضع جنود وضباط الجيش في الموقف الأضعف، كما عرضهم لاستفزازات قوات الأنيانيا التي أصبحت أكثر جرأة في الهجوم، في الوقت الذي أصبح فيه رد الجيش على هجمات الأنيانيا يتعرض لنقد السياسيين الجنوبيين في الخرطوم والذين أخذوا يتهمون الجيش بالمبادأة في الهجوم، ويثيرون الأمر على أعلى المستويات السياسية.

رابعا: أدت سياسة جنوبة الوظائف، التي تم اقتراحها ووفق عليها في مؤتمر المائدة المستديرة، إلى نتائج سالبة على صعيد العمل العسكري، خاصة وأن عدداً من المواقع والوظائف ذات الصلة بأعمال الجيش آلت إلى عناصر جنوبية كان لبعضها صلات قوية بقوات الأنيانيا. ومن ثم أصبح صعباً على الجيش التعاون مع تلك المواقع بصورة إيجابية. بل أدى هذا الوضع الشاذ إلى تسرب معلومات عسكرية سرية هامة في أحيانٍ كثيرة إلى قوات الأنيانيا عن طريق شاغلي تلك المواقع والوظائف.

كان من جراء هذه السياسات المتراخية تجاه المسلحين الجنوبيين أن نفد صبر الجنود وهم يرون الأمر وقد تجاوز الاستفزاز والتحرش إلى استعمال السلاح ضد الجنود في المنتديات والمحافل الذاخرة بالمشاركين. وقد برزت حادثتان كدليلٍ على أن النار كانت أيامها تومض من تحت الرماد المهال عليها. وكانت الحادثتان هما حدثتا جوبا وواو.

وقد وقعت حادثة جوبا التي نحن بصددها في الأسبوع الأول من يوليو عام 1965...وحسب أحد المصادر التي روت تفاصيل حادثة جوبا(1) ، فإن القادمين من الجنوب رووا أحداث المأساة التي كان مسرحها حي الملكية بجوبا. فقد عثر على رقيب في الجيش مطعونا في الحي وممثلا بجثته، بينما اختفى المعتدي بين أهل حي الملكية. فقام الجيش بتفتيش الحي بحثا عن الجاني، ولما لم يتم العثور عليه، ولم

---

(1) انظر Africa Confidential, March, 1968

يتعـاون المواطنون بتسليمه، فـعلت العصبيـة العسكرية فعلهـا في نفوس الجنود ، فأخذوا في حرق المباني المحلية (القطاطي)، لتـتحول ليلة التاسـع من يوليو في جوبا إلى ليلة ضرامها الأحقاد. فقد راح ضـحية تلك الليلة أكثر من أربعمائة من أبناء حي الملكية بينما احترقت أعداد كبيرة من المنازل.

وكان مسرح حادثة واو حفل عـرس جنوبي التقت فيه ثلة من أبناء الجنوب من موظفين وعـاملين بالدولة، حيث داهمت "مجمـوعة من قوات الأمن" الحفل فـقتلت خمسة وثلاثين من الحـاضرين. وقد جاء التبرير الرسمي لـلحادث مستندا على أن قوات الأمن كـانت تتعقب عددا من "المتـمردين" الذين دخلوا الحفل بعـد أن أطلقوا النيران على معسكر للجيش ليس بعيدا عن ذلك المكان.

ولم تثر حادثتا جوبا وواو الجنوبيين وحدهم، بل أثارت في الشمال نفسه كثيرا من اللغط والاتهامات. ولما كانت الصحف السياسيـة هي أكثر الأجهزة اهتماما بمثل تلك الأنبـاء، فإن الحادثـتين وجدتا صدىً لـهما في صـحف الخرطوم، وتـعرضت الصحـف التي نشرت أنبـاءهما للمـساءلة من قـبل الحكومة. فـقد أقدمت حـكومة المحجوب ربما لأول مرة في تاريخ الصحافة السودانية الحرة، إلى مصادرة صحيفة The Vigilant والتي كانت تنطق باسم جبهة الجنوب، وإلى تقديم رئيس تحريرها بونا ملوال، ومالكها داريوس بشير للمحاكـمة. وقد تحولت قاعة المحكمة التي قامت بمحاكمـة الصحفيين إلى ساحـة للشهادة ضد الحكومة على أحـداث واو قاد الدفاع عن الصحفيين فيها المحامي أبيل ألير،وأقنع القاضي بشطب القضية ضد الصحيفة.

خامسـاً: كانت قمة الأحداث الجـسام في الجنوب هي حادثة اغتيـال السيد وليم دينق، أبرز القادة السياسيين الجنوبيين ، في مـايو عام ,1968 وقد وقعت الحادثة قريبا من رمبيك في مديرية بحر الغزال وذلك أثناء رحلة انتخابية لدينق في المنطقة. وكانت حادثة اغـتيال دينق هي أول اغتيـال سياسي مباشـر في تاريخ البلاد، وقد أصابت جهود الساعين إلى تقريب الجنوب بالشمال في مقتل، إذ كان وليم دينق، قد

اقتــرب بفكره وســياســاته من الصادق المهـدي وتحالف مـعه في الحكومــة الأولى للصادق بعـد انشقاق حزب الأمــة. وكان دينق يشكل فكرا ســياسياً جنوبيـا مرناً، مقارنة بأقري جادين، المنشق بجناح آخر في سانو.

والشاهد في أمر اغتيال وليم دينق هو أن ريبــة كثيرة أحاطت بمقتله، وهي ريبة أسهم فيها الجنوبيون الذين قادوا المظاهرات في الخرطوم، معتبرين اغتياله مؤامرة شمــالية. بينما مـد الشمال أصــابع الاتهام طويلة إلى جناح ســانو المعارض لأفكار دينق. وبين هذا وذاك لم تسـلم القوى العـسكرية مـن أن تصاب برذاذ الاتــهامــات المنهمر. فقد صوب بعض المنتقدين سهام اتــهامهم نحو الجيش باعتبار أن السياسي الجنوبي لم توفـر له الحماية العـسكرية اللازمة والتي توفـر عادة للسيـاسيين في مناطق العمليـات. كما اعتـبر بعضــهم أن حكومة الجناح الواحد من حزب الأمــة قد تراخت ـ عمداً ربما ـ في توفير الحماية.

وقد أضــاف مثل هذا الرذاذ الراشق للمـؤسسة العـسكرية إلى رصيد الضـــجر والتململ وسط المقــاتلين في الجنوب. حيث وجدوا أنفـسـهم موضـع اتهــام وإن كان غير مباشر في وقائع أول حادثة اغتيالٍ سياسي في تاريخ البلاد.

الجيش وردة الفعل

كــان واضحــاً أن هذا التــراكم المتـصل للأحداث ســيـؤدي إلى شكل من أشكال التعبير عن بلوغ حد الضجر. وبلوغ حــد الضجر في حالات القوات المنضبطة أمر ـ كما يحدثنا التاريخ الوطني القريب ـ جد خطير.

ولقد كانت الأحـداث التي أشرنا إليها في ســياق عرضنا السابق، خــاصة حادثتي جوبا وواو، دليــلا على أن الضـجـر يمكن أن يتفجـر حممــاً وبراكين.. بل لهبــاً ودماء. فالواقــع النفسي الذي كــان يحيط بالضــباط والجنود أصــعب من أن يوصف بقلم أو يروى برواية. ولا نتحــدث في هذا الصدد اعتماداً على خـصب الخيال، بقدر اعـتمادنا على روايات زميلٍ وصــديق كبير الموقع والرتبــة يومها (مقارناً بمــن يروي إليه)، كان

ضمن أولـئك الذين عايشـوا الفترة الـتي نتحدث عـنها[1] ، وروى في لحظة صـفاء، أحداث ووقائـع تلك "الأيام والليالي السوداء الكالحة" كـما كان يقول.. قـال الصديق الأكبر إنه لا يبالغ وهو يقول أن بعض الجند يومهـا كانوا يفتقدون القوت والمأكل حتى أنهم عمـدوا إلى صيـد الحيوانات البـرية حتى هربت بجـموعهـا من قرب الحامـيات والمواقع العسكرية، ثم أكلوا حـيوانات المنازل، ثم عمدوا إلى الجلود وبقـايا الحيوانات النافقـة.. وقال إن السـلاح نبا في يد الجيش حـينما عـزت ذخيرته، بينـما تدفق إلى المتمردين عن طريق ثوار الكونغو الذين أخذوا يبيعون سلاحهم مقابل النذر اليسير من المال. وقال إن القـيادة السياسيـة في الخرطوم كانت أكثـر حرصاً على تثـبيت أركان وقف إطلاق النار حـتى أنهـا كـانت تلاحق الجـيش بـوجوب الـكف عن إطلاق النار، وتواصل ضغطها على القيادات العسكرية لكي لا يبادر الجيش بإطلاق النار.

وكان العبارة التي ترددها القـيادة السياسية للقيـادة العسكرية يومها (لا تعطوا السيـاسيين الجنوبيين الفرصــة) بمعنى أن الجيش لا ينبغـي أن يطلق النار حتى لا يجد الجنوبيون الفرصة للتحلل من الجلوس إلى التفاوض.

وهكذا فـإن واقع الحال السـياسي كـان يدفع الجيش بقـوة في اتجاه كف الـيد وغض البصر.

بينما كان واقع الحال العسكري (والإنساني البحت) يفرض على العسكريين في موقع القتال أن يصدوا عن أنفسهم خطر الموت وأن يتصدوا للإهانة والاستفزاز بما يستطيعون.

ولقد أدى العسكريون واجـبهم تجاه الصبر والصمت بكل مـا استطاعوا.. إلا أن طبيعة الإنسان الغلابة ربما تفسر بعض تلك الأحداث وذلك الشطط.

---

(1) كان الراوي هو العقيد فاروق بحيري، وكان موقع الرواية هي أبيي أثناء زيارة استطالت للحامية حوالى عام .1981

وطبيعة الإنسان الرافضة للضيم والمستنكفة الذل والهوان هي التي دفعت الضباط الذين وصل الحال بهم حده الأقصى إلى إحداث تلك الواقعة الأشهر والتي كان مسرحها مقر القيادة الجنوبية بجوبا في عام ,1966.كانت الواقعة هي اعتقال وزير الدفاع والقائد العام من قبل مجموعة من الضباط في رئاسة القيادة بجوبا. وهي الحادثة التي يمكن تلخيصها كما يلي:

أولا: كان الذين سعوا إلى جمع كلمة الضباط هم ثلة من صغار الضباط جمعتهم رابطة لم يكن يعرف عنها كثير من غيرهم من الضباط. كان أولئك الضباط أعضاء في تنظيم عسكري سري هو تنظيم الضباط الأحرار ... استغل هؤلاء الضباط فرصة وجود عدد كبير من الضباط في جوبا لتأدية امتحانات الترقي[1] ، فعقدوا اجتماعات فيما بينهم للتباحث فيما يجري من أحداث وما يتعرض له الجنود والضباط من استفزازات طفح بها الكيل في الوقت الذي تغل يدهم بتعليمات الساسة في الخرطوم. كما ناقش الضباط أحوال جنودهم المعيشية وضعف بل وانقطاع الإمداد بالمؤن والملابس والعتاد..

ثانياً: بوصول أنباء تململ الضباط والجنود في حاميات الجنوب إلى العاصمة. رأت الحكومة أن تبعث بوزير الدفاع بصحبة القيادات العسكرية العليا إلى جوبا، وذلك في إطار امتصاص التململ والضجر بين الضباط.

ثالثاً: حين وصل الوزير وتالقائد العام إلى جوبا، عقدا اجتماعاً، كان بالحق عاصفاً،استمعت فيه القيادة السياسية لأول مرة إلى الصوت العسكري المشحون بالغضب، وشهدت لأول مرة ضباطاً برتبة (الصاغ) (واليوزباشي) يحاورون في منطق ويعرضون الرأي في بلاغة وفصاحة.

---

(1) يشير الفضل إلى أن أمتحان الترقي نفسه كان قد تأجل نتيجة تسربه، وقد اعتبر الضباط الاحرار ذلك دليلا عليعجز النظام السياسي والعسكري. راجع عبد الرزاق الفضل (1984) ـ الدور السياسي للعسكريين السودانيين ـ جامعة الخرطوم.

وما درت القيادة السياسية التي حاورت الضباط في جوبا يومها أنها كانت تحاور بعضاً ممن يوشكون على ترجمة تململهم إلى بركان يذرو النظام السياسي في الخرطوم أدراج الريح.. فقد كان على رأس المتململين يومها الصاغ فاروق عثمان حمدالله، وأحمد عبد الحليم، وأبوالقاسم محمد إبراهيم، وأبوالقاسم هاشم..





القوى السياسية والانفلاق الأميبي

□□

○ مشاهد اللامعقول في سنوات ما قبل نميري..

○ أحزاب اليمين واليسار انفلقت وتوالدت ذاتياً، ثم تنافرت وتصارعت..

○ محاور الصراع الدستوري: دستور علماني أم إسلامي، جمهورية برلمانية أم رئاسية، حكم فدرالي أم مركزي؟

إذا كانت ساحة الجنوب ـ كما أشرنا في الصفحات السابقة ـ قد عجت بالأحداث الجسام التي تركت آثارها على مجرى الوقائع المفضية إلى عام 1969، فإن ساحة السياسة في الخرطوم وبقية مواقع الشمال لم تكن بأقل من الجنوب أثراً وتأثيراً على ذلك المجرى. فقد حفلت سنوات الستينات الممتدة من نصف العقد إلى نهاية عهد الديموقراطية الثانية، بأحداث ووقائع على صعيد السياسة والاقتصاد كان لها أثرها البالغ في جري الأمور على نحوها الذي جرته بعيد سنوات، في مايو من عام 69.

الساحة السياسية في الشمال

كان منظر الساحة السياسية في الشمال في الفترة الممتدة من 1965 وحتى 1969، بالحق، سيريالياً يصعب على الفهم والاستيعاب. إذ تداخلت الأحداث وتشابكت الوقائع، وأفرز ذلك التداخل والتشابك مواقف أسهمت في تعقيد الواقع السياسي بما جعله أشبه باللامعقول.. ولن نسرد وقائع ومجريات ذلك اللامعقول الذي ملأ الساحة الشمالية بكامل تفاصيلها، فلا المساحة التي نكتب فيها بكافية، ولا الهدف والغرض من وراء ما نكتب بمستوعب لمثل ذلك السرد التفصيلي.

نكتفي من وقائع الساحة الشمالية إذن ،كما فعلنا مع ساحة الجنوب، بنماذج وأمثلة كافية لتوضيح ورسم ملامح الفعل والفعالية السياسية في تلك الأيام. والنماذج والأمثلة التي نختارها قليلة، ولكنها كافية لبسط صورة اللامعقول في ساحات الخرطوم. من تلك الأمثلة:

أولا: واقع الانشطار والانشقاق داخل الكيانات السيـاسية بصورة وبائية حادة، استـشرى معهـا داء التشقق في كل الكيانـات من أقصى اليمين إلى أقصى اليـسار خلال أعوام ما بعد الانتفاضة الأكتوبرية.

فقد تابعت الـساحة السياسـية في عجب واستغـراب صراع العم وابن الأخ في حزب الأمـة العتـيد الذي بنى صـرحه القـوي على مدى عقـود أربعة، السـيد عـبد الرحمن المهدي الجـد، لتنشق جدران الكيان تحت ضربات مـعول الحداثة الذي ولج به الحفيـد الشاب ـ يومها ـ ساحـة السياسة ساعـياً إلى إعماله في جـسد الكيان. ومهما يكن من أمر المبررات المتـعلقة بالخلاف بين العم وابن الأخ، فإن المهم فيه هو أنه هز الساحة السياسية الوطنيـة أيما هز، خاصة وأن الكيان قد انشطر بالفعل إلى جناحين، تسمى أحدهما باسم العم والآخر باسم ابن الأخ. ومن ثم أصبح الجناحان عنصرا تفكيك وتفتيت للاستقرار الـسياسي الوطني حتى صار الأدب السياسـي في برلمان البـلاد يتحـدث عن نهش لحـوم الأقارب وزجـر طيـر النحس لخصم اليـوم وقريب البارحة.

أما على صعيد حزب الوطني الاتحادي فقد شهدت أعوام الستينات صراعا داخلياً شبيها ولّد هو الآخر انشطاراً وانشقاقـاً خرجت به ثلة من شباب وكهول الاتحـاديين لتكون لنفســها طريقاً قالت أنه يقوم على نهج ثـورة أكتوبر وميثـاقها المطروح دون تنفيذ. كانت المجموعة تضم صالح محمود إسماعيل، وموسى المبارك، ومحمد جبارة العـوض ونفراً آخـر من شبـاب الحزب. وكـانت المجمـوعة تأمل في أن تتـمكن من استقطاب الشـباب المتطلع إلى العمل الوطني بعيداً عـن سيطرة "الطائفة" أو سطوة "الزعيم". وقـد تحمس كثيـر من شباب ذلك الزمـان لهذه الجماعـة الراديكالية في حزب الوسط الاتحادي وساير نفر منهم تلك الجماعة وساروا في ركابها... فأنشأت الجماعة لنفسها صـحيفة سمتها أكتوبر، وجعلت منها منبـراً لبسط رأيها ومعارضة الزعامات القديمة البالية، كما كانت تردد تلك الجماعة.

وعل مستوى الحزب الثالث الكبير وقـتها، حزب الشعب الديموقراطي، فإن الأمر لم يكن بعيـداً عن صورة غـيره من الأحزاب. صـحيح أن الحـزب لم ينشطر كنديديه، ولكنه لم يسلم من سـيريالية الفكر والممـارسة. فالحـزب القائم على قاعـدة طائفة دينية تعتبر نفسها هي الأكبـر أتباعاً، والتي يتمسك أتباعها بالولاء الثابت لمن يرونه سليل الدوحة المحـمدية، هذا الحزب تحالف خـلال سنوات الديموقراطية الثـالثة مع الحزب الشـيوعي الذي قامت ركائز فـعاليته السـياسية على مـواقفه المبدئـية ضد الطائفـية الدينيـة ـ ولم يكن الحزب الشـيوعي يوجـه معارضـته تلك إلا لطائـفتي الخـتمـيـة والأنصار. ورغم تـلك المعارضـة الفكرية فـإن الحـزب ـ حزب الشـعب الديموقراطي ـ تبنى شعارات معارضيه الشيوعيين، فوقف مواقف اليسار واستعمل من تعبيرات الأدب السياسي التقدمي ما بدا متناقضاً تمام التناقض مع واقع الحزب والطائفة التي يـرتكز عليها. فـقد استـعمل قادته وصـحافتـه بحرية تامة عـبارات الإمبريالية، والاشتـراكية والرجعية، وذخرت لياليه السيـاسية بترداد المقولات التي اشتهر بها التقدميون في ذلك الزمان. ولقد وجد خصوم الحزب ومنتقدوه ـ خاصة الإخوان المسلمـون ـ وجدوا في مثل هذا التنـاقض البيِّنْ بينَ واقع الحزب التـقليدي المحافظ، وبين ممارسات قادته الراديكالية فرصة طيبة للنقد والتقريع بل والسخرية في بعض الأحـيان، حتى أن رئيس الحـزب الشيخ على عـبد الرحـمن الأمين، جرى وصفـه في صحافة الإخـوان "بالشيخ الأحمـر". ومن الطبيعي أن يفـرز مثل ذلك التناقض البيّن في الحـزب ضجراً وتململا بين عـضويته الملتزمـة والمحافظة. إلا أن الضجـر والتململ قصـرا عن التحول إلى فـعلٍ سالب بطبيـعة العلاقـة بين الطائفة والأتباع الطيعين.

أما على صعـيد اليسار ـ الحزب الشـيوعي على وجه التحديد ـ فـإن التشرذم والتشقق في جدران التنظيم كانت قـد بدت بوادره بعد أحداث حل الحزب الشيوعي ـ وهي أحداث سنعود إليها بعد قليل. فقد انفرط عقد الانضباط الحزبي الذي اشتهر به الشيوعيـون غداة قرار حل حزبهم ، وقد أربك الحل قيـاداته إذ لم يخطر وقوعه

على بال أبرع محللي الحـزب ومنظريه. فراح الحزب يحـاول لملمة أطرافه واختـيار "التكتيك" المناسب لمجـابهة الأزمة. وكـان من بين البدائل المطروحة إذعـان الحزب لقرار الحل والتـحول إلى تنظيم يسـاري عريض يستـوعب تحت مظلته الجمـاعات اليسارية التي ذخرت بها الساحة السياسـية يومها. بيد أن هذا الخيار لم يجد قبولاً كاملا من كافة مواقع النفاذ في الحزب، خاصة سكرتيره العام عبد الخالق محجوب. ومن ثم فإن تلك المواقف المتباينة بين الذين رأوا توسيع مواعين الحزب وفرد مظلته العريضة، وبين الذين آثروا ثبات الحزب على شكله وقواعده باعتبار ذلك دليل القوة والثبات، شكلت هذه المواقف المتباينة بذرة الشقاق التي انتهت بتيارين: صب أحدهما في مجرى مايو ، بينما صب الآخر ـ بعد ذلك بقليل ـ في هوة ما لها قرار.

وحتى الإخـوان المسلمون لم يسلموا من داء الشـقاق الذي نحكي عته هنا، فـقد أصاب ذات الداء جبـهة الميثاق الإسـلامي ـ كيان الإخوان الواسع يومـها ـ ورماها فريقين في أبريل من عـام 1969، فريق يتزعمه البـراقماتي الشاب (وقتـها) حسن الترابي ومعه ربيع حسن أحـمد وأحمد عبد الرحمن محمد، وفـريق آخر عرف فيما بعد (بالغـرباء) ضم من بين قادته مـالك بدري ومحمـد صالح عمـر وجعفـر شيخ إدريس. (1)

ولم تسلم القوى الجنوبية العـاملة في الساحة السياسـية في الخرطوم ـ بل لم تسلم حـتى القوى السـياسـية والعـسكرية الجنوبية في الغـابة ـ من داء التشـقق والانشطار. فقـد كان في ساحة الـشمال تنظيمـان جنوبيان رئيسـيان هما (جبـهة الجنوب) ذات القاعدة العريضة، والتي كان من زعمائها القاضـي المرموق أبيل ألير ، وحزب سـانو الذي كان يقوده السـياسـي الجنوبي المشـهـود وليم دينق. وكان وليم دينق قد أنـشأ حزب سـانو في المنفى ثم عاد بالحـزب إلى الداخل ليعـمل في إطار النظام اللبـرالي الذي جـاء إثر ثورة أكتـوبر ,1964 إلا أن عـودته تلك جرت عليـه

(1) مالك بدري، لقاء شخصي مع المؤلف، أبريل، ,2003

معارضة بعض أعضاء الحزب ومن ثم انشقاقهم عنه. ولم يكن سبب الانشقاق في حزب سانو هو سعي وليم دينق إلى التفاهم مع الخرطوم فقط، بل كانت هناك أسباب عرقية متعددة جعلت التنافر في الحزب يلون كثيراً من سياساته وقراراته. حتى أن الأب ساترلينو تم تهميشه واعتبر شخصاً "مخرفا"[1] بينما احتدم الخلاف القبلي بين دينق وجادين. وهكذا فإن حزب سانو أصبح بجناحين هو الآخر: جناح وليم دينق، وجناح أقري جادين. وقد جر هذا الانشطار في نهاية الأمر الوبال على الحزب الذي تشرذم من بعد اغتيال وليم دينق في جنوب البلاد.

الدستور المراوح مكانه

لم تحتل قضية سياسية قلب اللامعقول السياسي السوداني أكثر من قضية، أو قل أزمة، الدستور الدائم. فالسودان منذ أن خطا خطواته الأولى على طريق الديموقراطية في عام 1954، ظل يعمل بجمعية تأسيسية قصد لها أن تنفذ مهمة واحدة أساسية هي مهمة وضع الدستور الدائم الذي سيحكم به السودانيون أنفسهم، بينما توكل إليها أعمال ثانوية ـ قياسا بمهمة وضع الدستور ـ من قبيل إجازة القوانين وإقرار الميزانيات. وطوال سنوات عهدي الديموقراطية، الأول السابق لانقلاب نوفمبر والثاني التالي عليه، لم تفلح الجمعيات التأسيسية المتعاقبة ـ وهن كثر ـ في تحقيق أكثر من مهام إجازة الميزانيات وسن القوانين. بمعنى آخر قامت الجمعيات التأسيسية وسقطت دون أن تحقق غرض تأسيس الدستور الذي سميت باسمه وقامت من أجله.

وحكاية الدستور وإقراره، والخلاف حول شكله وطبيعته وهويته كانت دوماً هي مصدر التناحر والفوضى التي ضربت بأطنابها في الساحة السياسية الوطنية في البلاد؛ بل إن خلافات الدستور واختلافات لجانه السياسية والفنية، شكلت على الدوام عنصر التنافر بين القوى السياسية، حتى تلك التي تبدو من ظاهرها وكأنها

---

(1) محمود قلندر، جنوب السودان، دمشق: دار الفكر 2004.

أقرب إلى التحالف والتآلف. فقد اختلف الأمة والإخوان المسلمين وهما متقاربين، واختلف الوطني الاتحادي والشعب الديموقراطي وهما متحالفين، ثم اختلف كل هؤلاء ـ مجتمعين أو منفردين ـ مع اليسار، العريض منه والضيق على حد سواء. وكانت كافة الدورات التي تنعقد فيها الجمعيات التأسيسية تشهد صراعا محتدماً بين كافة هذه القوى، المتقاربة المتحالفة والمتباعدة المتنافسة، فيما يتعلق بلجان الدستور وعضويتها أولا، ثم بمهامها ، ثم بقراراتها والبنود المجازة من الدساتير المقترحة.

وقد لا يكون سهلا أن نخوض في تفاصيل التفاصيل فيما يتعلق بكافة اللجان الدستورية على امتداد سنوات العهود الديموقراطية التي مرت بها البلاد. ولذلك فإننا سنكتفي في هذا الصدد بسرد بعض الوقائع والأحداث المصاحبة لتكوين لجان الدستور البرلمانية خلال فترة الحكم الديموقراطي المفضي إلى سنوات نميري.

ففي يوليو 65 ، تم انتخاب الجمعية التأسيسية الأولى بعد ثورة أكتوبر بغرض أن تكون مهمتها الأولى والأساسية هي وضع الدستور الذي تطلع إليه الناس ليقيهم شر الفوضى ويثبت أقدام الاستقرار. ولكن الجمعية الموقرة لم تتمكن من تكوين لجنتها الخاصة بمناقشة الدستور إلا في يناير عام 67، أي بعد ما يقرب من العامين من قيام الجمعية نفسها. وكانت أسباب التأخر في الوفاء بالمسئولية الأولى والأهم هو احتدام الخلاف حول اللجنة وعضويتها، وعضوية اللجنة الفنية، وحول الاتجاهات العامة لمثل ذلك العمل. وبعد أن تكونت اللجنة، ضمت إليها عددا من القانونيين ذوي الباع، وعكفت على مهمتها لمدة عام تقريباً. وقد باشرت عملها وهي تكتنفها الصراعات والاختلافات والاعتراضات التي أصبحت السمة المميزة لكل لقاءات تلك اللجنة، حتى تم حل المجمعية التأسيسية نفسها في فبراير عام 68 لتنتهي بنهايتها لجنة الدستور بصراعاتها واختلافاتها. وقد لونت أحداث حل الحزب الشيوعي وإخراج نوابه من البرلمان مناقشات وقرارات اللجنة بألوان الخلاف القاتمة التي انتهت باللجنة إلى ما انتهت إليه.

وحين عادت الجمعية التأسيسية في دورة انعقادها الثانية في مايو68، عادت معها لجنة جديدة للدستور، فواجهتها هي الأخرى اعتراضات عدة حتى من قبل تكوينها، كما أن أعمالها ـ كسابقتها ـ اتسمت بالخلاف الحاد على القضايا الأساسية التي ينبغي أن يفصل حولها الدستور. وكانت تلك القضايا المفصلية هي: قضية علمانية الدستور أو إسلاميته، قضية فدرالية الحكم أو مركزيته، وقضية تقليم ديموقراطية الممارسة السياسية أو مدها وبسطها، وقضية جمهورية النظام أو برلمانيته. وقد كانت كل واحدة من هذه القضايا قنبلة زمنية فجرت اللجنة من داخلها وخارجها في آن واحد. فاحتدم الخلاف داخل الجمعية التأسيسية، وفي المنتديات السياسية وعلى صفحات الصحف، حتى بدت الساحة السياسية الوطنية، وكأنها ساحة معارك وقتال.

رغم استمرار الصراع المحتدم حول بنود الدستور الأساسية، تمكنت القوى التقليدية المتحالفة من إجازة عدد من البنود المعبرة عن خياراتها في إطار ما عرف بالقراءة الأولى والثانية للدستور. وكان من أمثلة القضايا التي تم حسمها وإقرارها: إسلامية الدستور، إقرار الجمهورية الرئاسية، وتقليص الديموقراطية من خلال تضمين الدستور نصوصاً تحرم على الحزب الشيوعي العمل السياسي. ومن قبيل اللامعقول في الممارسة السياسية الوطنية، أن تضمنت المقترحات المجازة من قبل الجمعية التأسيسية بنداً يجعل من الاشتراكية واحدا من أوصاف السودان. ولو قدر لذلك الدستور أن يصبح حقيقة واقعةً لأصبح اسم السودان الرسمي يومها "جمهورية السودان الاشتراكية الديموقراطية الإسلامية" !!

لم تتمكن الجمعية ولجنتها الدستورية من حسم أمر الفدرالية الذي ارتفعت أصوات المطالبة به، هذه المرة، حتى من غير أبناء الجنوب. إذ أنذر تكتل الجنوب والشرق والغرب ـ النوباوي القريب والدارفوري القصي ـ أنذر هذا التكتل بدفع عجلة الأحداث السياسية في اتجاه لم يتوقعه ساسة الخرطوم ولم يألفوه. ولقد كان أمر الفدرالية هذا هو أعصى البنود الخلافية وأعتاها؛ إذ ظل هو عظمة الخلاف

المستديمة التي نبحت من حـولها وتشاجرت عليها كل القوى السيـاسية حتى مايو عام 69.

ولعل في هذه الوقائع المسرودة بعض ملامح التكوين الســريالي للوحة الممارسة الساسة التي احتلت إطار الساحة السودانية في سنوات ما قبل نميري. وهي ملامح لن تكتمل وتســتبين إلا إذا أضـأنا أطرافاً أخـرى من أركان هذه اللوحة السيـريالية، خاصة تلك الأركان القصية البعيدة.

□□□

3

مشاهد السريالية في سنوات ما قبل نميري:

الكانبالية الديموقراطية

□□

○ مظاهر الكانبالية: تعديلات الدستور ، حل الحزب الشيوعي، إلغاء دوائر الخريجين، رفض قرارات المحكمة العليا، حل الجمعية التأسيسية.

○ جهويون في الشرق والغرب خلخلوا قواعد القوى التقليدية.

لا يمكن أن تكتمل ملامح السريالية في صورة الساحة السياسية دون الرجوع إلى أحداث عدة شكلت قمة اللامعقول في العمل السياسي. وهي أحداث عكست في مجملها ابتلاء الديموقراطية السودانية بظاهرة الكانبالية السياسية. فإذا كانت الكانبالية في عالم الحيوان هي أكل بعض الحيوانات لنسلها وبني جلدتها، فإن الديموقراطية في سودان الستينات أكلت ذاتها ، بل وتلذذت بمنظر الذات المصروعة بالذات.

الديموقراطية تأكل نفسها

وقائع الكانبالية في ديموقراطية السودان يمكن سردها على النحو التالي:

بدأت وقائع التهام الديموقراطية للديموقراطية يوم بداية الحكومة الأولى للمحجوب في مايو 65، بعد فترة الانتقال العاصفة التي رأسها الأستاذ سر الختم الخليفة والتي استمرت عاماً كاملاً أمسك خلالها المعلم المقتدر على جمر الصراع اليميني اليساري. فقد أقر الحزبان الحائزان على الأغلبية أن يبدءا الفعل السياسي بامتهان الدستور وتقليل شأنه بتعديله ليصبح الأزهري رئيساً مستديماً لمجلس السيادة ـ مجلس رأس الدولة. وكان مثل ذلك التعديل إنما هو أسوأ البدايات لنظام ديموقراطي ترتكز قاعدته الأساسية ويعتمد ثباته على ثبات الدستور وصلابة التزام القوى السياسية به.

ثم جاءت واقعة الامتهان الأكبر للدستور يوم تداعت القوى السياسية إلى تعديل الدستور لطرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان، ولحل الحزب الشيوعي

نفسه بعد حادثة الطالب شوقي في معهد المعلمين بأم درمان. ولسنا في هذا المقام بمحللين للحادثة ومغزاها، أو بحاكمين على حقيقة الأمر حولها: مؤامرة يمين أم خطيئة يسار. بل ما يهمنا ـ في هذا المقام بالذات ـ هو اندفاع القوى السياسية بيسر وسهولة نحو الدستور تعديلا له ونهشاً لبنوده التي كان ينبغي أن تنال من التقدير ما يحميها من صراعات الحزبية وتشرذم السياسة.

ثم لم يقف نهش الذات عند ذاك الحد، بل تواصل وتصاعد.. فقد رفضت القوى السياسية ممثلة في البرلمان المنتخب ـ بموجب الدستور، قرارات المحكمة العليا ـ حامية ذلك الدستور ومفسرة نصوصه. فقد أصدرت المحكمة العليا في ديسمبر عام 66، قرارات أبطلت بموجبها تعديل المادة الخامسة من الدستور (التي قام البرلمان بتعديلها ليطرد الشيوعيين)، ومن ثم حكمت ببطلان حل الحزب الشيوعي. وقد كانت قمة انتهاش الديموقراطية لذاتها في هذا الأمر هو أن مجلس الوزراء رفض قرارات المحكمة العليا، ثم رفض البرلمان قراراتها أيضاً. وحينما لجأت المحكمة إلى السلطة السيادية العليا ـ ممثلة في رأس الدولة مجلس السيادة ـ لتقف معها في محنة امتهان الديموقراطية، (قضم) مجلس السيادة (القضمة) القاضية من جسد الديموقراطية إذ استهان هو الآخر بالمحكمة العليا أيما استهانة وهو يصف الحكم الصادر عنها بالخطأ، ويعتبر طلبها برد اعتبار المحكمة العليا بدعة وشططاً.

ثم تتواصل مأساة التهام الديموقراطية لذاتها في خطوات قصيرة سريعة ومتتالية منها:

تقليل القوى السياسية التي نهشت لحم الدستور من شأن استقالة رئيس القضاء احتجاجاً على المواقف التنفيذية الخاذلة للدستور ولهيبة القضاء السوداني. بل إن بعض المقولات التي أطلقها الملتهمون للديموقراطية حول استقالة رئيس القضاء كانت تنطوي على الترحيب باستقالته والتهوين من آثارها السياسية السالبة. كما أن بعضها ادعى أن الأمر كله (تعديل الدستور وطرد نواب الحزب

الشيوعي واستقالة رئيس القضاء) لا يرقى إلى وصفه بالأزمة الدستورية، وهو الوصف الذي أطلقته الصحافة يومها على تلك الإشكالية المتشابكة الأطراف.

ومن تلك الخطوات أيضاً اتفاق القوى الناهشة للديموقراطية على إلغاء دوائر الخريجين من دورة الانتخابات التالية عام 68, وهو إلغاء قصدت من ورائه القوى اليمينية المسيطرة على البرلمان يومها إغلاق النافذة التي تسلل عبرها الشيوعيون واليساريون الآخرون إلى الجمعية التأسيسية عام 65, ويومها برر الرافضون لدوائر الخريجين رفضهم بمبررات تنم عن روح ديموقراطي أصيل إذ قال بعضهم إن دوائر الخريجين إنما هي بدعة استعمارية قصد من وراءها تهميش الإرادة الجماهيرية باختيار صفوة. ومنهم من قال إن مثل تلك الدوائر غير ديموقراطية لأن الفائزين فيها لم يتم اختيارهم من قبل الجماهير العريضة. بيد أن دورة الزمان من بعد ذلك بعقدين جعلت نفس الذين رفضوا الدوائر لعدم ديموقراطيتها يسارعون بإعادتها مرة أخرى عام 85 لتكون النافذة التي دخلت قواهم من خلالها إلى البرلمان.

ومن الخطوات أيضاً مسارعة مجلس السيادة إلى قبول استقالة أحد كبار القضاة ـ القاضي عثمان الطيب ـ الذي استقال في إطار الاحتجاج على امتهان السلطة التنفيذية لهيبة ومكانة القضاء على النحو الذي فعلته. وقد جاءت استقالة عثمان الطيب في إطار التعبير عن موقف مبدئي ومهني، ومن ثم فإنه جرى إقناعه بسحب استقالته من قبل عدد من السياسيين والقانونيين وذلك في محاولة لمحاصرة الأزمة السياسية والدستورية والسعي لحلها. إلا أن المفاجأة الكبرى كانت في رد فعل مجلس السيادة حينما وافق القاضي على سحب استقالته. فقد أصر مجلس السيادة ـ في تصرف هو قمة اللامعقول ـ على عدم إرجاع الاستقالة، بل مضى المجلس إلى قبولها بصورة تنم عن الكيد.

نمو المشاعر الإقليمية السالبة

لم يكن الانشطار والانشقاق وحدهما من مظاهر السيريالية واللامعقول في الساحة السياسية في البلاد. إذ كانت هناك ظواهر جديدة أخذت في البروز على

الساحة السياسية، ولكن هذه المرة بعيداً عن مركز السياسة التقليدي الخرطوم. فبالرغم من أن القوى الإقليمية درجت منذ زمان على العمل في تنسيق وثيق مع الأحزاب والكيانات الكبيرة، وبالرغم من أن الحزبين الكبيرين، الأمة والاتحادي، كانا يضعان دوماً هذه القوى ضمن حساباتهما المضمونة عند اقتراب ميقات الانتخاب، إلا أن الظواهر الجديدة نمّت عن تحول جذري في هذا الاتجاه.

القوى الإقليمية الرئيسة الثلاث المقصودة هي مؤتمر البجا،وجبهة دارفور،وجبهة جبال النوبة.وقد عبرت هذه القوى دوماً عن الشعور بالتهميش الاقتصادي والسياسي من قبل المناطق الثلاثة، الشرق والغرب وجبال النوبة. وهي المناطق التي - لو أضيف إليها الجنوب - لشكلت ما لا يقل عن ثمانين بالمائة من سكان السودان وقتها. وكانت هذه القوى قد تكونت في أعقاب الاستقلال بغرض أن تصبح اللسان المعبر عن سكان تلك المناطق الأصيلين - خاصة وأن الانتخابات كانت تنتهي بفوز مرشحين من أصول لا تنتمي لتلك الأقاليم - كما كان الحال في بعض مناطق شرق السودان (بورتسودان مثلاً). وكان مطمح هذه الجماعات الأعلى أن تحقق لأهلها مكاسب اجتماعية من قبيل المدرسة والمستشفى والماء النقي. ولم تكن هذه القوى تعبر عن أي مشاعر مناهضة للتوحد أو معادية معاداة جذرية لنمط الإدارة أو أيديولوجيات الحكم، بل كان غرضها أن تجد لأهلها نصيباً معقولاً عند اقتسامها مع المركز للثروة والسلطة.

بيد أن السنوات التي توالت من بعد الاستقلال، بما فيها سنوات الحكم العسكري النوفمبري واللبرالية الثالثة، جعلت واقع الحال في تلك المناطق أكثر سوءاً مما كان عليه، فما نما الإنسان ولا تطور المكان، ولم يجد أبناء المناطق ما صبوا إليه يوم أقاموا تنظيماتهم تلك.

وحين شارك ممثلو التنظيمات "الجهوية"، بجاويون ونوبة ودارفوريون، في مؤتمر المائدة المستديرة في عام 1965، فإنهم سمعوا ورأوا بأعينهم ساسة الشمال وقادته وهم يقدمون للجنوب ثمن السلام المطلوب، قسمة للسلطة والثروة هي ذات

القسمـة التي حفت أقدام المنتظمين جهـوياً سعياً وراءها وجفت حلـوقهم مناداة بها ومطالبة.

وكان الـدرس الذي تعلمه الجـهويون من المائدة المسـتديرة: إن الحق لا يـؤخذ بمنمق الحديث وفصيح المقال، بل يؤخذ بالقوة والقهر والغلبة.

ولهـذا يمكننا تفـهم تلك التطورات الفكرية والتنظـيمـية التـي أخذت في النمـو والتعـاظم على صعـيد الأقاليم من بـعد وقائع وحـوارات مؤتمر المائدة المسـتديرة. بعض تلك التطورات الفكرية والتنظيمية يمكن تلخيصها فيما يلي:

بروز دعـوات لقيـام تنظيم تحت اسم الزنوج الأحرار يضم أكـثر من عنـاصر عرقية من بقاعٍ مختلفة، ولـئن بدا التنظيم هلامياً غير محدد الملامح في ذلك الوقت، فإنه كـان يعبر عن روح التـمرد الاجتـماعي والسيـاسي التي أخذت تجتـاح القوى الإقليمية التي سكنت لزمـان طويل. وقد روجت لمثل ذلك التنظيم ذات العناصر التي كـانت تروج لأفكار مـجوعـة (سـوني) ذات الاتجاه العـرقي في السنـوات التاليـة مباشرة على الاستقلال.

تكوين اتحاد عـام جبال النوبة الذي بدأ ـ أول مـا بدأ ـ تنظيماً اجـتماعـياً بريء المقاصد والأهداف بادر به عدد من أبناء النوبة الناشطين اجتـماعياً في المدن الكبرى ومراكز تجمع أبناء النوبة، ثم تحول على يد بعض مثـقفي النوبة الناشطين سياسياً إلى تنظيم سياسي قادته شـخصيات نوباوية سياسية مـثل حسين خرطوم دارفور وزملاء له آخرين، ثم انضم إليه بعد ذلك بفترة القس فيليب عباس غبوش.

تدبيج البجـاويين للمقالات المـلتهبة فـي صحف المركز، والتي تضـمنت دعوات الاستيـقاظ والانتفاض على الحـال التي بدأت تخطها أسماء ذات مـدلول جهوي من شاكلة إبن الشـرق والبجاوي والسـواكني. وقد كانت تلك المقـالات تمهيداً للتـحول بمؤتمر البجا من منظمـة محلية الأبعاد، إلى منظمة سـياسية شاملة تستـقطِب كافة أبناء البجا تحت مظلتها العريضة. وقد تلت ذلك بالفعل تطورات فكرية تنظيمية على

صعيد الشرق كله، تحول بموجبها مؤتمر البجا من منظمة داجنة ـ درجت على استغلالها جماعة الأنصار لمناكفة ندها التقليدي الختمية في عقر دارها ـ إلى منظمة سياسية مستقلة الإرادة والقرار من ضغط الحزبين والطائفتين.

تصاعد النفور الجهوي من السيطرة السياسية الطويلة لحزب الأمة وطائفة الانصار في دارفور، والذي بدت ملامحه منذ سنوات عدة، إلا أنها تبلورت بوضوح وجلية مع تصاعد مدّ الوعي السياسي الجهوي فيما بعد أكتوبر ,64 وقد ارتكز سن رمح التململ الدارفوري على قناة جبهة قاد تكوينها ورعايتها إبراهيم دريج، هي جبهة دارفور. ومن ثم فقد أصبحت جبهة دارفور عنصرا من عناصر القلق السياسي لحزب الأمة الذي هزت الجبهة قواعده الثابتة في الغرب مما جعل شكل المواجهة فيما بينهما يأخذ حدته في التلاسن والرشق بالاستعارة والكناية في منبر البرلمان على النحو الذي فعله محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء في ردوده على مداخلات وانتقادات دريج المزعجة له ولحكومته وحزبه.

●●●

كانت تلك بعض ملامح الغضب الجهوي الذي استشرى في الساحة الوطنية العريضة من بعد ثورة أكتوبر 64 وتحولات الواقع السياسي الذي أفرزته مناقشات وحوارات المائدة المستديرة. وقد أضافت هذه الملامح الجهوية الغضبى ـ كما سنرى بعد قليل ـ إلى سريالية الواقع السياسي العام، ووضعت ـ هي الأخرى بصماتها على الخارطة التي تشكل منها واقع الحال المفضي إلى مايو من عام 1969.

أحداث ووقائع سريالية

صورة اللامعقول التي نحاول رسم ملامحها لساحات السياسة بالخرطوم في سنوات الستينات المنتصفة لا تكتمل إلا إذا قمنا بمسح تلك الساحة وقدمنا نماذج للممارسات السياسية المركزية التي أسهمت في تعقد وتشابك خطوط الصورة السياسية وتداخل ألوانها بما جعلها تستعصي على الفهم والقراءة والتحليل.

ودعونا نبدأ المسح بالنظر إلى واقع الحكومة وتحالفاتها وهياكلها... هل قلنا الحكومة؟ بل نقصد الحكومات التي تعاقبت خلال فترة السنوات الأربعة من بعد الانتفاضة الأكتوبرية.

دعونا نمسح واقع الممارسة السياسية من مايو 1965 إلى مايو 1969

في مايو 1965 فاز حزبا الأمة والوطني الاتحادي بأغلبية مقاعد البرلمان ومن ثم كونا الحكومة الأولى برئاسة محمد احمد المحجوب.. ظلت حكومة المحجوب في السلطة حتى يوليو 1966 ـ لمدة عام وشهر واحد ـ قبل أن يجهز عليها صعود نجم الصادق المهدي بعد بلوغه سن الثلاثين، وإصراره على الإمساك بزمام الرئاسة في الحزب.

نجح الصادق في إسقاط المحجوب بعد انشقاق حزب الأمة إلى جناحين ـ جناح الإمام وجناح الصادق ـ في يوليو 66 ومن ثم حكم كأصغر رئيس وزراء، وهو واقع لم يرض مخضرمي مؤتمر الخريجين وأعضاء المجالس الاستشارية الذين رأوا في حكم السياسي اليافع حكمة من حكم الزمان...على ذلك فإن حكومة "رئيس الوزراء الشاب" لم تنعم بالاستقرار الطويل إذ تمكن دهاقنة السياسة من العصف بها لتسقط مع هبوب أول ريح عليها، في مايو1967.

وعاد المحجوب رئيسا لحكومة ائتلفت فيها عدة أحزاب ولكنها بقيت في الحكم لمدة عام واحد إذ أنها ذابت مع حل البرلمان ـ في أبريل 1968 ـ الذي تم باتفاق القوى السياسية بعد توحد حزب الشعب الديموقراطي وحزب الوطني الاتحادي.

في الوقت الذي تقاذفت فيه أنواء الخلاف حزب الأمة بجناحيه، كان الاتحاديون يسعون حثيثاً إلى تقريب الشقة بينهم وبين حزب الشعب الديموقراطي، باعتباره أقرب القوى إليهم فكراً. وقد نجحت تلك المساعي في عام 68 لتفرز حزباً جديداً هو الحزب الاتحادي الديموقراطي. وسرعان ما أصبح الحزب الجديد مارد السياسة الذي يفرض إرادته على الأقزام من حوله. وقد رأى ذلك الحزب أن أوان العصف بالبرلمان

قد حـان، إذ لم يستطع الشريك الجـديد، والذي كان قد قـاطع الانتخابات بالقـوة ما استطاع، أن يقوى على مقاومة رغبة الانضمام إلى ركب السلطة، فدبر الحزب الجديد أمر استـقالة عدد من أعضائـه في الجمعية التـأسيسية بما جـعل أمر بقائها مـخالفاً للدستور المؤقت، ومن ثم فإن مجلس السيادة قام بحل الحكومة والجمعية التأسيسية ليفسح المجال للحزب الجديد ليصبح القوة السياسية الرئيسية في البلاد.

ولقد تحـول أمر حل الجمـعيـة التأسيـسية نفـسه إلى مظهـر آخر من مظاهر السرياليـة السياسيـة، حيث رأت المعارضــة ـ وعلى رأسها الصادق المهـدي وأخوه بالقانون ـ أن حل الجمـعية التأسيـسية كان تمثيليـة سياسية، وأنه غيـر دستوري وباطل. ومن ثم فإن نواب المعارضــة قرروا أن الجمعيـة لم تحل وأنهم سيواصلون أعمالهم كجمعيـة تأسيسية دستورية مهما كلفهم الأمر. وكـانت قمة اللامعقول هو في اجتمـاع تلك الجمعيـة التأسيسيـة "المخلقة" تحت "شجرة مـباركة" في دار البرلمان بعد أن أوصدت الحكومة أبواب البرلمان ونوافذه أمامهم.

ولم تكن تلك نهاية المسلسل الدرامي المتعلق بحل الجمعيـة التأسيسية، فقد رفع الصادق المهدي أمر حل الجمعية التأسيسية إلى المحكمة العليا، طالباً أن يصدر الأمر ببطلان قـرار حلها، بينما سـعى بين الناس طالبـاً من كل شاغلي المواقع الحكومـية على كل المستويات، موظفين وقادة العـمل التنفيذي وحتى الأمني والعسكري، أن لا ينصاعوا لقرارات الحكومـة غير الشرعية ـ حسب رؤيتـه. وهكذا بدا الأمر أقرب ما يكون إلى الفتنة.

ثم كـون المحجـوب ـ في نهاية الأمـر ـ حكومـة جديدة في مـايو 68 عمـودها الفقري الحزب الجديد ـ الاتحـادي لديموقراطي ـ بينما كانت معارضتـها الأساسية جناح الصادق (الكسير) لفشل زعيمه ـ الـصادق ـ في الحفاظ على مقعده البرلماني بعد صـراع عنيف كشرت فـيه الطائفيـة عن أنيابها وأبرقت وأرعـدت بكل الأسلحة المشروعة وغـير المشروعة. ولم يكن بعض العـام الذي قضته حكومـة المحجوب في

الحكم قبل أن تعصف بها رياح شهر مايو الساخنة الملتهبة، لم يكن عامها عام هدوء واستقرار، فقد اشتمل ذلك العام على عواصف من مثل مقتل وليم دينق، والمواجهات المتعلقة بالدستور والصراع الطلابي الذي راح ضحيته عدد من الطلاب في الجامعات.

●●●

.وهكذا فقد حكم السودان بحكومات أربعة خلال السنوات الأربعة الممتدة من يونيو 1965 إلى مايو ، فلم تنعم تلك الحكومات،في المتوسط، بأكثر من عام في الحكم. وهو عام لا يكفي بحساب العمل السياسي، لكي يستوعب الوزير دقائق العمل التنفيذي والسياسي معا، فكيف إذن بحكومة الصادق التي لم تستمر في الحكم أكثر من تسعة اشهر.

●●●

ولعل فيما طرحناه تلخيصا واختصارا عن واقع الساحة السياسية في الخرطوم، بكل لامعقوليته وسيرياليته، ثم فيما طرحناه من قبل ذلك من واقع الأحداث في الجنوب وفي الساحات العسكرية ما يعين القارئ على تفهم واقع الحال يوم وقعت أحداث البداية للسنوات الستة عشر التي نحن على وشك رواية دقائق وقائعها.

□□□



انقلاب ٧ فبراير ١٩٦٨

□□

○ اللوحة الكاملة للمشهد الخلفي للمسرح السياسي (1965 ـ 1969)

○ مجلسا السيادة والوزراء يقودان انقلابا «ملكيا» يصرعان فيه الديمقراطية بالقاضية

○ الصادق والترابي يحرضان الجيش والشرطة علي عصيان الحكومية!

لا تكتمل اللوحة الخلفية للمسرح السياسي في عهد الديموقراطية الثانية إلا برواية تفاصيل انقلاب السابع من فبراير ,67 وهو ذلك الانقلاب الذي لم ينفذه العسكريون، بل خطط له مجلس السيادة ومجلس الوزراء معاً ، ثم تم تنفيذه على يد عدد من نواب البرلمان بلغ تسعين نائباً، في حين قاده مجلس السيادة الذي أذيع بيان الانقلاب باسمه في ليلة السابع من فبراير 1967.

وقد يكون مفيداً، وقبل أن ندلف إلى ساحة التفاصيل المتعلقة "بالانقلاب الملكي" الذي قاده القصر الجمهوري، أن نبدأ بتلخيص الأحداث المشكِّلة للوحة الخلفية للمسرح الذي توشك أن تجري على خشبته الأحداث. وهي أحداث قمنا بسرد معظم تفاصيلها في الجزءين السابقين، بيد أننا سنحاول الآن التركيز على بعض جوانبها التي تغاضينا عنها من قبل، لنقدمها في قالب يربط بين تلك الأحداث ويقدم في تسلسل، تطوراتها المفضية إلى الانقلاب المدني ـ السابق على الانقلاب العسكري، ذلك الحدث الكبير الذي نحن رواة تفاصيله.

لقد جرت تداعيات الأحداث على صعيد الساحة السياسية خلال الديموقراطية الثالثة على النحو التالي:

في أكتوبر 64 تمكنت القوى الوطنية من إنهاء نظام نوفمبر العسكري بتأييد وتعضيد من الضباط الشباب في القوات المسلحة، والذين أصروا على أن ينصاع المجلس العسكري لصوت الجماهير المطالب بتسليم السلطة للشعب. ولم يكن أولئك

الضباط ينطلقون من اندفاع عفوي، بل كانوا يتحركون في إطار تنظيم ضم الشباب من الضباط فحسب، وإن لم يكن قد نضج تكوينه بعد.

ما بين نوفمبر64 ويناير 65 جرت عدة محاولات من عدد من الاتجاهات السياسية لفرض العقوبات العسكرية على جماعات الضباط التي قادت عمليات المحاصرة اللفظية والفعلية لمجلس عبود العسكري، تحت ستار الحرص على الانضباط العسكري والرغبة في الحفاظ على التقاليد العسكرية الراسخة للجيش. وقد نجحت بعض تلك المحاولات في إقصاء بعض الضباط بعيداً عن مركز الأحداث السياسية ـ الخرطوم، بما جعل صعباً على الضباط الشباب المضي في عملهم التنظيمي بما أرادوا.

على الصعيد السياسي العام، انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام 65 لوضع خيار الحل لمشكلة الجنوب. ورغم أن المؤتمر فشل في غاياته الأساسية، إلا أنه أمّن على مبدأ توقف إطلاق النار الذي أقرت به الحكومة الأكتوبرية. وفي نفس الوقت، فإن مناخ الحرية الذي ساد البلاد مكّن قوات المتمردين من الإمساك بزمام المبادرة في الجنوب، بينما شلّت القرارات الإدارية والعسكرية المركزية يد الجيش، وتمكن السياسيون الجنوبيون من استغلال حساسية السياسيين الشماليين تجاههم للضغط المتزايد على الحكومة لتمنع جيشها من معاقبة المتعدين على القانون في الجنوب.

خلال عامي 665/66، شهدت الغابة نشاطاً عسكريا وسياسياً مستمرا ومتصاعداً أدى إلى بروز قوى سياسية وعسكرية جنوبية جديدة، تمكنت من وضع استراتيجية للمقاومة العسكرية والسياسية تضمنت خلق علاقات وثيقة مع عدد من الدول الغربية منها إسرائيل. وقد أدى ذلك إلى ميل ميزان القوى لمصلحة المتمردين على كل صعيد.

في الوقت ذاته، عام 66، شهدت القوات المسلحة أسوأ سنوات إعدادها و"تشهيلها". إذ لم تشكُ القوات من نقص الأسلحة والذخائر فحسب، بل واشتكت

من التهميش الإداري السياسي الذي قصد ـ ربما عن حسن نية وطنية ـ أن لا يكون الاهتمام السياسي بالجيش سبباً تنفر بموجبه القوى السياسية الجنوبية من حوارات البحث عن حلٍ للمشكلة التي هدمت بناء نوفمبر. وقد نتج عن مثل ذلك التهميش تدهور القدرة القتالية، وتضعضع الروح المعنوية، وسوء الحالة النفسية للجنود والضباط على حد سواء

على صعيد السياسة أيضاً، كانت القوى السياسية تحالف، ثم تخالف، ثم تعود فتآلف. وقد انفلقت الأحزاب وانقسمت القوى السياسية على ذاتها. فقد انقسم حزب الأمة عل نفسه، وانشطر الحزب الوطني إلى اثنين، وتناثر اليسار إلى فرق، وشق الجنوبيون سانو العائد من الغابة لتوه إلى إثنين. أما حزب الشعب الديموقراطي فقد كان انشطاره داخلياً، إذ عاش انفصاما نفسياً بين واقع الطائفية الذي هو فيه وتطلعات التقدمية التي دفعه نحوها رئيسه الشيخ. ولم يستطع الإخوان المسلمون في أقصي اليمين مقاومة فيروس الانشطار الذي استشرى ولم يكن بعيداً عنهم زماناً، خاصة بعد أن قرر أمينهم العام الشاب وقتها، المضي على طريق البراقماتية المفضي إلى توسيع قميص التنظيم، ليصبح جبْهةً جُبّة ، تسع أكثر من الإخوان المسلمين.

وعلى صعيد السياسة أيضا، فإن الاستخفاف بالديموقراطية في النظام الديموقراطي ومن القوى الديموقراطية، وصل مداه الأبعد خلال هذه الفترة. فقد قامت الجمعية المنتخبة ديموقراطياً بفصل عدد من النواب الذين تم اختيارهم ديموقراطياً، وعدلت الدستور الذي كان ينبغي أن تصونه وتحوطه من التحوير والتحريف، أكثر من مرة. ثم قام مجلس السيادة بحل الجمعية التأسيسية نفسها، ومن ثم أسهم في تقويض الديموقراطية بامتهانها.

ثم أن الحكومة بعناصرها الثلاثة: مجلس الوزراء والبرلمان ومجلس السيادة مارست الاستهانة بالديموقراطية في أقصى درجاتها. فحين أصدرت المحكمة العليا

حكماً ببطلان قرار الجمعية التأسيسية بحل الحزب الشيوعي، فإن الأطراف الثلاثة للحكومة لم ترفض الانصياع لقرارات المحكمة الدستورية العليا فحسب، بل سعت تلك الأطراف الثلاثة إلى الاستخفاف بالمحكمة وحكمها ما استطاعت.

فالجمعية التأسيسية وضعت نفسها فوق المحكمة بإجازتها لاقتراح يقضي بأن لا يدخل الأعضاء الشيوعيون إلى البرلمان رغم حكم المحكمة. بينما نصب مجلس الوزراء نفسه حكَماً فوق المحكمة، فقضى بأن للجمعية التأسيسية موقعاً فوق الدستور إذ قال في بيان رفضه لقرار المحكمة العليا إن الجمعية التأسيسية هي الهيئة العليا في البلاد "وحقها في تعديل الدستور حق لا يسلب وحرية لا يتعدى عليها "[1]. أما مجلس السيادة فإن بيانه المذاع على الأمة في مساء 19 أبريل 1967 كان قمةً قصوى في هوان أمر القضاء والدستور على يد المستندين عليه في شرعيتهم. فقد أعلن بيان المجلس أن المحكمة الدستورية خاطئة ومخالفة للقواعد الدستورية، وأنها غير محايدة، بل وأنها مارست البدعة.

وكان قمة القمم في هذا الأمر، أن رئيس القضاء حين استقال احتجاجاً على الاستهانة المهينة من أركان النظام الديموقراطي بالعمود الفقري للنظام الديموقراطي كله ،أي بالقضاء، فإن القوى الثلاثة لم تعد إلى رشدها فيما فعلت، بل تمادت في الأمر حتى أن رئيس القضاء المستقيل تسلم رد مجلس السيادة بقبول استقالته وهو يوشك على مغادرة البلاد إلى خارجها، حيث بعث المجلس إليه بخطاب القبول على أعتاب الطائرة.

دماء وحرائق في الداخل، وهوان على الحدود

أما على صعيد أحداث التناحر والشقاق الوطني فإن العاصمة والأقاليم وحدود البلاد مع الجيران ـ على السواء ـ عاشت شواهد مأساوية دامية، وعايشت هوان الوطن أمام الآخرين.

---

(1) إبراهيم حاج موسى (1970) التجربة الديموقراطية وتطور الحكم في السودان، القاهرة: مطابع الاهرام.

ففي شرق البلاد قاومت جماهير حزب الشعب الديموقراطي عام 65، الانتخابات البـرلمانية بحـد السيف، وذلك حـسبـما نـادت به قيـاداتها التي أعلنت مـراراً بأن الانتخابات سيكون مهرها الدم.

وفي الجنوب تضـرجت مدن جوبا وواو ويـرول بدماء رجال ونسـاء من بني السـودان ـ لا يهم شـمـاليين كـانوا أم جنـوبيين ـ راحـوا صـريعي الأمن الفـالت والغضب الفالت على حدٍ سواء.

أما في الغرب فإن انـفلات الحال أغرى قوىً قدمت إليه ـ من خـارجه ـ بالفتنة العرقيـة، فجعلت من أرضـه مرتعاً لصراعـاتها، وبذرت منذ تلك الأيام بذور السلب والسلب المضاد، وهو ما أعدنا تسميـته لاحقاً بالنهب المسلح الذي أتى أكله من بعد ذلك بعقود.

ومن ثم فقد أغرى هوان الحال السوداني "تمبلاً" على الحدود الغربية، ادعى أن السودان يأوي المارقين علي نظام بلاده، فراح يتحـرش ويتجرأ على أرض السودان وأهل السـودان. وقـد وصل الهـوان في ذلك الـوقت إلى حـد أن صـار بعض أهل الغرب نهباً لاعتـداءات متكررة، استأسد فيها الجار الهين فـصار يهـرُّ متجرئاً على السودان وأهل السودان.

وليس بعيدا من أرض ذلك التمبل، كان الجاويش ـ الذي لم يكن قد حقق حلمه الإمبراطوري بعد ـ أيضاً يتحرش هو الآخر بالسـودان. فقد كانت بلاده مرتعا طيباً لأهل السودان الـلاجئين إليهـا هرباً من نار الحرب أو من جـفاف الأرض وضـمور المرعى. ولما هان أمر السودان بما كـان عليه الحال، رفع الجاويش عقيـرته بالتهديد والوعيد.

أما على حـدود الجار الشـرقي فإن الأمر كـان قد بلغ زباه. فلم يتـبادل البلدان تحذيرات البيوت الزجاجية الشهيـرة ـ والتي أصبحت طابعاً مميزاً للخلاف بينهما ـ فحـسب. بل أنهما امتـشقا الحـسام أكثر من مـرة. وقد كانت بضع نقـاطٍ وبقاعٍ

سودانية أسيرة قبضة أسد يـهوذا، بينما كانت لجان رسم الحدود وإعادة تخطيطها تخضع للتسويف والمماطلة بعد أن رأى الأسد العجوز في السودان عجزاً وتراخياً.

كان ذلك هو الحال على تخوم الخرطوم وفي مواقع التماس مع الجيران. أما في الخرطوم نفـسها فإن الحـال لم يكن بأحسن منه. فقـد شـهدت الخرطوم صـدامات ومعارك دخلت تاريخ السودان باعـتبارها أسود الآحاد كلها، فقـد شـهدت الخرطوم في عام 64 أحـداً داكن السواد ضـرجته دمـاء أبناء من الجنوب والشمـال على حد سواء. ورغم أن ذلك الأحد الداكن كان في عهد الحكومـة الأكتوبرية الانتقالية إلا أنه كان ذا آثار وذيول امـتدت لتتشابك مع أحـداث كانت ساحاتهـا جوبا ونمولي وياي وواو صبت كلهـا في مجرى تعميق مـجرى الأزمة الوطنية: تلك الأزمـة التي كانت ملامحها الاستقرار الغائب، والممارسة السيـاسية العقيمة، والديموقراطية الكسيحة، والحلم الوطني المفقود.

الانقلاب قيادته القصر وجنوده النواب

لم تنته مسرحية العبث بالديموقراطية عند ذلك الحد، بل تمادت وتمددت. إذ كانت مأساة، أو ملهاة، حل الجمعية التأسيسية الأخيرة ـ في فبراير1968 ـ هي الصورة المستكملة لمـلامح اللوحة الخلفيـة لذلك المسرح الذي جرت على خـشبتـه الأحداث العاصفة التي نوشك على بدء روايتهـا. وكانت تلك المأساة الملهاة هي بكل المقاييس انقلاباً مدنياً تم قيه حل الجمعية التأسيسية رغم أنف نوابها ورئيسها. وهو انقلاب كانت خطته من صنع الحكومة ومجلس السـيادة، وأدوات التنفيذ وجنوده تسعون من أعضاء الجمعية نفسها.

ولقد بدأت مهزلة الانقلاب المدني بحل الجمعية التأسيسية، حين عزمت المعارضة اليـمينيـة، بزعامـة الصـادق المهدي وجناحـه الواهن، على الإجـهاز على حكومـة المحجـوب الثانيـة في إطار الكيد لهـا بعد الهـزيمة القاسيـة التي منيت بهـا حكومة الصادق قـبل ذلك بعدة اشهر. وكـان الصادق قد تمكن ، بحلول عـام 68، من لملمة

أطرافه واستعادة توازنه، فشد عضده السياسي بوليم دينق وبأخيه في القانون، ومن ثم استعد لينزل بحكومة المحجوب الثانية هزيمة برلمانية تجرعها مرارة السقوط الذي ذاقته هي من قبل. بيد أن الحزبان الحاكمان يومها كانا قد دبرا أمر مواجهة مخطط الصادق، إذ لم يجدا طريقاً لتفويت الفرصة على الصادق وحلفائه إلا بنسف الجمعية كلها على النهج الشمسوني الأشهر "عليّ وعلى أعدائي يا رب". وكان هدف الحزبين المتحالفين هو إدخال عناصر من حزب الشعب الذي اتحد مع الوطني الاتحادي إلى الجمعية التأسيسية، لتصبح الغلبة غير المتنازع عليها للاتحادي الديموقراطي وحليفه جناح الهادي من حزب الأمة.

ولم يكن هناك من سبيل لكي تحل الجمعية التأسيسية دستورياً، إلاّ باستقالة عدد من النواب كاف لتعطيل عمل الجمعية التشريعي. ولقد جرت الأحداث المتعلقة بمؤامرة حل الجمعيةٍ التأسيسية بصورة درامية يعجز أبرع المؤلفين عن تصويرها بالشكل الذي جرت عليه الأحداث. ولذلك فإننا نلخصها فيما يلي خطوة خطوة كما جرت.(1)

بحلول فبراير 1968 كان الصادق وحلفاؤه قد أكملوا خطتهم الرامية لإسقاط حكومة التحالف بين جناح الهادي والوطني الاتحادي فاستقطبوا من النواب عددا كافياً للإطاحة بالحكومة. وفي الوقت ذاته فشلت الحكومة في إقناع حتى بعض نوابها في البقاء على ولائهم لها، فبات من المؤكد سقوط الحكومة إن طرحت فيها الثقة.

قررت الحكومة نسف الجمعية من داخلها، وذلك قبل طرح الثقة المنتظر. وذلك بأن تصبح الجمعية غير دستورية بما يجعل أمر حلها واجباً على مجلس السيادة، حسب منطوق الدستور المؤقت وقتها.

---

(1) لمزيد من تفاصيل حل الجمعية التأسيسية راجع إبراهيم حاج موسي، التجربة الديموقراطية وتطور الحكم في السودان، مصدر سابق. راجع أيضاً محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، مصدر سابق.

بيد أن الوقت لم يكن فـي مصلحة المؤامرة الحـكومية على الدسـتور والجمعـية التأسيسـية. فقد قررت المعارضة طرح صوت الثقة في الحـكومة صباح الثامن من فبراير عام 68 في الوقـت الذي لم تكن فيه الحكومة قد أنهت حبك مـؤامرتها حتى نهار يوم السابع من فبراير.

وكان مـوقع حبك المؤامـرة على الديموقراطيـة هو القصر الجـمهـوري ومجلس السيـادة المستقـر فيه، وهمـا الرمزان الأعلى مكانة من رموز الـنظام الديموقراطي. وكانت وقائع المؤامرة تتلخص في اجتماع مجلس السيادة بالنواب في مساء السابع من فبراير وإقناعـهم بتقديم استقالاتهـم إلى رئيس الجمعية مسـاء ذلك اليوم حتى يصبح الصبح والجمعية غير دستورية.

استدعى مجلس السيـادة رئيس الجمعية التأسيسيـة إلى القصر في مساء نفس الليلة، السابع من فـبراير، حيث قدم له اسـتقالات تسعين نائبـاً من نواب الحكومة، وطلب منه (حسبـما يقتضيه الدسـتور) أن يطلب من مجلس السيادة حل الجـمعية التأسيسية لعد توفر النصاب فيها.

كانت المفـاجأة لمجلس السيادة أن رئيـس الجمعيـة التأسيسـية، دكتور مـبارك الفـاضل شداد، اعـتـذر عن تسلم الاسـتقـالات لأسـباب عـددها وهي (1) قـدمت الاستقـالات في غير وقت العمل، (2) قدمـت الاستقالات في غيـر موقع العمل (3) طلب أن تقدم الاستقالات بالطريقة القانونية الصحـيحة صباح اليوم التالي في مقر الجمعية التأسيسية وفي مكتبه.

أسقط في يد المتـآمرين على الديموقـراطية بعد أن لم يـتوقعـوا رد فعل رئيس الجمـعية. ومن ثم فلم يكن أمـام مجلس السيـادة سوى أخذ الأمور بـيده. فاعتـبر مـجلس السـيـادة أن إخطار النواب لرئيس المجلـس باستـقـالاتهم شـفـاهة كـافٍ لاعتبـارهم قد تقدموا باسـتقالاتهم. ومن ثم أعلن مجلس السـيادة ـ دون أن يطلبَ منه رئيس الجمـعية التـأسيسـية كما يقـتضيـه الدستور ـ في بيـان إلى الأمة حل الجمعية التأسيسية والدعوة إلى انتخاب جمعية جديدة.

وهكذا غمس مجلس السيادة أصابعه الخمسة في إناء التآمر على الديموقراطية.

المعارضة تحرض الجيش والشرطة على العصيان

ولم تنته دراما التآمر على الديموقراطية عند هذا الحد، بل تواصلت ذيول الحدث لتشكل فصولا أكثر درامية في هذه المسرحية. فقد جاء صباح اليوم الثامن من فبراير، فاجتمع النواب المعارضون الذين منعوا من دخول الجمعية التأسيسية، اجتمعوا تحت أشجار دار القضائية، وقد وصفوا اجتماعهم بأنه "تم تحت شجرة مباركة" حيث اعتبروا أنفسهم الجمعية التأسيسية الشرعية، فانتخبوا لأنفسهم رئيساً ثم اتخذوا عدة قرارات منها:

- سحب الثقة من رئيس الوزراء وحكومته
- توجيه تهمة خرق الدستور لمجلس السيادة
- الإهابة بالشعب بعدم الاعتراف بالحكومة

ثم اتخذت المعارضة عدداً من القرارات الخطيرة حقاً والتي قصد من ورائها تجريد الحكومة من شرعيتها القانونية. كان أهم تلك القرارات ثلاث قرارات:

- أبلغت مجلس السيادة سحبها للثقة من الحكومة ونيتها اختيار رئيس جديد للوزراء.
- أرسلت خطاباً للقائد العام للقوات المسلحة تطلب منه عدم تنفيذ قرارات الحكومة لعدم شرعيتها.
- أرسلت خطاباً مماثلاً لمدير عام الشرطة بذات الدعوة.

ثم قامت المعارضة برفع قضية دستورية أمام المحكمة العليا ـ وهي ذات المحكمة التي عرّضتْها بعض القوى التي جاءت تشكو إليها اليوم إلى الإساءة وتقليل الشأن قبل عام. وكان مطلب المعارضة الأساسي أن تحكم المحكمة ببطلان قرار الحل، وأن تعلن بطلان كافة القرارات التي صدرت من تلك الحكومة منذ السابع من فبراير، وهو يوم حل الجمعية التأسيسية القسري على يد مجلس السيادة.

ولعله من المفـيد أن نذكـر هنا أن الأزمـة الدسـتـورية هذه قـد تعلقت باشتـراك المعارضة في انتخابات الجمعية التأسيسـية الثانية، كما أن القضية الدستورية التي رفعت من المعـارضة لم يتم البت النهـائي فيهـا حتى يوم الخامس والعـشرين من مايو1969.



هذا السرد الطويل لواقع الحال السياسي الذي عـاشته البلاد على مدى سنوات عهد الديموقراطيـة الثانية كاف، في تقديرنا، لكي يلم القارئ بحقـيقة الواقع السابق على الفعل المنتظر إحداثه في الساعات الأخيرة من ليلة الرابع والعشرين، والساعات الأولى من صباح الخامس والعشرين من مايو1969.

□□□



في الجيش والسياسة

الضباط الأحرار

□□

○ ما هو دور الضباط العائدين من الجيش المصري في تكوينه؟

○ 1954 أنشأ الضباط تنظيماً كانت غايته الإسراع بسودنة الجيش.

○ قيادة التنظيم: حسن بشير ، محمود حسيب ، أحمد عبد الوهاب، كبيدة وضيف الله.

لعلنا بهذا الجزء ندلف إلى أعـتاب ساحات الحدث الكبـير في مايو 1969، وهو الحدث الذي صـاغ وقائعه الشبـاب العسكري الذي لم يتجاوز سن بعـضـهم آنذاك العشرينـات. وبما أن الحدث كان مركز الفـعل فيه هو الجيش، بعض الجـيش، فإننا سنفرد الجزئين التاليين لمحاولة قراءة ذلك "البعض" من الجيش...

ذلك البعض لم يكن أفراداً، بل كان تنظيماً سرياً دخل تاريخنا الوطني السياسي باسم تنظيم الضـباط الأحرار... وهو التنـظيم الذي يمكن أن نقول بالثـقة، أنه الذي فتح شهيـة الجيش للسلطة حتى قبل أن يُدْعى عبود لاستـلام السلطة من سياسيّي العهد الديموقراطي الأول.

الضباط الأحرار بدايات التكوين

هل يمكن لأي مُلِم بأبجـديات التاريخ السيـاسي العربي أن يتـجاهل الدور الذي لعبه تنظيم الضباط الأحرار المصري في مـسار "حركة الثورة العربية" في الوطن العربي كله؟ هل يمكن تجاهل دور جمال عبـد لناصر في إذكاء حماس الشباب على امتـداد العالم العربي، ودعـوتهم الى التمرد عـلى الواقع وتحطيم أغلال "الرجعـية والاستعمار"؟ وهل يمكن تجاهل دور التنظيم العسكري المصري في التطورات التي جرت على ساحات العراق وسوريا؟

قد لا يكون مناسباً ـ في هذا المقام ـ الخوض التـفصيلي في دور حركة الضباط الأحرار المصرية عـلى الصعيد العربي كـله، فهناك دراسات متعـددة في هذا الصدد لمن يريد أن يعـود إليـهـا، غـرضي في هذا المـقام هـو البـحث في أصـول التكوين

والجذور لتنظيم الضباط الأحرار السوداني[1] ، ومحاولة تلمس إن كان للتنظيم المصري أثر مباشر أو غير مباشر في قيام ذلك التنظيم.

ولكي نتحسس طريقنا في رحلة البحث عن جذور التنظيم، علينا أن نثبت بعض الحقائق الهامة التالية:

أولاً: أن مصر بعد خيبة الأمل التي أصيبت بها في أعقاب نكوص الأزهري والاتحاديين عن "وحدة وادي النيل" وتبنيهم للاستقلال، أحست بشعور الهزيمة تجاه التنافس الإنجليزي المصري على السودان. وكان هذا الإحساس غالباً على مصر الملكية ، أما مصر الثورية بعد يوليو 52، فإنها عبرت عن احترامها وامتثالها لإرادة أهل السودان. وذلك بالطبع امتثال لا يلغي إحساس مصر الدولة، بمرارة النكسة في علاقتها بالسودان.

ثانياً :إن مصر الثورة سعت إلى تعميق الصلة بينها وبين أقطاب الحكم والسياسة في السودان المستقل ـ سعياً لكسب الود وتمكين النفوذ. فجعلت لذلك جسوراً وقنوات متعددة: عون فني، واقتصادي، وتعليمي. إمداد بالمال والخبرات والمعلومات. بل إن مصر الثورة جعلت واحداً من أعضاء مجلس الثورة فيها ـ الصاغ صلاح سالم ـ مسئولاً عن السودان وعلاقاته، فطفق المسئول يعمق صلاته بالسودان والسودانيين ـ مؤسسات وأفرادا ـ إلى حد الشطط والمبالغة. فذهب إلى جنوب السودان يسترضي أهله، فخلع ملابسه راقصاً على نقرات طبول الدينكا. وجعل طريقه إلى قلوب أهل الشمال والجنوب على حدٍ سواء يمر عبر يده الندية ابداً.

ثالثاً: إن سياسة العلائق المتفردة بين السودان ومصر، جعلت مصر الثورة، تواصل سياسات مصر الملكية في فتح أبواب التعاون العسكري مع السودان وذلك

---

(1) تعتبر دراسة عبد الرزاق الفضل، (الدور السياسي للعسكريين السودانيين) من أحسن ما كتب عن تاريخ ودور الضباط الأحرار، راجع ثبت المراجع في نهاية هذا الفصل.

بإتاحة الفرصة لضباط الجيش المصري ذوي الأصول السودانية لتتوثق صلاتهم بالضباط السودانيين، وليعود بعضهم إلى السودان ويخدموا في جيشه المولود حديثاً من رحم قوة دفاع السودان. وبموجب هذه السياسة عاد عدد من الضباط الذين لمعت نجومهم في سماء السودان بعد سنوات. من تلك الأسماء عبد المنعم عبد الحي الشاعر المتيم بإمدرمان، والضابطان الأخوان أحمد ومحمد عبد لحليم (والذين عرفا بين أصدقائهما بتعبير "الأخوة عبد الحليم") والمهندس الضابط عمر محمد سعيد. كما كان هناك عدد آخر قدم لاحقاً منهم محمد عثمان هاشم، وفتحي عمر أبو الحسن، وعبد الرحمن الشلالي، وأبوكدوك وغيرهم.

رابعاً: لم يكن دور هؤلاء الضباط القادمين من الجيش المصري إلى الجيش السوداني، دوراً سياسي البعد البتة. بل كان هؤلاء الضباط إضافة بالقدرة لضباط السودان، إذ جاءوا وفي ذخيرتهم خبرات عملية وميدانية من معارك فلسطين وحرب القنال، استفاد منها جيش البلاد وأضاف إليها الضباط المنتظرين من خبرتهم الثرة في شمال وشرق إفريقيا. فكانت هذه الهجنة الناتجة عن الدمج بين الخبرة العربية المصرية والخبرة الإفريقية السودانية خيراً على جيش السودان.

خامساً: إنه من المعقول والممكن ان نستخلص أن الضباط القادمين من رحاب ثورة كالثورة المصرية، بكل زخمها وعنفوانها الذي كان وقتها، لابد أنهم حملوا معهم كثيرا من أفكارها واتجاهاتها، خاصة فيما يتعلق بدور الجيوش ومكانتها في العالم النامي، وعن الدور والمسئولية التاريخية التي يجد الضباط الوطنيون، بصفتهم فئة مستنيرة متقدمة لأمتها، أنفسهم في خضمها. ولابد من التأكيد هنا بأن الضباط المنتظرين كانوا على إلمام بفلسفة الثورة المصرية وفكرها التحرري من مصادر سابقة على مجئ العسكريين القادمين من مصر. فقد وصل هذا التيار الفكري التحرري منذ وقت وأصاب عددا من الشباب الوطني ـ ومن بينهم الضباط الشباب ـ بالحمى والحماسة. ولكن يمكن القول بأن قدوم الضباط السودانيين من جيش مصر ـ خاصة وأن بعضهم كان شديد الحماسة للشعارات المرفوعة من ثورة

مـصر ـ إنما عـمق وقوى ذلـك الإلمام وتلك المعرفـة، ومن ثم شكل إضـافة بالقـوة للحماس الفطري المعتمل في نفوس الضباط الشباب.

"تجمع الضباط" التنظيم الأول

وهكذا يمكننا القـول أن الجـيش السـوداني وضبـاطه لم يكونوا بعـيـدين فكراً ومـعايشـة عن أفكار الثـورة المصرية وعن دور ضـباط مـصـر الرائد في تخليص شعبهم من جـبروت الملكية والإقطاع المهيمن على مصـر. وقد انعكس هذا الأمر في كثير من التصرفات والتحركات بل وحتى في بوادر تنظيم مطلبي الشكل والاتجاه..

والواقع ان الضـبـاط الوطنيين في الجـيش ـ إذ كـان فـيـه ضـبـاط انجليـز واسكتلنديون ـ كـان لهم منذ بـواكيـر الخـمـسينات، تـنظيم سري الـطابع مطلبي الغـرض، وكان الغـرض الأسـاسي من وراء إنشـاء ذلك التنظيم هو الضـغط على القيادة السـياسية والعسكرية (الـبريطانية بالطبع) لكي تتم عمليـة سودنة الجيش باسـرع ما يمكن. وذلك على نقـيض ما كـان ينادي به ويدعـو له الجنرال سكونز، القائد العام البـريطاني. إذ أن الخطة التي وضعها ذلك القـائد العام كانت ترمي إلى أن تكون القوات المسلحة من أواخر المواقع التي تجري سودنتها.(1)

وكان الضـباط السودانيـون ذوي الرتب العالية يرون أن عـملية تأخيـر سودنة الجيش إنما هي طعن في كفاءتهم وقدراتهم، وأنهم قـادرون على تحمل مسؤلياتهم تجاه الوطن المستقل. وكان هذا الرأي هو الذي نقله إبراهيم عبود، نائب القائد العام وقتها، إلى لجنة السودنة التي اجتمعت به مندوباً للجيش. وقد أخذت لجنة السودنة برأي الضباط الذي عبر عنه إبراهيم عبود في ذلك الاجتماع. (2)

---

(1) راجع في هذا الصدد Lavin, D. (1991) The condominium remebere. Proceedings of the Durham Sudan. Historical record conference, 1982. V.1. Occasional papers series No. 42.

(2) المصدر نفسه.

إن تنظيم الضباط الأول هذا ـ والذي لم نجد له إسماً محددا في الوثائق التي اطلعنا عليها سوى (تجمع الضباط)[1] ـ ضم معظم ضباط الجيش العاملين في الخدمة وقتها، باستثناء المتخرجين لتوهم، وأعلى الرتب التي تحتل المواقع المتقدمة فيه. ولهذا فإننا نجد من بين أسماء الضباط الأعضاء في هذا التنظيم ضباطا كبار الرتبة مثل أحمد عبد الوهاب، حسن بشير نصر، حمد النيل ضيف الله ويعقوب كبيدة. كما نجد من بين أعضائه ضباطا صغار الرتبة مثل محمود حسيب، وعوض أحمد خليفة، وجعفر محمد نميري. وقد بلغ عدد المنتمين إلى هذا التنظيم حسب أحد المصادر حوالى 100 ضابط من مجموع 140 ضابطا هم القائمة الكاملة لضباط الجيش في السنتين الأولى من عقد الخمسينات.

ولعل هذا هو السبب الذي يجعلنا لانميل إلى اعتبار هذا التنظيم هو بداية تنظيم الضباط الأحرار. وذلك لأن ذلك التنظيم ـ كما يتضح من الملابسات والوقائع التي سردناها ـ كان يهتم بتحقيق مطالب هي أقرب إلى الفئوية منها إلى السياسية. فبالرغم من أن عملية السودنة عملية ذات طابع سياسي، إلا أن الطرح الذي طرحت به سودنة الجيش وقتها جعلها تبدو فئوية الطابع، إذ جرى التركيز على الترقيات المرتقبة، والمناصب التي سيتم ترفيع الضباط إليها.

ولكن يمكننا القول بأن مجرد وجود ذلك التنظيم، كان علامة على أن الضباط يفهمون لأنفسهم دورا غير الذي كانت تراه لهم القيادة السياسية في ذلك الوقت. كما أنه من المهم أن نشير هنا إلى أن وجود ضابط صغير الرتبة سكرتيراً للتنظيم أمر ملفت للنظر كثيراً، فقد كان سكرتير ذلك التنظيم، حسبما تشير المصادر[2] ، هو اليوزباشي محمود حسيب. وفي تقديرنا فإن أهمية هذه النقطة تنبع من حقيقة

(1) يشير جعفر نميري إلى هذا الإسم باعتباره إسماً للتنظيم في ذلك الوقت؛ أما عبد الرزاق الفضل فإنه يثبت أن اسم التنظيم كان منذ بدايته هو الضباط الأحرار.

(2) عبد الرزاق الفضل، مصدر سابق.

تتعلق بطبيعة الفوارق بين حماسة الشباب ورزانة الكهول والشيوخ. ففي الوقت الذي يتجه الشباب إلى الاندفاع يميل الكهول إلى التروي والاتزان. فإذا ما تحمس الشباب لقضية ما فإن الشيوخ يسرعون إلى إعمال كوابح العمر والعقل ومن ثم يحبطون اندفاعة الشباب.

ولعل هذا ما يفسر انفصام عرى هذا التنظيم سريعا من بعد الاستقلال. فقد رأينا سكرتير ذلك التنظيم ـ محمود حسيب ـ وقد غدا مبعداً من مواقع المسئولية في العاصمة أو قريبا منها لزمان طويل، وذلك قبل أن يتم إبعاده نهائياً بعد ذلك ببعض الوقت. وقد اعترت هذا التنظيم روح المواجهة والعداء بين صغار أعضائه وكبارهم، وذلك نتاجاً لفارق السن وتأثير ذلك على اتجاه التنظيم وأساليبه في تحقيق الغايات والمطالب. وكان واضحاً أن تحقيق الاستقلال وإتمام سودنة الجيش على النحو الذي تطلع إليه الضباط في التنظيم، كانت هي غاية المطالب التي انتظم من أجلها الكهول من الضباط في التنظيم. فقد حققت لهم عمليات السودنة مناصب رفيعة ومكانة محترمة في المجتمع. أما صغار الضباط فإنهم فهموا دورهم ومسئولياتهم فهماً آخر، تداخلت فيه رياح الأفكار الجديدة التي كانت تهب على البلاد من شمالها القريب، ومن شمالها الأبعد على حد سواء. فلم يكن دور الجيش في تقديرهم هو في ارتداء حلل التشريفات وحضور المناسبات السيادية، بل رأوا دورهم في الإسهام المباشر وغير المباشر في إحداث التغيير المنشود للوطن الخارج لتوه من إسار استعمار.

أحداث الشمال والجنوب تؤجج صدور صغار الضباط

كان صغارالضباط يرون ماكان يجري على الساحة السياسية من فرقة وتشتت فيتحسرون على الوطن الذي فقد طريقه وتنكب الخطى منذ الاستقلال. فقد كانت تلك هي سنوات أول حكومة وطنية مستقلة، بكل صراعات الائتلاف والخلاف.

كانت تلك هي سنوات حوادث أول مارس بكل ما جرى فيها من مواجهة وموت أثناء زيارة محمد نجيب..

وكانت تلك هي سنوات عنبر جودة بكل ما عناه سقوط الأبرياء من المزارعين بيد الحكومة الوطنية..

وكانت تلك هي سنوات المواجهة بين العمال والمزاررعين الذين سيطر الشيوعيون على تنظيماتهم، وبين الحكومة الوطنية الأولى..

وكان تلك سنوات التلكؤ ثم الرفض لمطلب الفدرالية المرفوع من الجنوبيون..

ثم كانت هي سنوات التصدي في الجنوب ـ في يامبيو وأنزارا ـ لأصوات المنادين بحق الجنوب في اختيار طريق حكمه وحكومته..

ثم كانت تلك هي سنوات الانفجار المحتوم لبركان الدماء والموت في توريت.

ومع انفجار بركان الدم في توريت، كان "الكلام قد دخل حوش" الضباط تماماً. ولهذا فإنهم، ومنذ ذلك التاريخ ما عادوا قوى طرفية، بل أصبحوا في قلب الفعل والحدث الوطني.

وكان انفعال صغارالضباط (الضباط الأصاغر بلغة أهل الجيش) بأحداث توريت المفجعة أكبر من أن يوصف، إذ فقد الضباط زملاء لهم كالنجوم منهم: البكباشي بانقا عبد الحفيظ، والبكباشي حسن محمود، واليوزباشي إبراهيم إلياس، والملازم عصمت بحيري. بالإضافة إلى عدد من أكفأ ضباط الصف من ذوي التخصصات العالية في مجالات الهندسة والميكانيكا. كما أن غضبهم على ضعف الانفعال السياسي بما جرى في توريت لم يكن له حدود، فقد أشارت كل التقارير الواردة من الجنوب على مدى الأشهر الثلاثة السابقة على أحداث توريت أن الجنوب يوشك على التفجر، وأن المؤامرة قد اكتمل نسج خيوطها، ورغم ذلك كان انفجار توريت مفاجأة ألجمت الدولة لعدة أيام.

ثم أن صغار الضباط كانت لهم مآخذهم على القادة الكبار أنفسهم. وكانت بعض تلك المآخذ تتعلق بردود الفعل المتأخرة تجاه أمور وقضايا كانت تتطلب الحسم والقرار السريعبن. كما كانت لهم بعض المآخذ على قادة الميدان في الجنوب،

إذ لم يتصرف ـ في تقديرهم ـ بـعضـهم بما يقتضيه الموقف، كـما أن البعض الآخر أساء التقدير ومن ثم انفلت منه الزمام. (1)

في ظل مثـل هذا الواقع الذي رويناه، كان من الواضح أن التنظيـم الذي أنشأه القادة الكبار لخدمـة أغراض الضغط على القادة الساسيين لسـودنة الجيش، لم يعد يحتمل استيـعاب الضباط الشباب والكهول معاً. فـقد كان الشباب يرون في الواقع الساسي والعسكري مـا يستدعى الوقفة الموحـدة للضباط، وهي وقفة لم يعد فـيها للكهول موقع بعد أن أصبحوا هم أنفسهم هدفاً من أهداف الوقفة والمراجعة.

وهكذا فإن تنظيم صغار الضباط ظهـر بوضوح وقوة في نهايات عام 52 حيث استغل عدد من الضباط فرصة تواجدهـم بجبيت للقيام بالدعوة للتنظيم.وقد ظهرت أسماء عـدد من الضباط مع بدايات التنظيم: منهم محـمود حسيب، ويعقوب كـبيدة وعبـد الرحمن كبيـدة.. ولعله يمكن الآن وعلى ضوء ما ذكـرنا من ملامح التناقض بين غايات الضباط الأصاغر وأهداف الضباط العظام، تفسير الأحداث المتتالية التي شهدتها أعوام الخمسينات الأخـيرة وأوائل الستينات.. ففي هذه الفترة نشط وحدة الاستخـبارات العسكرية وأضيـفت إلى مهامهـا مهام جديدة تتعلق بمـراقبة سلوك وتصرفات بعض صغار الضباط الذين أصبحوا هدفاً للمراقبة الاستخبارية المتصلة.

وفي هذه الفترة شهدت التقارير الإستخـبارية استعمال كلمات جديدة على الأدب الاستخبـاري العسكري، فقد زحفت كلمات من شـاكلة "النشاط الهدام" على سطور تلك التقارير. وكانت عـبارة النشاط الهدام هي العبارة التي ابتـدعها الإنجليز لوصف العمل الشيوعي وسط العمال والمزارعـين والطلاب، واستمرت قوى الأمن الوطنية في استعمالها بعد ذلك. وكـان وصول هذه العبارة إلى ساحات الجيش يعني أن الشكوك قد أخذت تحوم حول نوايا بعض الضباط و حول توجهاتهم السياسية.

---

(1) لتفاصـيل حول أحداث توريت ومواقف الساسـة والعسكريين حولها أنظر مـحمود قلندر، جنوب السودان، مصدر سابق.

وفي هذا الوقت بالذات كـانت رياح التـحرر تهب من الـشمـال قوية في اتجـاه لجنوب. وكانت قلاع الإسـتعمار تتـساقط قلعة بعد قلعـة في إفريقيا وآسـيا، بينما كانت قويالشباب على امتداد القارات الثلاث ترى في نفسها سواعد البناء والنهضة لأممها.

وسط هذا الجو كـان الضباط الشـباب يحسـون بالحاجة الملحـة لكي يكون لهم صوت يمكنهم من التعـبير عن رؤاهم كقوة وطنية وفي الظروف التـي استجدت من بعد أحداث الجنوب. ولعلهـا كانت تلك هي عينها الأيام التي بدا فيـها شبح التنظيم يحوم في أفق الثكنات في مختلف المواقع والحاميات العسكرية.

فمتى أصبح ذلك الشبح جسداً تبصره الأعين وتتحسسه الأيادي؟





الجيش والسياسة:

الجيش يدخل (حوش) السياسة ؟!

□□

○ عمّد عبدالله خليل الجيش في ساحة السياسة بتسليمه السلطة لعبود.

○ ثلاث محاولات للانقلاب على عبود في مارس ومايو ونوفمبر 69!

○ حركة على حامد في نوفمبر 59 أول تحرك عسكري للضباط الأحرار.

قلنا في الجزء السابق أنه خلال العام 54 ـ 1955 بدأت نذر الانفعال العسكري بمجريات الأحداث السياسية والعسكرية تلوح في أفق ثكنات الجيش في الحاميات والمدن في الشمال والجنوب. وقد رأينا بوادر ذلك الانفعال في انفصام عرى "تنظيم الضباط" من بعد دوره الفاعل عام 54 في عملية الإسراع بسودنة قيادة الجيش من خلال الضغط على القيادات العسكرية والسياسية عقب الاستقلال. ثم رأينا كيف أن الرياح التحررية التي أخذت في الهبوب على السودان، من شماله على وجه الخصوص، أخذت تؤثر على أفكار الشباب السوداني ـ بما فيهم الضباط. وهي أفكار تضمنت من بين ما تضمنت، الإيمان بدور رائد ومتقدم للقوى العسكرية في تحرير شعوبها وقيادة تلك الشعوب على طريق التحرر والتنمية.

ولقد بدأ الجيش السوداني منذ السنوات الأولى لعقد الخمسينات في استيعاب عدة دفعات من الضباط حتى يتمكن الجيش من العبور إلى رحاب الاستقلال بعدد كاف من الضباط لتحمل المسئولية الوطنية الكبرى. لهذا الغرض، كان لابد من زيادة عدد الضباط المستوعبين في الدفعة الواحدة بالكلية الحربية. ومن ثم فإن "الدفعة" الواحدة من طلبة الكلية الحربية، لم تعد تستوعب النفر القليل، إذ أصبح عدد الدفعة يتجاوز العشرات ثم يقفز إلى أرقام العشرين. وأصبحت الدفعة الواحدة تضم خليطاً من أبناء السودان ليسوا بالضرورة جميعهم ممن رضيت عنهم أو عن آبائهم عيون المخابرات البريطانية اليقظة. وهكذا فإن الدفع العسكرية منذ عام 1954 ـ بعد تولى خلف الله خالد لموقع وزير الدفاع ـ أخذت تضم أبناء عمال وموظفين

صغار وأبناء طبقات وسيطة من العاصمة والأقاليم على حد سواء. وكان هذا الخليط من أبناء السودان كاف ليزرع في ساحات الجيش نباتاً جديداً مختلف الالوان والمشارب والأذواق والأفكار والرؤى. وبهذا النبات الخليط كان الجيش يتحول إلى صورة مصغرة لواقع السودان الذي عج يومها بالرؤى والمعتقدات والافكار والمواقف. أصبح الجيش، بضباطه وجنده، مرآة عاكسة للسودان بكل أهله، وبكل ميولهم واتجاهاتهم وخياراتهم.

وبالضباط والجنود القادمين من كل حدب سوداني وصوب، دخلت القوات المسلحة معترك السياسة الوطنية من أوسع أبوابها. وكان دليلها وحاديها على ذلك الطريق هو رئيس وزراء الحكومة الديموقراطية الأولى، والمسؤول الأول ـ نظرياً على الأقل ـ عن بقاء الجيش موالياً للحكومة الوطنية ومحافظاً على حياده تجاه الممارسات والمنافسات السياسية ذات الطابع الحزبي. وقد تجسد حداء رئيس الوزراء في دعوته لقائد الجيش، الفريق عبود، لاستلام السلطة في نوفمبر.[1]

لقد عمّد الأميرالاي عبدالله خليل،بدعوته تلك، الجيش السوداني في مذبح معبد السياسة ودفعه إلى رحاب واقع لم يكن يتحسب له أبداً. فلم يكن الجيش ينتظر لنفسه مثل ذلك الدور، كمالم يتصور أن توكل إليه بصورة رسمية، مهمة الحكم بعد أن يتنازل السياسيون طوعاً واختياراً عنها. فقد تلقى قائد الجيش "التعليمات" باستلام السلطة السياسية بصورة شبه رسمية من رئيس الوزراء عبد الله خليل. ولأن استلام السلطة كان "تعليمات"، فقد جاءت عملية استلام الجيش للسلطة تنفيذاً عسكرياً لواجب حربي. فكون القائد العام اللجان العسكرية المناسبة والتي قامت بوضع "خطة الاستلام" أو قل "خطة التسليم والتسلم". ومن ثم فقد تمت عملية التسليم والتسلم ـ بين رئيس الوزراء الأميرلاي والقائد العام الفريق ـ ناصعة بيضاء.

---

(١) واقعة دعوة عبد الله خليل للجيش ترد في كافة المصادر التي تتناول تلك الفترة، راجع الفضل، مصدر سابق. راجع أيضاً إبراهيم حاج موسى، مصدر سابق.

وقد كانت تعليـمات استلام السلطة التي أمر بها الأمـيرألاي عام 1958 هي في واقعـها عمـلية إطلاق للمارد العـسكري السوداني من قـمقم الجندية إلى سـاحات السياسة. فقد أبى ذلك المارد ـ منذ يوم إطلاقه ذلك ـ العودة إلى قمقمه مرة أخرى. فما كان الجـيش قبل نوفمبر يتطلع كثـيراً إلى ساحات السياسة. باسـتثناء محاولة كبيدة الأولى والتـي جاءت متعجلة ومستنـدة على طلاب حربيين ولم تكن قد بلغت طور النمو بعد.

وكانت تلك المحـاولة العسكرية الأولى للانقـلاب على السلطة قد جـرت في عام 1957، قبل حـركة التـسليم والتسلم التي تمت في نوفـمبـر من عام ,1958 وهي محـاولة لا يفرد لها التاريخ الـوطني مكانة كبيرة لأسـباب أهمهـا أنها لم تكن في واقع الأمر تحركاً فعلياً لاستـلام السلطة، بل كانت شروعاً في العمل على الانقلاب، إذ تركـز عمل الجـماعـة الأولي ، وهي مجـمـوعة كـبيـدة الأولى، على استـقطاب العسكريين ومحاولة تجنيد الأفراد.

كان زعيم تلك الحركة هو الصـاغ كبيدة، بينماكان من بين الأسماء الشهيرة التي انتظمت معه ، حسين خرطوم دارفور، وهو نفـسه الذي أصبح من بعد ذلك بعقود قطباً من أقطاب الجبهة الإسـلامية،ومحمد أحمد حسن جـحا، وعمر خلف الله. وقد كان هؤلاء جميعا من العسكريين, ضباطاً أو طلبة حربيين أو ضباط صف.

وقد جرى اعتقال مجموعة كبيدة الأولى إثر إبلاغ واحد من ضباط الصف، الذين قامت الجـماعة بالاتصال بهم، بالأمـر للسلطات العسكرية. وقد شكلت لهم مـحكمة عسكرية فأصدرت عليهم أحكاماً خفيفة.

وقد أطلق سراح هؤلاء العسكريين بعد استلام عبود للسلطة في نوفمبر 58..

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن محاولة الصاغ عـبد الرحمن كبيدة الأولى هذه لم تكن بعيدة عن رياح التـأثر بحركة التحرر العربية، وعـن روح الحماسة التي أذكت أوارها ثورة يوليـو المصرية بما بلورته من فكر ثوري يرفع الجـيوش إلى مـصاف

المنقذين والمخلصين لشـعوبهم. بل إن هناك من يشيـر إلى أن حركة كبـيدة الأولى هي حـركة نظم لهـا وقادها تنظيم الضـباط الأحـرار [1]، وحسب مـعلومات هذا المصدر، فإنه كان من المخطط أن تقوم الحـركة بتكوين حكومة من المدنيين ومجلس ثورة عسكري يضم عسكريين لامعين من أمثـال الأميرألاي أحمد أبوبكر والبكباشي يعقـوب كبـيدة، والبكباشــي محمـد عيسى، والـرواد أحمد البـشير شــداد والطيب المرضي واليوزباشــية أحمد مــحمد أبو الدهب، وعـوض أحمد خليفـة ومحمد خـير محمد سعيد وعبد الله محمد مصطفى.

ومهما كان من أمر تحرك كبـيدة الأول، فإن التقدير فيه هو أنه لم يكن ذا خطرٍ على النظام الديموقراطي الوليد بقدر كونه كـان دليلا على اقتراب الجيش من منطقة "ممنوع الاقتراب" منها على الجيوش، وهي ساحات السياسة والحكم. ومن ثم فإن تلك الحـركة الأولى كانت إيـذاناً بالتحـولات الأساسيـة التي أوشكت أن تشــهدها البلاد.

ولاشك أن تصرف عبدالله خليل بدعوة قائد الجـيش لاستلام السلطة السياسية سجل ضربة البـداية لولوج الجيش في هذا العالم الممنوع. وهو دخـول جاءت بعده محاولات عدة نختصرها فيما يلي:

انقلاب القادة على القادة في مارس 59

كانت هناك صراعات الداخل بين أعضـاء مجلس عبود الأول، وهـي صراعات قال عنها المـشاركون فـيهـا إنها نمّت عن رغـبةٍ في إبعاد الـنفوذ الغربي عـن الحكومة والبلاد، واستـبعاد نفوذ حـزب الأمة الذي كان يمثله نائب قائد الجـيش اللواء أحمد عبد الوهاب.

---

(1) أنظر التفاصيل الكاملة لنشأة وتطور حركة الضباط الأحـرار في عبد الرزاق الفضل، (1983)، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، جامعة الخرطوم.

وإذا أخذنا هذه الدوافع التي جاءت في حيثيات التحقيق مع قادة انقلاب نوفمبر حول الانقلاب على الانقلاب،فإنه يمكن القول بأن السياسة كانت قد دخلت الثكنات العسكرية من أوسع أبوابها. فقد كان هناك حديث كثير ـ أيامها ـ عن أهداف انقلاب مارس وحيثياته، إذ قيل أن الهدف من الانقلاب هو السير على نهج مصر وطريقها، والعمل على التقارب معها، والابتعاد عن الطريق الذي انتهجه حزب الأمة بقبول المعونة الأمريكية والتي كانت وقتها من دلائل ارتباط "الرجعية العربية" بالاستعمار. ولهذا السبب كان مطلب الانقلابيين الأساسي هو إزاحة نائب القائد العام والذي كان ـ حسبما قدروا ـ من أنصار حزب الأمة، والمقربين من عبدالله خليل، المحرض على الانقلاب الأساسي.

وبالرغم مما تشير إليه وثائق نوفمبر عن الدوافع السياسية لانقلاب (محى الدين وشنان)، إلا أنه يمكن إضافة دافع التنافس العسكري بين حاملي الرتب العليا كسبب من أسباب اندفاع الأميرالاي محي الدين أحمد عبدالله، والأميرالآي عبد الرحيم شنان لمحاصرة العاصمة بقواتهما في الثاني من مارس عام 59 وإجبارهما عبود لحل المجلس العسكري وإعادة تكوينه من جديد.

وهكذا تم تكوين مجلس عسكري أعلى جديد تبوأ فيه محي الدين وشنان مقعدين هامين، كما تقلد فيه القائمقام المقبول الأمين الحاج مقعداً آخر، وأصبح هؤلاء الثلاثة مركز القوى الحقيقي في حكومة نوفمبر منذ ذلك التاريخ.

الانقلاب الثاني مايو 59

لم يسعد هذا التحول في مراكز القوى بقية أعضاء المجلس، الذين رأوا ضابطاً متواضع الرتبة مثل المقبول يحتل موقعاً سيادياً وسطهم. كما لم تعجبهم تلك الضغوط التي أخذ يمارسها شنان ومحي الدين داخل المجلس، ولكنهم أحنوا رؤوسهم للعاصفة التي أثارتها مصفحات وناقلات الجنود القادمة براً من القضارف وشندي. ومن ثم فإن المجلس العسكري لعبود ضم الشخصيات الثلاثة

الجديدة بينما أعفي منه تحت ضغط تحرك محي الدين وشنان، اللواء أحمد عبد الوهاب الذي كان مصدر التذمر الأساسي لقادة حركة مارس 59,

ومن ثم فإن روح التوافق لم تسد إلا لزمان قصير داخل مجلس عبود، إذ أن شنان ومحي الدين، لم يكونا سعيدين بما حققا من خلال تحركهما المشترك في مارس، كما أنهما ـ حسبما قالا فيما بعد ـ شعرا بأن سياسات مهادنة الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستمرة. كما أن نائب القائد العام الجديد لم يكن مختلفاً كثيراً في تصرفاته ومحاولاته للانفراد بالسلطة عن سابقه اللواء أحمد عبد الوهاب.

وهكذا فإن أبطال تحرك مارس 59 عادوا ليقودوا تحركاً جديداً في مايو من نفس العام.. ولكن لم تسلم الجرة هذه المرة...

فبعض أعضاء المجلس العسكري لعبود كانوا يتحسبون ويتوقعون تحركاً مثل هذا من شنان ورفيقه. ولهذا فإن الأجهزة الأمنية ظلت ترصد وتتابع عضوي المجلس، كما رصدت تبادل الرسائل المشفرة بين الخرطوم وكل من القضارف وشندي.

وفي يوم الخامس من مايو، اليوم المضروب لتنفيذ الانقلاب، تحركت قوات حامية القضارف لتنفذ دورها المتفق عليه حسب خطة مسبقة. بيد أن انكشاف أمر المؤامرة المرصودة من قبل أجهزة الأمن أفشلت الخطة، ووجد محي الدين قواته في وضع حرج، حاول بعدها أن يعيد تلك القوات إلى رئاستها بالقضارف.

وبفشل محاولة مايو 59، وجد أعضاء مجلس عبود العسكري الفرصة سانحة للتخلص من محي الدين وشنان وأفكارهما الراديكالية ـ بالمقارنة ـ. ومن ثم فقد تشكلت عدة محاكم عسكرية لمحاكمة عضوي المجلس والضباط الضالعين في (مؤامرة مايو 59)، فانعقدت بعض تلك المحاكم في مبنى البرلمان السابق في قلب الخرطوم وجعلت أبوابها مفتوحة للجمهور لحضورها..

وقامت الإذاعة السودانية بتقديم نقل حي لجلسات محاكمة عضوي المجلس اللذين لم يتوانيا في انتهاز فرصة الإذاعة الحية ليعبرا عن رؤاهما ويعلنا أسباب تذمرهما من سياسات المجلس العسكري غير الوطنية (أو كما قالا). وقد شدت تلك المحاكمات الجمهور واستحوذت على اهتمامه لما كشفته من صراع داخلي في المجلس الأعلى لنوفمبر، في الوقت الذي أراد المجلس العسكري من إذاعته لتلك المحاكمات أن تكون وسيلة من وسائل إكساب الحكم نوعاً من الشرعية في عيون المواطنين.

ولقد صدرت أحكام تلك المحاكم في سبتمبر من عام 59 وتضمنت الإعدام لقادة الحركة، بما فيهم عضوي المجلس، إلا أن حكم الإعدام خفض إلى السجن المؤبد بعد ذلك...

وحكم على عدد من الضباط المنفذين بأحكام سجن متراوحة...

وطرد من خدمة الجيش عدد آخر من الضباط، كان منهم عضو سابق بالمجلس، هو اللواء احمد عبدالله حامد الذي أفادت التحقيقات بعلمه بالمحاولة وتقاعسه عن التبليغ عنها.

محاولة نوفمبر 59، الضباط الأحرار يطل برأسه:

غني عن القول إن نظام عبود انزعج أيما انزعاج لتلك النزعة الانقلابية التي أخذت تسري بين الضباط في الجيش. فلم تمض أشهر على استلام عبود للسلطة إلا وبدأ الضباط ـ على مستويات مختلفة ـ اختبار حظهم في الأمر..

فقد بدأ المسلسل بحركة محي الدين وشنان الأولي في الثاني من مارس..

وحين أصابت المحاولة، كررها شنان ومحي الدين بعد أيام قليلة، إذ أعادا قواتهما لتحاصر العاصمة للمرة الثانية خلال أسبوع واحد، ومن ثم حققا كل أهداف تحركهما الأول...

ثم أعـاد شنان ومحي الدين الكـرة في مايو.. وفـشلا هذه المرة ومن ثم جـرت محاكمتهما على نحو ما رأينا.

وبين تحـركات شـنان الأولى والثانـية والثـالثـة، كـانت هناك بوادر تنم عن أن الضباط الصـغار ليسوا ببعـيدين عن تلك التحركـات. فلم يكن محي الدين وشنان يعملان من فراغ، بل أن هناك بعض الدلائل على أن عددا من الـضباط صغار الرتبة كانوا أصـحاب أدوار إيجـابية في تحرك عـضوي المجلس الأول والثـاني. وقد دفع أولئك الضباط الثمن سجناً أو طردا من القوات المسلحة..

وقد بلغ عـد الضبـاط المحاكـمين في تحرك شنان ومـحي الدين الفاشل تسـعاً وعشرين ضابطاً معظمهم من الرتب الوسطى والصغرى.

بيد أن الدليل الأقوى على أن تطلع العسكريين للحكم لم يتوقف على كبار القادة جاء في سياق أخطـر المحاولات وأكثرها جرأة على عبود، وهي مـحاولة التاسـع من نوفمبر عام 59.

وتكتسب حـركة نوفمبـر 59، والتي سنسميهـا من بعد الآن بحركة علـى حامد ورفاقه، أهميتها التاريخية للأسباب الآتية:

أولاً: إنها التـحرك الأول الذي يقـوده ويوجهه الضـباط الصـغار وحدهم. فـقد جاءت الحركة وعلى رأسـها بكباشي (مقدم) هو البكباشي على حـامد، بينما ضمت في صفوفها عددا كبيرا من الضباط من رتبة الصـاغ (رائد) واليوزباشي (النقيب). وبذلك فـإن تلك الحركـة هي حركة الضـباط الشـباب الذين لم تجـاوز أعمـارهم الثلاثينات بأي حال من الأحوال.

ثانياً: أن المحاولة لم تستهدف المطالبة بإجراء تعديلات فوقية على نحو ما طالبت به حركة محي الدين وشنان الأولى، بل استهدفت الحـركة إحداث تغيير جذري في الحكم وأنماطه. بمعنى آخر استهدفت الحركة الإطاحة الشاملة بعبود ونظامه.

ثالثاً: إن الحركـة قدمت الدليل على بعدها السيـاسي باشتراك عناصر سيـاسية فيها لأول مـرة. فقد شارك الرشيد الطاهر بكر، القطب السـياسي المعروف، في تلك الحركة مشاركة فاعلة، وذلك على نحو ما سنسرد بعد قليل.

رابعاً: إن هذه الحركة كانت هي الإعلان الأول والأكـبر على قيام تنظيم عسكري للضباط انتظمت فيه معظم الرتب الصغيرة. ومنذ هذا التاريخ أصبح لتنظيم الضباط دوراً مهماً وإيجابياً في معظم المنعطفات السياسية الوطنية.

قـاد تحرك نوفـمبـر 59، ضبـاط مدرسـة الإشـارة بأمدرمـان، وكان قـائدهم البكباشي على حامد. وضمت قائمة الضباط المنفذين والمخططين أسماء عدد كبير من العسكريين الذين نرى من المهم إثبات أسماء من وجدناه منهم لندرك البعد السياسي لتحرك نوفمبر 59 لقد ضمت قائمة المحاكمين من مدبري حركة 9 نوفمبر:

البكباشي على حامد، الصاغ عبد البـديع كرار، يوزباشي صادق محمد حسن، البكباشي يعـقوب كبيـدة، الصاغ عبد الرحـمن كبيدة، يوزباشي عـبد الحميـد عبد الماجد، يوزباشي محمد مـحجوب عثمان (شقيق عبد الخالق مـحجوب)، وعبد المنعم محـمد عثـمان. اليوزباشى عبـد الله الطاهر بكر، واليوزباشى بشـير محـمد علي ، ملازم أول محـمد جبارة العوض.كـما ضمت (الرشيد الطـاهر بكر) وهو أحد قادة حركة الإخوان المسلمين وقتها.

وقد حوكمت هذه الثلة من الضباط أمام محاكم عسكرية انعقدت بالخرطوم في نوفمبر وديسمبر من عام 59 وأصدرت أحكاماً بالإعدام بلغت خمساً بينما أصدرت المحكمة أحكاما بالسجن الطويل على عدد كبير من الضباط الآخرين.

وقد عـم السودان يومـها حزن طويـل حينمـا صادق الفريـق عبود علـى إعدام الضباط الخـمسة، وهـم: (البكباشى علي حامد، اليـوزباشى عبد الحميد عـبد الماجد، البكباشى يعقوب كبيدة، الصاغ عبـد البديع علي كرار، واليوزباشى الصادق محمد الحسن).

وأصدرت المحـاكم حكماً بالسجن المـؤبد والطرد من الجيش على (محـمد محـجوب عثمان)، والصاغ (عبد الرحمن كبيدة) ، واليوزباشى (عبد الله الطاهر بكر) بالسجن 14 سنة، والملازم أول (محمد جبارة العوض) بالسجن 14 سنة، و (الرشيد الطاهر بكر) بالسجن 5 سنوات.

وورد في تلك المحاكمات أسماء عدد آخـر من الضباط لم تجد المحكمة أدلة دامغة وكافية لمحاكمتهم.. وكان من بين تلك الأسماء إسم جعفر محمد نميري...

ولعله ليس ميـسوراً لنا في هذا الوقت بالذات أن نفـصل في تكوين ذلك التنظيم الذي قاد حركته على حامد وأهدافه، فقـد كان هناك كثير من الأقوال حول اتجاهات المنظمين ودوافعهم. فقد تحدث البعض عن دور شيوعي في تحرك على حامد، بينما تحدث آخـرون عن دور إخواني مبكر، في الوقت الذي تربط فـيه جماعـة ثالثة بين التحرك وحزب الشعب الديموقراطي.

بيد أننا يمكن أن نقول أن حركة على حـامد كانت أول عمل عسكري منظم قاده تنظيم الضباط الأصاغر.. تنظيم الضباط الأحرار.

كمـا أننا يمكن أن نقـول إن تحرك التـاسع من نوفمـبر هو الدليل القـوي على أن الجيش، منذ 17 نوفمبر 1958، كان قد دخل (حوش) السياسة و(توحط) فيه تماماً.

وكان هذا الوثوق في الجلوس هو الذي جعل التنظيم يلملم أطرافه من بعد إعدام عدد من قياداته بعد نوفمبر ,59 فـلم يلبث أن بدأ التنظيم في استقطاب عد كبير من الضباط الصغار الذين دخلوا الجيش على دفعات متتالية منذ عام 59 ـ ,60

وحـينمـا حل عـام 1964، كان تنظيـم الضبـاط الأحـرار يمارس جل نشـاطه التنظيـمي في الجنوب بين القـوات التي كـانت تقـاتل في الأحـراش. فلم يكن هناك مكان أصلح للاستقطاب والتجنيد لمثل هذا التنظيم إلا ساحـةٌ كساحات القتال حيث يسهل الاقتـراب من رفاق السلاح، إذ تتقـارب الرؤى وتوحد الخنادق والبنادق بين أفكار المقاتلين وتطلعاتهم..

و بعد أن أكمل التنظيم تجـمير رجاله في ساحات القتـال في الجنوب، كانت أحداث أكتوبر 1964 الفـرصة المواتية لتنظيم الضبـاط الأحرار ليبرز في السـاحة الوطنية كتنظيم وطني البعد والأهداف.

□□□

7

أحداث جوبا ٦٦ العاصفة

□□

○ وزير وفريق في قبضة الضباط الأحرار!

○ أكتوبر 64 قمة العطاء الثوري للضباط الأحرار

○ حمد الله مفتاح اتصالات الضباط الأحرار بالقوى السياسية..

لكي يكتمل سردنا للسنوات السابقة على سنوات نميري، نتناول بالإجابة الأسئلة المتعلقة بما حدث في أكتوبر 1964 ودور الضباط المنضوين تحت لواء تنظيم الضباط الأحرار في الأحداث التي فجرت الثورة الشعبية. وبما أنا لسنا في مجال سرد أحداث أكتوبر، فإننا سنتجاوزها كحدث معروف ومشهود لنتحدث عن موقف الضباط في تلك الأحداث.

ففي الوقت الذي كانت الأحداث في الساحة السياسية تتصاعد على النحو المعروف خلال أيام أكتوبر، كان القيادة العامة للقوات المسلحة تعيش أحداثاً أخرى من نتاج تلك التطورات السياسية.

فبعد أن أعلنت القوى المدنية الإضراب السياسي منذ صباح الأحد السادس والعشرين من أكتوبر 64، شهدت الوحدات العسكرية نشاطاً ملحوظاً لصغار الضباط حيث أخذوا في التجمع في الوحدات المختلفة لمناقشة الأوضاع السياسية المتصاعدة بالتوتر.

وكان المجلس العسكري قد انعقد في اجتماع طويل لتقويم الأحداث ، ولكنه انقسم على نفسه حول الأمر، ومن ثم فإن الضغوط السياسية استمرت على عبود لحل المجلس الأعلى.

ثم برز اتجاه داخل المجلس الأعلى لتكوين لجنة من العسكريين تضم عددا من القادة ذوي الرتب الوسيطة تسمي لجنة الشورى، تفوض صلاحيات المجلس العسكري وتستبدله. وكان هذا القرار يعني أن النظام العسكري ينوي الاستمرار في الحكم، ولكن بصورة مختلفة هذه المرة.

وحينما قامت قيادة الجيش بإعطاء الأمر بتحريك وحدة مظليين ووحدة دبابات للقيام بأعمال الأمن بالعاصمة، تأكد للضباط أن المجلس العسكري لن يتوانى في استعمال القوة مع الجماهير..

وكانت تلك بدايات التحرك لتنظيم الضباط الأحرار.. إذ بدأ الأمر بالضغط على كافة قادة الأسلحة لكي يبلغوا صوتهم إلى القيادة العامة. وقد حدث هذا في معظم مناطق الوحدات العسكرية. كانت لقاءات التنوير مع الضباط تنتهي بما يشبه الإجماع على ضرورة أن لا يزج بالجيش في أعمال مواجهة المواطنين.

وكان لهذا الموقف أثره الواضح في زعزعة موقف المجلس العسكري إذ أن الضباط كانوا قد أبلغوا القائد العام عبر قادتهم، أنهم لن يساندوا أية محاولة لضرب المدنيين. ومن ثم فإن الأمر تطور إلى أبعد من ذلك حين قام عدد من الضباط المنتمين إلى تنظيم الضباط الأحرار بمحاصرة القصر بعدد من الجنود والمدرعات، مطالبين بحسم الأمر لمصلحة الجماهير. وكان لذلك التحرك دوره الحاسم في حل الفريق عبود لمجالسه الثلاثة، الأعلى العسكري، والوزراء والمركزي(البرلمان).

ولقد تصدى لهذه المهمة عدد كبير من الضباط المنضوين تحت لواء تنظيم الضباط الأحرار وغير المنضوين. فقد كان هناك عد كبير من صغار الضباط ممن لم يكن عضواً في التنظيم بصورة رسمية، ولكنه بحسه الوطني وبشعور الانتماء الحقيقي للشعب، تصدوا لتلك المهمة.

●●●

عودة الحال القديم والجنوب المستعر

من بعد ثورة أكتوبر والتطورات السياسية التي تبعتها، جاء عهد الديموقراطية الثانية والذي تطلع من خلاله الوطن إلى الاستقرار ومن ثم لانطلاقة الخطى على طريق النماء والازدهار. إلا أن السنوات المتعاقبة أثبتت غير ذلك. فمنذ عام 65

أخـذت الأوضـاع في التـدهور في الجنوب على النحـو الذي فـصلناه في الأجـزاء السـابقة، حـيث بدأ التـمرد فـي التمـدد حتـى وصل إلى داخل المدن وعلى أطراف الحاميـات نتيجة للسياسـات التي اتبعتها الحكومـة تجاه المتمردين منذ اجتـماعات المائدة المستديرة في الخرطوم، وقرارات وقف إطلاق النار المصاحبة لها.

وكان من نتـائج تدهور الأوضاع في الجنوب أن تجـرأ المتمـردون على الجيش والشـرطة، وأخذوا يكيلون لهم بمكـاييل الاستـفزاز. في الوقت الذي عـايشت فيـه القـوات المحاربـة في الجنوب الإهمال والانـصراف عن قـضـاياها وهمـومهـا من الحكومة المنشغلة بالخلافات السياسية في الخرطوم.

ولم تكن الساحة السيـاسية في الخرطوم نفسهـا بأحسن حال من واقع الجيش في الجنوب. فقد وصلت الخلافات بين القوى السياسية أقصى أبعادها، وكان الدافع والمحرك لكل تلك الخلافات هو رغبة كل الأطراف في الحكم والسيطرة.

ولما كان الجـيش قد وصل به الحـال مداه، إذ عـاش الجنود الضنك والمسغـبة، وفقدوا مقومات الدفاع عن النفس، فـإن تنظيم الضباط الأحرار لم يستطع الوقوف بعيدا عن واقع الجند هناك.

والواقع أن تنظيم الضـبـاط الأحرار كـان أكـثر حـضـوراً في الجنوب في تلك السنوات... فالجنوب كان وقـتها المطحنة التي سحقت بين رحاها أعـداداً كبيرة من خيرة الرجال.. والجنوب كـان المجمرة التي تجمرت فيها مـعادن الرجال، ثباتاً على المبـادئ وصمـوداً على المواقف.. ثم أن الجنوب كـان الموقع الذي يلتـقي فيـه الكل ويتلاقى فـيه الجميع، مـهما اختلفـت الأصول والجذور والمنابت. فالجنوب يصـهر، ويخلط، ويقرب القلوب والعقول والوجدان...

وكـان مـثل هذا التـلاقي هو الذي دفع الضـبـاط الذين سـاءهم حـال جندهم وإخوتهم في الأحـراش إلى التنادي إلى رحاب القيادة الجنوبيـة في جوبا في إطار الإمتـحانات الدورية التي كانت تعقـد لترقيـة الضباط. وقد كـان اجتماع الضـباط

المتواجدين في جوبا يومها أشبه ما يكون باجتماع حرب، فقد ناقش الضباط حالهم وحال جندهم، ورأوا أن الأمر لا يمكن السكوت عليه. ولقد كان ذلك الاجتماع في واقعه، استفتاءً على قيادة الجيش والسلطة الحاكمة على حد سواء.

حين أدركت الحكومة في الخرطوم أن زمام الأمور يكاد أن ينفلت في جوبا، بعثت بوزير دفاعها ـ عبد الحميد صالح ـ وقائد الجيش العام ـ الفريق الخواض ـ فذهبا يستطلعان الأحوال ويقفان على أسباب التذمر والتململ.

وقد تلقى الضباط الأحرار الوزير والقائد العام بما يشبه الاعتقال حيث اقتيدا إلى القيادة وجرى معهما نقاش مستفيض حول أحوال الجند والجيش. وما كان الوزير والقائد العام يملكان أكثر من الوعد بالتعامل مع الموقف بالجدية التي يستحقها.

وقد هزت هذه الحادثة أركان الحكم في الخرطوم ، ووصلت إلى أسماع المواطنين رغم محاولات الحكومة التكتم عليها تارة، والتقليل من شأنها تارة أخرى. إلا أن إحساس الحكومة بخطورة تلك الحركة، تجسد فيما اتخذته من إجراءات حيال الذين نظموا أمر تلك الاجتماعات وخططوا لمواجهة وزير الدفاع والقائد العام على الوجه الذي جرت به المواجهة.

فقد قامت القيادة العامة باستدعاء المخططين، أعضاء اللجنة المنفذة لاجتماع جوبا إلى الخرطوم حيث جرى فصل معظمهم من القوات المسلحة...

وكانت تلك الثلة المفصولة من الضباط الأحرار تضم عددا من الضباط ذوي الدور الرائد في بناء تنظيم الضباط الأحرار، كان منهم فاروق عثمان حمد الله..

ولا نذكر اسم فاروق من دون الآخرين إلا لأن حادثة فصله تلك كانت ذات اهمية بالغة في مجرى الأحداث الذي أفضى في النهاية إلى يوم وتحرك الخامس والعشرين من مايو عام ,1969 فقد وجد فاروق نفسه من بعد الفصل موظفاً مدنياً في أمدرمان، فأتاحت له الوظيفة المدنية فرص الاتصال بالسياسيين في الوقت الذي

بقـيت صلتـه بزملائـه العسكريـين قوية وثابتـة.. وكـان فـاروق بذلك الصلة بين العسكريين والسياسيين..

الضباط الأحرار والسباق مع الزمن:

الضباط أعضاء تنظيم الضباط الأحرار الذين أبعدوا في أحداث جوبا أو قبلها، لم يبـتعـدوا عن زمـلائهم ورفاق سـلاحـهم بعد الإبعـاد من الجـيش. إذ ظلت الصلة الإنسـانية والتنظيـميـة تجمع بين الزمـلاء ورفاق السـلاح رغم الإبعاد والفـصل. فالواضح أن الضابط العـضو بالتنظيم لا يفقد عضويتـه إذا ما أحيل إلى المعاش أو أخرج من الجـيش لنشاطـه المرتبط بالتنظيم. هذا على الأقل هو مـا برز لاحقـاً بعد نجاح مـايو في استيـلائها على الحكم إذ عاد كل المبـعدين من أعضـاء التنظيم إلى الجيش برتب تتساوى مع دفعهم ومواقعهم في الدفع.

ولهذا السـبب فإن المقدم مـحمود حسـيب، والذي يعتبـر من المؤسسين الأوائل لتنظيم الضباط الأحرار احتـفظ بأقوى الصلات مع زملائه العسكريين طيلة سنوات إبعاده من الجيش، وقد أعيد إلى الخدمـة برتبة عسكرية بعد مايو إلا أنه احتل عددا من المناصب السياسية الرفيعة.

ولهذا السبب عينه، كان لفاروق حمد الله وضعه المميز بين زملائه الضباط، حتى بعد أن تم إبعاده من الجـيش. فلم يكن فاروق يفارق زملاءه من الضبـاط ليلاً حيث لقاءات الليل للمسامرة... وللتنظيم والتدبير.

كان فـاروق قد تعين مـوظفاً فـي وزارة التجارة بـدرجة مفـتش، وهي وظيـفة وسيطة نسبـياً إذ يسكن فيها خـريجو الجامعات. وقـد سُكِّن فيها فاروق باعـتباره صاغـاً تساوى مرتبه مع مـرتب تلك الرتبة.وكمـسؤول عن أسواق أمدرمـان، كان فاروق حـمد الله يجد متـسعا من الوقت للتـجول في المدينة، والالتقـاء مع الزملاء الضباط، المطرودين من الخدمة أو المستمرين فيها..

وأهم من ذلك كان فاروق يجد متسعاً من الوقت للالتقـاء بقيادات سياسية مختلفة. فقد كان ذا صلات واسعة بأقطاب القوى السياسية امتدت من يمين الوسط إلى أقصى

اليسار. وقد مكنته هذه الصلات من أن يقف على آراء وأفكار العديد من القوى السياسية التي كانت ترى ـ كالضباط ـ الواقع السياسي المنحدر بلا توقف نحو هوة سحيقة..

أما في داخل الجيش، فإن الأعوام من بعد 66 شهدت إطرادا في غربة الضباط من أسلوب الحكم والسياسة في البلاد. فقد كان الحال قد وصل مداه من الصراع بين اليمين واليسار، ثم بين قوي اليمين نفسها، وبين قوى اليسار فيما بينها.. وكان السخط العام الذي ساد الشارع السوداني وقتها، قد ساد الجيش بكل مواقعه ورتبه، حتى أن الحديث عن قرب التغيير لم يكن مكانه مجالس الريفيرا والمقرن وكوبا كوبانا فحسب، بل كانت مواقعه أيضاً الثكنات ونوادي الحاميات ونادي الضباط المحتل لموقع (سودان كلوب) سابقاً.

ولهذا فإن تنظيم الضباط الأحرار لم يضع وقتا كثيراً لاستقطاب الضباط، ذلك أنه كان يعلم أن الضباط إنما هم مهيئون وجاهزون، وأنهم ينتظرون من يوقد الفتيل..

كان الأهم هو استقطاب قوى سياسية تقف مع التغيير وتسانده حين يحدث. كان الأهم أن يكون هناك سند شعبي يحرس التغيير..

وكانت مهمة البحث عن السند السياسي وتوفيره هي مهمة فاروق حمد الله، وذلك لما توفر له من حرية الحركة والاتصال. وقد تعددت مواضع التقاء فاروق بالقوى السياسية المختلفة، كان الفندق الكبير واحدا من تلك المواقع. ولم يكن فاروق وحده هو الصلة مع القوى السياسية، فقد كان هناك محمد عبد الحليم، الذي أحيل إلى التقاعد لدوره في اجتماعات ضباط جوبا. وكان هناك محمود حسيب والذي كان ناشطاً في مجال الاتصال بالقوى الإقليمية. كماكان هناك سعيد كسباوي.

وحسبما هو متوفر لدينا من معلومات ، فإن الأسابيع الأولى من شهر مايو عام 69 شهدت تصعيداً في الاتصال بعدد من القوى السياسية اليسارية والتي لم تشأ أن توضح آراء قاطعة من موقفها من التحرك العسكري. بيد أن الواضح من مجمل الاتصالات أن تلك القوى كانت على استعداد للوقوف مع التغيير إن جاء.

أما الاتصالات بالحزب الشيوعي فقد جرت على عدة مستويات، جرى بعضها على مستوى فاروق حمد الله وأعضاء آخرين في تنظيم الضباط الأحرار، بينما جرت لقاءات أخرى على مستوى الشخصية المنتظر قيادتها للحركة العسكرية، جعفر محمد نميري.

وكانت آخر الاتصالات قد جرت من أجل إقناع شخصية ذات ثقل ووزن وطني لتكون جزءً من ذلك التغيير.

ولا نملك من المعلومات الكثير عن الطريقة التي جرت بها الاتصالات بالقاضي بابكر عوض الله، ولكننا نقرر هنا أن الاتصال به تم أول ما تم عن طريق فاروق حمد الله[1] أيضاً، وقد زكت مواقف القاضي بابكر عوض الله، وخاصة مذكرته الشهيرة التي استقال بها عن رئاسة القضاء، الرجل لتنظيم الضباط الأحرار.

ومع حلول أسبوع مايو الثاني كانت الأيام تجري نحو يوم الحدث الكبير.. وكان لابد من اختبار الموقف العسكري واختيار الزمان ومسرح الأحداث.

■■■

(1) يروي محجوب برير دوره في استقطاب بابكر عوض الله بتوجيه من فاروق حمد الله سكرتير التظيم. راجع محجوب برير محمد نور، مواقف على درب الزمان الجزء الثاني، الخرطوم: نشر خاص.

الفصل الثاني

مايـــو.. الميلاد والأعوام الحمر

1

وقائع الحدث الكبير

ليلة المولد.. والانقلاب

□□

○ "من خور عمر" أحدث 400 جندي و 14 ضابطاً أكثر التغييرات السياسية راديكالية في تاريخ السودان..

○ "النصر لنا" كانت كلمة سر الحركة.. فصارت شعار السودان فيما بعد..

○ شيوعيون وناصريون واشتراكيون عرب ويساريون تقدميون بلا انتماء كانوا في قلب التحرك..

بحلول الأول من مايو 69، كان الرائد فاروق حمد الله قد اكمل اتصالاته بالقوى السياسية اليسارية في سبيل التأكد من موقفها في حالة استلام الجيش للسلطة. ولم يكن فاروق وزملائه في حاجة إلى كثير جهد لإقناع تلك القوى بتأييد التغيير في حالة وقوعه، فقد كانت معظم تلك القوى قد وصلت مرحلة من القناعة بأن التغيير آتٍ لا محالة. ولم يكن فاروق حمد الله وحده النشط في تلك الأيام، إذ كان هناك عدداً من الضباط "الطيارة" الذين تمت إحالتهم للمعاش بعد أحداث اعتقال جوبا للوزير والقائد العام. وكان الضابط أحمد عبد الحليم، الضابط الوافد من مصر مع شقيقه محمد عبد الحليم، واحداً من أولئك الضباط.كما كان من بينهم بعض الضباط الناصريين والبعثيين الاشتراكيين الذين استكملوا حلقات الاتصال التي بدأها فاروق.

وبالرغم عن كل ما قيل، قولاً أو كتابة، عن حقيقة الاتصال بالشيوعيين، وعن حقيقة ضلوعهم في التخطيط والتنفيذ، فإننا يمكن أن نقرر هنا، أن الاتصالات التي أجراها نفر من الضباط الأحرار مع الشيوعيين لم تتجاوز حدوداً بعينها، فقد ذكر الرائد فاروق حمد الله في أيام الثورة الأولى بأنه في كل اتصالاته بالشيوعيين حرص على أن يكونوا بعيدين عن التفاصيل الدقيقة.(1)

وكان الاتصال بالجماعات الشيوعية مرتكزاً أكثر على المجموعة المناوئة لعبد الخالق محجوب، وقد شملت أحمد سليمان وفاروق أبو عيسى ومعاوية إبراهيم.

---

(1) صرح بذلك فاروق حمد الله لرئيس تحرير مجلة آفريكا كونفدينشيال التي تصدر في لندن، أثناء لقائه له بالخرطوم بعد نجاح الثورة. راجع آفريكا كونفدينشيال، يوليو 69.

أما عبد الخالق محجوب، فـإن الرائد فاروق حمد الله كان حريصاً على أن يكون الاتصال به متـأخراً جداً، في الساعات الأخـيرة قبل التحرك. وقد برر فـاروق حمد الله ذلك الاتصال المتأخر عمداً بأن "عبد الخالق كان يرغب دوماً في أن يعرف أكثر مما ينبـغي". وتقول مـصادر أخـرى أن السبب في إبعـاد عبـد الخالق عن مـوقع المعرفة بمجرى الـتطورات هو معارضة عبد الخالق لأي تحـرك عسكري بدعوى أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير مواتية له.

ولعل هذا الإبعاد لمجـموعة عبد الخـالق عن تفاصيل التحـرك هو الذي كان وراء لهث الثنائي المؤيد لعبد الخالق، محمد إبراهيم نقد والـشفيع أحمد الشيخ، لمعرفة ما يجري في صـفوف الجيش، حـيث طارد هذا الثنائي العقـيد جعـفر نميري حـينما حضـر إلى الخرطوم خلال الأسبـوع الثاني من مايو 69 وقـد استغل نقـد صلاته الطالبية بنمـيري لمعرفة ما يتـم تدبيره من حدث ، وهو ما سرده نميـري في كتابه المشهور النهج الإسلامي لماذا.[1]

الشخص الوحيـد ـ من غير أعضاء التنظيـم ـ الذي كان يلم بالتفاصيل الدقـيقة لمجريات التـحرك هو القـاضي بابكر عوض الله. وكـما قلنا من قبل فـإننا لا نملك تفاصـيل وقائع الاتصـال ببابكر عـوض الله، ولكننا نعرف أن الذي زكـى القاضي بابكر لاعضــاء تنظيم الضباط الأحرار هو مـواقفه المبدئيـة في القضية الدسـتورية ودفاعـه عن هيبـة القضـاء السوداني إثر اسـتهـزاء مجلس السـيادة والجـمعـية التاسيسية بقرارات المحكمة العليا.

وكان هناك شـخص آخر، تم إخطاره في الأيام الأخيرة للتـخطيط وذلك بعد أن أحس الضباط المنفذون بالحاجة إلى إشراك عناصر من الشرطة حتى لا يتم كشف التحركات من خلال أجهزة المباحث والأمن الداخلي، وكان ذلك الشخص هو قمندان

---

(1) رواية نميـري للقائه بنقـد والشفـيع ثم لقـاءه بعبـد الخالق مـحجـوب في عادل رضـا– الرجل والتحدي. القاهرة: دار الهلال.

شـرطة الخرطوم على صـديق.[1] وقـد تركزت مـهمـة على صديق بعـد ذلك في السيطرة على المعلومات التي يمكن أن ترد من خـلال أجهزة الأمن الداخلي والمباحث عن تحركات الجيش المرتقبـة ساعة التنفيذ. وقد تم تعيينه مـديراً عاماً للشرطة بعد ذلك.

●●●

يعتبر شـهر مايو من الأشهر الكسلي في وحدات القـوات المسلحة المتواجدة في العاصمة، فالمدارس تبدأ عطلاتها الصيفية في هذا الشهر أو قريبا منه. ومن ثم فإن الضـباط درجوا علـى طلب عطلاتهم والإسراع إلى مـواطنهم الأصلية خـلال هذا الشهر أو قريباً منه.

ولهذا السبب فإن القوات المسلحة قل ما تجري تدريباتها وتمريناتها العملية في هذه الفترة، إلا إذا كان الغرض هو التدريب على العمليات في فترات مناخية محددة.

ولهذا السبب أيضاً فإن وجـود جعفر محمد نميري، قائد مـدرسة المشاة بجبيت، في الخرطوم منذ مطلع مايو، لم يكن ملفتاً للنظر كـثيراً، بالرغم من أن جعفر نميري كان واحداً من الضبـاط الأكثر خضوعاً للرقـابة في تلك السنوات. وكان السبب في وجـود نميري تحت عـيون أجـهزة اسـتخـبارات الجـيش هو ورود اسمــه في كل المحاولات الانقلابية الـتي جرت من قبل. فقد ورد اسمه فـي كبيدة الأولى، ثم ورد مع حركـة علي حامـد. أما في أكـتوبر 64، فـإن نميري كـان القائد الثانـي لسلاح المدرعات في الشجرة، حين جرت الأحداث العـاصفة على النحو المعروف. وكان دور سلاح المدرعات في تأكيد انحـياز الجيش للشعب مشهوداً، فقد جـاء التهديد للقيادة العامة من عدد من الوحدات من بينها المدرعات، بينما لعبت المدرعة التي توجهت إلى القصر دوراً مهما في اتخاذ عبود لقراره بحل مجلسه العسكري.

---

(1) وردت هذه المعلومـات في باشري، وقـد ذكر أن على صديـق عين في أول الأمر عضـواً بمجلس الثـورة، وهو ما لا نملك تأكـيداً له. راجع محـجوب باشـري (1996) معـالم الحـركة الوطنيـة في السودان. بيروت: دار الثقافة.

ولعب نميري وعدد من الضـباط الشباب دوراً مهـماً فيما بعد نجـاح أكتوبر في المطالبة بتطهير الجيش من القيادات الموالية لعبود، خاصة وأنه جرت محاولات إبعاد الضباط الشباب الذين اعتبروا ناشطين سياسياً وقتها.

لكل هذه الأسباب فإن وجود نميري في الخرطوم كان طبيعياً، ولكنه كان وجوداً محفوفاً بالشك عند اللواء حمد النيل ضيـف الله بالذات. قد التقي حمد النيل بجعفر نميري في القيـادة العامة، وسأله سؤالا اجـتماعياً في مظهـره : "مالك بي جاي يا جعفر؟ لعلك ما عندك عوجة؟"

وكـان رد نميري أنه جـاء في عطلته السـنوية ، ويسعى لعـلاج زوجتـه. ولكن ضيف الله جعل ذلك المدخل الاجتماعي بداية لحـوار تحذيري لنميري من الانغماس في أية محاولات انـقلابية. مذكراً إياه بأنـه دوماً موضع الرقابة لماضـيه المعروف. وكان حمد النيل في واقع الأمر يتحـدث وفي خلفية ذهنه بعض التقارير التي كانت ترد لمكتبه ولمكتب القائد العـام الخواض محمد أحمد، عن أن الساحـة السياسية في غاية الهشـاشة، وأن بعض القوى السيـاسية تقوم بالاتصال بعـدد من العسكريين العاملين في الجيش عن طريق زملائهم المبعدين.

وقد ذكرت تلك التقارير أسماء ثلاثة من ضـباط المعاشات هم فاروق حمد الله، وسعيد كسباوي، وأحمد عـبد الحليم. بيد أنه كان يتم التقليل من دقة معلومات تلك التقـارير من قبل بعض عناصر الاسـتخبـارات التي كانت على صلة وثيقـة بخلايا تنظيم الضباط الأحرار. والواقع أن بعض تلك العناصـر كانت قد زرعت في الخلايا من قبل الاسـتخـبارات، ولكنها لعـبت دوراً مزدوجـاً مكنها في نهـاية الأمر من أن تكون عيناً لتنظيم الضـباط الأحرار على الاستخبـارات. وكان من بين تلك العناصر الرائد مأمون عوض أبو زيد.

كما ذكرنا، فإن شهر مايـو الكسول في المناطق العسكرية عموماً ، لا يغري و لا يوحي بإمكان أي تحـرك عسكري، ولهـذا فقد كـان من الملفت اتجاه بـعض وحدات

المظلات والمدرعات إلى عقد تدريباتها غرب أم درمان في هذا الوقت من العام، ولكن هذا الأمر لم يلفت النظر على المستويات العليا لسبب بسيط وهو أنه تم بموافقة مسبقة من مدير العمليات، ومن سلطات هيئة الأركان، ومن ثم لم يكن هناك ما يمكن أن يشكك في أمرها. ولهذا فإن سرية مدرعات وسرية مشاة كانتا تقومان بتدريبات روتينية محورها جماعة مستجدين، كانتا هما النواة الأساسية للتحرك المنتظر. وكانت هذا القوة متواجدة غرب أمدرمان في المنطقة الممتدة من خور عمر وحتى مشارف منطقة الشقلة.

أما سريتا المظلات، فقد تقرر لهما أن يقوما بطابور سير يوم الرابع والعشرين من مايو في مناطق غرب أمدرمان. وكان قادة هاتين السريتين وبعض ضباطها من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ومنهم أبو القاسم محمد إبراهيم، وزين العابدين عبد القادر. أما الجنود فقد بلغ مجموعهم حوالي 400 ضابط صف وجندي، معظمهم من قوات المظليين..وأما الضباط فقد بلغوا أربعة عشر ضابطاً،وكانوا ثلاثة جماعات.

الجماعة الأولى أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، والذين كانوا قد تعاقدوا على المضي في طريق التغيير في اليوم المختار. وكان بعض هؤلاء متواجداً في المعسكر، بينما كان على البقية أن يصلوا إلى منطقة خور عمر قبل ساعة الصفر بساعات عدة.

وقد تواجد معظم هؤلاء إما في معسكر خور عمر أو قريباً من منطقة المعسكر استعداداً لتنفيذ دورهم في التحرك منذ الليلة السابقة. كان من بين هؤلاء جعفر نميري، ، وخالد حسن عباس، أبو القاسم محمد إبراهيم، ومأمون عوض أبو زيد، وزين العابدين محمد أحمد.

وكان منهم كامل عبد الحمبد، ميرغني العطا، محجوب برير، سيد أحمد حمودي، عثمان أبو شيبة، وأحمد مرسي.

أما الجماعة الثانية فهي مجموعة من الضباط التي لم تنتم إلى التنظيم، ولكنها وجدت نفسها وسط جماعة توشك أن تتحرك لاستلام السلطة، فحاول بعض منهم

أن يتراجع، فتم تحييده بالوسائل المتاحة إلى حين إنفاذ التحرك، بينما تحمس بعض آخر وشارك.[1]

أما الجماعة الثالثة فقد تكونت من الضباط المحالين إلى المعاش من أعضاء التنظيم، وقد شارك هؤلاء مشاركة فعلية منذ بداية التحرك. إثنان من هؤلاء كانا محمود حسيب الذ قام بتنفيذ الاستيلاء على الإذاعة، وفاروق عثمان حمد الله الذي قام بقطع المواصلات بين المدن والحاميات العسكرية.

●●●

ليلة الرابع والعشرين من مايو كانت ليلة مغادرة الوفد العسكري السوداني إلى موسكو لتوقيع اتفاقيات متعلقة بإمداد القوات المسلحة بالأسلحة والعتاد. وكانت محادثات موسكو العسكرية المرتقبة هي نتاج تفاعلات عسكرية وسياسية مختلفة، منها الواقع العسكري في الجنوب، والذي تصاعد إلى حد اعتقال القائد العام الخواض محمد أحمد عام 66 في جوبا. ثم الواقع السياسي الذي برز بعد حرب يونيو 67 وإحساس السودان بواجبه العربي تجاه الصراع الإسرائيلي العربي، إضافة إلى قطع السودان لعلاقاته بالغرب بعد تلك الحرب.

وكان الوفد العسكري المغادر يضم خمسة من كبار القادة في القوات المسلحة، من بينهم اللواء محمد إدريس عبد الله، والعميد عمر الحاج موسى، والعميد أحد البشير شداد.

ولما كانت هيئة القيادة في ذلك الوقت محدودة ـ مقارنة بهيئة القيادة اليوم ـ فإن غياب عدد من القادة بمثل ذلك الحجم كان ذا أثر هام في قدرة القيادة وفاعليتها. وكان هذا هو ما يتطلع إليه المخططون.. أن تكون قدرة القيادة العسكرية مشلولة بغياب جزء كبير منها.

---

(1) يشير جعفر نميري في كتاب عادل رضا (الرجل والتحدي)، إلى هذه الحقائق حيث يبدو وكأنه يرد على ادعاءات بعض الضباط عن دورهم في إنفاذ الثورة.

ولذلك فإن ليلة مغادرة الوفد العسكري إلى موسكو كانت ليلة مشهودة ومحسوبة ساعاتها.

وكان هذا الأمر مهما جداً بالنسبة للمتحركين ليلة الخامس والعشرين من مايو لسبب أساسي وهو أنهم جميعاً من الرتب الصغرى إذ أن أعلاهم رتبة، وهو جعفر نميري، كان برتبة العقيد.

وأهمية هذا الأمر تكمن في أن صغر رتب قيادة الحركة يمكن أن يؤدي إلى تصدي أي قائد عسكري برتبة أعلى منهم وإعاقة سيطرتهم على الجنود والضباط الآخرين.

●●●

ليلة الرابع والعشرين من مايو 1969 صادفت ليلة من الليالي الأخيرة لاحتفالات المولد النبوي، ولذلك فإن المحتفلين بتلك المناسبة سهروا ـ كما هي العادة كل عام ـ إلى وقت متأخر من الليل في ساحات المولد في العاصمة، ومن بينها ساحة مولد أم درمان التي لا تبعد كثيرا عن مبنى الإذاعة السودانية.

حينما قاربت الساعة الثالثة صباحاً، تبقي في ساحة المولد بأمدرمان عدد قليل من الناس، كان معظمهم أصحاب محلات بيع الحلويات والأطعمة الذين آثروا المبيت في مواقعهم بدلا من الانتقال في ذلك الوقت المتأخر إلى منازلهم. وفي تلك الساعات الأولى تنامى إلى أسماعهم هدير الدبابة التي كانت تقترب بسرعة شديدة من مبنى الإذاعة. لاحظ الساهرون الدبابة.

كانت الإذاعة هي أول المواقع التي حرص المتحركون على الاستيلاء عليها.

ولم تستغرق العملية أكثر من زمن مناورة الدبابة لاحتلال موقعها المواجه للقادم من بعيد، لتتم السيطرة على الإذاعة وفي جانبها مبنى التلفزيون.

والواقع أن المهام الأخرى جميعها لم تستغرق أكثر من ساعتين.

قطع طرق الاتصال بين الوحدات العسكرية ومن منازل المسئولين الأعلى كرئيس الدولة ورئيس الوزراء، تم من خلال السيطرة على كبانية الخرطوم، بينما تم قطع الاتصالات العسكرية من قبل جماعة من سلاح الإشارة كانت على موعد مع التحرك.

كانت ثلاث مناطق هي الأهم في أجندة المتحركين ليلتها: الإذاعة، والمطار، ثم القيادة العامة. ولم تستغرق عملية الاستيلاء على هذه المواقع وقتاً أو جهدا كثيرين.

ولكن جزءً من جهد تلك الليلة كان مركزاً على اعتقال القادة والضباط الأعلى رتبة من قيادة التحرك. وقد تناقص عددهم بغياب عدد منهم في مهمة موسكو بينما كان بعضهم خارج العاصمة. وقد تمكن المتحركون ليلتها من اعتقال جميع القادة العسكريين ذوي الأهمية، إلا واحداً هو اللواء حمد النيل ضيف الله.

وتختلف الروايات عن حقيقة غياب حمد النيل ليلتها عن منزله، فتقول رواية أنه كان بداخل منزله وأن الذين طلبوه استبطأوا حضوره وظنوه قد هرب من الأبواب الخلفية، تحاشيا وابتعاداً ، أو توقعاً وانتظاراً. بينما تقول رواية أخرى أنه كان بعيداً عن منزله بمحض الصدفة، وأن عودته المتأخرة لبيته اصطدمت بالجنود المسرعين نحو أهداف تلك الليلة، فآثر البقاء حيث هو.

ويمكن الآن أن نفسر ذلك البيان القلق الذي أذاعه راديو أمدرمان بعد ساعات من نجاح مايو، والذي أعلن قيه أن اللواء حمد النيل قد اختفى..وهو البيان الذي أغضب حمد النيل لأنه وصف غيابه بالهروب. فما كان منه إلا أن وجه رسالة تنضح بالغضب للقيادة العامة أكد فيها أنه لا يهرب من المواجهة ويطلب من من يريده أن يلقاه حيث يشاء: في البيت أو القيادة أو "الدروة" . وقد عادت القيادة العامة وصححت الخبر زاعمة أنه سلم نفسه. (1)

---

(1) يعلق نميري على هذا الأمر بقوله إن حمد النيل من أشجع الضباط وانه لم يختف قط- من تعليقات نميري على مخطوطة هذا الكتاب، الخرطوم يوليو2003 .

ولا يمكن تفسير ذلك البيـان القلق إلا باعتباره قلقاً حقيقيـا من الضباط الصغار لفشلهم في تحـييد رتبة عليا كـحمد النيل ضيف الله، وهو مـا كان يمكن أن يشكل خطراً على الحركة كلها.

●●●

لم يلتق جعـفر نميري وبابكر عوض الله وجـها لوجه إلا قبل أيام مـعدودة من ليلة الرابع والعشرين من مايو.

كان فاروق حمد الله قد قام بتجـنيد بابكر عوض الله وإقناعه بالمشاركة النافذة في التحرك،(1) ومن ثم فإن بابكر عوض الله ـ بعد قناعته بمشروع التحرك ـ لعب الدور الأساسي في وضع اللمسات السياسيـة للعمل العسكري. فقد قام بالاتصال ببـعض القوى الســياسيـة لضمــان تأييدها لـلحركة عـند نجاحهـا، كمـا نشط في اتصالاته بعـدد من اليســاريين والتقدمـيين ليكونوا أعضاء في الحـكومة التي أوكل إليه الضباط الأحرار أمر تكوينها..

وكان من بين القـوى التي حرص بابكر عـوض الله على الاتصال بهـا عدد من زملائه الناصريين الذين كانت لهم أيادٍ نافذة مع مصر ومع عبد الناصر.

وهكذا فـإن بابكر عوض الله أكـمل بحلول الثالث والـعشريـن من مايو أســماء أعضــاء الحكومة التي سيـتولى رئاستــها، ومن ثم التقى نميـري وبابكر عن طريق فاروق حمد الله. وقام الثلاثة: نميري، وبابكر عوض الله وفاروق حمد الله بتسجيل البيانات الثلاثة الشهيرة لمايو.

●●●

---

(1) يروي محــجوب برير كيف طلب منه فـاروق تجنيد بابكر عوض الله باسـتغلال علاقـات أسرية تجمعه به. راجع محجوب برير، مواقف على درب الزمان ج2، ص 346.

تم كل شيئ دون إراقة دماء..

معظم القيادات السياسية تم التحفظ عليها في منازلها بوضع حراسة من الجنود الذين استبدلوا جنود الشرطة الموضوعين أمام منازل الساسة.

تمت السيطرة على الجسرين الرئيسيين أمدرمان وبحري باعتبارهما المدخل والمخرج ووضعت قوات من المظليين عليهما.

القيادات العسكرية سهلت مهمة اعتقالها لتواجد معظمها في المنطقة المحيطة بالقيادة العامة وهي منطقة الخرطوم شرق، وقد تمت السيطرة عليهم جميعا ما عدا حمد النيل ضيف الله. ولم تجر أية مواجهة عسكرية حادة إلا في ساحة سلاح الأسلحة حيث رفضت قيادة السلاح في أول الأمر القبول بالتغيير وكادت أن تسفك دماء لولا مسارعة بعض الضباط بتلافي المواجهة.

كانت العاصمة تتثاءب كسلى صباح الخامس والعشرين من مايو 1969, فالساعات الأولى من الصباح لم تشهد حركة ونشاطاً كالأيام الأخرى، وكانت الإذاعة قد بدأت في بث المارشات العسكرية المتواليةبعد استيلاء القوة الموكلة بالإذاعة عليها منذ الساعات الأولى من الصباح.

ومن ثم فقد انتبهت العاصمة الكسولة ، ومن خلفها السودان كله، إلى أن أمراً جللا قد وقع. واستمع السودان في السابعة من صباح الخامس والعشرين مايو إلى البيانات الثلاثة بأصوات جعفر نميري وبابكر عوض الله وفاروق حمد الله.

وكانت البيانات الثلاث عنواناً واضحاً وجلياً عن اتجاه التغيير ووجهته. صبت البيانات سخطها على الرجعية، والحزبية والطائفية.. وأعلنت العزم على قيادة السودان على طريق تقدمي يأخذه إلى رحاب الاشتراكية ويبعده عن الديموقراطية اللبرالية التي فشلت في أن تحقق للسودان أياً من تطلعات أبنائه المشروعة.

ثم صدر الأمر الجمهوري الأول لمجلس قيادة الثورة والذي حدد بوضوح هوية السودان "جمهورية ديموقراطية، السيادة فيها للشعب" .. وحل ذلك الأمر كافة الهيئات السيادية، مجلس السيادة والوزراء والبرلمان. وأوقف الدستور، وحل الأحزاب.

وأصبح مجلس الثورة ـ المكون من تسعة ضباط وبابكر عوض الله ـ هو السلطة السيادية الأعلى في السودان بينمـا جرى تشكيل مجلس للوزراء من 21 وزيراً كان إثنان منهم فقط من العسكريين. بينما مثل بقيـة أعضاء مجلس الوزراء صفاً منتقى من اليساريين المرموقين في الساحة السياسية الوطنية.

وكان بصـمات بابكر عوض الله واضـحة في اختيـار هذه الصفوة المنتـقاة من اليســاريين، والتي شملت إثنين من الشـيوعيين المنشـقين على سكرتير الحزب عـبد الخالق محجوب.

ولترطيب الذاكرة الوطنية في هذا الصـدد نسجل أسماء وزراء أول حكومة لمايو، وهم:

موريس سدرة، مـحمد عبد الله نور، طه بعـشر، أمين الشبلي،محجوب عـثمان، أحمـد سليمان، مـوسى المبارك، منصـور محجـوب، فاروق أبو عيـسى، أبيل ألير، جوزيف قـرنق ،محي الدين صابر، مـرتضى أحمد إبـراهيم، عبد الكريم مـيرغني، وسيد أحمد الجاك.

ومن ثم بدأت مسـيرة الأعوام الست عشـرة لأطول حقبـة سياسيـة في التاريخ الوطني الحـديث. وهي الفترة التـي نقدمهـا في هذا الكتاب في إطار مـجمـوعة من الأعوام، تشكل كل منها اتجاها أو حقبة متفردة من مايو.

ولسوف نبدأ في استعراض تلك الأعوام، بداية بالأعوام الحمر.





أعوام مايو الحُمْر..

اليســار في الميــدان

□□

○ كانت الستينات حقبة ساد فيها اليسار في كل ميدان

○ ولدت مايو من رحم يسار ونبتت على واقع إقليمي وعالمي شبيه..

○ منذ أكتوبر ساد اليسار السوداني ساحات الفكر والأدب والثقافة

○ تشبع الشباب السوداني، بما فيهم الضباط، بفكر اليسار وآمن به..

مهما قال القائلون، فإن مايو لم تولد إلا من رحم يسار..

فالذين خططوا لها من قلب المؤسسة العسكرية أو على هامشها، والذين تعاونوا من خارجها، والذين "حملوا الأرواح على الأكُف" في ليلة التنفيذ جميعهم من روافد اليسار، قالوا بذلك أم لم يقولوا.

فلا يمكن، إذن، لأي كاتب أن يؤرخ لمايو وحركة الضباط الأحرار دون أن يتناول تطور اليسار السوداني فكرا وسياسة بل وحتى وأدباً. إذ لا يمكن فصل مايو، التحرك والحركة والعامين الأولين، من حركة اليسار السوداني العريض، كما أنه لا يمكن تناول الأحداث والشخصيات والأفعال والقرارات المتعلقة بتلك الفترة دون البحث عن جذورها الفكرية في حقول اليسار.(1)

ولعل قصة اليسار في السودان ونمو شجرته في السنوات الأكتوبرية أمر معروف ومشهود. إذ أن أكتوبر ـ الثورة ـ فجرت في دواخل الشباب الذي أشعلها تطلعات وآمال بعرض الوطن وطوله، فقد مضى ذلك الشباب على هدى وهج الشعلة الأكتوبرية يتطلع إلى الوطن الناهض الباسق، الواحد المتحد. إلا أن القوى السياسية التقليدية، أحبطت تطلعات الشباب وآماله بعجزها ووهنها، وأخمدت جذوة الحماس الملتهبة في دواخله. فقد عادت تلك القوى إلى غيِّها القديم، ومارست غيبوبةً صنواً

---

(1) لا يتفق نميري مع رأينا هذا إذ يقول أن الضباط لم يكونوا يساريين بل "وطنيون عسكريون لا ينتمون لأي حزب أو كيان خلاف الجيش" من تعليقات جعفر نميري على مخطوطة هذا الكتاب، الخرطوم، يوليو ,2003

لغيبوبة الخمسينات، فقعد الوطن ولم ينهض، ويبست شجرة الأمل في النفوس ولم تثمر.

وحين أدرك الشباب العريض أن لا أمل يرتجى في أهل القديم والتقليدي، تلفت يمنة ويسرة يبحث عن الخلاص.

فوجد اليسار في كل ميدان.. وجده على الساحة العربية، والإفريقية والعالمية على حد سواء.

ففي الساحة العربية..

كان عبد الناصر يشكل مركز العصب لحركة التحرر الإفريقي والعربي. إذ كانت القاهرة مركزا للإشعاع الثقافي التحرري، إليها يفد المناضلون، ومنها تنطلق قوافل التحرير والتحرر، ومنها ينبعث صوت الدعوة الجاهرة بالعداء للاستعمار والامبريالية والرجعية، ومن مطابعها تخرج الكتب والمجلات والدوريات والصحف الممتلئة بأفكار التحرر والثورة، لتمد العالم العربي النهم بزادٍ من المعرفة المتوافقة مع فكر التحرر والانعتاق.

كانت مصر ترفع راية الاشتراكية العربية باعتبارها نمطاً من الاشتراكية ليس هو بالضرورة شيوعيا ماركسياً..وكان مثل هذا الانعتاق من الفكر الماركسي يلاقي هوى في نفوس الكثيرين من شباب السودان في ذلك الوقت لأنهم وجدوا في فكر اليسار عموماً موئلاً يمكن الرفد إليه من هجير العجز الطائفي والغيبوبة السياسية، ولكنهم كانا يتحرجون ـ بحكم الوسط والبيئة ـ من الماركسية وما يحيط بها من شكوك الإلحاد. ولهذا فقد وجد الشباب في الفكر التحرري العربي وفي الفكر الناصري،خلاصاً من ذلك الحرج، فجعلها شجرة يسارية يفئ إليها ولو إلى حين.

ثم إن الساحة العربية كانت تحتضن فكراً عربيا آخر هو فكر البعث العربي. وكانت تيارات الفكر البعثي قد تجذرت في سوريا ثم تمددت إلى خارجها عبر الأردن فالعراق وحتى أطراف اليمن الجنوبي. وقد وجدت هذه الأفكار رواجاً لها في

السودان مع الانفتاح الأكتوبري الذي فتح كل الأبواب والنوافذ على الفكر الإنساني من كل مكان..

وفي الميدان الإفريقي..

كانت حركة النضال الذي خاضته شعوب جنوب إفريقيا وناميبيا، وروديسيا، وموزمبيق وغينيا بيساو وإرتريا، تلهب حماس شباب السودان، ذلك الشباب الذي تدفق حماسة وحيوية من بعد إنجازه المعجز لإرادته في أكتوبر، والذي جعل من كفاح ونضال تلك الشعوب مثالا ونموذجاً لمن يريد أن يبلغ الغايات والمنى.

فكانت أسماء نيلسون مانديلا، وأميلكار كابرال، وجوشو أنكومو، وروبرت موقابي، أغانٍ في الشفاه المتعطشة لخوض النضال.. أي نضال.

وعلى صعيد الفكر اليساري الإفريقي، كان نايريري يقود حركة الاشتراكية الإفريقية، التي بشر بها هو ورفاقه الشاعر الغيني ليوبولد سينغور، والمناضل الغاني كوامي نكروما. وكانت فكرة الاشتراكية التي طرحها نايريري فيما عرف بإعلان آروشا، والقائمة على جذور الواقع الإفريقي، والمستمدة أسسها وحيثياتها من التراث الإفريقي، تروق لكثيرين من أبناء السودان المشدودين بحكم الغلبة العرقية، إلى الواقع الإفريقي.

ولم يكن نضال الأفارقة الأبعد، في قلب القلعة الإمبريالية، في أمريكا، بأقل أثراً في شده لعقول وقلوب الشباب السوداني نحو اليسار. فتحديات مالكوم إكس لمجتمع الظلم للإفريقي الأسود، ومواجهات الفهود السوداء لشرطة الاضطهاد الأبيض، وعناد محمد على كلاي الرافض وضع نفسه في خدمة الحرب الظالمة ضد شعب فيتنام البطل، وقبضة يد السوداء الجميلة أنجيلا ديفيس المرفوعة في وجه المجتمع المتأفف عن التساوي بنصفه الأسود؛ كانت كلها جمراً يوقد لهب النزعة اليسارية في النفوس.

أما في الميدان الآسيوي..

فإن المناضل الفيتنامي "هوشي منه" كان يلهب القلوب والعقول على حد سواء، وكانت قصص النضال الفيتنامي الفذ، والعبقريات القتالية للقادة الفيتناميين من أمثال "نيقوين فان جياب"، القائد الذي زلزل الصلف الأمريكي عام 1968 في معركتي التيت وكي سانه، تحوز على إعجاب جيل من الشباب العسكري السوداني. وقد جعل العسكريون من دراسة أساليب ذلك القائد الفذ وتكتيكاته في مواجهة الإمبريالية الأمريكية أسلوبا للتمثل والتطلع إلى العطاء لبلادهم بحجم عطاء ذلك العسكري العبقري.

أما على صعيد العالم الواسع، فقد كانت صور النضال الكوبي المجسد لانتصار الفلاحين على اضهاد الباتيستا، ودور المناضل تشي جيفارا في النصر الحاسم مع رفيقه فيديل كاسترو، تقدم صورة حية لما يمكن أن يقود إليه النضال المشترك، وما يمكن أن تحققه الرفقة النضالية من إعجاز.

وحتى على الصعيد العالمي..

كان البريق اليساري يتوهج في كل القارات، وفي كل ساحة وميدان.

في لندن مثلاً،كانت أفكار وكتابات الفيلسوف البريطاني بيرتراند راسل تغذي إرادة الرفض عند الشباب البريطاني الذي جلس معه على أعتاب البرلمان البريطاني تعبيرا عن السخط والازدراء للسياسات البريطانية المساندة والداعمة للتدخل الأمريكي في فيتنام.

وكانت الصورة الأمريكية في أذهان الشباب البريطاني والفرنسي هي صورة "الأمريكي القذر" التي عبرت عنها الرواية التي كتبت في منتصف الستينات لتصور الصلف الأمريكي في فيتنام.

أما في باريس، فإن الجامعات الفرنسية صارت أيامها محطة مهمة من محطات التوجه اليساري في أوروبا في الستينات. إذ كانت إفرازات حرب الجزائر قد حملت

الشباب الفرنسي إلى مشارف الماركسية حتى أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي ـ بقيادة جورج مارشيه ـ متساويا في شهرته مع الجنرال الفرنسي العملاق ديجول.

وكان ثورة الطلاب الفرنسية في منتصف الستينات شعلة توهجت بفكر اليسار الأوروبي الذي شكل طينته الفكرية أقطاب اليسار الأوروبي من مثل بيرتراند راسيل وروجيه جارودي والوجوديون من أمثال سيمون دي بوفوار و جان بول سارتر.

وكانت لليسار أذرع يمدها في كل مكان، وأرجل يغشى بها كل الساحات. فكانت منظمات التضامن العالمية ـ وهي منظمات غير حكومية انتظمت جل العالم، وضمت تحت مظلتها كل الساعين لدعم التحرر العالمي ـ كانت هذه المنظمات عالية الصوت، حاضرة الوجود في كل مناسبة ومكان.

كان الشعر والأدب والغناء والمسرح والرياضة كلها أسلحة يسار. وكان المناضلون والمعضدون لحركة المناضلين يلتقون على ساحات الدنيا العريضة لدعم النضال العالمي التحرري.

وكانت حركة الشباب العالمي بما فيها حركة الشباب السوداني، هي الدعم والسند لكافة حركات التحرر، تلتقي بهم في كل مكان لتعضد وتساند وتشد من أزر المناضلين.

فكانت برلين وبراغ وصوفيا وهافانا وهلسنكي ووبيونج يانج وباندونق ونيودلهي مدناً يتلاقي في رحابها الشباب العالمي ينشد أغاني النضال ويذكي من جذوة المقاتلين، ويتبادل فكراً يساري الأصول والجذور.

●●●

تلك كانت الصورة من خارج السودان للسنوات القليلة السابقة على مايو.

أما في داخل السودان، فإن ملامح الصورة كانت حتماً يسارية الملامح والتقاطيع.

فقد كان اليسار في تلك السنوات هو الغالب، سياسة وثقافة..

على صعيد السياسة، كان المد اليساري قد جرف الأفراد والجماعات، فلم تكن "اليسارية" والتقدمية كموقف سياسي وقفاً على الشيوعيين الماركسيين فحسب، إذ انشقت أرض السياسة في البلاد من بعد أكتوبر 64، عن سيل من تنظيمات وجماعات تصب كلها في غدير اليسار. فقد شهدت سنوات ما بعد أكتوبر ميلاد أو نمو عدد من تلك التنظيمات، من تلك التنظيمات ـ مثالاً لا حصرا ـ : منظمة الاشتراكيين العرب وحركة الوحدويين الاشتراكيين، والطليعة التقدمية العربية..ومنها: منظمات الجبهة الديموقراطية، والجبهة الاشتراكية، وحزب العمال والمزارعين والتجمع الاشتراكي والحزب الاشتراكي السوداني.

ولأن " الاشتراكية " كفكر سياسي واقتصادي، كانت قد سادت مع سيادة اليسار، فإن الكلمة نفسها أصبحت ذات جاذبية خاصة، حتى صارت "موضة" ذلك الزمان. ولم يعد التقدميون واليساريون وحدهم رافعي لواءها، بل شاركهم في ذلك حتى اليمينيون و الطائفيون.. فقد صنف حزب الشعب الديموقراطي نفسه في صفوف التقدميين، ورفع شعارات اليسار بما فيها الاشتراكية.

وصار الحزب الوطني ورجاله يتحدثون عن الاشتراكية الوسيطة أو الاشتراكية الديموقراطية، تلك التي تقترب من الاشتراكية الفابية كما طرحت في بريطانيا في القرن الثامن عشر.

وصارت الأحزاب الإسلامية ـ خاصة الحزب الجمهوري الإسلامي ـ تبحث عن معاني الاشتراكية في الإسلام، لتقدمها كنموذج جاذب للشباب الذي فتن بالكلمة ومشتقاتها، حتى راج يومها حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، "الناس شركاء في ثلاثة" ليثبت به الإسلاميون أن الاشتراكية لها في الإسلام مكان أيضاً.

أما على صعيد الثقافة العامة، فإن ملحمة أكتوبر ونضالها اللاهب أفرزا ثقافة وأدباً يساريين جذابين. فالشعر كان لهب الثورة يوم تفجرت، وكان جمر ذلك اللهب شعراء من مثل هاشم صديق، وفضل الله محمد.

وكان المغنون هم الحداة.. وكان على رأس الحداة محمد الأمين.. ومحمد وردي.

وكان أدب اليسـار ـ في العموم ـ هو أدب المرحلة الزاخم: كان في السـاحة الأدبية صلاح أحمد إبراهيم، مبارك حسن خليفة، محـمد المكي إبراهيم، محمد عبد الحي، سيد أحمد الحردلو، تاج السر الحسن، محمد سعد دياب، والنور عثمان أبكر.

وكان الثـقافة الوطنية من مـسرح، ورسم ونحت كلها تصب في غدير الـيسار. كانت جمـاعة أبادماك هي مركـز الأعمال الثقـافية الناشطة. وكان مـسرح أبادماك مسرحاً يغذيه مؤلفون من أمثال على الملك وخالد المبارك وعلي عبد القيوم.

وكان نواة العمل المسرحي اليساري الذي ظلل السـودان لحقب عدة ، هو معهد الموسيـقى والمسرح، والذي أنشـأ في بدايـات عام 69 فانضم إليـه نفر من الكوادر اليسارية التقدمية التي أصبحت فيما بعد الطليعة في مجالات المسرح والغناء.

وفي ساحة الصحافة، فإن صوت اليسار كان هو الأعلى..

كانت صحف الخرطوم تصدر بالعشرات وكان من بينها عدد من صحف اليسار بكل ألوانه وأطيافه. كان من بين صحف اليسـار الأيام، وأخبار الأسبوع، والأخبار، والصراحة، والأضواء والطليعة، وصوت المرأة.

وظهرت في تلك الفتـرة أقلام يسارية متمـيزة في التعبيـر بلسان الرفض لواقع الحال، فظهر سيد أحمد نقد الله، وجمال عبد الملك بن خلدون، والفاتح التجاني.

ومن ثم زحف جيل جـديد من شباب جامـعة الخرطوم نحو الصـحف، فظهرت مجلة كمجلة الحياة والتي كان من روادها عدد من الطلاب والخريجين الجدد.

كان من بين الأسـماء التي لمعت في مجلة الحـياة فضل الله مـحمد واسمـاعيل الحاج موسى وعبدالله جلاب وعبد الله علي إبراهيم.

وهكذا فإن النـاس في الستينات سـمعـوا وقرأوا وشاهدوا أدبا مكـسوا بظلال يساريـة كثيـفة. سـمعـوا في المذياع "قطر الهم" وقرأوا "ملعـون أبوكي بلد"، "

وينابر يا صحن الصيني" " وهكذا يا أستاذ" وشاهدوا في المسرح "مأساة الحلاج" و"نحن نفعل هذا أتعلمون لماذا؟"

ويوم تفجرت أكتوبر، سمع أهل الريف وسكان الأصقاع أغاني النضال، تلك التي كان يحدو بها الشيوعيون نضال "الرفاق" في جلسات ما بعد لقاءات "الخلايا"، سمعها الناس من خلال الأجهزة الرسمية.

فسمع الناس رائعة الشاعر الفذ محي الدين فارس "لن أحيد" وهي تنساب من خلال المذياع بعد أن كانت ترددها الشفاه خلسة في جلسات "المسامرة النضالية".

ومن بعد أكتوبر كان محمد الأمين يغني مع فضل الله محمد لأكتوبر وللمضامين الاشتراكية.

وغنت الجماهير وطربت وهي تردد مع محمد الأمين في ملحمة القرن لهاشم صديق التي مجدت وحدة صف كل "طالب وزارع وصانع".

ورغم أن الكابلي كان قد أنشد رائعة الشاعر تاج السر الحسن (آسيا وإفريقيا) منذ أيام الفريق عبود، إلا أن الشباب السوداني واليساري منهلم يتوقف طوال عقد الستينات، من التغني بالملحمة المبنية على تمجيد رموز النضال التحرري العالمي من رجال وبلاد ومواقع ومواقف.

فغنى الناس لديان فو، أرض هوشي منه..

و هتفوا لجميلة بوحريد في الجزائر، ولنهرو وسوكارنو وعبد الناصر كرموز للانعتاق من إسار السيطرة الإمبريالية.

كانت الخرطوم عاصمة مفتوحة الأبواب والنوافذ وكل المنافذ. كانت روافد الثقافة العالمية، واليساري منها على وجه الخصوص، تصب كلها في قلب الخرطوم...في مكتبات المحطة الوسطي، ومكتبة النهضة، ومكتبة الثقافة، ومكتبة نادي العمال بالخرطوم، ثم مكتبات الحرية، والنهضة والجيل والأهلية بأمدرمان. وفي مكتبات آفريكانا وسودان بوكشوب. وكانت جميع هذا المكتبات تعج بمطبوعات

اليسار العربي والعالمي، ومنها كانت تنحدر الثقافة إلى المكتبات الروافد في مدني والأبيض وعطبرة وبورتسودان.

كانت الخرطوم ومدن السودان الرئيسية تقرأ شعرا ومسرحا وفكرا يساريا.

علي صعيد المطبوعات العربية، كانت المكتبات تزدحم أرففها، ثم لا تلبث أن تفرغ، بمطبوعات فكرية مثل كتابات ميشيل عفلق، وأعمال أدبية وشعرية ذات بعد فكري يساري من مثل أعمال أدونيس والبياتي وصلاح عبد الصبور وأمل دنقل ومحمود درويش ونزار قباني ونجيب محفوظ.

وعلى صعيد الإنتاج الفكري الغربي كان مكتبات الخرطوم تعج بالمترجم وغير المترجم من أعمالٍ فكرية ومسرحياتٍ وشعرٍ وأدبٍ عالمي.

كانت مكتبات الخرطوم وأمدرمان ومدني وبورتسودان والأبيض وعطبرة تستجلب وتوزع أعمال هيربرت ماركوسة، ، وروجيه غارودي، وجاك بيرك، وجان بول سارتر، والأعمال الكلاسيكية من مثل أعمال لينين وماركس وتروتسكي، والروائع من مثل جابرايل غارسا ماركيز، ولوركا، وديستوفسكي ، وبوشكين، وسولجنستين.

والْتَهَمَ الشباب السوداني النهم تلك الإصدارات، واستزاد منها، ثم هضم ما قرأ، فرجع يطنطن بالشعر والنثر نادباً حال وطنه وسائلاً نفسه أي الطريق يفضي إلى الخلاص.

وما كان ضباط الجيش في أعوام الستينات، النصف الثاني منها، بأحسن حالاً من شباب الوطن الباقي. بل لعلهم كانوا يعيشون الحيرة والضياع مضاعفاً.

فلقد كانوا في الموقع الذي يجعلهم يبصرون الخطر مجسدا وحاضراً. كانوا هناك في الجنوب يعيشون الواقع الذي لا يعرفه الشعب إلا عبر تصريحات مسئول في الصحافة، أو عبر دمعة حرى لأم كليم جاءها جثمان إبنها الجندي مسجىً على عربة "كومر" بعد أن لم تجد القيادة إسعافاً تحترم به نومة ذلك البطل الأبدية.

وكانوا هنا في الخرطوم وغير الخرطوم من مدن الشمال يعيشون غيّ الساسة ومعارك طواحين الهواء، بين دستور علماني، وآخر ديني، وبين يسارٍ يصارع ليبقى، ويمين يريد له الإعدام والفناء.

وكان ذلك الجيل من الضباط مثل جيل الشباب الباقي. يقرأ ويستوعب ويهضم، ثم يتلفت يقيس حال وطنه بما قرأ واستوعب.

●●●

وهكذا كان الحال أيضا مع أعضاء تنظيم الضباط الأحرار. إذ كان قادته وناشطوه شباباً من جيل الوطن الذي عاش الواقع كما فصلنا وذكرنا. وكان جل ذلك الشباب من الضباط، هم بالفكر والتطلع، بالمعايشة والواقع، إنما هم يسار أو أقرب ما يكونون إلى اليسار.

لا يستطيع أحد أن يقول إن الذين تحركوا في ليلة الرابع والعشرين من مايو كانوا بلا سند من فكر أو رصيد من انتماء. فلقد كانوا جميعهم يساريين، إن لم يكونوا بالانتماء والعضوية، فإنهم كانوا كذلك بالموقف والقرار.. فالذين خرجوا تلك الليلة إنما خرجوا وهم عازمين على كسر طوق الدائرة الجهنمية المفرغة: من الطرف اليمين إلى الطرف اليمين.

كانت مايو يوم تحركت يساراً بالغاية والهدف،

كانت يساراً بالتطلع،

وكانت يساراً بالرؤى،

ويساراً بالتخطيط والتنفيذ.

□□□

3

أعوام مايو الحُمْر..

هل هؤلاء الرجـال..
جبهة ديموقراطيـة؟!

□□

○ عمّدَ موكب 2 يونيو حركة مايو من انقلاب عسكري إلى حركة جماهيرية..

○ كان الموكب حكما قاطعاً من الجماهير على الأحزاب وزمانها أكثر من كونه تأييدا للحركة العسكرية..

السؤال الذي أربك شعب السودان أيام الإنقاذ الأولى، رددت الجماهير شبيها له أيام مايو الأولى.

بيد أن سؤال الجماهير أيام مايو الأول، لم يكن كحيرة المواطنين أيام الإنقاذ الأولى.

فلم يكن أيامها هناك أي خلاف بين الناس على أن اليسار قد غلب اليمين في حلبة الصراع، وكان الناس يدركون تماماً انهم يعيشون في رحاب نظام تقدمي، ليس باللفظ فحسب، بل بالفعل والقرار. فقد أعلنت مايو هويتها منذ لحظتها الأولى، إذ أعلنت عن انتهاجها الاشتراكية طريقاً لبناء الاقتصاد ولتحقيق التنمية الوطنية، ورفعت شعارات القوى الثورية في مقابل التنديد بالقوى الطائفية والرجعية المحلية، وقوى الإمبريالية العالمية.

اعترفت بألمانيا الديموقراطية. وكانت بذلك ثالث دولة ـ من غير منظومة الدول الشيوعية ـ بعد إيران وكمبوديا تفعل ذلك.

وتلقت الترحيب والتعضيد المباشر من الاتحاد السوفيتي الذي قال إن النظام الجديد "أطاح بالنظام العتيق وبالسياسيين القدامى". ومن بعد الاتحاد السوفيتي، تبارت منظومة الدول الشيوعية في الترحيب بالتغيير التقدمي في السودان.

ومن ثم فإن الناس باتوا يعلمون أن الأمر في السودان صار إلى اليسار.

بيد أن السؤال يومها كان: أي يسار استولى على السلطة ؟ فلقد كان اليسار يومهاكثيراً.

كانت الساحة تبحث عن الإجابة على هذا التساؤل لأسباب عديدة، من أهمها أن اليسار أصبح عريضاً في السودان بحيث صارت له ظلال وأطياف من الألوان.

ومنها أن يسار السودان، في عمومه، ذي ارتباطات إقليمية ودولية، ستجر السودان قطعاً إلى محور من محاور الاستقطاب. شاء السودانيون أم لم يشاءوا.

وكان من أهم الأسباب ـ خاصة لدى الساسة الفاعلين وقتها، وغيرهم من الناشطين في دنيا السياسة الحزبية ـ خوف هؤلاء وتحسبهم من انتقام منتظر للشيوعيين من حل حزبهم وطرد أعضائهم من البرلمان. وكان بعض هؤلاء يحسبون الأمر بحساب مجازر الدم التي روت شوارع براغ حين حاولت تشيكوسلوفاكيا الفكاك من براثن القبضة الشيوعية عام 68.

ولهذه الأسباب مجتمعة كان السؤال المشروع يومها، أي فصائل اليسار تقود هذا التغيير ؟ وأي القوى الإقليمية أو الدولية يقف وراءها ويساند؟

راهنت القوى التقليدية التي ارتبطت فكراً ومصيراً بالنظام الليبرالي السابق، على أن النظام الوليد لا يملك السند الجماهيري الذي يمكن أن يتيح له الاستمرار في الحكم. وذلك لأن الجماهير الوطنية العريضة إنما هي جماهير الختمية والأنصار. أما اليسار وسدنته، فإنما هم قلة من مثقفي العاصمة وبعض المدن، وجماعة من العمال المتطلعين. وعند جميعهم صوت القول أعلى من صدى الفعل. هم قادرون على صوغ الكلام، وعاجزون عن تحريك الجماهير.

لقد ولد مولود اليسار ومن حوله قلاع يمين و طائفية راكزة، كانت حتى الأمس ملأ الساحة، وما زالت بالتاريخ والمكانة ملأ المشاعر والأفئدة على امتداد عريض من الوطن.

ثم أن المولود اليساري كان محاطاً من خارج الوطن بقوى ـ أقل ما يقال عنها ـ أنها لا تستمزج اليسار ولا تستسيغه، وهي قوى تمتد من الأدغال الإفريقية جنوباً، إلى الشواطئ والبحار في الشرق القريب أو الشمال البعيد ـ نستثني من هذه القوى جار الشمال الأقرب الذي كان الأمل والمرتجى عند المولود.

بمثل هذا الاعتقاد قدّر أقطاب الليبرالية في البلاد يومها للمولود الجديد عمراً لا يتجاوز الأسابيع المعدودة على أصابع اليد. يحاصر فيها من الداخل والخارج فينهار النظام حتى قبل أن يبدأ بناءه.

●●●

إذا كان ذلك هو موقف اليمين، و تلك كانت أمانيه، فماذا كان الحال في مربع اليسار؟

بل لعل السؤال الأوفق هنا : ممن تشكل اليسار في السودان يومها؟ وهل تنادى كله لنصرة الجديد وتعضيد الوليد؟

لا يمكن الإجابة بدقة على هذا السؤال، فالواقع أن التقدمية وقتها كانت ثوباً فضفاضاً يفتقر إلى الوصف العلمي. إذ كانت كمفهوم سياسي تتشكل بالمواقف السياسية أكثر من استنادها على فكر وأيديولوجية. فقد رأينا مثلاً كيف أن حزب الشعب الديموقراطي ـ بقاعدته الطائفية الراسخة في مواقع اليمين ـ كان مصنفاً في صفوف التقدمية.

ثم رأينا شيخاً معهدياً كالشيخ علي عبد الرحمن، وهو سليل أسرة "فقيهة" رأيناه منافحاً بالقول والفعل عن اليسار ومدافعا عن حق الحزب الشيوعي في ممارسة نشاطه.. وهو دفاع لا يقوم بالضرورة على إيمان بالفكر بقدر قيامه على إيمانٍ بالحقوق الديموقراطية.

بل ورأينا خلال تلك الفترة تنظيما مثل تنظيم الإخوان الجمهوريين بزعيمه الأستاذ محمود محمد طه، يصنف ضمن الجماعات ذات المواقف اليسارية..فقد وقف الحزب مواقف اليسار في القضايا الاجتماعية مثل معاداته للطائفية، وفي القضايا الاقتصادية مثل دعوته لتوزيع الثروة.. ثم في مواقفه السياسية كموقفه من حل الحزب الشيوعي.

لهذه الأسباب فإن الحكم بالقطع في من كان عماد اليسار السوداني وقتها لا يستقيم وقد لا يفضي بنا في المنتهى إلى الحقيقة فيه.

بالرغم من كل صعـوبات الوصف والتحـديد، دعنا نحاول أن نستكـشف كنه يسار أواخر الستينات.

حينمـا تنادى الناس إلى جامعـة الخرطوم في نوفمـبر من عام 1965 لمواجـهة قرار الجمعية التأسيسيـة بحل الحزب الشيوعي. بلغ عدد المنظمات والجماعات التي احتـشدت في دار اتحاد الطلاب 32 منظمـة وجماعة تـراوحت بين الحزب والتنظيم والمنظمات الفئوية والمهنية. وقد جـاءت كل هذه المنظمات من مواقع يسارية رافضة لهيمنة اليمين الساعي إلى تحـويل الديموقراطية إلى هودج فوق سنام جمل، لا يسع إلا راكبه.

بحساب العدد هذا، يمكن أن نقول أن التنظيمات ذات المواقف التقدمية بلغت وقتها 32 منظمـة وهيئة وجـماعـة. بعض هذه المنظمات كـان امتـداداً للحزب الشـيوعي، كاتحـاد الشباب السوداني والاتحـاد النسائي، بينما كـانت هناك منظمات اشتراكـية عربية، وقومية عربية، واشتراكـية عريضة. وكانت هناك بعض الهيئات الفئوية التي انضمت بحكم القيـادة المسيطرة، فالعمال والمعلمون وبعض النقـابات المهنية شاركت من منطلق انتماء القيادة المسيطرة على التنظيم. إضافة إلي الأحزاب والتنظيمات التي انضمت إلى اليسار ـ كما قلنا ـ بالمواقف، مثل حزب الشعب الديموقراطي، والإخوان الجمهوريين، وعدد من الجماعات الصغيرة المنشطرة من بطن أحزاب كبيرة.

ولكن لم تكن مشكلة اليسار في تعدد المنافذ.. بل كانت المشكلة في أعداد المنتمين بالالتزام إليه. فـقد كان حساب العدد وقـتها في غير مصلحـة اليسار. إلا أن انتظام الصفوف وحسن إدارة الموارد وقدرة التحريك النافذ جعلت للـيسار موقعاً سياسياً عتيد الجانب مهاب المكانة والموقف.

ثم أن الجو الـعام الإقليمي والـدولي ـ على نحو مـا سردنا من قبـل ـ كان في عمـومه يســاري الرياح والهبـوب. وهو ما أضــاف إلى اليســار المحلي بعـداً وقوة ومكانة.

ولقد كان فوز عبد الخالق محـجوب عام 1968 في دائرة جماهيرية ـ تقوم على العدد و يسـتأثر بها تقليدياً الاتحـاديون ـ الدليل الأكبر الذي برهن به اليـسار أن "حاصل الجمع" ليس وحـده الحاسم في أمر العمل السياسـي السـوداني، فقد جاء فوزه بعـد معركة حـامية الوطيس في دائرة أمدرمـان الشمالية اسـتعمل فيـها من الأسلحة ما هو مشروع وما هو غير مشروع..وهي معركة كانت في حقيقتها الحكم الشعبي الجماهيري على قرار الجمعية التأسيسية بحل الحزب الشيوعي.

وكان فوز سكرتير الحزب الشيـوعي في دائرة محافظة وتقليدية دليلا على أن اليسار المتحد الصف والمنتظم الإيقاع يمكن أن يسلك "الطريق إلى البرلمان" من غير منافذ ودروب "الإشارة" و"قرارات السيد"..

لهـذه الأسبـاب مـجتـمـعة يمكن أن نقـول إن الضـباط الأحـرار، يوم تسلمـوا السلطة،كـانوا يملكون الثقة فـي النفس المستمـدة من الثقـة في اليسـار السوداني، والمستندة على التجربة والاختبار.. وكـان الضباط يدركون باليقين أنهم ـ كجزء من جبهة يسـارية عريضة[1] ـ يملكون ما هو أهم من العدد: التـعدد والتنوع، والقدرة، ورسوخ القدم في مجال الإدارة والتنظيم والتحريك.



وبالرغم من تلك الثقة، فإن اليسار ـ يوم استولى الضباط على السلطة وأعلنوا عن هوية نظامهم اليسارية ـ لم يقدم بحجم ما توقع الضباط الأحرار وانتظروا.. بل توقفت بعض قوى اليسار دون التقـدم الإيجابي نحو النظام الجديد..وذلك رغما عن وجود الدلائل الشاهدة على هوية التغيير واتجـاهه.. كوجود رموز كافية من نـجوم اليسار في الحكومة الأولى مثلاً.

---

(1) يعـتقـد جعـفر نميـري أن الضبـاط الذين قادوا مـايوا لا ينتـمون إلى أي تنظيم يسـاري بل هم "وطنيون عسكريون" جفر محمد نميري: تعليقات شخصية من نميري للمؤلف، الخرطوم، 2003.

ويمكننا أن نرجع بعض أسـباب ذلك التـردد والإحجام عـن التقدم نحـو النظام الجديد إلى أن قوى اليسار في عمومها، خشيت من إمكانية انقضاض اليمين السريع على المولود بالقوة المسلحة ، من داخل الجيش أو من خـارجه.. فبالرغم من أن أدب "المليشيات المسلحـة" لم يكن قد دخل الثقافة السياسـية السودانية في ذلك الوقت، إلا أن القول العـام كان وقـتهـا أن الأنصار كجـماعـة "دينيسـياسعـسكرية" ربما يتحركون لسـحق النظام الوليد..كما أن مسألة اختفـاء حمد النيل ضيف الله ـ نائب القائد العـام ـ جعلت من أفكار الانقـضاض ببعض الجـيش على بعضـه الآخر تمر بخاطر الذين كان واجبهم المسارعة بحماية الوليد وشد أزره..

بيد أن السبب الأقوى لوقفة التردد والتحسب كانت ناتجاً من نتائج ذلك الصراع التي كان يعيشه الحزب الشيوعي ـ رأس الرمح في حركة اليسار السوداني ـ. وهو صراع مـتعـدد الأبعاد والجـوانب دار جزء منه حـول قضـية حل الحزب مـن قبل الجمـعية التأسـيسيـة وما ترتب على ذلك من واقع قانوني وفـعلي رأى من خلاله بعض قياديي الحزب إمكان إذابة الحزب في إطار يساري أعرض يصبح درعاً واقياً للحزب نفـسه، بينما دار جـزء آخر من الصراع حـول موقف الحزب من حـركة التغيير التي قادها الضباط الأحرار ومتطلبات مثل ذلك الموقف...

ففي الوقت الذي كـان الضباط الأحـرار يضعون الـلمسات الأخـيرة على طريق تنفيذ التغيير، كان الحزب الشـيوعي يعيش أزمة وصراعا من بعد حله الرسمي من قبل الـسلطات الحزبيـة.. وكان محـور الأزمة وقـتهـا هو حول قدرة الحـزب على مـواجهـة ذلك الواقع السـيـاسي الجديد.. وقـد عـاش الحـزب اضطراباً في الفكر والقرار.. فـانقسم بين من رأى أن يكون البديل "جـبهة ديموقراطيـة" تتسع لما هو أوسع من الحزب لتـصبح وعـاء حاشداً لليـسار، وبين من نادى بأن يبـدل الحزب اسمـه فحـسب ليـصبح "الحـزب الاشتـراكي" البديل الذي يقي الحـزب من طول القانون وحوله..

ولقد انقسم أهل الحزب على ذلك الأمر، مع أمور أخرى اتصلت بالمواقع والمسئوليات كما اتصلت بتقويم الصلابة الثورية للقيادات..وهكذا فإن الحزب كان في واقع الأمر يعيش حالة أقرب إلى الانفصام يوم أنفذ الضباط الشباب التغيير.. وكان الحزب وقتها أقرب ما يكون إلى الحزبين..فجاءت حركة التغيير في مايو لتضيف إلى جراح الشيوعيين جراحاً جديدة..

فلم تكن أمام الحزب أية فرصة لالتقاط الأنفاس...إذ أن الأحداث كانت تتلاحق وتتصاعد.. وعجلة التغيير كانت قد بدأت في الدوران... وهي العجلة التي كان الحزب قد حاول فرملتها، على نحو ما سردنا من قبل، ولم يستطع..

صحيح أن عدداً من النجوم الشيوعية التي عرفها المواطنون كانت في قلب التغيير من خلال أسمائهم التي أذيعت ضمن الوزارة الأولى التي ترأسها بابكر عوض الله، إلا أن الصحيح أيضاً أن عدداً من تلك الأسماء كان محسوباً مع الجناح الذي انشق على أمين الحزب. بل أن عظمة المركز في ذلك الجناح ـ أحمد سليمان ـ كان في قلب الأحداث الجديدة في الوقت الذي تميز فيه موقف الحزب بالتردد والانتظار..

وبالرغم من ذلك التردد، فإن عدداً من الشخصيات المحسوبة على الحزب كانت قريبة من الأحداث والأفعال في تلك الأيام... كما أن الحزب لم يسع إلى رفض التغيير كلية، أو إلى إدانته باعتباره "انتهاكاً للديموقراطية وتعدياً على الدستور" مثلاً.. بل إن الحزب عبر من خلال رموزه وشخصياته المعروفة، عن ترحيب مشوب بالحذر في الأيام الأولى للتحرك..

لقد وجد الحزب الشيوعي ـ خلال الأيام الأولى للتغيير ـ حرية في الحركة لم يجدها في ظل النظام الليبرالي السابق...إذ وجدت منظمات الحزب ومؤسساته الابواب مفتوحة على أوسع مدى للعمل النشط وللتحرك الحر.. فسادت منظمات اتحاد الشباب السوداني، والاتحاد النسائي وغيرها من المنظمات المحسوبة على الشيوعيين..وعادت لافتاتها المميزة وشعاراتها تزحم الساحات والمواقع..

ورغم الوجود الكثيف لبعض منظمات الحزب الشيوعي وجماعاته النشطة في التحرك والتنظيم والتعبئة في الساحة منذ الأيام الأولى لمايو، إلا أن الموقف الرسمي للحزب من مايو لم يكن واضحاً تمام الوضوح... والواقع أن موقف الحزب من مايو كانت تكتنفه قضيتان هامتان ومتداخلتان..

الأولى: احتضان النظام الجديد للمنشقين من الحزب، أو قل احتضان المنشقين من الحزب للنظام الجديد.. فقد كان أقطاب الصراع مع عبد الخالق: معاوية سورج وأحمد سليمان هما الدعامتان الأساسيتان للحركة الجديدة.. ومن ثم فإن قربهما أو اقترابهما من الضباط الأحرار كان يشكل موقف القلق في علاقة النظام الجديد بالحزب الشيوعي..

والثانية: وتلك هي الأهم.. هي تلك الأصوات التي ارتفعت - خاصة من جماعة المنشقين - مطالبة بحل الحزب الشيوعي لذاته ووجوب تذويب نفسه داخل النظام الجديد وكياناته السياسية المنتظرة.. وكان هذا الأمر هو مربط الفرس في علاقة الحزب الشيوعي بالنظام الجديد. فقد أشارت حولية آفريكا كونتمبرروري ريكوردس[1] إلى أن "عبد الخالق محجوب كان من أنصار مساندة الحركة الجديدة دون أن يذيب الحزب نفسه فيها.. فالنظام الجديد عنده "في نهاية الأمر إنما هو نظام عسكري ليس إلا.."

وكان عبد الخالق يرى أنه "من الواجب ألا يصبح الشيوعيون تبّعاً لنظام هو في نهاية الأمر ليس ماركسياً.. بل على الشيوعيين أن يسعوا للسيطرة على مثل هذا النظام وتسييره حتى تأتي اللحظة المناسبة لتحويله إلى نظام ثوري حقيقي"...

●●●

هذا الاختلاف - بكافة أبعاده وملابساته - كان يبدو تنظيراً محضاً في تلك الأيام الساخنة.. فلم ينكر واحد من الشيوعيون، تنظيما أو أفراداً، أن التغيير الذي حدث

---

(1) Issue for the year, 1969-70. .Africa Contemporary Records (CAR)

بتحرك الخامس والعشرين من مايو إنما هو حركة يسار... ومن ثم فإن تأييد ذلك التحرك والوقوف لصد غائلة اليمين عنه كان واجبا ثورياً لا يمكن التنصل منه أو التردد تجاهه..

والشيوعيون ـ أفراداً من غير ضبط التنظيم وسطوته ـ.. كانوا بمشاعرهم مع الجديد الحامل سحنة اليسار وملامحها، فمهما كان موقف التنظيم الرسمي من الحركة الوليد، فإن منطق الوقوف مع بن العم على الغريب كان هو الذي يحكم عواطف ومشاعر أولئك الأفراد..

ولهذا السبب فقد نشطت كوادر اليسار كله، بما فيها منظمات الحزب الشيوعي الراكزة في موقفها مع عبد الخالق محجوب وضد "الانقساميين"، خلال الأيام الأخيرة من شهر مايو عام 69، لتعبئ الجماهير للخروج في موكب تأييد لمايو، وذلك رداً على ما كانت تردده الساحة عن برودة الشارع الوطني وضعف انفعاله بالتغيير والحركة.. وقد شاركت في التعبئة لهذا الموكب كافة تنظيمات اليسار السوداني، بما فيها الحزب الشيوعي السوداني...وكان اليوم المضروب لتلك الوقفة والتعضيد هو نهار اليوم الثاني من يونيو ,69.. وهو اليوم الذي دخل أدب مايو باسم (موكب 2 يونيو)..

بدا صباح اليوم الثاني من يونيو وكأن أرض الخرطوم قد انشقت عن أهل السودان كلهم.. قدر بعض الكتاب الذين شاهدوا الموكب بأنه بلغ خمسة عشر كيلومتراً... بينما قال آخرون إن المواكب غطت المساحة الممتدة من أمام القصر وحتى ميدان عبد المنعم في قلب الخرطوم ثلاثة.(1)

ومهما كان من أمر التقدير لحجم موكب الثاني من يونيو، فإن الحقيقة الراسخة حوله هي أن البلاد لم تشهد في تاريخها السياسي، حتى صباح ذلك اليوم، انفعالاً

---

(1) انظر حاج حمد، محمد أبو القاسم ، (1996). السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، 1956 1996 المجلد الثاني

جمـاهيريا بذلك الحجم وبتلك الحمـاسة.. فلم يحدث أن تمكنت أية هيـئة سياسـية جماهيـرية أو غير جمـاهيرية من تحريك الناس بالصـورة التي شهدتها العـاصمة الخرطوم في ذلك الصباح..

كان الناس يتحـدثون وقتها عن مواكب اسـتقبال عبد الناصـر في الخرطوم بعد نكسة حـرب يونيو 67، وهي المواكب التي قـال عنها عبـد الناصر أنهـا أعادت إلى العرب ثقتهم في أنفسهم ومنحتهـم قدرة على الصمود، ومن يومها عرفت الخرطوم في الأدب السياسـي العربي "بعاصمة الصـمود".. فاقت مواكب الثـاني من يونيو التي نحن بصدد الحديث عنها، مـواكب استقبال عبد الناصر قـبلها بعامين.. وفاقت تقـديرات المشـاركين في مـواكب التأييـد لمايو رقم المليـون.. صـحـيح أن تعـبيـر "المسيرات المليـونية" لم يكن قد بدأ في الرواج وقتـها، ولكن الذين اجتمـعوا حول مايو أمام ساحة الشهداء فاق عددهم ذلك الرقم في تلك الأيام.

●●●

إن النقطة التي نريد أن نسجلها هنا هي أن موكب الثـاني من يونيو بحجمه ذاك وأبعاده تلك، كـان يفوق قدرة اليســار السوداني ـ عدة وعدداً ـ... فـالموكب تجاوز بأعداده حجم الـيسار بكل اتجاهاته وهيئـاته ومنظماته.. كما تجـاوز قدرة كل تلك التنظيمات ـ بما فيها الحزب الشيوعي ـ على التعبئة وتحريك الشارع...

ما نريد أن نـسجله هنا هو أن موكـب 2 يونيو لم يكن في واقـعه موكـباً لتـأييد النظام الجديد. فلم تكـن قد تحددت في النظام الجديد المـعالم والملامح التي يمكن أن تجعل أفئدة أهل السودان تهوي إليه. بل كان الموكـب في حقيقته حكماً باسم الشعب على الحقبة المنصرمة والمطوية بانطواء ليلة الرابع والعشرين من مايو 69 ، أكثر من كونها مواكب لتأييد حركة مايو ومنفذيـها.. فلم تكن الجماهير ـ التي ملأت مواكبها كل الطرقات في قلب الخرطوم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، ـ جميعها جماهير تنظيم واحد، ولم تكن جميعها متوشـحة وشاح اليسار.. كان الأغلب الأعم من الذين زحفوا

في موكب 2 يونيو هم عامة أبناء الشعب ـ بما فيهم قطاع عريض ينتمي بحكم التاريخ والتقليد إلى الأحزاب التقليدية، يمينها ووسطها..

الذين خرجوا في موكب 2 يونيو كانوا أواسط الناس، أولئك الذين ـ وإن انتموا لبعض تلك الأحزاب ـ ضجروا منها ويئسوا من أي إنجازٍ سياسي أو صلاح حال في ظل صراع الحزبية المحموم على الموقع والمكان والكرسي..

الذين خرجوا في موكب الثاني من يونيو لم يكونوا جميعا ماركسيين أو اشتراكيين عرب، أو قوميين عرب، أو يساريين من غير فرق ولا أعلام.. صحيح أن هؤلاء جميعا كانوا في قلب المواكب وقد حملوا من الرايات ألواناً مميزة.. ولكن الصحيح أيضاً أن الجماهير التي ملأت الأفق في ضحى ذلك اليوم لم تكن ـ كلها ـ يسارية بالفكر أو التنظيم. بل كانت تلك الجماهير هي عموم أهل السودان جاءوا بالتعبير البليغ يدينون عجز الحزبية وساسة الأحزاب الذين حولوا سنوات الديموقراطية الثانية إلى سنوات من الصراع والتناحر، أصبحت معها الديموقراطية صنو العجز، وأضحت الحرية معنى للفوضى...

●●●

كان موكب 2 يونيو هو الفاصل والفيصل..

فقد كان ذلك الموكب لضباط مايو شريان الحياة الذي نفخ في جسد حركتهم روح الثقة المستمدة من تأييد الوطن العريض...

وكان لهم دليلا على أن السند الحقيقي هو في وقفة الجماهير المتجاوز ولاؤها الجماعة والفئة، وفي الحصول على القبول الجامع من كل الفئات والجماعات..

كان الموكب دليلاً على أن عموم وغالب أهل السودان ـ وهم أناس وسط ـ قد اجتمعوا حول النظام الجديد..فقد فاقت أعداد الجماهير التي التقت في مسيرة الثاني من يونيو، بكثير، حجم اليسار وقدرته، وتجاوزت ـ بحماسها للجديد ـ بكثير، مواقع ومواقف اليمين طائفية وحزبية.

بلغة الجيش، قدم موكب 2 يونيو أول "الدروس المستفادة" لضباط مايو..وكان ذلك الدرس هو أن الجماهير لا تسام كالبهائم، وأنها ـ مهما كان حجم ومظهر ولائها ـ تضجر وتسأم وتنقطع متى ما أحست ببؤس القيادة، حتى ولو كانت تلك القيادة هي السادة والأشراف..

وكان ثاني "الدروس المستفادة" أن الجماهير التي تحمست للجديد بحجمها ذلك، إنما هي عموم أهل السودان، وليس أهل اليسار وحدهم.. ومن ثم فإن التوسط والاعتدال هو طريق الالتقاء والتلاحم مع تلك الجماهير.. وإن التطرف والتعصب والاحتداد هو الدرب المفضي إلى نفور تلك الجماهير وتباعدها..

ولم يكن ميعاد التطبيق العملي لتلك الدروس المستفادة في الممارسة ببعيد عن أيام مايو الأولى..

فقد جاءت ملابسات التطبيق العملي لتلك الدروس متتالية من بعد مرور أسابيع قليلة على موكب الثاني من يونيو الذي عمد مايو ـ الحركة العسكرية ـ نظاماً سياسياً أمكنه الإدعاء بأنه "ثورة".

□□□



أعوام مايو الحمْر

فتق الرتق بين مايو والشيوعيين

□□

○ دعوة حل الحزب قصمت ظهر العلاقة مع مايو

○ مواطن الخلاف بين مايو والشيوعيين: ميثاق طرابلس.. تنظيم الثورة.. كتائب مايو.. الحرس الوطني.. الميثاق.. التأميم..

لم يكن لمايو من بد من التعامل اللصيق مع كل قوى اليسار ـ بما فيهم الشيوعيون ـ في أيامها الأولى..فهي قد حددت هويتها وجعلت من نفسها مركباً يسارياً مفتوحاً لكل قوى اليسار.

ولما كانت الجماعة العسكرية التي أنفذت مايو في حاجة ماسة إلى السند الإداري والتنفيذي الملتزم بالهوية والمسار الجديد، فإنه لم يكن أمامها سوى الاعتماد على الشق المدني في التحرك ـ بابكر عوض الله والقوى السياسية المستقطبة ـ ليقوموا بالإمداد بذلك السند من كوادر اليسار، بما فيهم الكوادر الشيوعية...

أحس النظام الجديد منذ اليوم الأول، بضرورة السيطرة على مواقع الخدمة العامة.. ولم يكن هناك بد من الاستعانة في هذا الأمر بذوي الباع الطويل والمعرفة بدهاليز السياسة ودروبها من أهل اليسار، فاستعان الضباط بجماعات من اليساريين في كل المجالات.. وكان بالقطع أكبر قطاعات اليسار المستعان بهم من الماركسيين، الملتزمين بالحزب أو غير الملتزمين به وعاء تنظيمياً..

وهكذا بدأت عمليات "قش ورش" دار السياسة التي يدخلها النظام لأول مرة..

وكان عماد عمليات "القش والرش" تلك هي الكوادر الشيوعية التي انتشرت في جزء واسع من مجالات العمل التنفيذي والسياسي والجماهيري والتي بدأت مع انتشارها حركة "التثوير"، وهي الحركة التي قصد من ورائها حقن روح الثورة في كل مجال من مجالات العمل التنفيذي.. وكان من متطلبات تثوير العمل أن يكون في مواقع المسئولية والقرار من هم موثوق في ولائهم للسلطة اليسارية الجديدة.. وكان ذلك يعني عودة راجعة لحركة التطهير الأكتوبرية الشهيرة..

ومن ثم بدأت طاحونة التطهير في الدوران.. وفي التهام الكوادر المتخصصة والمدربة في كافة مجالات الخدمة الوطنية..

فالتهمت تلك الطاحونة في جوفها الكوادر الرفيعة من قياديي الخدمة المدنية والقضاء والجامعة والشرطة والجيش... وشملت الشخصيات المبعدة ـ تطهيراً للخدمة المدنية منها ـ أسماء كالنجوم في سماء الوطن.. منهم دبلوماسيون مقتدرون كالدبلوماسي بشير البكري والأديب الدبلوماسي جمال محمد أحمد.. ومنهم قضاة عمالقة كالقاضي الأكتوبري العملاق عبد المجيد إمام.. ومنهم نطاسون بارعون مثل محمد عثمان عبد النبي.. ومنهم علماء مثل العلامة البروفيسور عبد الله الطيب.. والبروفيسور مجذوب علي حسيب..ومنهم الإداري النافذ مثل على حسن عبد الله..

وقد اعتبرت عمليات التطهير تلك أول أخطاء مايو وأكثرها أثراً على الخدمة المدنية على المدى البعيد..

●●●

كانت عمليات التطهير أول أفعال مايو ذات المردود السلبي، وهي أفعال جاءت في ثنايا الشعارات التي كانت ترفعها القوى اليسارية، خاصة الشيوعية، عن تثوير الخدمة العامة بتطهيرها على النهج الأكتوبري، وبوجوب التحسب من قوى الثورة المضادة..ووضع الكوادر الملتزمة فكراً وبرنامجا بنهج البناء الاشتراكي الذي جاءت تدعو إليه مايو..

وبما أن الكوادر التي التزمت النهج الاشتراكي ـ فكرا وبرنامجا ـ كانت في معظمها شيوعية أو أقرب ما تكون إلى الشيوعيين..فقد بات شكل التعاون بين الشيوعيين ومايو أشبه ما يكون بالسيطرة التامة من قبل الكوادر الشيوعية على جهاز الدولة.. وهي سيطرة لم تلبث أن قادت إلى الضيق والضجر من قبل قادة مايو.. ومن ثم بدأت رحلة الخلاف والاختلاف بين الاثنين..

جاءت رحلة الاختلاف، فالخلاف ثم الصراع بين مايو والشيوعيين بطيئة في أولها ثم تدرجت في التطور من بعد ذلك...ويمكن أن نعدد مظاهر تطور ذلك الصراع على النحو التالي:

أولاً:اتجاه مايو إلى توسيع المواعين وبسط القاعدة التي يقف عليها النظام الجديد.. كانت الدعوة التي رفعها رجال مايو منذ أيامهم الأولى هي عزمهم على إنشاء تجمع شامل يجر إلى حلبته كافة القوى الوطنية ويستوعب الإمكانات الهائلة التي يمكن أن تتجمع بمثل تلك القاعدة العريضة..

وكانت هذه الدعوة تعني بالضرورة تذويب الحزب الشيوعي في ذلك الماعون الجديد..

ولهذا فإن طرح جماعة مايو لرغبتها في إقامة تنظيم واحد جامع كان يحمل في طياته تجاوزاً للحزب الشيوعي وتوسيعا للماعون السياسي بما يتجاوز تصورات الحزب وطرحه.. وكان طرح الحزب الشيوعي قد تجسد في شعار "وحدة القوى الثورية" الذي رفعه بديلاً لوحدة القوى الوطنية (أو الوحدة الوطنية) الذي كانت تطرحه أدبيات الحركة الجديدة من خلال التصريحات واللقاءات السياسية..وقد طرح الحزب الشيوعي شكل "الجبهة الديموقراطية" بديلا "لاتحاد القوى الوطنية" الذي أخذ قادة مايو في الحديث عنه..

ثانياً: حلت مايو منذ يومها الأول كل الأحزاب السياسية.. ولم يستثن الامر الجمهوري رقم 1 الصادر في 25 مايو أي حزب من الحل، ولكن بما أن الحزب الشيوعي كان بطبيعة الحال قد تم حله من قبل النظام الحزبي السابق على مايو، فإنه لم يتعرض لمظهريات الحل التي تعرضت لها دور الأحزاب وممتلكاتها، فلم يكن هناك جنود يحرسون مقاره... كما أن ممتلكاته لم تجر مصادرتها والتصرف فيها على نحو ما جرى للأحزاب الأخرى...وفي الوقت الذي كان قادة الأحزاب الأخرى قد تعرضوا لما أقله الاعتقال التحفظي في المنازل، كان قادة الحزب الشيوعي

وحدهم الذين يتمتعون بالحرية ويتصـرفون بما يوحي بأنهم جزء من التغيير إن لم يكونوا هم التغيير نفسه..

ولقد تم اسـتغلال هذه الحـقيقـة ـ حقيـقة عـدم تعرض دور الحزب الشـيوعي وممتلكاته لمظاهر الحل ـ لتصوير الواقع وكأنه استثناء للحزب الشيوعي من الحل.. كما أن واقع الحال الذي جعل منظمات اليسار التي كـان يسيطر عليها الشيوعيون ـ خاصة اتحاد الشباب والمرأة ـ السند الأساسي لحركة الشارع المؤيد لمايو أعطى هو الآخر انطباعاً بأن الشـيوعيون وحدهم يملئون الساحـة وأن كافة تشكيلاتهم ـ بما فيها الحزب قد عادت إلى الحياة..

ولقد أصابت مقاومة وعناد الحزب الشيوعي لمبدأ حل الحزب ذاته، أصابت القادة الجدد ـ القادمين من جوف مؤسسة عسكرية عرفت بالضبط والربط وطاعة الأوامر ـ بالضجر والضيق... وفي وقت لاحق بالغضب والانفعال..

ثالثاً: في سبـتمبر عام 69، استـولى القذافي ومجموعة من الشـبان العسكريين على السلطة في ليبيـا وأعلنوا وجها تقدميا ذا بعـد عربي واضح الملامح..وبدخول ليبيا إلى ساحة التقدمية أصبحت الساحة العربية في عمومها تنظر إلى حركتي مايو وسبـتمـبر باعتـبارهمـا ثورتين متقـاربتين في التوجـه والهدف، ومن ثم اقـتربت الحركـتان من عبد الناصـر ـ راعي الفكر القومي العربي ـ وشكلتـا مع ثورة يوليو المصرية مثلثا تقدميا اشتراكياً أراد أن يبصر نفسه نواة لعمل وحدوي عربي.

كان هذا التوجـه الذي وجدت مايو نفسهـا فيه، مدفوعـا بالقوى القوميـة العربية الناصرية التي أصـبحت ذات باع أطول في الساحة منذ نجـاح مايو واستيـلائها على السلطة.. وكـان يعضد من بـاع القوميين العـرب وجود بابكر عـوض الله على رأس السلطة التنفيذية، إضافة إلى عدد من النافذين من الضباط في الجيش وخارج الجيش من أمثال مـحمد عبد الحليم وشـقيقه العمـيد أحمد عبد الحليم والـعميد عمر مـحمد سعيد، ثم بعض المنظرين من أمثال الطاهر عوض الله وناصر السيد وبابكر كرار.

ومع اطراد الزخم القومي العربي الذي وجدت مايو نفسها تندفع في تياره القوي.. لاحظت قوى اليسار الأخرى، خاصة البعثيين والشيوعيين، أن الضباط الأحرار يتجهون بسرعة شديدة في اتجاه معاكس لتيار الجبهة الديموقراطية الذي أرادوا بناءه.. ومن ثم بدأت أصوات المعارضة في التعبير عن نفسها.. تارة في إطار جدل فكري كذلك الذي جرى في ساحات الملتقى الفكري العربي الذي انعقد في الخرطوم وهندسه منصور خالد ، أو ذلك الحوار الساخن الذي جرى في ديسمبر 1970 في إطار "ندوات الحوار" التي تبناها الرقيب العام الرائد زين العابدين عبد القادر بغرض تحقيق قدر من الاتفاق والتفاهم بين تيارات الصراع اليساري التي أخذت في التبلور في ذلك الوقت، والتي كان مسرحها مكاتب الرقابة العامة بالخرطوم، وجرت في أكال من الحوار الفكري بين التيارات المختلفة.

كما جرت محاولات عدة لاحتواء الخلاف بين الحزب الشيوعي وبين مجلس قيادة مايو، منها تكوين لجنة سرية مهمتها التنسيبق بين المجلس والحزب في السياسات ومحولة معالجة الخلافانت قبل أن تستفحل وتعلو على السطح. وقد عقدت تلك اللجنة التي كان من بين أعضائها من الحزب الشيوعي محمد إبراهيم نقد وجوزيف قرنق، ومن مجلس مايو أبو القاسم محمد إبراهيم وزين العابدين محمد أحمد.[1]

وكانت ندوة زين العابدين، وملتقى منصور خالد وغيرهما من أشكال الحوار الثنائي والجماعي المحلي والإقليمي استجابة لدعوة لفتح أبواب "الحوار بين القوى الثورية" لتجاوز خلافاتها.. وهو حوار دعمته قوى إقليمية يسارية من مثل اتحاد الكتاب التقدميين العرب، وعدد من المنظمات العربية ذات الميول الماركسية واليسارية العربية.

بيد أن خلاف الشيوعيين مع النظام الجديد وصل حده من بعد توقيع نميري مع جمال عبد الناصر ومعمر القذافي المعاهدة التي عرفت باسم ميثاق طرابلس في

(1) خليفة خوجلي، انتحار الحزب الشيوعي. دمشق منشورات دار علاء الدين، 1999، ص. 49

ديسمبر من عام ,1969 وهو الميثاق الذي رأى فيه الشـيوعيون تجاوزاً لخصوصية التشكيل العرقي للسودان، كما رأوا فيه انفرادا من نميري باتخاذ القرارات المصيرية الخطيرة دون استشارة لأعضاء المجلس الآخرين.

رابعاً: كانت تنظيمات الشيوعيون الجـماهيرية قد ملأت الساحة تماماً في الأيام الأولى للثورة واستطاعت تلك التنـظيمات، بما ملكته من تجارب في تعبـئة وتحريك الجماهير ـ من تحقيق السند والدعم للنظام الجـديد، وكان لها باع كبير في خروج موكب الثاني من يونيو على النحو الذي كان..

ولم تكن العناصـر غير الشـيوعـية المساندة لحـركة مـايو ، لتغفـل عن انفراد الشيوعـيين بالسيطرة على "الشارع" وما يمكن أن يكـون لذلك من معانٍ ودلالات. لهذا فـقد بدأت السلطة الجديدة ـ تعاونهـا العناصر الأخرى ـ في السـعيِ نحو بناء قواعد شعبية بديلة لا تكون فيها السيطرة للحزب الشيوعي..

وكان أشهـر التنظيمات التي انبثقت من هذا السـعي هو تنظيم الحرس الوطني الذي جرى بناؤه على قاعدة أن الثورة ينبغي أن يكون لها كيان شعبي مقاتل يحقق لها البعد الجماهيري.

ثم اتجهت مايو ـ بقدوم منصـور خالد إلى صفوفها بعد شهر واحـد من قيامها وتوليه وزارة الشبـاب، ـ إلى بناء كوادر من الشباب المدرب فكرياً وعـسكريا، حتى يصبح رافداً آخر من الروافد الجمـاهيرية لمايو والتي لا يمكن حسابها على الكوادر الشيوعـية.. وقد عرفت هذه الكوادر باسم كتـائب مايو.. واشتملت على مـستويات عمرية أدنى شملت الصبية، وعرفت باسم طلائع مايو.

وكـان تنظيم الحرس الوطني، بـبعـده العسكري، يشكـل نمطاً جديداً من العـمل السياسي لم يكن للشيوعيين السودانيين معرفة به. ولهذا فقد سيطرت علي الحرس الوطني القـوى الوحدوية الناصـرية، بإشراف وثيق وقـريب من القوات المسلـحة، خاصة سلاح المدرعات وقائده العميد أحـمد عبد الحليم، وبرعاية مباشرة من وزير الدفاع خالد حسن عباس.

أما كـتائب مايو فـقد جـاء لها منصور خـالد بالمدربين والخبـراء الأجانب الذين سعوا إلى وضع هياكل للتنظيم تشمل كافة مناطق السودان، بينما استوعبت وزارة الشبـاب في ذلك الوقت عدداً كبـيرا من طلاب جامـعة القاهرة فـرع الخرطوم ومن خريجي مصر ذوي الميول القومـية العربية، ولعب هؤلاء دور الملقنين والمعلمين على المستوى الفكري لأعضاء كتائب الشباب..

كانت خـطوتا بناء الحرس الوطني وكـتائب مـايو إسفـيناً جديداً دق في جـسد العلاقة بين مـايو والحزب الشيوعي السـوداني.. فقد احتدمت المنـافسة بين هذين التنظيمين وبـين التنظيمات الشـيوعيـة، خاصة اتحـاد الشباب السـوداني والاتحاد النسائي.. فـالمنظمتان الجـديدتان لقيتـا الرعاية الرسـمية من الدولة بينمـا كانت منظمات الحزب الشيوعي بطبيعة الحال تفتقر إلى مثل ذلك الدعم والتأييد.

خامساً: كانت أول المظاهر القوية التي دلـلت على حجم الانحدار في علاقة مايو بالحزب الشيوعي هي في تصريحات بابكر عوض الله الشهيرة في برلين والتي قال فـيهـا أن مـايو مـا كان يمـكن أن تنجح ولا تسـتطيع أن تبـقى إلا بعـون وعضـد الشيوعيـين... وكان تصريح بابكر عوض الله قد تم ترديده في الإذاعة بتـوجيه من محجوب عثمان وزير الإعلام وقتها.

أثار ذلك التصريح علامات تعجب عديدة من بعـد إذاعته، بيد أن علامات التعجب زادت بعد أن قطع راديو أمـدرمان برامجـه وأذاع تصريحاً لرئيس مـجلس الثورة، جعـفر مـحمـد نميري، أعلن فيـه أن " ثورة مايو لم تسـتند حين تفجـرت، إلا على تطلعات الجماهير السـودانية العريضة ومساندتها، وأنها تواصل مـسيرتها استنادا على القاعدة الجماهيرية الأرحب، وأنها لا علاقة لها بالشيوعية والشيوعيين فكراً أو ممارسة ".(1)

---

(1) نص البيان ورد في كتاب الصحفي المصري عادل رضا الرجل والتحدي، مصدر سابق.

كان هذا البيان أول مظهر رسمي للخلاف بين مايو والشيوعيين، كما كان البيان دليلا على المدى الذي وصله الخلاف، خاصة بعد أن واصل الحزب الشيوعي اعتبار نفسه جسماً مستقلاً غير خاضع لسلطة الدولة.

سادساً: بإعلان مايو عزمها على إقامة تنظيم جامع يجعل من شعار الوحدة الوطنية، تم تكوين لجنة مهمتها الأساسية وضع ملامح الميثاق الذي ستلتقي عليه القوى التي شكلت جسد الثورة. وكان الملفت في تلك اللجنة عضويتها التي ضمت كافة الاتجاهات اليسارية المساندة للنظام الجديد. كان في اللجنة من الأسماء اللامعة محمد إبراهيم نقد، وجوزيف قرنق، ومحجوب عثمان، وحسن الطاهر زروق.

وكان من بين أعضائها آمال عباس وعبدالله عبيد وخالد المبارك.

ومنهم بدر الدين مدثر ومكاوي مصطفى وطه بعشر وأمين الشبلي.

ثم كان من بينهم أحمد عبد الحليم ومنصور خالد.

وقد تلا تكوين هذه اللجنة قيام المؤتمر الشعبي لمناقشة الميثاق الوطني، والذي أريد له أن يكون هادي الثورة ودليلها. وقد شهد ذلك المؤتمر آخر ملابسات الصراع بين الحزب الشيوعي من جهة وبين الجماعة المنشقة عنه، وبقية القوى السياسية اليسارية، والجماعات المستقلة الأخرى التي أخذت في التخندق في صف مايو.. وقد كانت أكثر العواصف هبوباً يومها هي عاصفة التنظيم السياسي المنتظر إقراره والعمل به..

في الوقت الذي كانت فيه عناصر الحزب الشيوعي الموجودة في اللجنة التحضيرية، وفي المؤتمر الشعبي للميثاق تحاول تمرير مشروع "تنظيم الجبهة" ، استمسكت القوى الأخرى ـ خاصة القوى القومية العربية ـ "بتنظيم الاتحاد"، ونادت بمبدأ التحالف بين القوى الوطنية المنتجة تحت مظلة واحدة اشتهرت فيما بعد باسم "تحالف قوى الشعب العاملة".

وقد أدى الصـــراع في داخل لجنة الميثـاق الوطني، ثم المؤتمر الشعـبي للميـثاق الوطني، أدى إلى فتق الرتق بين الحزب الشيوعي ومــايو..فقد ثار الجدل حول عدد من القضايا منها: تحديد ما إذا كانت حـركة 25مايو ثورة أم إنقلابا.. ومنها تحديد وتعريف دور القوات المسلحة كفصيلـة من الفصائل ، ثم دور شريحة الضباط في القوات المسلحة وتعريفها في منظومة القـوى الديموقراطية.. ومنها دور الرأسمالية ومكانتها.. ومنها النمط الاشتراكي المراد اتباعه.

شكلت معظم هذه القضايا أساسا لتصعيد وتائر الخلاف بين مختلف الاتجاهات الفكرية اليسارية المشكّل منها اللجنة التحضيرية للميثاق واللجنة القومية التي قامت بالمناقشة والإقرار.

وقد زاد هذا الجدل المحتدم من أوار الخـلاف بين الحزب الشيوعي وبين مايو والاتجاهات الفكرية غير الشـيوعية المساندة لها ـ خاصــة القوميين العرب..ومن ثم فإن تواتر الجدل والخلاف أديا في النهاية إلى الصعـود المستمر نحو هاوية العلاقة بين مايو والحزب الشيوعي أولاً ثم مايو والشيوعيين لاحقاً.

سابـعاً: مع الانزلاق المســتمر لـعلاقة الحـزب الشيـوعي بمايو وبروز اتجاهــها القومي العـربي الواضح، بدأ الحزب الشيـوعي في العودة إلى أساليـبه الشهـيرة والمختبرة في المعارضة، وهي حرب المنشورات.

والواقع أن الحزب الشيوعي استقبل مايو في يومها الأول، ببيان تحليلي مطول، انتهى بوصفهـا أنها حركة برجوازيين صغار، وأن "ما حدث صـباح اليوم هو عمل عسكري وليس ثـورة شعبـية" . ومضى بيـان التقيـيم ليقـول إن فئة البـرجوازية الصغيرة لا تسـتطيع "السير بالحركة الثورية في طريق الـنضال" ، وأنها ستكون ذات عواقب وخيمة.(1)

---

(1) المصدر السابق، 48

وفي ديسمبر عام 1969 ، أصدر الحزب الشيوعي منشوراً ناقداً لسياسات النظام الجديد الاقتصادية..وكانت تلك عملية استباق لقرارات التأميم والمصادرة التي باتت قريبة من ذلك التاريخ.. كما انتقد المنشور بحدة ملفتة للنظر السيد محمود حسيب الذي كان يشغل منصب وزير المواصلات، ويذكر أن محمود حسيب كان واحداً من قيادات الضباط الأحرار المحسوبين على التيار القومي العربي الناصري.. وكان ذلك المنشور أول قطرة على طريق المنشورات التي توشك على الانهمار..

وفي أعقاب ذلك المنشور قدم وزير الداخلية ـ فاروق عثمان حمد الله ـ تحذيرا شديداً للشيوعيين من انتهاج أسلوب المنشورات ضد نظام تقدمي كنظام مايو ينبغي على الشيوعيين أن يقفوا دفاعاً عن سياساته وقراراته.

وفي ديسمبر من نفس العام أصدر الحزب منشوراً آخر انتقد انفراد نميري بقرار دخول السودان في وحدة عربية مع مصر وليبيا دون اعتبار للواقع السوداني المميز.

ثم أصدر الحزب بياناً آخر ينتقد بعض القرارات المتعلقة بالقوات المسلحة أفراداً ومخصصات وواجبات..

وطوال الفترة من ديسمبر 70 وحتى مايو 71 توالت منشورات الحزب الشيوعي الناقدة لسياسات النظام المختلفة، والمعبرة عن تصاعد روح العداء بين الطرفين...

حتى كان منشور الثلاثين من مايو 1971، وهو المنشور الذي جاء في أعقاب القرارات الشهيرة المتتالية التي صدرت عن مجلس قيادة الثورة، والتي اتجهت في مجملها إلى تحييد الحزب الشيوعي، وتقليص انتشاره في ساحة النظام الجديد. وقد جاء البيان ليضع الحد الفاصل ويكتب السطور الأخيرة في علاقة الحزب الرسمي بالنظام الجديد. فقد نادى المنشور بوضوح بوجوب إسقاط النظام

العسكري الذي تسيطر علية مجموعة من الضباط فاقدي الانتماء ومدعي الثورية والتقدمية. ونادى المنشور بوجوب تكوين جبهة عريضة من القوى التقدمية الديموقراطية بغرض محاصرة وإسقاط النظام.

وكانت تلك هي بداية الصعود نحو الهاوية.

□□□



أعوام مايو الحمْر

الطريق نحو انقلاب العطا

□□

○ انتقل الصراع مع الشيوعيين إلى مجلس الثورة..

○ اعتبر الحزب الشيوعي قرارات 16 نوفمبر انقلاباً مايوياً ضده..

○ من قرارات 16نوفمبر إلى بيان 12فبراير إلى مهرجان 10 أبريل اتسع الفتق الشيوعي ـ المايوي على كل رتق..

كيف تصاعد الصراع مع الشيوعيين حتى بلغ قمة هرم الثورة ـ مجلس قيادة الثورة؟.. وكيف ضلع بعض أعضاء المجلس في ذلك الصراع؟ وهل كان الخلاف بين الأعضاء محسوباً وموقوتاً أم أنه جاء نتاجاً لتداعي الأحداث دون أن يكون هناك تخطيط وإعداد مسبق للسيناريوهات فيه؟

قد لا تسهل الإجابة على هذه الأسئلة إذا ما حاولنا قراءة الوثائق المكتوبة المتاحة أمامنا وحدها، فالوثائق لا توفر معلومات كثيرة في هذا الصدد إذ أن الإجابة الشافية على ذلك إنما تكمن في صدور عدد من الرجال ذهب بعضهم ضحية للصراع عينه الذي نحن بصدده، بينما هناك بقية منهم لم تتح لنا بعد المسافة التحدث إليهم عن الأمر..

ولهذا السبب فإننا سنركن إلى استنطاق الوثائق بعض ما يعين على فهم الذي جرى في تلك الفترة الدقيقة والعصيبة من تاريخ السودان ومايو والحزب الشيوعي على حدٍ سواء.

الأمن والشيوعيين وحمد الله:

جاءت أول خطوات التداعي للخلاف بين أعضاء مجلس الثورة في طيات ذلك القرار الذي اتخذه فاروق حمد الله بصفته وزيرا للداخلية ـ في الأسابيع الأولى من بعد الثورة ـ بتجنيد عدد من الضباط لجهاز الأمن العام. وكان عدداً من ضباط الشرطة ـ من بينهم مجموعة مهمة من رجال جهاز الأمن العام السابق على قيام مايو ـ قد أحيلوا إلى المعاش بعد وقت قصير من نجاح مايو في الاستيلاء على

السلطة. ومن ثم فإن مهمة تأمين الثورة أصبحت هي المهمة الأساسية والملحة التي استوجبت تجنيد عدد من الأشخاص المتمتعين بثقة النظام الجديد والذين يمكن أن يشكلوا صمام الأمان له. لقد تمت عمليات التجنيد لضباط الأمن على مستويين. الأول على مستوى جهاز الأمن القومي الذي كان قد أنشئ بقرار من مجلس قيادة ثورة مايو بعد أشهر قليلة من قيامها، وكلف الرائد مأمون عوض أبو زيد بمهمة إنشائه وإدارته. والثاني كان على مستوى جهاز الأمن العام التابع لوزارة الداخلية التي كان يتولى أعباءها فاروق حمد الله.

ولما كانت عمليات التجنيد لهذين الجهازين تعتبر عملا يمس صميم أمن النظام، فإن الاختيار لهما كان يتم على أعلى مستويات المسئولية السياسية ـ أعضاء مجلس الثورة والمسئولين السياسيين وثيقي الصلة باتجاهات النظام الجديد ـ وهذا هو السبب في أن الأسماء التي انتمت إلى هذين الجهازين في أيامه الأولى ضمت أقارب وأصدقاء لأعضاء مجلس الثورة ـ كالعقيد سيد المبارك ـ كما ضمت بعض أعضاء تنظيم الضباط الأحرار كالرائد الرشيد نور الدين. وكان المصدر الثاني للاختيار هو الالتزام السياسي الواضح لمن يراد استيعابه في الجهازين، بمعنى آخر ضمان اختيار الأفراد اليساريين الملتزمين. ولم يكن هناك بالطبع مصدر لمعرفة مثل ذلك الالتزام إلا مسئولي التنظيمات السياسية اليسارية المؤيدة لمايو.

كان جل أفراد جهاز الأمن العام اللذين تم تعيينهم في وزارة الداخلية من اللذين زكتهم التنظيمات اليسارية كالحزب الشيوعي وجماعة الطليعة العربية (الناصريين أو القوميين العرب). وقد استعان فاروق حمد الله بتلك التنظيمات ليضمن الالتزام التقدمي لجميع من يتم اختيارهم.

ولم يكن الأمر هكذا في جهاز الأمن القومي الذي بناه مأمون عوض أبو زيد... ففي الوقت الذي اعتمد فاروق حمد الله على الكوادر السياسية التقدمية، اعتمد مأمون على مصدر رئيسي أساسي هو القوات المسلحة، ثم مصدر آخر هو المعارف

والأصدقاء والأقارب، أما المصدر الثالث فكان هو الأفراد المنظمين حزبياً على شاكلة الذين جرى اختيارهم في جهاز الأمن العام.(1)

وهكذا فإن الجهازان اخـتلفا في بنية تركيبتـهما السياسية إلى حـد بعيد... ففي الوقت الذي كان جهاز الأمن القومي يضم عددا مـن الضباط العسكريين في قيادته العليـا والوسيطة، كـان جهـاز الأمن العام قـد استـوعب عددا كـبيـرا من الكوادر السياسية المتفرغة وشبه المتفرغة في الحزب الشيوعي.

ويمكننا أن نبصر بوادر الصـراع في هذا الأمر.. فقد وجد الحـزب الشيوعي في تنظيم جهاز الأمن موقعاً لتثـبيت أقدامه داخل أرض النظام الجديد. ولذلك فإن عددا من الكوادر الرفيعـة الموقع في التنظيم وجدت نفسها داخل هذا الجـهاز.. وكان من بين تلك الأسماء محمد أحمد سليمان، وعبد الباسط سبدرات والتجاني بدر.

في المقابل برزت أسماء من العسكريين المرموقين في صفوف الأمن القومي منهم على نميري، سيد المبارك ، الرشيد نور الدين، وكمال الطاهر، وأبوبكر بشارة...

وقد شكل هذا التبايـن في تكوين الجهازين ـ فيما بعد ـ أسس الـصراع بينهما، كمـا ألهب في جانب منه أوار الخلاف بين فـاروق حمد الله والأعضــاء الآخرين في مجـلس الثورة، فـفي الوقت الذي كان هناك حـذر من انتشـار الكوادر الشـيوعـية وتمددها في أجهزة الدولة، كان فاروق يأخذ طريق التعاون غير المحدود مع الكوادر الشيوعـية خاصة في وزارة الداخليـة. وهناك من الشواهد ما يشـير إلى أن فاروق حمد الله كـان يقول لأعضاء مجلس الثـورة بأنه يعمل بما أسماه "سيـاسة المغفل النافع المعكوسة"(2) ، مشـيراً بذلك إلى مـا درج الشيوعـيون على التـعامل به مع أفراد لا ينتـمون إلى الحـزب ولكنهم يعتـبرون مـفيدين لـه دون أن يدروا. وكانت مبررات فـاروق لهذا التعاون تشمل رغـبته في السيطرة على الشيـوعيين من خلال

---

(1) محمد عبد العزيز وهاشم أبو رنات. أسرار جهاز الأسرار، لندن: نشر خاص (1993).
(2) راجع كتاب النهج الإسلامي لماذا، جعفر محمد نميري، مصدر سابق.

وجود كوادر هامـة على دراية بأسرار العمل التنظيمي والسـياسي في الحزب في خدمة الأجهزة الأمنية. وقد كشفت الأيام فـيما بعد صدق فرضية فاروق هذه، إذ أن كثيـرا من المعلومات المتعلقة بأسرار التنظيم الشـيوعي حملتها إلى الأجـهزة الأمنية الكوادر التي بقيت في خدمة تلك الأجهزة من بعد يوليو 1971.

ميثاق طرابلس والوحدة الثلاثية

يدرك كثـيرون أن السبب المباشـر للمواجهـة الحادة، ثم الصدام، بين جعـفر نميري وبقـية أعضـاء مجلس الثورة من جـهة، وبين فاروق حمـدالله وبابكر النور وهاشم العطا، هي توقيع مـيثاق طرابلس بين مصـر والسودان وليبيـا وما تلا ذلك من اتفاقيـة للوحدة ـ كان مفـروضاً أن يكون السودان طرفاً فيـها، إلا أنه لم يوقع عليها.. فضمت مصر وسوريا وليبيا.

وكان ما عـرف بميثاق طرابلس قد تم توقـيعه في 27 ديسمـبر عام 1969 بين البلدان الثلاثة بعد عدة اجـتماعات ضمت عبد الناصر والقذافي ونميـري. وقد اعتبر ذلك الميثاق انتصاراً شـاملاً للمجموعة العربية في التحـالف المايوي، مجموعة بابكر عوض الله وبقـية القومـيين العرب. وفي نفس الوقت اعتـبرت ضربة قـوية للحزب الشيـوعي الذي كان يدفع في اتجـاه تيار يدعو إلى الموازنة فـي العلاقات العـربية الإفريقية، متخذاً من إعلان التاسع من يونيو والوجه الإفريقي المصاحب لذلك البيان سبباً قوياً لذلك.

وقد واجـه الحزب الشـيوعي مـيثـاق طرابلس، ثم اجتـماعات بني غـازي التي أسفـرت عن قيام الاتحـاد الثلاثي الذي كان ينتـظر أن يكون رباعياً ـ لولا اعـتذار السودان ـ واجه هذه التطورات العربية الاتجاه بحركة معارضة نشطة استعمل فيها المنشورات.

بيد أن معـارضة الاتفاقية بمجـملها وصلت إلى مجلس قيـادة الثورة حيث وقف بابكر النور وهاشم العطا وفاروق مواقف ناقدة ، ليس فقط لقرارات ميثاق طرابلس

ثم اتفاقية بني غازي، بل شمل النقد أسلوب اتخاذ القرارات في مجلس قيادة الثورة، حيث رأوا في طريقة رئيس المجلس محاولة للانفراد بالسلطة تجعل من مجلس الثورة أشبه ما يكون بالقيادة العامة التي ينفرد فيها القائد العام أو رئيس هيئة الأركان باتخاذ القرار.

وكان موقف الأعضاء الثلاثة قد تطابق أيضاً في مسألة حل تنظيم الضباط الأحرار بعد قيام الثورة.. فقد كان من رأي نميري وعدد من الأعضاء أن مجلس قيادة للثورة هو السلطة العليا، بينما رأى نفر من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ـ بما فيهم الثلاثي فاروق وهاشم وبابكر ـ أن تنظيم الضباط الأحرار ينبغي أن يظل المرجعية النهائية لمايو، وأنه ينبغي أن يظل سلطة أعلى..ويبدو أن هذا كان أيضاً موقف الحزب الشيوعي في الأمر..

وكان في تطابق موقف فاروق وهاشم وبابكر مع موقف الحزب الشيوعي ما جعل شكوك جعفر نميري في تنسيق المواقف بين هؤلاء الثلاثة وبين الحزب الشيوعي تزداد.. خاصة وأن نميري كانت له عدد من الملاحظات التي أبداها لصحفي مصري فيما بعد على تصرفات وتحركات الأعضاء الثلاثة، والتي اعتبرها دليلاً على ضلوعهم في خطة "التطويق" التي كان الحزب الشيوعي يحاول أن يفرضها على مايو.(1)

مجلس الثورة يناقش الموقف من الحزب الشيوعي

مع ازدياد حدة النفور بين مجلس الثورة ـ خاصة رئيسه ـ وبين الحزب الشيوعي، لم يكن هناك بد من مناقشة العلاقة بين الحزب الشيوعي وبين الثورة على المستوى الأعلى ـ مستوى مجلس الثورة.. وقد جرى نقاش الأمر باستفاضة في جلسة خاصة للمجلس انعقدت على مدى ساعات طويلة تم فيها استعراض ثلاثة قضايا:

---

(1)راجع عادل رضا ، الرجل والتحدي. القاهرة، المكتب المصري الجديث.

أولها: التفاف الحزب الشيوعي على قرار حل الأحزاب السياسية وادعاءات تجاوزه لذلك لعدم وجوده أصلاً.

ثانيها: محاولة الحزب الهيمنة على المؤسسات والتنظيمات والخدمة المدنية وبسط السيطرة عليها عن طريق زرع الكوادر ثم عن طريق إرهاب وتخويف العاملين بالفصل تحت ادعاء تطهير الخدمة المدنية من "الرجعية" و"الثورة المضادة".

ثالثها: تجاهل الحزب لمؤسسات الثورة ومحاولة تجاوزها أو التقليل من اعتبارها من خلال بعض المظهريات البروتوكولية. وقد ضرب في هذا الصدد ـ كمثل ـ لقاء بري الشهير الذي تحدث فيه عبد الخالق محجوب بعد جعفر نميري، مما أوحى باحتلال عبد الخالق لموقع بروتوكولي أعلى من رئيس مجلس الثورة نفسه. وقد رأى البعض تلك الخطوة باعتبارها محاولة لطرح سكرتير الحزب الشيوعي في وضع أشبه ما يكون بسكرتير الحزب الشيوعي السوفييتي يومها، حيث يعلو سكرتير الحزب على كافة السياسيين والتنفيذيين في الدولة.

وتقول الوثائق أن معظم أعضاء المجلس يومها أقروا بوجوب عدم تصعيد الخلاف مع الحزب الشيوعي باعتباره الركيزة الأساسية لدعم النظام، كما أنهم أقروا في تلك الاجتماعات بعدد من الخطوات الرامية إلى إزالة أي مظهر من مظاهر الفوضى البروتوكولية، وإلى الاستيثاق من إحكام أمن المكاتبات وتداول المعلومات الخاصة بمجلس الثورة، خاصة بعد أن أثيرت في تلك الاجتماعات قضية تسرب معلومات عالية السرية إلى الحزب الشيوعي بالذات.

ويجدر بنا هنا أن نورد ما قاله محجوب برير في كتابه "مواقف على درب الزمان" حول هذا الاجتماع. إذ يقول محجوب أن الضباط الأحرار كانوا قد انقسموا إلى فريقين ، وقد أعد فريق بابكر النور العدة لتطويق واعتقال كافة أعضاء مجلس الثورة في حالة فشل ذلك الاجتماع أو وصوله إلى طريق مسدود. ولكن خروج

المجلس بقرار تجاوز الخلافات ورأب الصدع مع الشيوعيين جعل مجموعة بابكر النور تؤجل تنفيذ استيلائها على السلطة.(1)

وكان عدد من أعضاء المجلس قد أثار قضية تمكن الحزب الشيوعي من معرفة ما يدور في المجلس وقرارات المجلس حتى قبل إعلانها، وقد لاحظوا أن بعض كوادر الحزب الشيوعي العاملة في الدولة وغير العاملة تستبق الأحداث وتتصرف بما يدل على معرفتها بما سيتم اتخاذه من قرارات.

عبد الخالق منفياً إلى مصر..

كان من نتاج التصاعد في الخلاف بين الحزب الشيوعي وقيادة مجلس الثورة أن قامت السلطات في مارس من عام 1970 بنفي عبد الخالق محجوب إلى مصر حيث غادر إليها على نفس الطائرة منفياً أيضاً الصادق المهدي، وذلك في أعقاب أحداث ود نوباوي والجزيرة أبا.

وجاء نفي عبد الخالق دليلاً على مدى التدهور الذي وصلت إليه العلاقة بين الحزب والنظام الجديد.. وهناك من يقول أن الجماعة المنشقة على عبد الخالق هي التي هندست عملية إبعاده إلى مصر.. بينما يقول آخرون أن هذا الإبعاد جاء نتيجة لنصيحة من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر الذي رأي حجم معارضة الشيوعيين للتقارب بين مايو ومصر وليبيا.

وقد جاء النفي بعد أن فشلت كافة محاولات إقناع الشيوعيين بتذويب أنفسهم في جسد الثورة والعمل من خلال التنظيمات والمؤسسات السياسية المقترحة والتي كان ينتظر أن يتم الإعلان عنها في العيد الأول لمايو..وقد تزعم دعوة تذويب الذات التنظيمية أحمد سليمان وفاروق أبو عيسى ومعاوية إبراهيم... كما لعب فاروق حمد الله دورا كبيراً في محاولة إقناع اللجنة المركزية للحزب بالموافقة على ذلك. بل إن

---

(1) محجوب برير محمد نور، مواقف على درب الزمان، مصدر سابق، 523-،525

فاروق حـمد الله (جمع) أعـضاء اللجنة المركزية للحـزب الشيوعي في مكتـبه في وزارة الداخلية، فيمـا يشبه الاعتقال، وذلك في محاولـة لإقناعهم بالموافقة على حل الحـزب نفســه.. إلا أن كل المحـاولات فشلت في إقناع عـبـد الخالق ولجنة الحـزب المركـزية بذلك. ومن ثم فإن نفي عـبـد الخالق كـان في جانب منه مـحاولة لإبعـاد تأثيره على بقية الأعضاء إضافة إلى الأسباب الأخرى التي أوردناها عن ضيق قادة مايو من استخفاف الحزب الشيوعي بقرارات مايو..

وكـان من نتـاج نفي عبـد الخـالق وتصـاعد الصـراع بين مـجلس ثورة مـايو والجماعـة المنشقة من الحزب من جهـة، وعبد الخالق محـجوب وسكرتارية الحزب الشيوعي من جـهة أخرى، أن قامت اللجنة المركزية للحزب الشـيوعي في أغسطس 1970 بفصل مجموعة أحمد سليمان ومعاوية أحمد إبراهيم من الحزب. وقد ضمت المجمـوعة المفـصولة مـعظم الكوادر التي عـملت بعد ذلك مع مـايو وأصبـحت من أعمدتها الرئيسية.. خاصة في التنظيم السياسي الاتحاد الاشتراكي.

خطاب استقالة فاروق حمد الله

كانت قضية الوحدة الثلاثية مع مـصر وليبيا قد شغلت بال الناس في السودان كثيـراً في تلك الأيام.. فقد وجدت القوى القـومية العربية في مـيثاق طرابلس، وفي التقارب المتـصل بين مصر وليبـيا وسوريا والسودان دفعـة سياسيـة قوية لذاتها بحيث صارت تلك القوى ترى نفسها الأسـاس وغيرها الهامش في الفعل السياسي. وقد وقف الشيـوعيون والبعثـيون والمحبذون الاتجاه إفـريقياً في مجال السـياسة الوطنية ـ خاصـة الجنوبيون ـ وقفوا جمـيعاً ضد هذا الجمـوح في الاتجاه العربي. وكان من بين الذين وقفوا هذا الموقف، كما أوضـحنا منذ قليل أعضاء مجلس الثورة الثلاثة.. فاروق وبابكر وهاشم.

بيد أن واحـداً من هؤلاء الثلاثة ـ فـاروق حمد الله ـ لم يكتف بمعـارضتـه ونقده لتلك لقرارات في اجتماعات المجلس. بل صاغ اعـتراضه في شكل خطاب مطول احتوى على عدة

نقاط لخصت ما رآه تجـاوزات لرئيس مجلس قيادة الثورة، وتجاهلا لما اتفـق عليه الضباط الأحرار من السعي لتوحيد الرؤى وانتهـاج أسلوب ديموقراطي يفضي إلى القرار بالأغلبية. ومن ثم أعلن رغبته في الاستقالة من المجلس..

وكان قاصـمة الظهر في أمر هذا لخطاب هـو تسربه من أضابير مـجلس قيادة الثورة، وانتـقاله إلى الشارع مطبـوعاً على ماكـينات الرونيو، وفي شكل أشبـه ما يكون بمنشورات الحزب الشيوعي التي كثرت في تلك الأيام. وقد جاء تداول خطاب فاروق بـين قطاعات عـريضة من الطبـقة المسـتنيرة ـ كطلبـة جامـعتي الخـرطوم والقـاهرة الفرع ـ ليـعطي بعض أعضـاء مجـلس الثورة الدليل الدامغ على وجـود تنسيق بين الحزب الشيوعي وبين الأعضاء الثلاثة. فتنظيم الضباط الأحرار كانت له ـ قبـل الثورة ـ صلتـه الوثيقـة بالحزب الشـيوعي في مـجال طبع المنشـورات في الفترات السـياسية المختلـفة، وكان فاروق حمـد الله هو الصلة بين التنظيم والحزب الشيوعي. ومن ثم فإن طبع الخطاب على ماكينة الرونيو وتوزيعه كمنشور أعاد إلى أذهان أعضـاء مجلس الـثورة تلك الصلة، وعـمق الاعتـقاد بأن تنسـيقـاً قد تم بين الحزب وبين المعارضة الثلاثية في المجلس لميثاق طرابلس والوحدة الثلاثية.

اجتماع القمة الحاسم

في يوم السادس عـشر من نوفـمبر أعلنت حـالة الطوارئ القصـوى في القوات المسلحة.. ولم يكن هناك سبب واضح يدعو إلى فـرض مثل تلك الحالة، خاصة وأن الجنوب كان يشهد هدوءاً نسبـياً بينما لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر تحرك أي جماعة معارضة للثورة..

وبما أن ذلك اليوم كان هو يوم اجـتماع مجلس قيـادة الثورة، فإن التكهنات بين الضباط والجنود شملت توقع تحرك طائفي من جماعات الأنصار، إضافة إلى توقع مظاهرات من طلاب جامـعة الخرطوم. ولم يخطر ببـال المتكهنين يومها مـا دار وما نتج عن ذلك الاجتماع...

كان اجتماع مجلس الثورة طويلاً ومشحونا بالمشاعر السالبة، وقد جرت فيه مواجهة بين الرفاق "الذين حملوا رؤوسهم على أكفهم".. وهي مواجهة لم يكن ممكناً تجاوزها إلا بالقرارات التي صدرت من بعد ذلك الاجتماع..

كان واضحا أن مجلس الثورة قد انقسم إلى فريقين فريق ثلاثي مواقفه قريبة جداً من مواقف الحزب الشيوعي، وفريق آخر ضم بقية أعضاء المجلس ولم ير الحزب كرؤية فريق الثلاثة: شريكا أساسياً في الحكم لا يمكن الاستغناء عنه البتة.

وكان من ضمن أجندة الخلاف اعتماد مجلس الثورة رأياً يرى أن دور تنظيم الضباط الأحرار قد انتهى باستلام الجيش للسلطة، ومن ثم فإن التنظيم لا يمكن أن يكون مرجعية لقيادة القوات المسلحة والسلطة السياسية... بمعنى أن يكون تنظيم الضباط الأحرار مسئولاً أعلى من مجلس قيادة الثورة..

ولما كان أمر الخلاف المباشر هو أسلوب القيادة واتخاذ القرار ثم نوعية القرارات، فإن الخلاف حسم بالتصويت..

ومن ثم فقد أخرج فريق الثلاثة من مجلس قيادة الثورة "بالأغلبية البسيطة"... وكانت تلك من العلامات الفارقة في مسيرة مايو..

الانزلاق نحو المواجهة:

وقعت قرارات إعفاء بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا وقع الصاعقة على كل القوى السياسية النشطة في البلاد.. وقد كان وقعها أشد على الحزب الشيوعي السوداني.. إذ أن خروج الضباط الثلاثة كان يعني بداية المعركة الفاصلة المتوقعة بين مجلس الثورة وبين الحزب الشيوعي.

والواقع أن الحزب الشيوعي السوداني اعتبر قرارات 16 نوفمبر "انقلاباً" من قبل جماعة مايو عليه، فكل أدبيات الحزب الشيوعي، بما فيها (وثيقة 19 يوليو 71) التي أصدرها الحزب حول تلك الأحداث، تصف قرارات مجلس الثورة بإبعاد فاروق وهاشم وبابكر النور باعتبارها انقلاباً استهدف (المجموعة الديموقراطية في مجلس الثورة)..

لقد أتبع مجلس الثورة قرارات إبعاد أعضائه الثلاثة بعدة قرارات صبت كلها في اتجاه المعركة الفاصلة مع الحزب الشيوعي..

فقد تم إحالة ثلاثة عشر ضابطاً من القوات المسلحة إلى التقاعد لوجود اعتقاد بميلهم - أو على الأقل تأييدهم - للضباط الثلاثة المقالين ولمواقفهم ذات الميل الشيوعي.. وكان من بين هؤلاء أعضاء التنظيم العسكري الشيوعي ومن بينهم محمد محجوب عثمان، ومحجوب إبراهيم.

قامت السلطات باعتقال عبد الخالق محجوب - والذي كان قد أعيد من منفاه في القاهرة - وتم التحفظ عليه في إحدى الوحدات العسكرية، وليس في معتقل كوبر السياسي الشهير..

أصدر مجلس الثورة قراراً بمصادرة ممتلكات حامد محمد الأنصاري وذلك لوجود اعتقاد بأن تلك الممتلكات إنما هي في حقيقتها ممتلكات الحزب لشيوعي..

قامت سلطات الأمن بالاستغناء عن خدمات 38 ضابطا من ضباط جهازي الأمن العام والأمن القومي.. وقد كان معظم هؤلاء قد جرى اختيارهم في ظل هيمنة وثيقة من الشيوعيين على أسلوب الاختيار في أجهزة وزارة لداخلية،ثم تم بعثهم إلى ألمانيا الديموقراطية التي قامت بتدريبهم تدريبا أمنياً وعقائدياً. وقد شمل الاستغناء عن الخدمات بعض ضباط جهاز الأمن القومي ذوي الانتماء الفكري الواضح...

بيان 12 فبراير 71

الفترة الممتدة من نوفمبر 70 وحتى فبراير 71 شهدت استمراراً في الأزمة بين الحزب الشيوعي وقادة مايو بحيث لم يعد هناك مجال أو خيار سوى الصدام المدمر..

كانت منشورات الحزب الشيوعي قد أخذت في التوالي والتتابع في إدانة تهافت الجماعة العسكرية على السلطة وتطلع (البرجوازية الصغيرة) - وهو التعبير الذي يشير إلى الضباط - إلى إقامة دكتاتورية عسكرية جديدة تستغل فيها القوى التقدمية واليسارية لتحقيق أغراضها في السيطرة.

وكانت المنشـورات التي وزعت منذ يناير 1970 قـد فصلت انتقـاد الشيـوعيين الذي كاد أن يشمل كل قرارات مـايو السياسية، من المصادرة والتأمـيم، إلى اختيار نظام الحزب الواحد بدلا من نظام الجبهة، إلى قيام منظمات جماهيرية خاصة بمايو بدلا من المنظمـات الرافدة للحزب الشـيوعي، وحـتى اتفاقيـة ميثـاق طرابلس ومن بعدها اتفاقية الوحدة الثلاثية (مصر وليبيا وسوريا).

ومع تواصل مد النقد من الحزب الشيوعي لمايو، واتصـال المواجهة على مستوى التجمـعات ـ خاصة تجمعـات الشباب والنساء ـ والمنتديات من شـاكلة لجنة الميثاق الوطني. كـانت اجتـمـاعات مـجلس الثـورة تناقش أكثـر من مـرة مواقف الحـزب الشيوعي وموقف مايو منها..

كان آخر اجتماع ناقش هذا الأمر هو اجتـماع الثاني عشر من فبراير ,71. وهو الاجتمـاع الذي عقد نهارا في مقـر القيادة العامة ـ كـما كان الحال بالنسـبة لكافة اجتـماعات مجلس الثـورةـ.وقد أشارت المعلومـات إلى أن الاجتماع لم يحـسم أمر الموقف من الشيوعيين يومها...بيد أن رئيس المجلس حسم ذلك الأمر..[1]

ففي نهار ذلك اليوم نبهت إذاعة أمدرمان المواطنين إلى بيانٍ هام يوشك أن يلقيه عليهم رئيس مجلس قـيادة الثورة جعفر نميـري...وهو ذلك البيان الذي دخل تاريخ السودان باسم بيان 12 فبراير..

وقد حوى ذلك البيان لأول مرة عبارات قوية وعنيفة ضد الحزب الشيوعي.

..فقـد أكد أن البـيان أن الثـورة قد أعلنت حل جمـيع الأحزاب بما فـيهـا الحزب الشيوعي وأنها لا تسمح لأي حزب أن يدعي أنه فوق ذلك القرار..

.. ثم تحـدث البيـان عن رفض مـايو لأية وصـاية عليهـا من أية جـهة.. وكـان المقصود محاولات الوصاية الشيوعية..

---

(1) يشير نميري في النهج الإسلامي لماذا إلى أنه تصرف بمفرده فيما يتعلق بإذاعة البيان المذكور.

..وأكد البيان أن الثورة ستضـرب كل محاولات الوصاية بها وأن العناصر التي تحاول التلاعب بإرادة الشعب سيتم سحقها...

..وقال البيان إن "ثورة مايو ثورة للجميع"

كان ذلك البـيان هو "بيان حـربي رقم واحد" لمايو في معـركتهـا الفاصلة مع الشيوعيين..

وتوالت من بعد ذلك البيان الخطوات التصعيدية..

في عيد مايو الثـاني أصدر مجلس الثورة قرارات بحل تنظيمـات اتحاد الشباب السوداني والاتحاد النسائي، وهما الواجهتان التـاريخيتان الأشهر للحزب الشيوعي السوداني..

وأصدر قراراً آخر بحل جمعيات الصداقة مع الدول الأجنبية... وكانت أشهر تلك الجمعيات هي جمعيات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي وألمانيا الديموقراطية وغيرها من دول المعسكر الشيوعي.

قام مـجلس الثورة بإلغاء قـانون العمل الذي صاغت مـعظم بنوده بعض كوادر اتحاد العمال السوداني الذي سيطر عليه الشيوعيون وترأسه الشفيع احمد الشيخ.. وكـان القـانون قد نال كـثـيـراً من الجدل لمـا حواه من شطط وتجـاوز للأعـراف الاقتصادية المتوارثة والمتفق عليها في البلاد.

أعلن مجلس الثورة قيـام تنظيمات شبابية ونسائية خـاصة بمايو وهي تنظيمات طلب منهـا "أن تتيقظ دون تـسلل عناصر مـشكوك فيهـا إلى صفـوفهـا"، وكانت الإشارة هذه المرة إلى الشيوعيين وليس "العناصر الرجعية".

أعلن المجلس عن بدء العمل نحـو قيام تنظيم سـياسي جامع ـ يتخـذ من تحالف القوى الوطنية العاملة ـ العمال والمزارعين والمثـقفين والجنود والرأسمالية الوطنية ـ كاسـاس للعمل السيـاسي. وكان هذا القرار ضـربة أخرى للحزب الشـيوعي الذي حاول أن يدفع الأمور في اتجاه قيام سلطة "الجبهة الوطنية الديموقراطية"..

يعتبر البعض بيان الثاني عشر من فبراير علامة فاصلة في مسيرة مايو.. بينما يعتبر آخرون العاشر من أبريل هو اليوم الفاصل...

الذين يعتبرون العاشر من أبريل 71 هو اليوم الفيصل بين زمان وزمان في تطور مايو، إنما يعتقدون ذلك بما كان في ذلك اليوم من أحداث..

فيوم العاشر من أبريل 71 يعرف في أدب مايو بلقاء ميدان سباق الخيل.. وكان اللقاء قد جرى تنظيمه من قبل قوى شعبية كانت —حتى ذلك الوقت— بعيدة عن مايو لما كانت تراه من سيطرة يسارية ماركسية عليها.. بعد بيان فبراير الذي أعلن الطلاق بين مايو والحزب الشيوعي سعت بعض القوى السياسية والشعبية التي رأت في تلك التطورات خطوات إيجابية لفتح أبواب النظام الجديد على الرحاب السوداني الأوسع ـ سعت إلى إعلان مباركتها للموقف الجديد بما عرف بعد ذلك بلقاء أو مهرجان سباق الخيل...

ولقد تدافع لذلك اللقاء مئات الآلاف من أبناء ضواحي الخرطوم على دقات النحاس واحتشدوا في تجمع مهيب كان غرضه أن يقول لأعضاء مجلس الثورة أين هذه الجماهير من جماهير الحزب الشيوعي..

كان واضحاً أن مهرجان سباق الخيل هو بداية لتعميد مايو في رحاب اليمين العريض.. إذ كان معروفاً أن من بين القوى التي نظمت مهرجان سباق الخيل عناصر طائفية حزبية تنتمي إلى الوطني الاتحادي وبعض عناصر حزب الأمة..وقد جاء المهرجان والعمل من أجله بمباركة من القيادات الحزبية والطائفية، وذلك في سبيل تعميق الفتق الشيوعي ـ المايوي وفي سبيل العمل على ضرب النظام بكامله من خلال توسيع جراحه وتضخيم التناقضات بين عناصره اليسارية المختلفة..

●●●

مهما يكن من أمر هوية ذلك المهرجان فإنه تمكن من إكساب قيادة مايو ثقة في النفس وأعطاها جرأة في إقدامها على المواجهة مع الحزب الشيوعي بعد طلاق

الثاني عـشر من فبرايـر..ولقد تسارعت الخطى من بعـد ذلك من الجانبين ـ المايوي والشيوعي ـ في اتجاه النهاية المحتومة منذ الثاني عشر من أبريل..

فـفي مارس 71 أعلنت اللجـنة المركزية للحـزب الشـيوعي ردها على بيـان 12 فبراير المهـدد بالسحق للشيوعـيين من خلال صحيـفة الأخبار البـيروتية[1] التي نشرت أن اللجنة المركـزية للحزب أعلنت أن سلطة مايـو لا تملك القدرة على تحطيم الحزب الشيوعي وأنها إن حاولت ذلك، فإنها تضع نفسها في مواضع الخطر..

في نهـاية مايو 1971 أصدر الحـزب الشيـوعي آخر بيـاناته وأخطرها... وهو البيان الذي أعلن بالوضوح وجوب إسقاط سلطة الدكتاتورية العسكرية..

وفي منتصف يونيو 1971 قام التنظيم الشيوعي العسكري بتنفيذ عملية جريئة تم بها تهريب عبد الخالق محجوب من داخل مصنع الذخيرة بالخرطوم..

●●●

كان الزمان يقترب سريعا من شهور الصيف اللاهبة في الخرطوم..

ما بين مايو ويونيـو ويوليو وقعت أحداث كثيرة..ولكن كـان أهمها على الإطلاق تهريب عبد الخالق محجوب من براثن القبـضة العسكرية في عملية درامية (نرويها في الجزء التالي)..

يوم هرب عـبد الخـالق من الذخيـرة صرخ الرائد مـحمـد محجـوب سليـمان (سكرتير تحرير صحيفة القوات المسلحة وقتها): " يا عالم.. ما فيش حزب شيوعي في الدنيا يهرب سكرتيره إلا إذا كان سيعمل عمل أخطر.. انقلاب مثلاً!!"

كان ميقات هذا الكلام نهاية يونيو ,71. على بعد أسبوعين ونصف من "انقلاب العصر"..

□□□

---

(1) Africa Contemporary Records (CAR), 1970-71.

6

أعوام مايو الحُمْر..

انقلاب "العصر" القصير

□□

○ دبر التنظيم العسكري الشيوعي الانقلاب بمعرفة سكرتير الحزب..

○ صاحت الإذاعة ـ وقع تدخل أجنبي على بلادنا فاختلطت بعدها الأوراق..

ذكرنا في الجـزء السابق أن الرائد (وقـتها) مـحمد مـحجوب سليـمان ـ والذي أصبح فيما بعد مستشاراً صحـفياً لنميري، أعلن ـ حينما علم بهروب عبد الخالق ـ أن الأحزاب الشيوعـية لا تهرب سكرتيرها العام إلا إذا كانت تتـوقع أمراً جللاً كان يخشى اغتياله. أو أن تكون هي على وشك إحداث حدث عظيم قد يتعرض من جرائه السكرتير العام للخـطر....وقد قال محمد مـحجوب يومها بالصـراحة والوضوح إن الحزب الشيوعي يدبر انقلاباً..

ولكن كيف تم تهريب عبد الخالق محـجوب من داخل مصنع الذخيرة؟ ومن قام بتهريبه من غرفة الاستراحة الموجودة بالقرب من المدخل الرئيسي للمصنع...؟

تفـاصيل الهـروب وردت في صحـيفـة القـوات المسلحة التي صـدرت في تلك الأيام[1] ، وقد أشارت الصحيفة ـ مـواربة ـ إلى الدور الذي لعبه التنظيم الشيوعي في ذلك الأمر...

وكانت محاولة أخرى سابقة قـد تمت من قبل حيث حاول ثلاثة من الضباط من أعضاء التنظيم الشيوعي العسكري الوصول إلى عبد الخالق ومن ثم الخروج به بعد أن جرى تأمين وجود عناصر من ضباط الصف ذات الميول الشـيوعية كحرس لعبد الخالق..وقد فشلت تلك المحاولة نتيجـة شكوك بعض أفراد الحراسة عند ملاحظتهم

(1) نشرت القـوات المسلحة تحقيقـاً مع الرقيب الذي كان يقـوم بالإشراف على حراسة عـبد الخالق محجوب والذي تم اعتقاله بعد ذلك، راجع أعداد صحيفة القوات المسلحة، أبريل- مايو 1971.

لوجود جماعة بعربة أمام بوابة الذخيرة، وكانت تلك المجموعة تضم من بين أفرادها هاشم العطا، ومحمد محجوب عثمان (شقيق عبد الخالق) ومحجوب إبراهيم.[1]

والواقع أن مصنع الذخيرة كان يعتبر واحدا من المواقع القليلة في القوات المسلحة التي تستوعب ضباط الصف الذين أكملوا تعليمهم الثانوي، والذين يبعثون من حين إلى آخر في دورات تدريبية إلى ألمانيا الغربية ـ التي أمدت السودان بالمصنع.. لهذا السبب فإن احتمالات وجود عناصر يسارية منتمية للحزب الشيوعي كانت قوية جداً...

ومن جانب آخر فإن واحدا من أعضاء التنظيم العسكري الشيوعي..المقدم محجوب إبراهيم كان قريب الصلة من المصنع وضباطه وجنوده، وذلك بحكم عمله لفترات طويلة فيه.. ومن ثم فإنه كان على معرفة بالكوادر التي يمكن أن تعاون في مجال إخراج عبد الخالق ..وقد استند التدبير الثاني على استعانة محجوب إبراهيم بعدد من ضباط الصف ذوي الميول الماركسية في سلاح الذخيرة..

وقد تمكن الضباط من العمل على أن يتم تكليف مجموعة من العناصر اليسارية من ضباط الصف بمهام حراسة عبد الخالق في اليوم الذي تقرر إخراجه فيه من المعتقل. و في ذلك اليوم قام ضابط الصف المكلف بقيادة جماعة الحراسة لعبد الخالق بجمع جنود الحراسة من أمام الاستراحة واتجه بهم إلى خلفها حيث بدأ في توجيه تعليمات ونصائح (لا معنى لها) للجنود..

في هذا الوقت كانت الضباط المكلفون بتخليص عبد الخالق يدخلون بعربة فولكسواجون عبر المدخل الرئيسي لمصنع الذخيرة.. وقفت العربة أمام الغرفة المخصصة لعبد الخالق.. وفي دقائق قليلة دخل أحد ركاب العربة إلى الغرفة ثم خرج ثلاثة عسكريين من الغرفة وركبوا العربة.. كان واحد من أولئك الثلاثة هو عبد

---

(1) يورد محمد محجوب عثمان-شقيق عبد الخالق- تفاصيل المحاولة . راجع محمد محجوب عثمان، الجيش والسياسة في السودان. القاهرة- مركز الدراسات السودانية، (1997).

الخالق محجوب..وكان ثاني الثلاثة عريف إســمه عثمان عبد القادر، كان هو المكلف بفريق الحراسة..

ولا يعرف إلى أين توجه عبد الخالق فور خروجه من المعتقل ، ولكن الذي أصبح معروفاً فـيما بعد، أن مقر سكن قـائد الحرس الجمهوري، عثـمان حاج حسـين (أبو شيبة) كان المأوى الأساسي له طيلة تلك الفترة..

التفكير في التدبير

كيف ومتى بدأ التـفكير في تدبير الانقلاب؟ وهل كانت أجهـزة الحزب الشيوعي وراء ذلك التدبير؟

يمكننا القـول أن التاريخ الفـيصل في هذا الأمـر هو الثلاثين من مـايو .71.يوم صــدور (فتـوى) اللجنة المركزية للحـزب الشـيوعي بوجـوب العمل على الإطاحـة "بالنظام العسكري الفـاشي".. وكان بيان المكتب السياسي للجـنة المركزية للحزب الشيوعي قـد صدر بعد رصد الحزب لخطوات التدهور في عـلاقة مايو بهم، وهي الخطوات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 ـ إعفاء الضباط الثلاثة من عضوية مجلس الثورة

2 ـ إعفاء عدد من ضباط الجيش والأمن ذوى الميول الماركسية

3 ـ حل اتحاد الشباب السوداني والاتحاد النسائي وجمعيات الصداقة

4 ـ إعفاء عدد من موظفي الخدمة المدنية المحسوبين على الحزب الشيوعي

5 ـ حل اتحاد نقابات عمال السودان الذي يترأسه الشفيع أحمد الشيخ

6 ـ إقامة تنظيمات خاصة بمايو: كتائب مايو/ أحرار مايو/الحرس الوطني

7 ـ إعلان الحرب على الحزب الشيوعي في بيان عام من قبل رئيس مجلس الثورة

8 ـ إعلان إقـامة تنظيم الاتحـاد الاشتـراكي واستبـعاد فكرة الجـبهة الـوطنية الديموقراطية..

كان الحزب الشيوعي قد وصل إلى القناعة الراسخة بأن مجلس الثورة قد سلك طريق اللا عودة في علاقته بالحزب الشيوعي، ولكن لم يكن الحزب مستعدا للخوض في الخلاف إلى مداه الأبعد..فالحزب كان لا يزال يرى بعضاً من الأمل في الاجتماعات التي كانت تتم من آن لآخر حول العلاقة بين الدولة ممثلة في سلطة مايو، وبين الحزب.. وكانت بعض تلك الاجتماعات قد شملت محمد إبراهيم نقد الذي أكد في واحد منها أن الدعوة إلى إسقاط مايو (التي جاءت في بيان 30 مايو 71) لم تصدر من اللجنة المركزية للحزب.[1]

بيد أن الذي كان يستحث خطى الحزب الشيوعي نحو المواجهة كان هو التنظيم العسكري للحزب الشيوعي..فقد كان التنظيم العسكري هو الذي نقل إلى لجنة الحزب المركزية وجود خطر على حياة عبد الخالق محجوب في معتقله بالذخيرة... حيث عبر التنظيم عن اعتقاده بأن سلطة مايو تدبر لنقل عبد الخالق إلى الجنوب وأنه من المحتمل أن يتم حقنه بمواد سامة بطيئة السريان.[2]

كما أن أعضاء التنظيم الشيوعي العسكري كانوا قد وضعوا خطة للاستيلاء على السلطة خاصة بتنظيمهم، وذلك بعد أن قام مجلس قيادة الثورة بحل تنظيم الضباط الأحرار في الوقت الذي أنشأ فيه ضباط المدرعات تنظيماً باسم أحرار مايو..تحت رعاية وزير الدفاع خالد حسن عباس وبإشراف العميد أحمد عبد الحليم وعبد المنعم محمد أحمد وسعد بحر..

في تقديرنا أن المجموعة العسكرية التي أخرجت عبد الخالق محجوب من المعتقل لم تفعل ذلك إلا بنية الحصول على مباركته وموافقته على القيام بانقلاب.. فالوثائق أمامنا تشير بوضوح إلى أن التنظيم العسكري الشيوعي كان حذراً حتى في تعامله مع اللجنة المركزية للحزب في غياب عبد الخالق. وقد وصل هذا الحذر إلى الحد

---

(1) عادل رضا، (1975) الرجل والتحدي.

(2) راجع محمد محجوب عثمان، (1997) الجيش والسياسة في السودان.

الذي أصبح فيه التنظيم يتصرف لوحده ودون الرجوع إلى المرجعية التقليدية: اللجنة المركزية.. وقد ذكر أحد أعضاء التنظيم العسكري إنهم صاروا لا يحيطون اللجنة المركزية علماً بكل تفاصيل قراراتهم وذلك بعد أن أصبحوا يشكون في أن بعض المعلومات أصبحت تنتقل إلى الحكومة عن طريق الجماعة المنقسمة التي عرضت الحزب إلى أكبر عملية اختراق في تاريخه.(1)

وهذا السبب نفسه هو الذي برر إقدام الجماعة على الخوض في عملية إطلاق سراح عبد الخالق دون مشورة ولا معرفة الحزب. كما تم إيواء عبد الخالق في مكان لم يكن يعرفه حتى عدد من أقرب المقربين في الحزب..

لا يعني هذا الكلام أن الحزب الشيوعي لم يوافق ولم يعرف بالانقلاب المنتظر..إذ هناك دلائل وشواهد على أن الحزب الشيوعي ولجنته المركزية كانا على معرفة بنية التنظيم العسكري بالقيام بانقلاب.. فهناك دلائل على أن اللجنة المركزية تحدثت عن "حركة تصحيحية" في سياق تحليلها لما يمكن أن يكون عليه الحال لو قام الشيوعيون بانقلاب.. وقد شمل ذلك التحليل التحسب من إمكانيات تدخل دول ميثاق طرابلس من جهة.. والتدخل الأمريكي من خلال الإمبراطورية الإثيوبية من جهة أخرى..وقد ناقشت اللجنة المركزية للحزب قبل أسبوع تقريبا من انقلاب يوليو، ناقشت فكرة القيام بانقلاب عسكري بعد الضغوط المتعددة التي مارسها التنظيم العسكري على اللجنة.

بيد أن الدليل الأقوى على مباركة قمة الحزب الشيوعي - السكرتير العام للانقلاب، ورد في إجابات عبد الخالق محجوب التي أدلى بها - وهو مقيد اليدين بعد اعتقاله إثر فشل انقلاب 19 يوليو - أمام جعفر نميري بحضور الكاميرات التلفزيونية.(2) فقد قال السكرتير العام أن اللجنة المركزية للحزب قررت في

(1) نفس المصدر.

(2) B 73. .Africa Contemporary Records, Annual Survey and Documents 1971-72, p

الثلاثين من مـايو 71 أن يتم استعمـال القوة للتخلص من سلطة مـايو وأنها دعت لإقامة سلطة الجبهة الديموقراطية.[1]

ما كان يمكن لأي جهة أخرى ـ سوى المجموعة العسكرية للحزب الشيوعي ـ أن تقرر تنفيـذ الإنقلاب.. ومن الواضح أن السكرتير العام قد أعطى موافـقته على ذلك لكونه كـان أقرب مـا يكون من مـركز تخطيط وتنـفيـذ الانقلاب ـ قـيادة الحـرس الجمهوري. ومن ثم فإن الانقلاب وليد شيوعي شرعي..

من التدبير إلى التنفيذ

المجموعة التي دبرت ثم نفذت هي مجموعة التنظيم الشيوعي، وقد ضمت قيادة ذلك التنظيم معظم الأسماء التي تم إعدامها بعد فشل المحاولة. وكان هناك عدد مقدر من الرتب الصغرى (نقيب ـ مـلازم) ـ والتي تم استيعابها فيمـا اشتهر في الجيش بالدفـعتين 23 و 24 ـ قـد شـارك في تنفيـذ حـركة 19 يوليـو من منطلق التـزام سياسي، فـقد ضمت هاتان الدفعتـان ضباطاً تم استيـعابهم في إطار تأمين دخول كوادر (يسارية تقدمية) ضمن دفعات الطلبـة الحربيين التي تم استيعابها بعد نجاح مايو مباشرة.. وكانت هذه المجموعات من صغار الضباط هي التي تم الاعتماد عليها في التنفيذ الفعلي أمسية التاسع عشر من يوليو.[2]

كان عصب التحرك والتنفيذ هو الحرس الجمهوري الذي كان يقوده المقدم عثمان حاج حسين العـضو القيادي بالتنظـيم الشيوعي... كما شكـل اللواء الأول مدرعات بقائده الثاني العقيد عبد المنعم محمد احمد، القوة الضاربة للتحرك. ولم يكن أي من أعضـاء مجلس الثورة يـشك في انتماء أبو شـيبة أو عـبد المنعم مـحمد أحـمد إلى

---

(1) يعلق جعـفر نميري على هذه المعلومة بـقوله "لم يحصل ابداً. لم أقابل عـبد الخالق منذ اعتـقاله بالذخيرة". في حين أوردت آفريكا كونتمبوراري ريكوردس الحـولية ترجمة مطولة (حوالي صفحة كاملة) بالإنجليزية لنص حوار بين نميري وعبد الخالق الموثوق اليدين بعد فشل انقلاب يوليو.

(2)تعليق نميري على هذا المعلومات: "شيئ جديد ومعلومات لم أعرفهامن قبل".

التنظيم الشيوعي، فقد كان ظن المجلس أن الثلاثة عشر ضابطاً الذين أحيلوا للمعاش ليلة إحالة بابكر النور وهاشم العطا وحمدالله هم كل أعضاء التنظيم العسكري الشيوعي.[1] كما أن الثقة الموضوعة في أبو شيبة وعبد المنعم محمد أحمد أبعدت الشكوك حولهما..فقد كان الإثنان يتوليان أكثر الوحدات التصاقاً بأمن الثورة - المدرعات والحرس الجمهوري.[2]

انقلاب "العصر"

يحق لنا أن نسمي انقلاب هاشم العطا بانقلاب العصر لسببين: أولهما أنه تم عصراً، ولأنه بالحق كان انقلاباً فريداً في عصره وزمانه..فقد كان كالريح العاصفة، هب فجأة وانتهى فجأة وأحدث في تاريخ البلاد الحادثات..

فبالرغم من أن أجهزة مايو الأمنية والعسكرية كانت تتوقع تحركاً عسكرياً إلا أنها فشلت في معرفة زمانه ومنصات انطلاقه..وقد جاء ذلك التوقع نتيجة التطورات السياسية التي أدت في المنتهى إلى إصدار الحزب الشيوعي لبيان الثلاثين من مايو المنادي بإسقاط مايو..كما أن إحالة ستة عشر ضابطاً رفيعي الرتبة لابد أن تضع الأجهزة الأمنية على أطراف حواسها تحسباً و وحذراً.

ولقد كانت بداية الانطلاق للانقلاب في اليومين السابقين عليه، حينما تولى الحرس الجمهوري لأول مرة مهام الحراسة لمنزل رئيس مجلس قيادة الثورة بدلا من جهاز الاستخبارات الذي كان موكلا بأمر الإشراف على حراسة أعضاء المجلس وقتها. وقد تم توزيع جنود من الحرس الجمهوري كحراس لمنزل رئيس مجلس الثورة في الثامن عشر من يوليو 71، قبل يوم واحد من التنفيذ..

وفي يوم التنفيذ اختارت الجماعة المنفذة أن يكون تحركها بعد ساعات قليلة من نهاية الدوام اليومي... كانت المدرعات التي تحركت قد قدمت من منطقة المرخيات

(1) تعليق نميري على هذه المعلومات: "دليل آخر على خيانة بعض أعضاء مجلس الثورة"
(2) تعليق نميري على هذه المعلومات "صحيح جداً"

حيث خرجت للمشاركة في التدريب.. وقد قامت وحدات من الحرس الجمهوري بتأمين مدخل كوبري النيل الأبيض لتتمكن تلك القوة من الوصول إلى مواقعها المحددة وأهمها مدخل القيادة العامة، ومباني القصر والإذاعة والتلفزيون...

كان أهم واجبات القوات المنفذة هو السيطرة على مركز القرار في مايو وهو مجلس قيادة الثورة. وقد تحقق هذا الهدف للقوة المنفذة بسهولة فائقة إذ أن من كان موجوداً في البلاد من أعضاء مجلس الثورة ـ باستثناء بابكر عوض الله الذي أصبح دوره هامشياً بعد إبعاده من رئاسة الوزراء، في أعقاب تصريحاته حول الحزب الشيوعي ودوره في الثورة ـ كان في لحظتها موجوداً في منزل رئيس مجلس الثورة. فقد كان نميري وأبو القاسم هاشم، وأبو القاسم محمد إبراهيم ومأمون عوض أبوزيد وزين العابدين عبد القادر مجتمعين لحظتها في منزل نميري. أما خالد حسن عباس فقد كان وقتها في رحلة طويلة كان من المفروض أن تأخذه إلى موسكو لولا تواتر الأحداث..

في اللحظة التي كانت فيها إذاعة أمدرمان تبث تصريحات الرائد زين العابدين عن رحلته إلى القاهرة بعد حضوره اجتماعات قمة طرابلس، كان ملازم من الحرس الجمهوري يقتحم منزل نميري ومعه ثلة من الجنود... أمر الملازم الجميع برفع يديه والتسليم.. حاول أبو القاسم استعمال مسدسه الذي كان يتدلى دوما من وسطه.. أمسك جعفر نميري بيده وقال له.." too late يا أبوالقاسم".

وضع الملازم أعضاء المجلس وبقية السياسيين الذين كانوا لحظتها في منزل نميري في عربة عسكرية مكشوفة أخذتهم مرفوعي الأيدي إلى داخل القصر حيث تم التحفظ عليهم في غرف مختلفة ووضعت حراسة لكل منهم..

بسيطرتهم على أعضاء مجلس الثورة استطاع انقلابيو 19 يوليو شل حركة مايو تماماً.. ففي وقت قصير لم يتجاوز 45 دقيقة تم اعتقال جل القيادات العسكرية، وتم توزيع اعتقالهم على مبنى قصر الضيافة ومبنى جهاز الأمن

القومي. ثم جرى احتلال مبنى القيادة العامة وبقية الوحدات ذات الأهمية بالعاصمة ولم يكن هناك من بعد ذلك إلا الإعلان عن الهوية..

ثورة التصحيح

ظهر هاشم العطا على شاشة التلفزيون السوداني وكان واضح الاضطراب يعب عباً من كوب ماء بجانبه... قال العطا إن حركته إنما هي حركة تصحيح لمسار مايو..وكال نقداً كثيراً لمجلس قيادة الثورة ورئيسه وتحدث عن الفساد الذي استشرى، والأفواه التي كممت.. وقال إن مايو تحت قيادة نميري أصبحت تتخبط "يوما في اليمين ويوماً في اليسار ويوما لا يمين ولا يسار".

وقال إن النظام الجديد سيعمل في تضامن وثيق مع القوى التقدمية العالمية وعلى رأسها "الاتحاد السوفييتي العظيم.."

ثم أعلن العزم على تكوين "سلطة الجبهة الديموقراطية" التي تتحالف فيها قوى العمال والمزارعين والمثقفين والضباط الأحرار والجنود والرأسمالية الوطنية...

وأعلن العطا رفع الحظر عن نشاط اتحاد شباب السودان والاتحاد النسائي واتحاد نقابات عمال السودان وجمعيات الصداقة مع الدول الاشتراكية...

وأعلن إلغاء عدد كبير من القرارات الجمهورية التي أصدرها نميري كرئيس لمجلس الثورة وتضمنت تلك القرارات قانون أمن الدولة / قانون الحراسة العامة/ قانون الحكم الشعبي المحلي..

ثم أعلن عن حل كتائب مايو واتحاد نساء السودان..

وعطل العطا جميع الصحف ما عدا صحيفة القوات المسلحة التي صدرت يومياً خلال أيام الانقلاب وكانت السجل الوحيد لأحداث الأيام الثلاثة..

استهلك مساء اليوم الأول في البيانات العسكرية الصادرة باسم المجلس العسكري والتي كان يصدرها هاشم العطا..أما اليوم الثاني فقد أعلن فيه مجلس

قيادة الثورة الجديد والذي ضم كل من:

المقدم بابكر النور سوار الدهب رئيساً، وعضوية كل من:

الرائد هاشم العطا

والرائد فاروق حمد الله

والمقدم محمد أحمد الريح

والمقدم محمد أحمد الزين،

والرائد محمد محجوب عثمان

والنقيب معاوية عبد الحي

كما انعقد في ذلك اليوم مؤتمر صحفي في شكل اجتماع حاشد لقيادات الخدمة المدنية ضم هاشم العطا بوكلاء الوزارات الذين فوضوا صلاحيات الوزراء..وقد تحدث العطا في ذلك الاجتماع المذاع على الهواء فأعلن أنهم لن يلجئوا للعنف ولن يحاكموا أو يعدموا أياً من رفاق السلاح..وقال إن الحركة هي حركة تصحيح للانحرافات التي وقعت وأن المسيرة التقدمية ستمضي بخطى راسخة..

في لندن حيث كان بابكر النور وفاروق حمد الله في زيارة خاصة.. التقي بابكر النور ـ باعتباره رئيس مجلس قيادة الثورة الجديد ـ بالصحفيين في مؤتمر صحفي حاشد. نفى بابكر النور في ذلك المؤتمر بشدة أن تكون حركتهم شيوعية، ولكنه قال إنهم سيطبقون الاشتراكية العلمية، وستلتزم حركتهم بمبادئ عدم الانحياز، وأنهم سيحتفظون بعلاقات وثيقة بالعالمين العربي والإفريقي..

وقال بابكر النور إنهم سيدعمون النضال الفلسطيني إلى آخر مدى..

وقال أنه شخصياً ضد التأميم وأنه يفضل العون الخارجي غير المشروط...

غادر بابكر النور وفاروق حمد الله لندن على طائرة الخطوط البريطانية في وقت متأخر من مساء يوم الحادي والعشرين من يوليو..

في يوم الحادي والعشرين من يوليو نظم اتحاد نقابات العمال موكباً جماهيرياً أريد له أن يكون التعبير الشعبي عن الوقوف خلف التغيير والتصحيح...

بيد أن الذين شـاهدوا الموكب ذلك اليوم أيقنوا أنه كـان أقصـر بكثير من قـامة القدرة الشيوعية على تنظيم المواكب والمهرجانات الجماهير..

لهذا فقد ضرب ميقات يوم الثاني والعشرين من يوليو ليكون يوم اللقاء الحاشد مع الثورة التـصحيحـية وقد نظم لذلك اللقـاء اتحاد نقابات عمـال السودان.. ولكن حتى ذلك الموكب لم يسلم من عيون التقدير السالبة...فـقد قعدت أعداده عن التعبير عن "جماهيرية" و"شعبية" الحركـة الوليدة، كما أن الرايات الحمر الصارخة التي ارتفعت بصـورة ملفتة أقعـدت غير الملتزمـين بالحزب الشيوعي عن السـير في تلك المواكب...وكان الهتاف المتردد يومها هتافـاً منحازاً بحدة للحزب الشيوعي، بما جعل صعباً على غير الشيوعيين الهتاف به.. فقد كانت الهتافات من شاكلة:

يايمين يا جبان... الشيوعيين في الميدان..

يا نميري يا جبان... الشيوعيين في الميدان..

طبقيون أمميون..

كل السلطة بيد الجبهة

وكانت تلك المواكب، ضعيـفة العدد وقليلة التنظيم، هي جرس الخطر الأول الذي دق في أسماع القائمين على أمر الثورة التصحيحية..

طريق الانزلاق نحو النهاية

منذ نهار اليوم الثـاني بدأ الحزب الشيوعي مشـاورات تكوين الحكومة... وكان هذا الأمر برمـته في يد عبد الخـالق محجـوب، حيث دون بخط يده[1] مقتـرحات تكوين مـجلس الوزراء. وقد شمـلت المقترحـات الأسمـاء التاليـة: دكتور مـصطفى خـوجلي لرئاسـة الوزارة.. مـحـجـوب شـورة للتـربية.. بـدرالدين مـدثر للقطاع

(1) نشرت الصـحف الصادرة في تلك الأيام صورة لهـذه الأسماء بخط عـبد الخالق محـجوب الذي أكد أنه كتب تلك الأسماء..

الثقافي..سعاد إبراهيم أحمد للإعلام..دكتور شريف الدشوني للزراعة.. دكتور قريب الله الأنصاري للتخطيط..مأمون على عثمان للصناعة.. مهندس مهيد للمواصلات.. صلاح الأمير للتجارة.. مرتضى احمد إبراهيم للري.. ومحمد سليمان الخليفة للعدل..

مساء الحادي والعشرين ونهار الثاني والعشرين من يوليو كانت برقيات التأييد تتوالى من مختلف وحدات القوات المسلحة المنتشرة في البلاد وحتى خارجها..فقد وصلت برقيات التأييد من الجنوب والشرق والغرب وحتى من اللواء السوداني الذي كان متواجداً على أرض مصر.. وكانت تلك البرقيات تتم إذاعتها باستمرار من إذاعة أمدرمان، بحيث اضطرت الوحدات التي لم تبعث بتأييدها من إرساله حتى يذاع اسم تلك الوحدة مع الوحدات الأخرى..

وفي ذلك اليوم بدأت ملامح التأييد السياسي من بعض الدول الشيوعية والعربية الراديكالية، كما بدأت برقيات التهنئة الدبلوماسية في الورود الخجل من عدد من الدول الاشتراكية....

في نهار يوم الثاني والعشرين من يوليو كان هاشم العطا قد انتهى من مخاطبة اللقاء الجماهيري، ومن ثم التقى بعدد من السفراء الأجانب وكان يتأهب ليستقبل ثلاثة من أعضاء المجلس القادمين من لندن..وكان مطار الخرطوم لا زال مغلقاً حتى ذلك الوقت، ولم يفتح إلا لطائرة مصرية جاءت صباح العشرين من يوليو بوفد من شيوعي مصري ضم أحمد حمروش وأحمد فؤاد أرسلهم الرئيس المصري أنور السادات ليتوسطوا لدى المجلس الجديد حتى لا يعدم نميري ورفاقه...

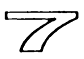
في الوقت الذي كان هاشم العطا وبقية أعضاء المجلس الجديد في انتظار رفيقيهم القادمين من لندن ليحملا معهم الهم الكبير.. وردت أنباء عن احتجاز ليبيا لطائرة الخطوط البريطانية التي تحمل النور وحمد الله...

منذ منتصف نهار ذلك اليوم بدأت الإذاعة السودانية في إذاعة نداءات للجماهير لتقوم بحماية ثورتها..

قالت الإذاعـة إن الرائد هاشم العطا قد صرح بأن اعـتداءً خارجيـاً قد وقع على البلاد..وطالب الجماهير بأن تهب لحماية ثورتها..

وكانت تلك هي بداية العد التنازلي نحو نهاية انقلاب العصر القصير..





أعوام مايو الحُمْر..

ومضى الانقلاب عصراً!

□□

○ فقد الانقلابيون الثقة في العسكريين فكان ذلك باباً هبت منه الهزيمة..

○ نزف الجيش 31 قتيلا و119 جريحاً و55 مبعداً..

○ زكائب رسائل التأييد للعطا أطعمها الضباط للنارِ..

منتصف نهار الثاني والعشرين من مـايو كانت إذاعة أمدرمان قد فرغت من نقل البث الحي للموكب الشـعبي المؤيد للحركـة التصحـيحيـة..وبدأت في تقديم برنامج يتناسب وطبيعة التغيير.. بعـد نشرة الثالثة بثت الإذاعة لقاءً فنياً ضم المذيع اللامع ذو النون بشرى والشاعر محجوب شريف والفنان الكبير محمد وردي..

وقد اشتهر شريف ووردي بأناشيدهما المـتواترة مدحاً لمايو خاصة قصيدة "يا فارسنا وحارسنا..يا بيتنا ومدارسنا"

بيد أن شريف ووردي كـانا يومها في الإذاعة "لتـصحيح" قصـائدهما المادحة لمايو بقصائد جديدة تمدح التصحيح وتنبذ "التحريف" المايوي.. يومها عدل شريف قصيدته المشهورة لتقرأ "لاك حارسنا لاك فارسنا"

ويومها قال محجوب قصيدة جديدة كان وردي يدندن ببعض مقاطعها..

حنتقدم..حنتقدم

في وش الريح حنتقدم

حنهدم سد.. ونرفع سد..

واشتراكية لآخر حد..

وكان هناك مقطع في النشيد تم تعديله ليتناسب والتغيير..

كان المقطع يقول :مايو بلاك ما بنسلم..

تعدل في ذلك اليوم إلى: يوليو بلاك ما بنسلم..

وبينما كان وردي يرفع عقيرته الندية القـوية..كانت أصوات الدوي البعيد تطرق مسامع المواطنين المنبهرين بجمال الغنـاء ورصانة الكلمات المنبعثة من المذياع.. وقد شد صـوت الدوي المتواتر.. وأزيز جنازير الدبابات على الأسـفلت شد الناس بعـيداً عن ذلك الغناء الجميل..

التدخل الأجنبي

قطعت الإذاعة بثـها وبدأت في إذاعـة بيان يقول إن البـلاد قد تعـرضت لعدوان خارجي..

ظن الناس ـ أول الأمر ـ أن قوات أجنبية قـد نزلت إلى السودان من خارجه وأن معركة تدور مع تلك القوى الخارجية.. ولكن سرعان ما تبين الناس الأمر..

كـان الإعلان عن التـدخل الأجنبي إشـارة إلى قيـام ليبـيـا باعتـراض الطائرة البريطانية التي كانت تقل كلاً من رئيس وعضـو مجلس الثورة الجديد النور وحمد الله.. واعتقالهما في طرابلس بليبيا.

وفي الوقت الذي كـان المذيع يردد بعصـبيـة نبأ التـدخل الأجنبي، كان صـرير جنازير الدبابات المتقـدم من منطقة الشجـرة نحو قلب لبخـرطوم يرتفع ويتواصل معلنـاً بداية التحرك المضـاد لحركـة التصحـيح والذي كان مـركزه وبدايتـه سلاح المدرعات بالشجرة..

ولكن ما هي وقائع وملابسات هذا التحرك المضاد؟ وكيف ومتى بدأ؟

الرواية لها بعدان.. بعد داخلي وآخر خارجي..

التحرك في الخارج

أما البعد الخارجي.. فإنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحركات اللواء خالد حسن عباس الذي كان في طريقـه إلى موسكو حين وقع انقـلاب العطا التصحـيحي..والواقع أن خالد كان وقتها قد عجز عن الـوصول إلى موسكو بسبب تردد السوفييت في منحه

والوفد المرافق له تأشيرة دخول إلى موسكو رغم أنه كان ينوي إجراء مباحثات هامة تتصل بالتسليح والتدريب..لهذا السبب فإنه وجد نفسه في بلغراد حين وقع انقلاب العطا.. فاستأجر خالد طائرة خاصة أقلته والوفد المرافق إلى القاهرة..

في القاهرة أجرى خالد اتصالات سريعة مع السلطات المصرية حول إمكانية تحريك القوات السودانية المتواجدة في القنال.. بيد أن السلطات المصرية رغم أنها أبدت تفهماً لم تتحمس كثيراً لفكرة إرسال قوات سودانية من مصر إلى الخرطوم..

توجه خالد من القاهرة إلى طرابلس حيث التقي بالقذافي ثم أذاع بيانه الشهير للضباط والجنود من إذاعة ليبيا.. وقد نتج عن مباحثات خالد مع ليبيا أن اقدمت ليبيا على إجبار الطائرة البريطانية على النزول..

بعد احتجاز ليبيا لفاروق حمد الله وبابكر النور وافقت القيادة المصرية على توجه القوات المرابطة في مصر إلى الخرطوم.. بيد أن المشكلة كانت تكمن في وجود كافة المطارات السودانية تحت سيطرة الحركة التصحيحية..

كان هذا هو الذراع الخارجي للتحرك المضاد.. أما في الداخل فإن الصورة كانت مختلفة جداً..

التحرك من الداخل

كان كل قادة الوحدات الرئيسية قد تم اعتقالهم واحتجازهم من قبل الانقلابيين.. ومن ثم فإن الوحدات الضاربة التي يمكن أن تشكل خطراً على الانقلاب كانت بلا قيادة أصيلة.. وكان عدد الضباط المعتقلين قد تجاوز المائة معظمهم من الرتب القيادية والوسيطة.. وتحييد هذا العدد من الضباط كان قميناً بشل الجيش بكامله في تلك الأيام المبكرة حيث لم يكن قد توسع وتمدد بحده المعروف اليوم..

وفي الواقع كان انقلاب العطا قد عمل على شل كل قدرة للجيش على الانقلاب المضاد.. فقد اعتقل القادة ونوابهم ومعظم كبار الضباط في كل الأسلحة..كما جرد

معظم الجنود والـضباط (إلا الموالين له تمامـاً) من أسلحتهـم الشخصـية..ونزعت مـعدات إطلاق الـنار من الدبابات والمدرعـات.. كمـا أفـرغت خـزانات الطائرات من وقودها..

وكانت كل هـذه الخطوات هي في واقعـها خطوات استـفزازية أكـسبت القـيادة الجديدة مـشاعـر العداء من الضـباط والجنود أكـثر من أن تعـود عليهـا بالرضى والتأييـد..بل لعل هذه الخطوات هي عينهـا التي كانت وقود التـحرك المضاد.. فـقد تبادل الجنود يومهـا الحديث عن تسريح لهم باللآلاف سيتم من بعد تـثبيت أركان النظام.

وكانت العـاصمة يومـها قد تناقلت نبـأ تحطم الطائرة العسكرية العراقـية التي كانت في طريقـها للخرطوم وفـيها المعـدات والأسلحة. وقد تناقل الجـيش أمر تلك الطائرة باعتبارها بداية التدفق لجنود وسلاح غير سوداني..

ومع غياب معظم القـادة أو تحييدهم بتجريدهم من الســلاح فإن أي تحرك ضد حركة التصحيح كان لابد أن يعتمد على كوادر من غير الضباط..

وكان تلك الحـقيقة هي مـدخل ضباط الصف إلى واقع الفـاعلية السياســية في البلاد..فـبالرغم من أن الوثـائق تشير إلى أنـه كانت هناك نواة لتنظيـمات خـاصة بضباط الصف في ســلاحي المظلات والمدرعات، إلا أن هذه التنظيمات كانت شـبحا من غير أثر في غالب الأحيان...

ولكن حينما وجد ضباط صف المدرعات ـ خاصة الكتيبة الثانية مدرعات ـ والتي كان تعرف باسم كتيبة جعفر (نسـبة إلى قائدها الأسبق جعفر نميري)، أن قادتهم وكثيرا من ضباطهم تحت القيد، فإنهم آثروا أن ينسقوا مع بعض الملازمين وبعض ضبـاط الصف من الوحدات الأخرى.. وقد جـاء بيان خالد حسن عـباس المذاع من ليبـيا ليعطي دفـعة قوية لأولئك الجنود في تحـركهم، فهـو من ناحية القـائد العام الفعلي للقوات المسلحة.. ومن ناحية أخـرى فإن إذاعة بيانه ذلك جعلت هاشم العطا

يقوم بإعادة السلاح الشخصي إلى الأفراد تحسباً لاحتمال ورود قوات من الخارج..

استطاع ضباط صف المدرعات تحريك الدبابات دون (إبر ضرب النار)، وهي القطع الحاسمة في تحويل الدبابة إلى آلة ذات قدرة قتالية..ولكن بعد قليل تمكن عدد من الضباط من استعادة (إبر ضرب النار) ومن ثم أصبحت الدبابات ذات فاعلية.. وكانت تلك هي بداية التحرك من الشجرة نحو منطقة وسط الخرطوم.. تحركت دبابة في اتجاه القيادة العامة بينما اتجهت أخرى صوب القصر الجمهوري...

مع هدير الدبابات ودوي مدافعها وهي تتجه من الشجرة نحو القيادة والقصر.. ومع الصراخ الفزع للإذاعة وهي تدعو المواطنين لحماية ثورتهم من التدخل الأجنبي..كانت القوة المعنوية للانقلابيين تنهار رويداً رويداً... وبدأ الاضطراب وسوء التقدير يسيطر على تصرفات قادة الانقلاب..

مع اشتداد صوت الهدير والدوي، هجر كثير من طواقم الدبابات مدرعاتهم الرابضة في مداخل المدن الثلاث.. ومن ثم فقد امتطى عدد من مؤيدي مايو ـ الذين التهبوا حماساً ببدء التحرك المضاد ـ تلك الدبابات، وكان أشهرهم الوزير المهندس محمد إدريس محمود الذي عرف من يومها "بإدريس دبابة"...

حينما اقتربت إحدى الدبابات التي كان على متنها صلاح عبد العال من القصر شاهدوا نميري وهو يقفز من فوق سور القصر المواجه لوزارة المواصلات.. قفز نميري إلى داخل الدبابة الموالية وانطلق من القصر إلى الشجرة ثم إلى الإذاعة..

كان نميري قد خرج من الأسر بجلابية.. وفي معسكر الشجرة ارتدى زياً عسكريا لجندي توجه به إلى مبنى التلفزيون حيث أطل على الناس ليقول لهم إن واجب الشعب هو مطاردة كل شيوعي.. وكان من أشهر ما قاله نميري يومها أنه أشار إلى الضباط الشيوعيين ولم يذكر إلا إسم النقيب خالد الكد حيث ذكره بتعبير

(something الكد). وقـد اختـفي خالد الكد لبـعض الوقت ثم سلم نفســه. وحين سأله نميري عن سـبب اختفائه قال له إنك لم تستطع تذكـر أي اسم سوى إسمي.. وتنتظر مني أن لا أختفي؟

المذبحة في قصر الضيوف

بعد أن آلت الأمور إلـى مايو مرة أخرى.. هرع الناس لإطلاق سراح المـعتقلين... في قصر الضـيافة الواقع في شارع الجـامعة، فوجئ الجمـيع بالمنظر المروع.. كان مسـيل الدماء قد سـرى من داخل المبنى على الدرج وحتى خـارج المبنى..في داخل المبنى كان هناك ستـة عشر ضابطاً تم حصدهـم بالرصاص.. لم ينج إلا عدد قليل، بعضهم عانى من عـاهات مستديمة وبعضهم خـرج بعناية الله وبشكل هو أقرب ما يكون إلى المعجزات...

ما الذي جرى في قصر الضيوف؟ ومن وراء تلك المجزرة الشهيرة...؟

لابد أن أسجل هنا أن كـاتب هذه السطور عكف على مدى ليـال طويلة على ملف التحقيقات حـول أحداث 19 ـ 22 يوليو.. وقد حرص الكاتب على أن يطلع على كل كلمة قيلت في هذا الصدد ليـعرف الحقيقة في أمر المذبحة الشهـيرة.. وألخص فيما يلي ما خرجت به من تلك القراءات..

أولاً: كانت هناك "تعليمـات مصروفة" بالتخلص من الأسـرى في حالة حدوث أية انتكاسة. فـقد جاءت أقـوال بعض الضباط الذين اعـتقلوا في مبنى جـهاز الأمن القومي لتشيـر إلى أن الضابط الموكل بحراستهم كان يتـحدث في اللحظات الأخيرة من انقلاب العطا إلى شخص مـا. وقال المعتقلون أنهم سمـعوه يؤكد ويكرر للطرف الآخر أنه لا يستطيع تنـفيذ ما هو مطلوب.. ومع إلحاح الطرف الآخـر قال الضابط " متأسف سعادتك أنا ما حأعمل كده". ثم أن ذلك الضابط أخبر أسراه بعد ذلك إن الأمر قـد فلت.. وأنهم أحرار منذ تلك اللحظة.. ثم اخـتفى ذلك الضابط. وقـد عرف الجميع يومها أن الضابط رفض تنفيذ تعليمات التخلص من الأسرى..

ثانياً: ليس هناك ما يشير إلى أن هذه التعليمات قد صدرت من أي شخص آخر سوى المقدم أبوشيبة. فقد ذكر ضـابط الحراسة المكلف بنميري في القصر أن المقدم أبو شيبة سأله: "مـا نفذت تعليماتي ليه مـا كان كلامـي واضح" ثم أعقب ذلك بقوله: " على العموم أعدم الباقين".. وهو ما يشير إلى أن التعليمات كانت تتعلق بإعدام المعتقلين. (1)

ثالثاً: لـم يجد هذا الكاتب أية معلومات في أي من ملفات التحقيق بما يمكن أن تشير إلى الضلوع المباشر للحزب الشيوعي كهيئة سياسية في عمليات الاغتيال تلك..

رابعاً: ليس هناك أية دليل على أن جهة ثالثة ـ أو حتى رابعة ـ قد قامت بتنفيذ الاغتيالات. فالعقيد سعد بحر مثلا كان معتقلا في قصر الضيوف ونجا من ضمن الناجين.. وكان هناك آخرون قد نجوا، منهم المقدم عبد القادر أحمد محمد، والملازم أول عثمان عبد الرسول. أما قوات لواء القنال (القوات السودانية بقناة السويس) فإنها لم تصل إلا في وقت متأخر من تلك الليلة.(2)

خامساً: تعرف الضباط الناجون من مذبحة قصر الضيوف على الملازم الذي قام بإطلاق الرصاص عليهم وكان واحداً من الضباط التابعين للمقدم أبو شيبة. وقد أشار أولئك الناجون إلى أن حواراً دار خارج المبنى كان فيه شخص يخاطب شخصاً آخر بعبارة يا ضابط ويطلب منه تنفيذ التعليمات المعطاة له.. وقد أعقب ذلك دخول الملازم إلى غرفة الأسرى وإفراغه الرصاص في أجساد زملائه..

خلاصة القول في هذا الأمر هو أن المذبحة هي من صنع الانقلابيين بلا جدال.. وهي إن لم تكن لها مبرر سياسي فإن مبرراتها الشخصية ـ في اعتقادي الخاص ـ

---

(1) أخذت هذه النصوص من كتاب الرجل والتحدي، وقد اعتمد الكاتب على وثائق التحقيق مع المتهمين في أحداث يوليو ,1971

(2) وردت اتهامات تنفيذ جهات أخرى للمجزرة في محجوب باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان. مصدر سابق.

تتصل بـظروف التكوين النفسي لأولئك الذين أقـدموا على المغـامرة وهم يضـعون حسابات الـفشل قبل حسابـات النجاح.. فقد أقدمـوا على الفعل وعزمـوا ـ متى ما أحسوا بالخطر ـ على هدم المعبد عليهم وعلى أعدائهم..

حين انكشفـت غيوم الليلة الكـئيبـة اتضح أن ضحـايا الليلة الداميـة قد بلغ 16 ضابطا وأربعة ضباط صف وعدد الجرحى 119 من الضباط والصف والجنود..

لم تفـقد القـوات المسلحـة مثل هذا العـدد من الضبـاط والجنود مـجتـمعـا في تاريخهـا.. حتى في أحداث تـوريت 55 لم يبلغ مجمـوع العسكريين الذين اغـتيلوا فيها نصف هذا الرقم..

ودارت طاحونة الدم..

إذا كان انقـلابيو يوليـو قد أهرقـوا دم الزملاء ، فـإن ذلك الدم المراق على درج القصر فجـر براكين أخرى لم تتخير ولم تميز ، فقـد عصفت براكين الغضب الدامي بالطيب وغير الطيب على مدى الأسبوع المتبقي من شهر يوليو ,71.

فقد تلاحقت من بعد ليلة الثاني والعشـرين من يوليو عمليات المطاردة والاعتقال والإيقاف للضباط والجنود فيما يشبه الهسـتيريا..وعلى الصعيد غير العسكري أخذ الناس بالشبهـات.. واتهم البريء.. وأسيئ إلى الشرفاء وذُلَّ الأعزاء واتهـم كثيرون بالباطل...

كانت أيام الأسبوع الأخـير من يوليو أياماً دامية.. أفـرزت حقداً وغلاً.. واصطاد في ليالي الحقد المعتكر تلك كل حاقدٍ وكل ذي غرض..

امتـلأت من جراء الاعتقـال والتحفظ والإيقاف، مـيزات الضباط في مـعسكرات الشجـرة والمهندسين والإشارات. وانطلقت عشـرات من لجان التحـقيق تذرع المدن الثلاثة من جنوب الخرطوم إلى شمال بحري إلى غرب وشرق أمدرمان.. وقد جرى تقـدير أعداد المعـتقلين في أسـابيع الغضب الـظلوم تلك بما يقرب من ألفي مـعتـقل وسجين ومتحفظ عليهم وموضوعين تحت الإيقاف..

وقـد بلغت حالات الإعـدام التي نتـجت عن الانقـلاب 11 ضابـطاً من بينهم كل أعضاء مـجلس الانقلاب التصحيـحي ما عدا محمـد محجوب عثـمان الذي كان من المفترض أن يصل الخرطوم في طائرة النور وحمد الله، إلا أنه لم يصلها لتأخره في الطريق..بينما تقـول رواية أخرى أنه كان في الطائرة مع زميليـه إلا أنه لم يتعرف عليه أحد في ليبيا.. (1)

وقتل المقدم محـمد أحمد الريح وهو يقاتل من على أسطح مباني القـيادة العامة، فلم يجرد من رتبته ولم يحرم من معاشه..

ثم أعدم ثلاثة من أعـضاء اللجنة المركـزية للحزب الشـيوعي، وهم عبـد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشـيخ وجوزيف قرنق.. وسجن الدكتور مصطفى خوجلي لعشرين عاماً.. وبلغ عدد الذين سجنوا أو طردوا من القوات المسلحة 18 ضابطا من مخـتلف الرتب والتخصـصات، بينمـا سجن أو عزل أو طرد 7 من ضـباط الصف الذين اشتركوا في الحركة..

ثم أبعـد من الجيش في دفعـات متـتاليـة عدد من الضـباط بلغ في مجـمله 55 ضابطاً..

أمـا على الصعـيد المدني، فـإن طاحـونة الأحقـاد دارت في كل اتجاه.. فـأدخل السجون والمعتقلات عشرات وطرد من وظائفهم مئات..

ولقد سـرت بين الناس من بعد مـحنة يوليو تلك سحـابات دواكن من الشكوك. فيها تعامل الناس مع بعضهم البعض بالحذر والريبة وسوء الظنون..

النار تلتهم زكائب التأييد للعطا

الظنون والريب التـي أرخت سدولـها على الـعلائق بين الـناس بعـد ليلة العنف الدموي، كانت أسبابها تلك التصرفات الشوهاء التي صحبت أيام الانقلاب الثلاثة...

---

(1) ذكر محمد مـحجوب عثمان أنه لم يستطع اللحاق بطائرة فـاروق وبابكر النور لاختلاف مواقيت وصول طائرته من ألمانيا الديموقراطية. راجع محمد محجوب عثمان، (1997) مصدر سابق.

فقد شهدت المؤسسات والمصالح ـ خلال الأيام الثلاثة ـ بعضاً من العاملين المؤيدين للعطا وانقلابه، وقد انبروا باسم التصحيح يرهبون الناس ويلهبونهم بسياط من سيئ القول ورديئ الفعل..وحين ذهبت ثورة التصحيح مخلفةً وراءها خيوطاً من الدماء، كانت ردة فعل الذين آذاهم قول وفعل أنصار العطا حادة وعنيفة.. فحين عكفت الدولة على مراجعة ما جرى وإجلاء الحقائق عن دور الأفراد والمؤسسات، وجد اللذين أوذوا بسوء القول والفعل فرصة للتشفي من أنصار الانقلاب..ولقد كان ذلك التشفي مقيتاً وظالماً في بعض الأحيان..إذ جاء متلفحاً الحقد ومؤتزراً الضغينة، فأفرز سماً زعافاً راح ضحيته العشرات في المصالح والمؤسسات والوزارات..

ولعل القصص التي رويت ـ والتي لا زالت حبيسة الصدور دون رواية ـ عمّا جرى خلال تلك الأسابيع السوداء من تاريخ الوطن كثيرة لا تحصى ولا تعد..بيد أنني أروي منها في هذا المقام واحدة.. لا أرويها لأنني كنت طرفاً فيها... بل لما فيها من إضاءات عن الإنسان وطباعه، وعن النفس البشرية وخصالها..

ولقد كنت طرفاً في هذه القصة بما كنته يومها.. ضابطاً تخرج لتوه من الجامعة وانضم ـ مع كوكبة من الزملاء ـ إلى التوجيه المعنوي نواة لعمله الإعلامي المنتظر، والذي كانت لحمته وسداه يومها جريدة القوات المسلحة..

وبما أن صحيفة القوات المسلحة كانت ـ خلال أيام الانقلاب الثلاثة ـ صوت الحركة التصحيحية الوحيد، فإن كل خطاب وبرقية واردة من كل بقاع السودان مؤيدة لانقلاب العطا كانت ترد إليها..

ولقد كان عجيباً وغريباً منظر تلك الزكائب الممتلئة من برقيات وخطابات المباركة والتأييد التي لم يتوقف انهمارها حتى بعد يوم الثاني والعشرين من يوليو.. فقد وصلت مئات من الرسائل الملتهبة الحماس والمتحمسة في تأييدها للماركسية والنظام الجديد بعد أن زال نظام التصحيح.

وكان الأعجب هو في هوية وأسماء الباعثين.. لقد احتوت تلك الزكائب أسماء لشخصيات وأفراد.. ولجماعات وهيئات ومؤسسات على امتداد الوطن من شماله

وشرقه، إلى وسطه وغربه... وكانت بعض تلك الأسماء لامعة ومعروفة، وبعضها له من المواقع والمسؤوليات الاجتماعية مكان رفيع..بل وكان لبعض من الكاتبين مكانة وتاريخ..

وقد بالغ بعض باعثي تلك الرسائل والبرقيات و اشتط في تأكيد هويته السياسية وانتمائه التقدمي.. وقد غالي بعضهم واشتط في المطالبة بمعاقبة أركان مايو ورجالها.. بل إن بعض تلك الرسائل تبرع بمعلومات وتفاصيل عن أفراد وأشخاص اتهموهم بالعمالة والرجعية..!!

ولما كان البحث عن الشيوعيين في تلك الأيام قد طال ماضي الناس وصداقاتهم وصلاتهم وحتى جيرتهم.. ولما كان الكشف عن مؤيدي حركة التصحيح ومسانديها ـ بالقول أو الفعل ـ قد شمل كل المواقع والفئات والجهات، فإن زكائب الرسائل تلك كانت وثائق إدانة جاهزة لآلاف من البشر على امتداد السودان العريض..

وبالرغم من أن بعضاً من تلك الرسائل والبرقيات كان قد أذيع ونشر خلال أيام الانقلاب الثلاثة (وقد تعاملت الدولة مع كاتبيها بالعقاب)، فقد كانت هناك آلاف من تلك البرقيات والرسائل التي لم يكشف أمرها لورودها من مصلحة البريد إلى القيادة العامة بعد يوم الثاني والعشرين من يوليو، حيث تم تسليمها لنا في صحيفة القوات المسلحة..

و لابد أن أصحاب الرسائل التي وصلت بعد سقوط انقلاب العطا، حملوا من القلق والهموم ما تنوء عنه الجبال.. فلقد بعث كل واحد من هؤلاء ـ طائعاً مختاراً ـ دليل إدانته الدامغ إما بانتمائه الماركسي أو بتأييده الجازم لذلك النظام الماركسي.. وكان ذلك كافياً في أيام البركان تلك لكي يبعث المرء إلى السجون..

ولقد كان لأصحاب تلك الرسائل كل الحق في الهم بما يمكن أن يصير إليه أمر تلك الرسائل والبرقيات، فلو سقطت زكائب الرسائل في أيدي سوءٍ لجعلت منها طريقاً للانتقام والتشفي بل وربما الابتزاز لآلاف من أبناء الوطن...

ولم يكن أمـام ثلاثة من صـغار الضـبـاط في التوجـيـه المعنوي يومهـا إلا أن يستلهموا ضميرهم حسن التصرف أمام ذلك الدليل الدامغ المميت..

ولقد فعلوا..

وكانوا يـومها أسـعد مـا يكونون حين وقفـوا يرقبـون جندياً من جنودهم وهو يطعم النار ـ على مـدى سـاعة كـاملة ـ مـا في جـوف تلك الزكائـب من برقيـات ورسائل..

ورغم أن كاتبي تلك الرسـائل ما دروا حتى اليوم، فـإن تلك النار إنما كانت برداً وسلاماً عليهم...

■ ■ ■

الفصل الثالث

مايو .. من الثورة للدولة

٦

مايو تصارع اليمين

□□

○ أبا وود نوباوي علامة فارقة في التاريخ السياسي..

○ تحصن الإمام الهادي في أبا مع ثلة

من الإخوان المسلمين

○ خرج الشريف حسين الهندي يبحث

عن معين في الجيران..

اللذين عاشوا مايو وكانوا في قلبها يعرفون تماما أن صراع يمين ـ يسار في مايو لم يتوقف منذ يومها الأول.. صحيح أن مايو فجرها اليسار ـ ضباطا وتنظيمات ـ ، وصحيح أن مايو جاءت وهي تشتعل حماسة لليسار وشعاراته، إلا أن الصحيح أيضاً أن مايو واجهت منذ يومها الأول دفعاً مستمراً لها ـ ومن عدة اتجاهات ـ نحو خانة اليمين. ولقد بدأ هذا الدفع منذ أيام مايو الأولى، بعضه جاء من خلال مواقف القوى والأحزاب والجماعات المحلية بينما جاء بعضه الآخر مدفوعاً من قوى إقليمية وعالمية..

ولعله ليس خافياً على أحد أن مايو واجهت في بداياتها معارضة القوى والأحزاب السياسية التقليدية..فقد استُقبلت منذ يومها الأول بمظاهرات نظمها الإخوان المسلمون وعرفت بمظاهرات المولد النبوي، وبدأ الصراع اليميني ضدها بعد أشهر قليلة من قيامها..

ففي أغسطس من عام 69 أعلن فاروق حمد الله ـ وزير الداخلية وقتها ـ عن اكتشاف مؤامرة ذات بعد عنصري استهدفت قلب نظام الحكم. وكان عصب ذلك التخطيط هم جماعات جبال النوبة، يتزعمهم الأب فيليب عباس غبوش، وقد اعتمد مخطط تلك الجماعة على عدد من ضباط الصف والجنود ذوي الأصول النوبية... والواقع أن مخطط أبناء جبال النوبة كان مقدراً له نفس الميقات الذي ضربه الضباط الأحرار لتحركهم في مايو، وقد اضطر النوباويون إلى تأجيل مخططهم حينما استلم المايويون الحكم، بل إن بعضاً من المحسوبين على تحرك النوبة تحركوا

مع مايو وأصبحوا جزءاً منها وإن انقلبوا عليها لاحقا ـ كما فعل حماد إحيمر... بيد أن المخططين النوبة لم يستطيعوا الصبر طويلا بعد اندلاع مايو، إذ قرروا الإسراع به قبل أن يقوى عود مايو وقبل أن تستعصي على الكسر.

والواقع أن قادة النوبة يقولون قولاً غير ما قالت به مايو فيما يتعلق باعتقالات أغسطس ,69. فهم يقولون أنهم أجلوا تحركهم الأساسي بعد أن سبقهم الضباط الأحرار إلى استلام السلطة. وقد كان ضباط مايو على علم بتحرك النوبة من خلال بعض ضباط الصف المشاركين معهم ـ مثل عباس برشم ـ. وقد جرى استغلال مخطط النوبة المؤجل وكأنه مخطط ضد مايو، وكان الهدف لم الصفوف من حول مايو وتأكيد عيونها المفتوحة دوماً، وضرب التجمع النوبي قبل أن يتحرك مستقبلاً.

أحداث أبا وودنوباوي

بيد أن التحدي اليميني الأخطر الذي واجهته مايو كان هو أحداث أبا وود نوباوي في مارس ,1970. وهي الأحداث التي دخلت تاريخ السودان باعتبارها أهم التطورات السياسية وأخطرها لأسباب متعددة.

فقد كانت هي أول مقاومة مسلحة من قوى سياسية مدنية شمالية لحكم عسكري..

وكانت هي أول مرة في تاريخ البلاد يتعرض فيها زعيم طائفة دينية للقتل بواسطة الحكومة..

وكانت تلك الأحداث هي بداية مشوار طويل من المواجهات الدموية بين مايو والأحزاب اليمينية.

كيف بدأت أحداث أبا وودنوباي؟

لعل البداية هي في رواية أمر المعارضة السياسية لمايو منذ يومها الأول.. فقد واجه الأخوان المسلمون مايو بالعداء، فسيروا المظاهرات في ليالي المولد النبوي،

ووزعوا المنشورات التي وصفت مايو بأنها حركة شيوعية يجب مقاومتها والتصدي لها... وقد تمت أول محاكمات لمجموعة من المتظاهرين ضد الحكم الجديد في ليلة المولد النبوي، في أغسطس 69 في إطار تلك المعارضة الإخوانية للنظام.

أما حزب الأمة فقد كان له جناحان، جناح حاول الاقتراب والتفاهم، وجناح آخر آثر الابتعاد والتخندق بعيداً من الخرطوم.. في جزيرة أبا.

كان الصادق بجناحه اللبرالي هو صاحب خيار الاقتراب والتفاهم.. فقد كانت لبعض أقطاب مايو ـ أبو القاسم محمد إبراهيم، محجوب برير ـ اتصالات مع الصادق شارك فيها بعض الضباط ذوي القربى بالصادق، مثل الرائد الفتلح عابدون. وقد أبدي الصادق بعض التفهم خاصة وأنه كانت له آراؤه السالبة في حكومة الديموقراطية الثانية التي لم تستوعب تمرده على البيت والدائرة... وبالرغم من أن محادثات أبو القاسم ـ الصادق لم تثمر كثيراً، إلا أنها وضعت الصادق المهدي في موضع مختلف عن موقع عمه في أبا..ولهذا فإن الاحتجاز القسري للصادق في شندي بعد مايو بقليل لم يكن اعتقالاً بالمعنى الدقيق، فقد ظل الصادق يتممتع بقدرٍ من الحركة والحرية بما جعله يداوم على ممارسة لعبة البولو مع عدد من المقربين فيما يشبه عطلة الاستجمام.

أما عمه في أبا، فقد اختار النأي بنفسه عن محاولات النظام التفاهم معه، فقد أعلن حال وصوله إلى أبا عن رفضه للتفاهم مع الحكومة وعبر عن سعيه نحو مواجهتها بالشدة.. ومن ثم فقد تجمع حوله الأنصار من كل بقاع السودان معيدين للأذهان سيرة الإمام الأول.

وإلى الهادي في أبا هرعت جماعات من الإخوان، منهم الكاروري ومحمد صالح عمر ومهدي إبراهيم.

وفي ديسمبر 69 صعّد الإمام الهادي من مواجهته مع مايو فأرسل مذكرة إلى الرئيس المصري عبد الناصر، اتهم فيها مصر بمحاولة السيطرة على السودان،

ونفي فيه أي حق للعسكريين في التحدث باسم الشعب السوداني. وكان واضحا أن المقصود بالمذكرة هو ميثاق طرابلس..

وحينما توجه وزير الداخلية فاروق حمد الله إلى أبا في نوفمبر 69 بصحبة بعض العسكريين، واجه عداءً سافراً من قبل جماعات الأنصار، ولم يجد من الإمام نفسه حماساً كبيراً للتفاهم. وقد رفض الإمام الهادي السماح بقيام نقطة شرطة في الجزيرة متذرعاً بأن الجزيرة لم تحتج أبداً إلى ذلك من قبل، ولا داعي لها الآن..

وبعد أن تيقنت السلطات أن الجزيرة أبا أصبحت أشبه ما تكون بالجزيرة السياسية المستقلة عن سلطة الدولة، وبعد أن أشارت عدد من التقارير إلى وجود عناصر تنسيق خارجية يشكل طرفاً خارجياً لها الشريف حسين الهندي الذي كان قد غادر السودان صباح اليوم الثالي لقيام مايو.. وبعد أن تأكد وجود عدد من أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين في الجزيرة.. رأت السلطات فرض هيبتها ومد ظل حكمها على السودان كله بلا استثناء.

ومن ثم جاء إعلان اعتزام رئيس مجلس الثورة زيارة منطقة النيل الأبيض ـ بما فيها الجزيرة أبا ـ في مارس من عام 1970 ليصب زيتاً إلى نار الحساسية المتقدة بين مايو وزعيم الأنصار المتخندق في أبا.. فقد اعتبر المهدي عزم نميري زيارة الجزيرة استفزازا لا مبرر له ولأنصاره، ومن ثم فقد سعى بما ملك لتأكيد رفضه لتلك الزيارة.

ولما كان نميري قد بدأ زيارته لمنطقة النيل الأبيض في الثالث والعشرين من مارس، فإن تلك الزيارة أثارت موجات من الغضب وسط جماعات الأنصار المتواجدة في مدن وقرى المنطقة.. فقد زار نميري الكوة في الخامس والعشرين من مارس حيث التقته أول مظاهرة معادية لمايو من جماعات الأنصار التي ردت شعارها المعروف وجاهرت بدعوتها للدستور الإسلامي..

وحين تقدم نميري نحو كوستي توالت المظاهرات المعادية، بما جعل مسئولي الأمن يقترحون على نميري إلغاء ما تبقى من برامج رحلة النيل الأبيض.. وقد رفض

نميري ذلك المقـترح حيث مضى ركـبه في اتجاه الشـوال التي ارتفعت فيهـا حمى العداء للنميري وركبه. وقد ذكر النمـير ي في بيان أذاعه على الشعب أيامها أن أحد رجال الأنصار حاول الاعتداء عليه بمدية في تلك القرية..

مع تصاعـد حدة التـوتر قامت الحكومة بإرسـال وفد عسكـري يضم ضابطين كبيرين هما العمـيد أحمد محمد أبو الدهب والعقيد عثمـان أمين ليتفاوضا مع الإمام الهادي... وقد تعرض الضابطان إلى ما يشبه الاعـتقال من قبل جماعة الأنصار قبل أن يلتقـيا الإمـام الهادي الذي رفض كـافة مقـترحـات الوفد. ومن ثم قـدم الإمام مقـترحات مكتـوبة تضمنت العودة إلى الديموقـراطية، إبعاد كـافة الشيـوعيين عن الحكم، إطلاق سراح جميع السجناء وإلغاء الاتفاقـيات المنتقصة من سيادة السودان (ميثاق طرابلس).

وفي اليوم اسادس والعـشرين من مارس عاد نميـري إلى الخرطوم وأذاع بيانه الشهير الذي آذن فيه بالحرب الإمام وجماعته المتخندقة في أبا.

●●●

حتى نلتـزم بالموضوعية، نورد هنا روايتين لأحـداث أبا، رواية الحكومة ورواية الأنصار المعـارضين. وقد وردت الروايتـان في مصدرين أجـنبيين، إذ وردت رواية الحكومة في الحـولية المشهورة بـوثائق إفريقيا المعـاصرة ،[1] بينما وردت رواية الأنصار في الدورية المعروفة باسم إفريقيا السرية. [2]

رواية الحكومة

تقـول رواية الحكومة، إن الجـيش شـرع من بعد عـودة نميـري من رحلة النيل الأبيض في وضـع العـدة لغزو الجـزيرة.. وذلك بعد أن تأكـد أن معـارضة الإمـام

(1)Africa Contemporary Records, 1970-1971

(2) Africa Confidential,No 14, July 10, 1970

الهادي تعدت حـدود المعارضة باللفظ، حيـث أخذ يخطط مع قوى خارجـية ويجمع السلاح للمقاومة، ويجري اتصالات خارجية معادية لمايو.

وقد بدأ حصار الجزيرة أبا في السابع والعشرين من مارس ومن ثم بدأ قصفها بمدافع الميـدان والمورتر، وقـد طلبت السلطات من المواطنين غـير المـعنيين بمقاومـة السلطات مغـادرة الجزيرة حتى لا يـتعرضوا لـلأذى، بينما قدرت الحكومـة حجم قوات الأنصار المتخندقة في أبا بحوالي 30000 رجل.

ومنذ اليوم الأول بدأت طائرات الميج في القيام بطلعـات جوية فوق سماء جزيرة أبا.. وهي طلعات كـسرت فيهـا طائرات الميج حواجز الصوت فـوق الجزيرة بدوي عالٍ.

ظلت المعـركة على مـدخل أبا حيث الجـسر الترابي الـذي قام الأنصار بقـطعه وجعلوا بذلك صـعباً على قوات الحكومـة دخول الجزيرة.. منذ اليوم الثـاني أخذت طائرات حربـية من طراز يروفوسـت في التحليق فـوق الجزيرة وإلقاء المـنشورات الداعية لخروج الأبرياء واستسلام المقـاومين..بينما واصلت المدفعية ضرب الجزيرة من مواقعها بغرب النيل..

مع اشتداد الحصـار على الجزيرة أخذت قوات الأنصار في إعادة تنظـيم نفسها واستطاعت أن ترسل بمجموعـات قتالية قامت بعدد من الأعمال العـدائية ضد قوات الحكومة من بينها حرق محلج ربك ومفاجئة القوات المهاجمة من الخلف.

استمر قصف الجزيرة على فترات متقطعة في اليومين التاليين حيث أخذت قوات الحكومة في التقـدم نحو مدخل الجزيرة بعد أن تم إزالة المقـاومات التي كانت تمنع اقتـراب القوات منه..وباقـتراب القوات بمدرعـاتها من الجاسـر كا نت المعـركة على وشك نهايتها.

في الحادي والثلاثين من مارس دخلت قوات الحكومة الجزيرة فوجدت أن الإمام الهادي ومجموعة القيادة التي تركزت حوله قد هجرت الجزيرة.. ومن ثم بدا البحث

عن الإمام الهـادي حيث جرى إخطار كافـة النقاط الحدودية، خاصـة نقاط الحدود الشرقية.

أفـادت وحدات نقطة الكرمك المدعـومة بوحـدات من القـوات المسلحة أنهـا أثناء تحركها في المنطقة اصطدمت بمجموعة من المدنيين تحاول العبور عن طريق الكرمك، وحينما استوقفت تلك المجموعة حاول بعضها المقاومة والفرار، وقد اضطرت القوة إلى التعامل بالنيران مع المجـموعة، وقد سقط من جراء ذلك التعـامل جرحى وقتيل كان هو الإمام الهادي.

ود نوباوي

في ود نوباوي أثارت أحـداث الجزيرة أبا ومـقاومـات الأنصار فـيهـا مشـاعر الأنصار المتـواجدين في العـاصمة، حـيث أخذوا في التجـمع منذ احتـداد الأمر بين السلطات وبين الإمـام الهـادي. وقـد بلغ تجـمع الأنصـار ذروته صـبـاح التـاسع والعشرين من مارس بالقرب من كبري النيل الأبيض حيث حاول ذلك التجمع عبور كبري النيـل الأبيض فتصدت له قوات الشـرطة ومنعته من العبـور. ومن ثم توجه التجمع نحو منطقة ود نوباوي وتحلق حول مسجد الأنصار.

بعـثت السلطات بفصـيلة من فـصائل سـلاح المهندسين لتقـوم بمراقبـة الموقف والعمل على السـيطرة عليه والحـيلولة دون انفلات زمامـه. وقد حاول قـائد القوة العقيد أحمد محمد الحسن، التفاهم مع الجماعة المتحلقة إلا أنه بوغت هو وثلاثة من ضباطه بالهجوم، فقتلوا في الحال..

ومع ازدياد حدة التوتر بعـد مقتل الضباط الثـلاثة في مدخل حي ود نوباوي، قررت السلطات التـعامل مع الموقف باعتـباره أكثـر من مجرد شغب.. فـتم إرسال وحدات مظـليين، وعدد من المدرعـات بالإضافة إلى فـصائل سـلاح المهندسين، وتم إخطار المواطنين بمغادرة المنطقة بعد أن أصبحت منطقة عمليات حقيقية.

وقد تعاملت تلك القوة مع الأنصار المتحصنين بالمسجد والمناطق المحيطة به تعاملا حربيا بحتاً انتهى بمقتل عدد من المقاومين واستسلام عدد آخر منهم.

رواية المعارضة

تقول مصادر الأنصار إن نميري ومجموعة الضباط الأحرار أرادوا أن يجعلوا من أبا درساً بليغاً لكل قوى اليمين، ومن ثم فقد عزموا على التعامل منذ البداية بالقوة معه. وقد بعث نميري بالرسل إلى الإمام الهادي بغرض الاستطلاع ومعرفة الموقف العسكري للإمام وجماعاته. وحسب تلك الرواية، فإن زيارة نميري لكوستي في الخامس والعشرين من مارس صحبها حشد عسكري كبير كان قوامه 48 دبابة، وعربة مدرعة وناقلة جنود. وحوالي الحادية عشرة نهاراً بدأت قوات الجيش في محاولة عبور الجسر نحو الجزيرة أبا.. ولكن تم صد تقدم القوات الحكومية من قبل الأنصار الذين وقفا على الجانب الآخر من الجسر.

وقد قام عدد من الأنصار بمحاصرة الدبابات ومن ثم أخذوا إثنين من الضباط إلى الإمام الهادي (الضابطان هما اللذان بعثت بهما الحكومة للتفاهم مع الإمام). وقد حمل الضابطان وثيقة مكتوبة من الإمام المهدي للنميري تضمنت عدة مطالب منها عودة الحياة الديموقراطية وإطلاق سراح السجناء وإلغاء اتفاقية طرابلس..

في اليوم السادس والعشرين قام نميري بقطع رحلته إلى أبا وعاد إلى الخرطوم حيث بدأ بعدها القصف الفوري لأبا بالمدافع والدبابات. وقد حاولت قوة من الدبابات اقتحام الجسر الذي تم ترميمه، إلا أن قوة من الأنصار مسلحة بالمدافع الرشاشة تصدت لها على مدى ساعتين وأجبرها على الانسحاب. بلغت قوة الأنصار حوالى 20000 رجل بينهم 500 يحملون أسلحة حديثة..وقد تمكنت بعض سرايا الانصار من الاستيلاء على أربعة مدافع مورتر ومدفع رشاش وعربة ذخيرة تركتها القوات المنسحبة.. قتل من الأنصار 16 فردا بينما أسقط المدافعون طائرة بروفوست.

في يوم السادس والعشرين من مارس بدأت طائرات الميج في الإغارة على الجزيرة. وقد تم إسقاط واحدة منها بالمدافع الرشاشة، ويقول تقرير مجلة آفريكا كونتيمبروري ريكوردس المستند على رواية الأنصار، إن تلك الطائرات كان يقودها طيارون مصريون، بينما تشير المجلة إلى أنها لم تستطع تأكيد هذه الرواية أو تلك التي تقول أن الطائرات كان يقودها طيارون سوفييت (الرواية الرسمية تقول أن طائرات الميج اقتصر دورها على كسر حاجز الصوت فوق الجزيرة في إطار من الحرب النفسية على المتحصنين بالجزيرة). تم أيضا قصف المدينة بمدافع المورتر.

في الخامسة من مساء ذلك اليوم أذاع نميري بياناً هيأ فيه الرأي العام للخطوات التي ستتخذ ضد الأنصار وقال إن الجزيرة ستهاجم إذا لم يستسلم الإنصار..وقال إن الأنصار والإخوان المسلمين مدعومون بالغرب خاصة ألمانيا الغربية.

بدأ يوم الثامن والعشرين من مارس بإلقاء منشورات من الطائرات على الجزيرة تدعو الأنصار للإستسلام ومغادرة الجزيرة. ومن ثم تواصل القصف طوال اليوم. أصيب سراى الإمام الهادي بأضرار بليغة من القصف.

وفي هذا الوقت جرت مواجهة نوباوي حيث حاصرت قوة قدرت بثلاثة آلاف جندي، بالدبابات الأنصار اللذين تحصنوا بالمسجد الرئيسي. وقد قتل ثمانمائة منهم بينما قتل أربعون آخرون وهم يفرون في طرقات الحي... وقد تمكن الأنصار من إحداث خسائر في صفوف جنود الحكومة أيضاً.

خلال يومي 28 و29 استمر التعامل بين الأنصار وقوات الحكومة في الجزيرة أبا. وقد قام الإمام بتوجيه فرقة انتحارية بالعبور إلى ربك لتقوم بهجوم جانبي بغرض تحويل الأنظار عن عمليات انسحاب الأنصار من أبا.. وبالفعل قامت قوة انتحارية بالعبور إلى الجانب الآخر من النهر، وهاجمت عدد من المنشئات في مدينة ربك وذلك بقصد تشتيت جهود القوات الحكومية..

في الثلاثين من مارس في الثانية صباحا، غادر الإمام الهادي وعدد كبير من الأنصار الجزيرة، وذلك بعد أنه واصلت الفرق الانتحارية الاشتباك مع قوات الحكومة في ربك بقصد لفت نظرها بعيداً عن عمليات انسحاب الإمام..وتمكنت القوات التي اشتبكت في ربك من تحطيم طائرتين وقتل عدد من الجنود، وقد ظلت هذه الفرقة تقاوم حتى نفذت ذخيرتها ومن ثم قتل معظم أفرادها. وكان من بين أفراد تلك المجموعة الانتحارية محمد صالح عمر ومهدي إبراهيم.

في الحادي والثلاثين من مارس كان الإمام الهادي وعصبة من الأنصار والأقارب تسابق الصبح نحو الحدود الشرقية في اتجاه مدينة الكرمك.. وبالقرب من نقطة أونسة اصطدم ركب الأنصار المغادر بمجموعة من رجال الأمن الذين كانوا يذرعون الحدود بتعليمات من الخرطوم تحسباً لدخول إمدادات من الرجال أو العتاد إلى أبا أو حذرا من خروج من هم مطلوبون بعد مقاومات أبا وودنوباوي.

وما جرى بعد ذلك أصبح جزء من محاكمات ومواجهات كانت ساحتها العدالة.. فقد قتل الإمام في المواجهة التي جرت في تلك اللحظات.. وانتهت مقاومة الجزيرة أبا من بعد خروجه..وتعرض مئات من الأنصار للسجن، وبعضهم إلى النزوح والهجرة إلى إثيوبيا ثم إلى ليبيا ليصبحوا نواة الجولة الثانية من المواجهة بين مايو ومجموعة أحزاب اليمين في السودان.

هل قصفت طائرات الميج أبا؟

لا زال هذا السؤال مثار اهتمام العديد من ذوي الاهتمام بالقضية، وهناك عدد من الروايات في هذا الشأن.

حينما سئل الرئيس المصري حسني مبارك عن صحة ما يقال عن قيامه بقصف الجزيرة أبا كطيار أبدى استهجانه للسؤال وقال إن مصر لم تقم قط بمثل هذا الدور في السودان.(1) والواقع أن التقارير الصحفية وغير الصحفية في هذا الصدد تشير

---

(1) راجع يوسف الشريف، السودان وأهل السودان. القاهرة، دار الهلال.

إلى أن مصــر لم تقم بمثل ذلك الدور.. بل تشــير معظــم التقارير إلى أن الــطيارين السوفييت صحبوا الطيارين السودانيين الذين قاموا بعدد من الطلعات الاستكشافية فوق الجزيرة كما أنهم قاموا في تلك الطلعات باختراق حاجز الصوت.

وكانت طـائرات الميج التي وصلت لتوها إلى الســودان منذ بداية عـام 1970 قد وصلت بصـحبـة عدد من الخـبراء الروس بما فـيـهم المدربين الذين كانوا يتـولون عمليات التدريب للطيارين السودانيين، بيـنما بعث عدد آخر من الطيارين العسكريين إلى الاتحاد الســوفيـيتي للتدريب. وقـد قامت طائرات الميج في تلك الأيـام بطلعات جوية تدريبـية فوق ســماء الخرطوم وكســرت حاجز الصــوت فوق العاصمــة عدة مـرات خلال أشــهر فـبـراير ومارس من عـام ,1970 ومن ثم يمكننا أن نقـول إن الطائرات التي حلقت فـوق أبا قامت بكســر حاجـز الصوت وأحدثت الأثر الـنفسي المطلوب، إذ تصور المتواجدون في أبا أن القصف آت من تلك الطائرات.

من بعد مقـتل الإمام الهادي جرت مـحاكمات لعدد من قـادة الأنصار والإخوان المسلمين الذين تم القبض عليهم، بينمـا حوكم بعضـهم غيابيـاً.. وتمت مصادرة عدد من المنشئات والشــركات الخاصة بدائرة المهدي حيث وضــعت تلك الممتلكات تحت الحراسة التي جعل لها حارس عـام عرف باسم الرقيب العام، وكان ذلك الرقيب هو الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.

وجـرى نفي الصــادق المهدي إلى القـاهرة حـيث غادر إلـيهـا مع عـبد الخـالق محجوب.. وكان نفي الصادق المهدي يستهدف إبعاده من البلاد حتى لا يصبح قطب الجذب لجماعات الأنصار من بعد غيـاب الإمام، إذ كان الصادق هو العنصر القيادي الوحيد الكفيل بجمع شتات الأنصار وإعادتهم مرة أخرى قوة منظمة مهابة الجانب.

□□□



مايو تخلع دروع الصرامة

□□

○ تحررت من الأمر الدراكوني الرابع بالأمر الجمهوري الخامس

○ وضعت مايو الدستور والميثاق وقامت الجمهورية وتأسس التنظيم السياسي..

جاءت مايو بقوة السلاح.. لا ريب ولا شك.

وواجهتها القوى المناهضة لها بالسلاح، في مارس 1970يوليو وفي يوليو 1971، فواجهت مايو تلك القوى بقوة السلاح أيضاً، فسالت دماء ـ لا يهم من هنا أو من هناك ـ فهي دماء أبناء.

ثم تجمعت ضدها قوى اليمين بعزم الانقضاض عليها بالسلاح متى ما أصبح ذلك ممكناً، فأحكمت مايو عيونها من حول ذاتها وراحت ترصد وتراقب، ومن ثم تنقض على كل من يحاول أو يجاهر. ولقد كانت المحاولات المناهضة كثيرة منها ما هو معروف ومشهور، ومنها ما لم تصرح به وتعلن. ففي أقل من ثلاثة أشهر من بعد نجاحها كانت مايو تعلن عن اكتشاف أجهزتها لمؤامرة "عنصرية" تستهدف الحكم وترمي إلى إقامة نظام يثبت من دعائم الجهوية. وكانت ركائز ذلك التخطيط هي تنظيمات جبال النوبة بزعامة غبوش، وقد كشفت التحقيقات فيما بعد أن هذا التحرك كان مضروباً له موعد يكاد أن يطابق موعد تحرد ضباط مايو في الرابع والعشرين من مايو 1969، وأن أن تلك القوى كانت ترمي إلى تنصيب حسين خرطوم دارفور رئيسا للثورة والصادق المهدي رئيساً للوزراء والصادق جبارة مسئولاً عن شؤون دارفور وجبال النوبة.

في يناير عام 1970 ـ قبيل اندلاع أحداث أبا وود نوباوي ـ أعلنت السلطات عن المحاولة الثانية التي كانت تخطط لقلب نظام الحكم، إذ تم القبض على إثنين وعشرين من العسكريين والمدنيين من بينهم قائد سابق لسلاح الإشارة تمت إحالته للمعاش بعيد استلام مايو للسلطة في البلاد.

وكـان من الملفت لـلنظر في أمـر هذا المخطط هو ضلـوع عـدد من ضـبـاط الصف في التخطيط للانقلاب، إذ لم يكن مـعهوداً قبل ذلك أن يكونوا في موقع الصـدر من عمليات التخطيط لـلأعمال العـسكرية السياسـية. ولكنا بدأنا في مـشاهدة تزايد أعداد ضـباط الصف النشطين في التخطيط والتنفيذ منذ يوليـو 71، حيث كان لعدد منهم دوراً نشطاً في كـلا الجانبين. فـفي انقلاب العـصر الذي قـاده هاشم العطا، كان لعـدد من ضـباط الصف دوراً إيجابيـاً ونشطاً في تنفيـذ الانقلاب وفي مراحل مـختلفة منه.. ولقـد جرت محاكمة عدد من ضباط صف سلاح المدرعات على وجه الخصوص في ذلك الانقلاب.

أما عـلى صعـيد التـحرك المضـاد لانقلاب العطا، فـإنه يمكن أن نقول أن الـقوة الاساسية لحركة العودة كانت عنصر ضباط الصف، خاصة في المدرعات والمظلات.

ولم يتوقف دور ضباط الصف على مـحاولة 19يوليو 71 وردها في 22 يوليو، فقد تتابعت المحاولات التي ضلع فيهـا ضباط الصف بالتخطيط. ففي عام 73 جرى كشف مخطط يتم نسجـه بقيادة عضو سابق بمجلس قيادة نظام عـبود. فقد أعلنت السلطات أنهـا وضعت يدها على مـخطط شمل عـددا من ضبـاط الصف والجنود وعـدد من المدنيين إضافـة إلى ضـابط سابق هو إبـن الأميـرلاي شنان الذي تزعم المخطط. وقـد أظهرت التـحريات وجـود دور إيجابي لعـدد من الجنود، كمـا أبانت التحقيقات وجود صلة تنسيق لتلك المجموعة مع الجبهة الوطنية.

وكانت تلك هي المرة الأولى التي يظهر فيها اسم الجبهة الوطنية التي لعبت دوراً أساسياً فيما بعد في المحاولات الانقلابية التي تعرضت لها مايو.

أما مخطط عام 1973 فقد تزعمه ضابط سابق من دفعة جعفر نميري في الكلية الحربية، وهو العقيد (م) أنس عمر. وقـد أبانت التحريات والمحاكمات التي جرت من بعدها أن التخطيط كـان على صلة بالجبهة الوطنية التي كانت قـد حطت رحالها في ذلك الوقت في ليبـيا، كما أن التـحقيق والمحاكـمات شملت عددا من ضـباط الصف العاملين وغيرهم من الذين انتهت خدمتهم.

من شرعة السلاح إلى شرعة بالقانون

مع التصاعد المستمر في مد التحركات المعادية، شرعت مايو في العمل على مد جذورها إلى بطن تربة الوطن بما يقيها شر الرياح الهوج، وبما يستعصي به اقتلاعها من أرض السودان.

وكان طريقها نحو ذلك هو استبدال الاستثناء بالقاعدة، بحيث تصبح مايو بأجهزتها وتنظيماتها وقوانينها هي القاعدة لا الاستثناء في ممارسة الحكم.

فإن كانت مايو قد جاءت على أسنة الرماح، فإن ذلك كان استثناء في قاعدة الوصول إلى الحكم في البلاد.

وإن حكمت مايو البلاد بأوامر جمهورية امتدت من الثاني إلى الرابع، فإن ذلك كان استثناء في قاعدة التشريع.

وإن مارست مايو الرقابة على ذاتها دون حق الآخرين في الرقابة، فإن ذلك كان استثناء في قاعدة الرقابة على الحكم.

وإن كانت مايو تمارس الاختيار للقائمين بأمر الحكم والسياسة ، فإن ذلك كان استثناء في قاعدة حق الجماهير في اختيار من يحكم.

ولقد بدأت مايو هذا الطريق ـ طريق الركون إلى القاعدة دون الاستثناء ـ بطيئاً في أوله، متعثرا ومرتبكاً في بداياته.

كانت بدايات هذا الطريق هو إعلانها ـ في عيد مايو الأول ـ عن رغبتها في إقامة تنظيم شامل وعريض يصبح مظلة جامعة تستظل بها فئات الوطن ذات العطاء ، وقد نادت مايو بالتنظيم الجامع بينما نادى المعضدون المناوئون ـ الشيوعيون ـ بالتنظيم الصفوي، تنظيم الجبهة.

ولقد جاء تكوين لجنة الميثاق الوطني ـ وهي اللجنة التي أنيط بها وضع ميثاق يحكم العمل السياسي ـ وهي تجمع تناقض فيه الناصريون مع البعثيين وتناقض

فيه الشيوعيون (المنشفيك) مع (البلاشفة)، فخرج الميثاق ـ كجبة الدرويش ـ لباساً مزركشاً تم تطريزه من كل لون سياسي يساري.

فقد جاء الميثاق وهو يتحدث عن مفاهيم ماركسية كمفهوم الاشتراكية العلمية، وأخرى عروبية ـ ناصرية تارة وبعثية تارة أخرى ـ ، ثم يطرح الميثاق قضايا الإنتماء من منطلقات مختلفة ومتباينة، كما يحدد أسس الممارسة السياسية ومعاني الحرية وشكل الديموقراطية من وجهة نظر يختلط فيها الماركسي والبعثي والناصري والليبرالي.

وجاء تداخل هذه المفاهيم الفكرية متعددة الألوان ناجاً لشتراك جهات عدة في صياغة مسودة الميثاق، فلم يجلس إلى الميثاق الماركسيون وحدهم، بل شارك فيه بعثيون وناصريون وليبراليون و ماركسيون من جماعة الصين وإسلاميون ومسيحيون وآخرون لا هنا ولا هناك.

وحتى نلم بحقيقة ألوان الطيف التي اجتمعت إلى صياغة الميثاق أولا، ثم إلى مناقشته واقتراح التعديلات فيه لاحقاً، دعنا ننظر إلى عضوية اللجنة الشعبية لمناقشة الميثاق الوطني والتي بدأت أعمالها في نهايات عام 1970، نقتطف من أعضاء تلك اللجنة بعض الأسماء النجوم فحسب، إذ فاقت عضويتها المائة بكثير. لقد كان من بين الأعضاء محمد إبراهيم نقد، بدر الدين مدثر، الطاهر عوض الله، بابكر كرار، معاوية إبراهيم ، آمال عباس، جوزيف قرنق، محجوب عثمان، أمين الشبلي، مهدي مصطفى الهادي، إدوارد لينو، طه بعشر، خالد المبارك وحسن الطاهر زروق، وكان في عضويتها أيضاً منصور خالد، وأحمد عبد الحليم. وكان معظم هؤلاء أعضاء في اللجنة التي صاغت الميثاق نفسه.

أما اللجنة الشعبية لمناقشة الميثاق، فقد ضمت عددا كبيراً من الأسماء نقتطف منهم: يوسف بشارة، نفيسة أحمد الأمين ، صالح محمود اسماعيل، مصطفى طه، هنري رياض، محجوب محمد صالح، عبد الله عبيد، محمد جبارة العوض، الحاج عبد الرحمن، وعبد الرحمن عباس.

وكان في عضويتها أنطون قرنفلي، عبد السلام أبو العلا ، وسيد محمد السيد.

وفيها الشـيوخ: محمد المبارك عبـدالله.. يوسف إبراهيم النور، السيد الإدريسي، الشيخ عمر الكريدة، والقساوسة باستور آموس والمطران ديميثيوس.

وكان فيها من الشعراء الأدباء محمد المهدي المجذوب، محمد محمد على، وفنانون منهم الثلاثي الشهير وردي والكابلي ومحمد الأمين.

ولقـد جاء مـيثـاق العمـل الوطني والذي أصبح هادي الثـورة ودليل تنظيـمهـا السياسي، جاء يحمل مزيجاً من الأفكار عن الاشتراكية التي انتزعت منها ـ فيما بعد الطلاق بين مايو والشـيوعيين ـ صفـة العلمية لتصـبح اشتراكية نابعـة من التراث السوداني. ثم حدد الميثـاق الديموقراطية باعتبارها ديموقراطية غيـر ليبرالية تكون فيهـا السلطة في يد (قوى الشعب العـاملة) ويتم التعبيـر عن تلك السلطة من خلال تنظيم سـياسي جـامع له السطوة على كل مـستـوى من الريف إلى الحضـر ومن القاعدة إلى القمة.

وعن الاقتـصاد تحدث الميثـاق عن دور مشهـود ومقدر في البناء الاقتـصادي الوطني لما أسـماه الرأسـمـالية الوطنيـة التي تم وصـفهـا بكونهـا "غيـر المرتبطة بالاستعمار".كما عبـر في هذا الصدد عن وجوب سيطرة تحالف قوى الشعب على وسـائل الانتاج، ومن ثم عـبر عن وجـوب خلق قطاع تعـاوني قوي يقـود حركـة السيطرة على وسائل الانتاج.

وفصل المـيثاق حـول مفـهوم الوحـدة الوطنية التي تسـعى مايو إلى تـرسيخ دعائمها، إضافة إلى دور القوات المسلحـة والقوات النظامية الأخرى والتي أصبحت بموجبـه قوة سياسـية مكانها قلب العمـل السياسي الوطني، ثم تحدث الميـثاق عن الصحافة ودورها فجعل الصحافة مملوكة للشعب عن طريق التنظيم السياسي.

من الأمر الدراكوني إلى الأمر الدستوري

إذا كان وضع الميثاق والشروع في استبانة ملامح التنظيم السياسي هي بعض الخطى المقطوعة نحو التحول من الثورة إلى الدولة، فإن أهم خطوات الاقتراب نحو الشرعية بالقانون كانت هي صدور الأمر الجمهوري الخامس في الرابع عشر من أغسطس من نفس العام، وهو الأمر الذي استبدل الأمر الجمهوري الرابع والذي يعتبر واحدا من غلاة "الأوامر" في تاريخ السودان السياسي.

والواقع أن صدور الأمر الجمهوري الخامس في أغسطس 71 يشكل واحداً من أهم خطوات مايو على طريق خلع دروع الصرامة الثورية، وارتداء ثياب الشرعية الفضفاضة، فالأمر الجمهوري الرابع السابق، كان "أمر الحسم والردع" فهو الأمر الذي جعل أمن الثورة محوراً لكل فعل سياسي. فقد جرم ذلك الأمر كل كلمة نقد لاي من أجهزة الحكم ورجاله، كما هدد بمعاقبة كل تعبير يهدف إلى تشويه أو تحقير أي عمل من أعمال الثورة، ثم نادى بالمعاقبة على الإضراب مهما كانت طبيعته وغايته، ومنع تكوين الجمعيات وحدد الجرائم ذات البعد الاقتصادي كالتهريب والتخزين والامتناع عن البيع، ومنع استغلال الجماعات والطوائف الدينية لاية أغراض ذات بعد سياسي، وقد جعل الأمر الدراكوني الرابع، الإعدام والمصادرة عقوبة لمعظم تلك المخالفات.

أما الأمر الجمهوري الخامس الجديد فقد جاء في أعقاب الطلاق الدموي بين مايو والشيوعيين، وفي أعقاب الترحيب الواضح لقوى اليمين الوطني ثم الإقليمي والعالمي بالتطورات التي قادت إلى ذلك الطريق.

وقد جاء الأمر الخامس وهو يوضح ملامح الانتقال من واقع السلوك الثوري إلى رحاب الممارسة المؤسسية. فقد قضي الأمر بقيام حكم رئاسي في قمته رئيس للجمهورية يستفتى الشعب عليه، وقضى بقيام مجلس منتخب للشعب، ووضع أسسٍ لحكم الناس قربت به من شكل الدستور.

وقد قضى ذلك الأمر بحل مجلس الثورة لنفسه وترشيح رئيسه ـ جعفر محمد نميري ـ لرئاسة الجمهورية، فأعلن بذلك دخول البلاد إلى مرحلة جديدة.

نميري من "القائد" إلى "الرئيس القائد"

كان القرار الثاني ذي الأهمية القصوى في تحول البلاد من واقع الثورة إلى واقع الدولة هو إقرار العمل بالنظام الجمهوري وقيام ذلك النظام بالفعل بعد أشهر قليلة. فقد أصدر مجلس قيادة الثورة في الثاني من أغسطس 1971بياناً قصيراً أعلن فيه قراره (رقم 561) والقاضي بترشيح رئيسه ـ اللواء جعفر محمد نميري ـ لرئاسة الجمهورية.

ثم أعقب ذلك البيان صدور الأمر الجمهوري الخامس الذي نظم كافة أشكال العلاقة بين أجهزة الدولة وصار الدستور الذي حكمت به حتى إجازة الدستور في وقت لاحق. وحلال الأشهر الثلاثة التالية لذلك البيان نشطت الأجهزة والمؤسسات لتمكين الثورة من الانتقال من واقع الثورية إلى واقع الشرعية. فاكتملت خلال شهري أغسطس وسبتمبر الاستعدادات لأول استفتاء على نطاق السودان كله، و من ثم جرى الاستفتاء في أكتوبر 1971 بعد أن تم مد فترة الاقتراع خمسة عشرة يوما بسبب الأمطار. وقد فاز جعفر نميري المرشح الوحيد بنسبة 98٪. وكان نميري قد أعلن أنه لا يقبل بأقل من ثمانين بالمائة من أصوات الشعب عامة، ومائة بالمائة من أصوات الجيش، وذلك باعتباره قائداً عاما له.

في الثاني عشر من أكتوبر 1971 بدأ السودان أول خطواته في رحاب مرحلة جديدة.

ففي ذلك اليوم أصبح جعفر محمد نميري أول رئيس جمهورية في تاريخ البلاد.

وفي ذلك اليوم حل مجلس قيادة الثورة نفسه وودع العسكريون منهم المواقع المتفردة في صفوف الجيش بعد أن أحيلوا إلى المعاش من الجيش تلقائياً. وفي ذلك اليوم أصبح الاتحاد الاشتراكي السوداني التنظيم السياسي الأوحد للدولة، وأصبح الرائد مأمون عوض أبو زيد أميناً عاما للاتحاد الاشتراكي السوداني.

وفي ذات اليوم تم تعـيين السيد بابكر عـوض الله نائباً أول لرئيس الجمـهورية بينمـا تم تعيين كل من اللواء خـالد حسن عـباس والسـيد أبيل أليـر نائبين لرئيس الجمهورية.

ولكي يسـتـتـبع التحـول من الثـورة إلى الدولة تغـيـيـر في شكل ونمط الأداء الحكومي فـقد تم تشكيل الحكومـة على نحو جـديد، تم فيـه تقسـيم الوزارات إلى قطاعات على النحو التالي:

قطاع وزارات السـيادة: وشـمل وزارات الدفاع، الخـارجيـة، الداخلية ، العـدل، الخدمة العامة والإصلاح الإداري

وزارات الخدمـات: وضم وزارات الحكومات المحليـة، الإسكان والمرافق العـامة، الصحة، المواصلات والتموين

وزارات القطاع الاقتصـادي: وشمل وزارات الزراعة، التعاون والتنميـة الريفية، الري والقوي الكهربية المائية، الانتاج الحيواني

قطاع التوجـيه: وشمل وزارات التـعليم، الثقافـة والإعلام، الشبـاب والرياضة والشؤون الاجتماعية، الشؤون الدينية والأوقاف، التعليم العلي والبحث العلمي.

قطاع الدولة: وشمل وزارات شؤون رئاسة الجـمهورية، شؤون مجلس الوزراء وشؤون الجنوب

تحولات الدولة فيما بعد نميري الرئيس

وبحلول حكومة ما بعد نميري الرئيس، كـانت ملامح التحول الكامل في مايو قد أخذت في الوضوح.

فقد اسـتكملت مايو دورة انعتاقهـا من الشيوعيين بإبعـاد من تبقي من عناصر الشيوعيين حتـى جناح الانشقاق، فقد خرج في آخر الخارجين من جـماعات اليسار أحمد سليمان وطه بعشر.

وكان عدد آخر من رموز اليســار قد خرج في الثالث من أغسطس 71 ،وكان من بينهم أقطاب الانشقـاق على الحزب الشيـوعي: فاروق أبو عيسى ومـعاوية إبراهيم ومرتضى أحـمد إبراهيم، كـما كان من بيـنهم يساريون آخرون منهـم سيد أحـمد الجاك ومأمون يحي منور.

ومن ثم راحت مايو تـستكمل خطواتها في اتجـاه التصالح مـع اليمين، في إطار الانفتاح اللبرالي الذي عاشته بعد الاستفتاء وتطبيق الأمر الجمهوري الخامس وبدء مناقشات إقرار الميثاق وقيام التنظيم السياسي الاتحاد الاشتراكي.

ففي نهـاية سبتـمبر 71 خـفض جعفـر نميري أحكام المتهـمين بأحداث أبا وود نوباوي، إذ صدرت الأحكام على المشاركين في الأحداث وهي تشمل أحكاماً بالإعدام على ستة وسجناً مدى الحياة على ســتة آخرين وسجنا لسنوات مختلفة على إثني عشرة آخـرين. فقام نميري باســتبدال أحكام الإعدام إلى المؤبد وعـدل بقية الأحكام كما ألغى أحكاماً صادرة على عدد من المدانين.

وفي نفس تلك الفتـرة، خفض نميري حكم الإعدام الصـادر ضد المرتزق الألماني رودولف شتـاينر الذي اعتقل في جنوب الســودان. وكانت المحكمـة العسكرية التي شكلت لمحاكـمته قد رفـعت حكمها بالإعـدام عليه.. وقد قام نميـري بتخفيـضه إلى عشرين عاما (قضى منها خمساً ثم أطلق سراحه).

وفي سبـتمبـر نفسه أعـادت مايو تنظيم إتحاد نـقابات العمـال بصورة وشكل يضمنان رفع الســيطرة والوصاية الشــيوعية الطـويلة عليه، إذ تم تجمـيع النقابات تحت ثلاثين نقـابة بدلا من 670 نقابة كـان يتشكل منــها اتحاد الـنقابات، كـما تم ابتداع تنظيم لاحق بتنظيم النقابات عرف بتنظيم اتحاد أصحاب العمل.

ومن خلال التـعيينات الوزارية المخـتلفة منذ مـا بعد يوليو 71 وحـتى تنصيب جعفر نميري رئيساً للجمــهورية، يمكن تحسس ملامح التحولات الجذرية التي كانت تمر بها مايو خلال استعراض أسماء الوزراء.. ففي فبراير عام 1971 ـ بعد إعلان

الطلاق الشهير من الحزب الشيوعي ـ دخل جعفر بخيت الوزارة وزيراً لحكومات المحلية، وأصبح في زمن وجيز واحداً من الشخصيات المركزية في فترة ما بعد نميري الرئيس.. كما دخلت شخصيات مثل محمد إدريس محمود وعبد الجليل حسن عبد الجليل وعبد الرحمن عباس ولويجي أدوك وتوبي مادوت.

ويمكننا أن نلحظ ملامح وحجم التحولات الكبرى التي كانت تمر بها مايو إذا ما استعرضنا قائمة الوزارة التي استفتح بها جعفر نميري عهد رئاسة الجمهورية الأول. فحينما وجه نميري خطابه الشهير إلى مجلس وزرائه الأول في أكتوبر 1971، كان قائمة الوزراء تضم الآتية أسماؤهم:

خالد حسن عباس: الدفاع/ منصور خالد: الخارجية/ اللواء الباقر: الداخلية/ أحمد سليمان: العدل/ عبد الرحمن عبد الله: الخدمة العامة والإصلاح الإداري/ جعفر بخيت: الحكومات المحلية/ مبارك سنادة: الإسكان/ بشير عبادي: المواصلات/ موسى عوض بلال: التموين/ محمد عبد الحليم: الخزانة/ إبراهيم منعم منصور: التجارة والاقتصاد/ أحمد عبد الرحمن العاقب: الصناعة/ زين العابدين عبد القادر: النقل/ وديع حبشي: الزراعة/ عثمان أبو القاسم: التعاون والتنمية الريفية/ يحي عبد المجيد: الري/ محمد النصري حمزة: الإنتاج الحيواني/ محي الدين صابر: التربية والتعليم/ عمر الحاج موسى الإعلام/ صلاح عبد العال: الشباب والرياضة/ عون الشريف قاسم: الشؤون الدينية والأوقاف/ أحمد محمد الجسن: التعليم العالي/ أبو القاسم هاشم: رئاسة الجمهورية/ موسى المبارك: شؤون مجلس الوزراء/ أبيل ألير: شئون الجنوب/ مصطفي عثمان حسن: نائب وزير بالدفاع/ فخر الدين محمد: نائب وزير بالخارجية/ محمود جادين: نائب وزير بالإسكان / نفيسة الأمين: نائب وزير بالشباب والرياضة / وبيتر جاتكوث: نائب وزير بشئون الجنوب.

ويمكننا أن نقارن هذه القائمة بقائمة وزراء مايو في آخر وزارة قبل انقلاب العطا، وهي الوزارة التي شكلت في يناير 71، حيث ضمت تلك القائمة:

بابكر عـوض الله: العـدل/ خـالد حـسن عـبـاس : الدفاع/ فـاروق أبو عـيـسى : الخارجـية/ أبـو القاسم مـحمـد إبراهيم: الداخلية/ مـأمون عـوض أبو زيد: الأمن القومي/ منصـور محجوب: الاقتـصاد/ أحمد سليـمان: العدل/ عمـيد محمـد عبد الحليم: الخزانة/ أبيل ألير: الأشغال/ طه بعشـر: الصحة/ مرتضى أحمد إبراهيم: الري/ سيد أحمد الجاك: المواصلات والنقـل/ عمر الحاج موسى: الإرشاد القومي/ مـبارك سنادة: الإسكان / عـثمـان أبو القاسم: الـتعـاون والتنميـة الريفيـة/ زين العابدين عـبد القادر: مـساعد رئيس الوزراء للقطاع الـزراعي/ أبو القاسم هاشم : الشباب والرياضة/ جوزيف قرنق: الجنوب/ مـعاوية إبراهيم: العمل/ مأمون يحي منور: الثروة الحيوانية.

فإذا استبـعدنا العسكريين من القائمتين، فـإنه يمكن أن نلحظ بوضوح أن رجال مايو الثورة اخـتلفوا عن رجال مايو الدولة...فـقد كانت هناك ستة أسـماء فقط من وزراء مايو الثورة في قائمة وزراء ما بعد التحول إلى مايو الدولة في أكتوبر ,71

وفي الوقت الذي كان فيه عدد السياسيين المستوزرين في مايو الثورة متصاعداً. كانت أعداد التكـنوقراط وأساتذة الجامعـات في وزارة مايو الدولة في ازدياد (من خمسة في المرحلة الأولى إلى عشرة).

وكان التكنوقراط والمنظرون هم أسياد المرحلة الجديدة والباع الطويل.

ثلاثة منهم احتلوا موقع الصدارة في دفع حركة التحول: جعفر ومنصور وعمر.



3

مايو تخلع "لِبْس خمسة"

□□

○ أقلعة مايو الثلاثة: عمر وجعفر ومنصور

○ مايو تقلع من واقع الثورية والاستثناء إلى رحاب المؤسسية الدستورية

قلنا في الجـزء السابق، إن ثلاثة شكلـوا أقلعة مـايو التي أبحرت بهـا من واقع الثورية إلى رحاب الرزانة والنضج. والواقع أن مايو لم تبحر بأقلعة ثلاثة فحسب، بل أبحرت بأكثـر من ذلك بكثير، إذ كانت هي أشـبه ما تكون بسفن البحـار العالية ذات الصــواري المتعـددة، تبـحر بطبـقـات من الأقلعـة على صواريهـا: عـريضـهـا ومتوسطها والخفيف.

فإذا قلنا بالأقلعة الثلاثة: عمر ومنصور وجعفر، فذلك لأن الثلاثة إنما كانوا أقلعة الصواري العليا لسفين مايو. بينما كان هناك غيرهم من الأقلعة التي لا يمكن إغفال دورها أو تناسـيه.. فلقـد كان على السـفينة في مـختلف الـزمان صوارٍ مـختلـفة الأحجـام، فقد كان هنـاك مثلاً محـمد عبـد الحليم، وأحمد عـبد الحليم وبدر الدين سليمان وزكي مصطفى.

ولئن قلنا بالثلاثة، عمر ومنصور وخالد، فلأنهم كانوا بالحق أصحاب باع طويل في وضع لبنات البناء الدسـتوري وإرساء قـواعد الدولة و بناء هيـاكل الحكم التي أخـذت مـايو من واقع الثـورة إلى رحـاب الدولة.. من الحـكم بالأوامـر إلى الحكم بالدستور.

فقد خرجـت مايو من خضة المواجهة الشـيوعية لتسارع بنفـسها على طريق لم تكن قد تهـيأت له تماماً بعد، إذ لم يـكن في الحسبان أن الثـورة ستستـبدل رداءها العسكري المبـرقع ـ رداء الميدان ـ ، برداء التيـونيك ـ بدلة التشـريفات. لم يكن في البال أن مايو ستنتقل بتلك السرعة من واقع الثورة إلى واقع الدولة. ولم يتوقع أحد

أن تدفع رياح الأحداث والوقـائع سفيـنة مايو نحو شـواطئ الاستقـرار المؤسسي بتلك القوة والسرعة.

وبما أن الانتقـال من "لبس خمسة" إلى لبس "التـيونيك" انتقال عـميق المعنى والمغزى، فإنه كان فـي حاجة إلى كوادر قادرة على مساعـدة مايو على الإبحار في هذا الخضم الجديد. كانت مايو في حاجة إلى قلاع تشرعها في وجه الريح المستَقبَل التي هي على وشك الهبوب.

وكانت مايو ـ بعـد أن تجاوزت حساسـية الانتماء ـ أو الاتهام بـالانتماء ـ إلى اليسـار الشيـوعي، قد فـتحت أبوابها الواسـعة للكوادر اليـسارية المعـتدلة ـ غـير الماركسيـة وغير البعثيـة ـ بما فيها كوادر الحركـة القومية العربية، بل إنهـا فتحت أبوابهـا حتى لبـعض الكوادر التي هجرت الماركـسيـة والحزب الشـيوعي لأسـباب اجتماعية، أو تلك التي هجرها الحزب بعد صراع جناحيه الشهير.

ومع الانفراج الذي ساد الساحة السياسية في أعقاب أحداث يوليو 71، بدأت ثلة من الصفوة الوطنية المثـقفة غير الملتزمة بالأيديولوجـيات المؤطرة ـ والتي كانت قد ترددت في الإقدام نحو مـايو في دورتها الماركسية الأولـى ـ بدأت تلك الصفوة في التقدم نحو مـايو خطوة خطوة. وقد ضمت تلك الصفوة عـدداً من المثقفين الوطنيين وأساتذة الجامعات والمحامين ورجال المجتمع.

ولا يعني قـولنا عن الصـفـوة المهاجـرة إلى مـايو، بعـيـد طلاقهـا البـائن من الماركسيين، أن مايو لم تتعامل مع الصفوة غير اليسارية إلا بعد عام 71, فلقد كانت هناك علاقات وطيـدة بينها وبين عدد من الانتلجنسيـا غير المحسـوبة على اليسار، لعل أشهرها وأبرزها صلة مايو بمنصور خالد.

منصور خالد: الانتلجنسيا مع مايو

كـان منصور خـالد قـد جاء إلـى مايو من باريس حـيث كـان يعـمل في هيئـة اليونسكو. ولم يكن جـعفر نميـري أو غيره من أعضـاء مجلس الثورة على معـرفة

وثيقة به[1] ، سوى عن طريق مقالاته الشهيرة بصحيفة الأيام تحت عنوان "حوار مع الصفـوة" و"أكلت يوم أكل الثور الأبيض" والتي اعـتبـرت وقتهـا إرهاصاً من إرهاصات التغـيير ودليلاً على بلوغ الطبقـة المثقفة مرحلة اليـأس من صلاح الحال السياسي. ولكن بابكر عوض الله ومحجوب عثمان كانا على معرفة أوثق بمنصور، خاصـة محجوب عـثمان الذي نشرت صـحيفـته ـ الأيام ـ مقالات منصـور خالد الأشهر.

وقد انضم مـنصور إلى الوزارة أول مرة فـي الثلاثين من يونيـو عام 69، هو وعمر الحاج موسى وعثمان أبو القاسم. وتم تعيينه حينها وزيراً للشباب، وعهد إليه بذلك ـ في تقديرنا ـ بأخطـر المهام لثورة ناشئـة تريد أن تسلك لها طريقاً ومنهـجاً متفرداً.

والواقع أن تعيين دكـتور منصور خـالد في ذلك المنصب كان ذا أهمـية ودلالة.. ففي ذلك الوقت المبكر من عمـر الثورة أنيطت به وبوزارته مسؤولية تربيـة الأجيال وتنشئتـها وفق رؤى التوجه الجديد. ولم توضع تلك المسـئولية في يد "أيديولوج" من مثل بابكر كرار أو الطاهر عـوض الله أو حتى بدر الدين مدثر. بل أسندت تلك المهمـة له، رغم بعده الفكري عن الجـماعـات اليساريـة طويلة الباع في تلك الفـترة السـياسـية. ولعل ذلك مـا فجـر الصراع بين منصـور وجمـاعات اتحـاد الشبـاب الماركسية في تلك الأيام.[2]

ولقد كـانت تلك مسـؤولية عظمى، أقـدم عليهـا منصور خـالد وهو يتفـهمـها باعتـبارها عـملا يستـهدف تربية جـيل يبصـر طريق خلاصه بعـيدا عن الطائفـية

---

(1) يعلق نميري على هذه النقطة بالقـول إن منصور خالد هو من دفعته في حنتـوب وصديق له وقد استدعاه شـخصياً هو وأحمد عبـد الحليم الذي كان يعد لدرجة الدكتوراة في لـندن بعد نجاح الثورة ليولي منصب وزير الشباب. تعليق نميري بخط اليد على مخطوطة هذا الكتاب، الخرطوم، 2003.

(2) يشيـر منصور خـالد إلى ذلك الصراع في عدد من كـتبه. راجع مـثلا منصـور خالد (1993) النخبة السودانية وإدمان الفشل. ج 1.

والحزبية التي أثبتت عقمها السياسي، ويستهدي بتراثه الوطني الذي لم تكن منه الاشتراكية ـ في بعدها الفطري ـ بعيدة البتة.

ولما كان عمل الوزارة يرتكز في واحد من أبعاده على مهمة تنظيم الشباب وتأهيله فكرياً بما يستقيم وتطلع النظام الجديد وأهدافه. فإن منصوراً لم يفهم هذه المسئولية باعتبارها صفاً للشباب في الطوابير، وتدبيجاً لهم بالزي الكاكي وتدريباً لهم على "مشية الأوزة"(1). بل فهم المسئولية باعتبارها سعياً لتنشئة أجيال خاب ماضيها، بعجز الحكم وعِيِّ الحاكمين، ومن ثم مطلوب لها أن يكون المستقبل خيراً مما كان الماضي.

ومن ثم فقد انكبت وزارة الشباب على اختيار الكوادر المنوط بها تأهيل أجيال الشباب وتمهيد طريق سلوكهم نحو المستقبل.. فعكف المسؤولون على اختيار مئات من الكوادر التي تميزت بالحس الوطني السليم واللتي برئت من داء التحكم الطائفي وتخلصت من مرض التشرذم الحزبي..لتقود حركة بناء الشباب والطلائع.

ثم عكفت وزارة الشباب على بناء هياكل شبابية تتدرج من القمة إلى القاعدة، وتسلك طريقا وسطاً بين التربية العسكرية والتأهيل الفكري. فكانت الكتائب والطلائع مؤسسات شبابية ذات بعد تربوي انتظم فيها الآلاف من الشباب على امتداد البلاد.

وطرقت وزارة الشباب في ذلك الوقت، آفاقاً رحبة في إطار تهيئة الأرض الخصبة للتلاقح الفكري للشباب، لعل أشهر أمثلة السعي نحو تلاقح الفكر على المستوي الإقليمي هو ذلك الملتقي الفكري العربي الذي انعقد في الخرطوم في مطلع عام 1970 والذي لم يعقد حتى اليوم مثيل له في المنطقة العربية. كان ذلك الملتقى واحدا من أركان الحوار العربي حول الثورة العربية ومكان الشباب في حركة التقدم في المنطقة.

---

(1) مشية الأوزة هي طريقة السير العسكرية التي تميزت بها الجيوش الشيوعية، وقد اختارتها مايو للجيش السوداني قبل العودة منها بعد يوليو 71.

وقد استندت فلسفة بناء الشباب الجديد على قاعدة أن البناء الفكري والنفسي يستتبعه تأهيل أكاديمي ومهني وفني وحتى روحي متكامل. وقد جاء قصر الشباب والأطفال تجسيداً لتلك القاعدة(1) ، حيث كان الأصل أن يكون لذلك القصر أمثال في كافة مدن السودان بحيث يستوعب القصر كافة النشاطات الشبابية المفضية في المنتهي إلى بزوغ جيل معافى يتكامل فيه الفكر مع القدرة.

ذلك كان جهد منصور الشباب.

أما منصور الدبلوماسي فقد كان له دوراً آخر..

فقد تركز دور منصور الدبلوماسي في تقديم مايو الدولة إلى العالم الرحب مشهود ومعروف، فقد جاء منصور إلي الوزارة التي كان مطلوبا منها أن تكون دبلوماسيتها ترجمة لفكر الدولة وتوجهها العروبي الاشتراكي، فأخرجها من إسار القالب الجامد الذي صُبت فيه، وفتح أمام الدبلوماسية الوطنية آفاق العالم الرحب بكامله، حتى أن وزارة الخارجية أنشأت قسماً "لدول الأوقيانوس" كان مثار تندرنا نحن الصحفيين ـ لغرابة الإسم ـ كلما دخلنا وزارة الخارجية.

لقد دخل منصور وزارة الخارجية فدخل معه إليها مفهوم جديد هو مفهوم الدبلوماسية خادمة التنمية، إذ عكف منصور خلال سنواته في المبنى الجديد الأنيق الذي تخيره لها بديلا لمبناها العتيق على شارع النيل، عكف على ترجمة الجهد الدبلوماسي إلى برامج وخطط أسهمت في شق القنوات وتعبيد الطرق وإقامة المصانع. فقد قدم منصور مايو إلى العالم الغربي وإلى عالم المال والاستثمار الدولي بما فتح آفاق التنمية في الوطن العريض.

وشهدت الخارجية في سنوات منصور إرساءً لقواعد الدبلوماسية الإيجابية، بديلا لدبلوماسية الانتظار والسكون، فتمكن منصور من إكساب الدبلوماسية

---

(1) تعليق نميري: "قصر الشباب كان نوعاً آخر من الدفاع ضد الشيوعية واليسارية وقد ألجمت به أصحاب النظريات المستوردة لآنه كان بمساعدة دولة تعتبريسارية وهي كوريا الشمالية". تعليق بخط اليد، الخرطوم، يوليو ,2003

الاعتدال والتوازن فأدخل العلاقات الإفريقية إلى دائرة الضوء والاهتمام، فكان ذلك عمـلا هاما له مردوده بعـد سنين قليلة حيث أسهم في فـتح الآفاق الرحبـة لنجاح اتفـاقيـة أديس أبابا تحت رعـاية ـ دولية نعم ـ ولكن أهم مـن ذلك رعاية إقليـميـة إفريقيـة، كما تمكن من استعـادة علاقات السودان بالغـرب ومؤسساته ففـتح آفاقا واسعـة لبرامج التنميـة التي كانت على وشك أن تبـدأ في التحول إلى واقع مـعاش على امتداد رقعة الوطن العريض.

وكان هناك "مناصير" أخر..

فقد كان لمنصور باعه في وزارة التعليـم حيث وحد نفسه يتولى الوزارة من بعد محى الدين صابر وسياسات السلم التعليمي التي صحبت عهد صابر في الوزارة.

ولم يكن منصور الخـارجية والشبـاب والتعليم فحسب...بل كـان لمنصور دوره وباعه في ساحتين هامتين، إحداهما مجال التنظيم السياسي وبناء هياكله وموجهاته الفكرية، والثانية في مجال التطور الدسـتوري للدولة، خاصة في دستورها. وهذان المجالان كـان موضع ابداع منصـوري شارك فيـه مع بعض الصفـوة من مثـقفي السودان.

عمر الحاج موسى: صوت الرزانة المايوية

أما عمر الحاج موسى، فقد كان الكابح لجموح وفوران الثوار من حوله، بما كان له ـ يرحمه الله ـ من عمق وعمر. كمـا كان الكابح لجموح أصوات النفور والتطرف في أجهـزة التعبـير.. ثم كان هو صـوت الأصالة الذي ربط مايـو بتربة الوطن بما حباه الله من بليغ الكلم وفصيح المقال.

صلة عمـر الحاج موسى ـ العمـيد ـ بمايو بدأت قبل أن تبدأ مـايو نفسهـا.. فقد لعب عمر ـ الـقائمقام ثم الأميـرآلآي ـ دوراً هاما في منعطفات تاريخيـة هامة على مسار مايو القـيادة.. كان عمر في عام 1964 واحـداً من حلقات الوصل بين رئاسة الجيش بعبودها وحـسن بشيرها، وبين جماعة الضباط الأحـرار الذين عقدوا العزم

في تلك الأيام العصيبة من أكتوبر على جلب الأعالي أسافل إن لم تسلم القيادة العسكرية السلطة للمدنيين..كان الضباط الأحرار قد رفعوا مذكرة يقول فحواها بما ذكرنا، وباتوا يتأهبون إنفاذ ما نووه إن لم تسلم القيادة الأمر للمدنيين.. وكان على رأس المنتظرين يومها جعفر نميري وفاروق حمد الله وخالد حسن عباس والرشيد نور الدين وهاشم العطا وغيرهم من غلاة الثوريين (يومها).[1]

وكان دور عمر الحاج موسى هو في توجيه مركب الجيش المختلف طاقمها إلى شواطئ الأمان بالحكمة والفطنة والروية.. ولقد أحسن عمر دوره ذاك بما حقق للثوار هدفهم دون أن يفلت الزمام ودون أن تدخل القوات في صراع كان ينذر أن يكون دموياً..

ثم كان لعمر العميد دوراً آخر بعد عامين ونيف من ذلك..فقد وجد العميد نفسه ـ في عام 67 ـ رئيساً لمحكمة عسكرية شهيرة طلب منها أن تحاكم خالد الكد وعددا من الضباط الكبار اللذين وجدت أسماؤهم مع خالد الكد الذي قاد وحدة حركة للانقلاب. وكان من بين تلك الأسماء إسم جعفر نميري وهاشم العطا وبابكر عبد الرحيم والرشيد أبو شامة..وقد جاء اختيار عمر الحاج موسى لرئاسة تلك المحكمة بعد شد وجذب في مستوى القيادة حيث حاول بعض كبار الساسة جر المحكمة إلى ساحات التنافر الحزبي الذي ساد في تلك الأيام[2].. بيد أن عمرا أعمل ضميره وهو يحكم، فصدر حكم المحكمة مبرئاً لمن لم يكن طرفاً في الأمر فخرج نميري وصحبه ولم يدن إلا الملازم الكد ومن كان قريباً منه في الحركة..

ولم يكن مجيء عمر إلى رحاب مايو مجازاة له على مواقفه تلك.. بل جاءت بعمر إمكاناته وقدراته كما جاءت به رزانته وحكمته.. فقد كان عمر من جيل النوادر في القوات المسلحة.. كان أديباً متمكناً ومثقفاً موسوعياً جمع بين طربه لصليل السيوف

---

(1) لمزيد من التفاصيل في هذه الأحداث راجع عبد الرزاق الفضل، 1983.

(2) المصدر السابق.

وانتشائه لصرير الأقلام، فكان محجة في الأدب والثقافة السودانية، وكاتباً صقيل القلم رقيق العبارة ساحر البيان..وقد حول عمر الحاج موسى سلاح الإشارة ـ الذي قاده في الستينات ـ إلى موقع فريد التقت في رحابه الجندية بالعلم والهندسة وبالفن والأدب. فقد حث عمر جنده وضباطه ـ على السواء ـ على النهل من العلم والأدب. واحتضن الشعراء والأدباء منهم وأنشأ مجلةً ذاعت شهرتها الأدبية في أوساط أدباء السودان في ذلك الوقت هي مجلة الإشارة.. ثم صار ذلك كله تراثاً توارثه من بعده كل ضباط وجنود سلاح الإشارة.. حتى صار اسم سلاح الإشارة صنواً للفن والأدب العسكريين.

ولقد جاء عمر الحاج موسى إلى مايو في أولها وزيراً للدفاع...بيد أن مايو سرعان ما أخذت الرجل إلى الموقع الأنسب...وزيراً للإعلام..فبدأت منذ يومه الأول بصماته القوية الوضوح على خارطة الثقافة والأدب والفن في السودان..

كان أول ما سعى نحو تغييره هو اسم الوزارة التي تولى أمرها.. فقد كان يقول إنه ليس "مرشداً" للناس.. بل مهمته أن يبذل المعرفة والثقافة للجميع دون إرغام أو إملاء.. فكان أن تحولت وزارة الإرشاد القومي إلى وزارة للثقافة والإعلام..

ثم سعى عمر إلى فتح ما استطاع من "طاقات" للحرية في تلك الأيام (الثورية) التي يكثر فيها الممنوع عادة.. فقد أقنع عمر مجلس الثورة بضرورة أن تصبح الصحافة تابعة لوزارة الإعلام بدلا من تبعيتها غير الطبيعية لمجلس قيادة الثورة تحت هيئة الصحافة والنشر..

ثم عمد بعد ذلك إلى تكوين مجالس إدارات للصحف بدلا من وقوعها المباشر تحت سيطرة المؤسسة العامة للصحافة والنشر والتي كانت تملك تلك الصحف بعد تأميمها..وبذلك خطى خطوة قوية على طريق إبعاد الصحافة عن ظل السلطة السياسية الثقيل..

وفي المرحلة الثالثة خطى عمر خطوة أقوى على طريق فتح قنوات أوسع من الحرية.. فقد ألغى في سبتمبر 71 الرقابة المباشرة التي كانت مفروضة على

الصحف منذ أيام الثورة الأولى. حيث أصدر قراراً بإلغاء أعمال الرقابة على الصحف والتي كانت تقوم بها لجنة متخصصة ، يقوم أعضاؤها بزيارة تلك الصحف كل ليلة لقراءة المواد السياسية والتوجيه بالنشر أو عدمه.. وكان عمر يعتقد أن تلك اللجنة إنما كانت وجهاً قبيحا لا يحب أن يحمل وزره كوزير للإعلام..

وقد حرص عمر أن يكون وجه وزارة الثقافة والإعلام وجهاً سودانياً أصيلا...فقد جمع من حوله الأدباء والشعراء والفنانين، بلا التفات للونهم السياسي أو عرقهم أو دينهم..وسعى لإجلاء الأصيل من تراث السودان وثقافته. فقامت مصلحة الثقافة تسبر غور السودان وتخرج بفنونه في فرقة "مختلف ألوانها وشرابها"..ثم قام مجلس الآداب والفنون فقعد مقعد المسئول وهو يهتم بالفنون والآداب وبالتشكيليين وغير التشكيليين حتى رأينا وكيلاً للوزارة من الفنانين التشكيليين..هو الأستاذ إبراهيم الصلحي، بينما رأينا قمماً أدبية مثل الدكتور محمد عبد الحي والأستاذ مبارك المغربي تقود سفينة الآداب والفنون في البلاد.

وبقدر حرصه على أن تكون أجهزة الإعلام صوتاً معبراً عن مايو، لم يكن ليرضى أن تكون تلك الأجهزة صوتاً آحادي الاتجاه.فكان يعرف قيمة الرأي الآخر وينادي بفتح الأبواب له ما أمكن. وقد وقف يوما يدافع عن عرض مسرحية نبتة حبيبتي لهاشم صديق والتي قال عنها رجال الأمن أنها شيوعية وأنها تنتاش من النظام بالساتر والواضح.. فقال عمر يومها قولته الشهيرة " لئن كانت مايو هشة حتى أن مسرحية تودي بها.. فلتذهب مايو"

ولم يكن موقع عمر في مايو هو موقع البوق أو "صوت السيد".. فقد كانت لعمر مكانة ورزانة أهلتاه ليكون الكوابح التي تحد من اندفاع وحماسة الشباب - خاصة العسكريين الذين كانوا يكنون لعمر الاحترام والتقدير لما له من عمق التجربة ونفاذ البصيرة. لذا فقد كان عمر موئلاً متى ما أحس الآخرون بحاجة المراجعة ومن ثم "للتراجع".. كان عمر ينصح في أدب ويقترح في تهذيب.. وكان صوت عقله الخفيض يعلو دائما على أصوات الحماسة الجهورة العالية..

وهكذا فقد كان عمر واحـداً من الأصوات الرزينة التي سعت في نجاح إلى محو أثر ما أسماه هو نفسه "القرارات الحزينة" فقد كان عمر ركناً فاعلاً من أركان مراجعة التأمـيم والمصادرة، ولعب دوراً مهمـا في عودة الحقـوق إلى أصحابها.. كـما لعب دوراً إيجابياً في عودة أعمدة أدب وفكر إلى رحاب جامعة الخرطوم بعد أن أخرجوا منها تحت فورة الثـورة في الأيام الأولى..وما لم يستطع العميد مـداركته على ذلك المستوى عالجه على المستوى الذي يستطيع.. كـتعيينه لعبد الكريم المهدي ـ صاحب وكالة الأنباء التي أممت وصـارت نواة لسونا ـ تعيينه مديرا عامـاً لذات الوكالة بعد التاميم..

حين أصبح عمراً وزيراً للإعلام فهم حساسية مهمته.. فهو كعسكري كان يدرك أن البعض يعتقد أن وجوده على رأس وزارة للثقافة والإعلام وجود "غير طبيعي" باعتبـار أن البون شاسع بين الثقافـة والعسكرية.. ومن ناحية أخـرى رأى عمراً أن اللذين وضعوه في ذلك المكان ينتظرون منه أن يكون صوتا وسوطا.. فأراد عمر أن يخط طريقا أصيلاً تصبح فيه السياسة والأدب صنوان يخدم بعضهما البعض..

وهكذا ابتـدع عمر الأدب السـياسي السـوداني الذي أصبح فـيما بعـده أسلوباً يحاول الكثيـرون اقتفاءه والتمثل به.. فـقد أغرق العميد السـياسة في الأدب وخلط فيما بينهما واستخرج منهما مزيجاً فريداً تسمعه فتنتشي لحلاوة التعبير وفصاحة اللغة فيه، ثم تعجب لخلط الدارجة المقتـدر بالفصحى، ثم تعود فتطرب لما تسمع من معانٍ سلسة ذابت فيها جلافة السياسة في رقة الأدب فاقتربت بالرسالة من القلوب والعقول..

وفي أخـريات أيامه ذهب عـمر إلى الاتحـاد الاشتـراكي مسـاعداً للأمين العـام لشئون التنـظيم.. وكان في المعتقد أن تلك بـداية لإكساب التنظيم السيـاسي حيوية مثل تلك التي اكـتسبهـا الإعلام تحت وزارته.. وبالفعل بدأت بوادر مـثل ذلك.. فلا شك أن الناس جميعاً يذكرون خطابه الوداعي الشهـير في تزكية نميري بعد ترشيح

الاتحاد الاشتراكي له للولاية الثانية لرئيس الجمهورية. كما أن القريبين من الاتحاد الاشتراكي يومها لابد أنهم يذكرون ذلك الجدل الرفيع الذي دار بينه وبين منصور خالد في أروقة الاتحاد الاشتراكي ثم انتقل إلى صفحات الصحف حول الحداثة والتقليدية والذي سجله عمر - بعد ذلك - في كتيب رقيق الورق رفيع المحتوى أسماه "بين الهجري والميلادي"..هو الهجري.. ومنصور الميلادي.

جعفر بخيت: مهندس المؤسسات الدستورية والتنفيذية

أما جعفر محمد علي بخيت، فقد كان له القدح المعلى في عبور مايو من فوران الثورة إلى رزانة الدولة.. فعلى كتفه قامت هياكل التنظيم السياسي.. ومن بنات أفكاره ولدت كافة مؤسسات الحكم الشعبي المحلي.. وقام الحكم الإقليمي ومن جهده المشارك مع غيره جاء الدستور..

وكان جعفر بخيت قد وصل إلى ساحات مايو ضمن موجة الوافدين بعد بدء انكسار الشوكة الماركسية في النظام الجديد.. وذلك في فبراير 71 . وقد تولى جعفر وزارة الحكم المحلي من الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم وذلك في إطار التغييرات التي فرضتها ظروف إبعاد أعضاء مجلس الثورة الثلاثة..

وكان اتصال جعفر بخيت بمايو قد بدأ بعد إعلان الثورة قرارها الشهير بتصفية الإدارة الأهلية. وهو ذلك القرار الذي لقي استجابة واسعة من قطاعات عريضة من المثقفين، خاصة وأن شعار تصفية الإدارة الأهلية كان شعاراً أكتوبرياً عزيزاً تجاهلت الأحزاب في السنوات التالية لأكتوبر تنفيذه. ولما كان الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم هو وزير الحكومات المحلية الذي أنيطت به مهام تصفية الإدارة الأهلية فإنه وجد من الأنسب أن يعطي القوس لبراته. فكون لجنة فنية كان من بين أعضائها الدكتور جعفر بخيت الذي كان وقتها يتولى منصب عميد الطلاب بجامعة الخرطوم، إضافة لعمادته لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.. وضمت اللجنة من بين أعضائها أسماء لمعت في مجال الحكم الشعبي والإقليمي فيما بعد منهم كرم الله

العوض، وكرار أحمد كرار وغيرهم. وقد لفتت قدرات جعفر بخيت العقلية والإدارية والتنظيمية الأنظار يومها... فلم يلبث أن أصبح هو المركز في حركة بناء البديل للإدارة الأهلية.. وهو ما رفعه إلى موقع الوزير بعد أشهر قليلة..

وفي أبريل من عام 71 ، بعد شهرين من تعيينه وزيراً، قدم جعفر بخيت البديل الذي لا زالت مؤسسات الحكم المحلي ـ حتى اليوم ـ تستهدي بأسسه... فكان قانون الحكم الشعبي المحلي الذي شكل أول إبداع سوداني خالص لم يستند على فكر لورد لوجارد أو خطط مارشال ولم يهتدي بسياسات جورج ستيوارت سيمز الذي استهدت بها كل جهود التخطيط والتنفيذ للحكم المحلي في السودان منذ استقلاله..

كان الحكم الشعبي المحلي تجربة جدُ فريدة على السودان.. إذ لم يهز النظام الجديد شجرة المؤسسات التقليدية السودانية فحسب، بل سعى لاقتلاع بعضها من الجذور.. وكان هذا الأمر ثقيلاً جداً على اللذين تعودوا الثبات في كل شيء واستكانوا أبداً للقديم..

لقد جاء الحكم الشعبي بأفكار جديدة وأدخل مفاهيم جديدة ورفّع مؤسسات وأفراد ظلت على هامش الواقع الوطني لزمان طويل..فقد دخلت القرى والفرقان والأرياف إلى قلب التنظيم الشعبي المحلي، وصارت الإدارة الشعبية هي أساس الحكم وأساس البناء والتغيير على مستوى القاعدة.. كما صارت المرأة في قلب العمل الشعبي على كل المستويات. وقد بقي بعض اللذين آذاهم الجديد يبحثون عما يتندرون به على مجهود جعفر فلم يجدوا إلا التندر على مبتدعات المفاهيم الجعفرية من مثل "القفز بالزانة".. "والضباط السيارة".. و"تقصير الظل الإداري".. رغم أن تلك التعبيرات كانت لها دلالات عميقة وكانت ذات أثر بالغ في مسار حركة التغيير الإداري المنتظرة..

نادي الحكم الشعبي المحلي باستبدال الصفوة القبلية المسيطرة على الأرياف والقرى بمجموعة من التنفيذيين والشعبيين الذين يختارهم أهل المنطقة ـ ريفاً أو

قرية أو مدينة ـ كما نادي بالتدرج نحـو الأعلى في المستويات الإدارية... فالمستوى الأدنى هو مـجلس الحي أو مجلس القـرية أو الفرقـان أو موقع العـمل. والمسـتوى التـالي له هو مـجلس المدينة أو مـجلس الريف الذي يتكون من مـجـموع المجـالس الأدنى. ثم يعلو التنظيم إلى مستوى أعلى هو مجلس المحافظة ، ومن ثم يتدرج ذلك التنظيم إلى مجلس المديرية ومجلس الإقليم...

بعد سنوات قليلة من إقـرار الحكم الشعبي المحلي كانت البـلاد تعيش في رحاب نظام حكم جديد للبـلاد هو نظام الحكم الإقليمي الذي اهتدى بتـجربة الحكم الذاتي الإقليـمي الذي طبق في الجنوب بعـد اتفاقـية أديس أبـابا.. وكانت اتفـاقيـة أديس نفسهـا، ثم جهد ترجمتهـا إلى هياكل ومؤسسات وصناديق ومشـاريع، عملا أنكب عليه جعفر ومـعه الكوكبة الأشهر في هندسة الاتفاق: منصـور خالد وعبد الرحمن عبد الله وميرغني سليمان وكمال أبشـر وغيرهم.. وقد جاء الحكم الإقليمي تتويجا منطقياً لتصاعد تطبيق الحكم الشعبي المحلي وتحويله إلى واقع معاش...

ولم يتوقف جـهد جعفر بـخيت عند حدود الحكم الشعـبي المحلي.. بل تعداه إلى التنظيم الحاكم الذي أصـبح هو مساعداً للأمين العام فـيه.. وكان جعـفر بخيت من بناة الهـياكل وواضعي النـظام الأساسي للاتحاد الاشـتراكي السـوداني..ولم يكن بالطبع وحـده، فقـد كانت هناك جـماعـة التنظيم السـياسي الشـهيـرة: بدر الدين سليمان.. أحـمد عبد الحليم.. خليفـة خوجلي.. مهدي مصـطفى الهادي ومن القوات المسلحة مـصطفى عبادي.... وقد حرص جـعفر على إيجاد التـوافق في التدرج بين مؤسسات التنظيم السياسي ومؤسسات الحكم الشعبي، إذ يلاحظ أن البناء الهرمي للتنظيم السـياسي يصـعد في توافق مع بـناء الحكم الشعـبي حتى مـستـوييهـما القصويين: مجلس الشعب والمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي السوداني..

الذين اشتـركوا في وضـع الدستور الأول في مـايو ـ وهم كثر ـ يعرفـون تماما دور الدكتـور جعـفر بخـيت في وضـع الدسـتـور الذي حكم به السودان حـتى يوم

السادس من أبريل ,85.ولقد اجتمع على ذلك الدستور أربعة: جعفر بخيت ومنصور خالد وزكي مصطفى وبدر الدين سليمان ـ ليس لترتيب ذكر الأسماء أية دلالة هنا ـ وقد انكب جعفر على صياغة الفقرات وإعادة صياغتها بعد أن يشبعها المجلس التشريعي نقاشاً وجدلا. كما سكب عصارة فكره السياسي لتجاوز المطبات السياسية التي كانت تحوم حول مواد وبنود الدستور..

ولم يكن جعفر بخيت في التنظيم السياسي والدستور والحكم الشعبي المحلي.. بل وفي الصحافة أيضاً.. فقد أوكلت إليه مهمة الإشراف على صحيفة الصحافة، فكان رئيساً لهيئة تحريرها ورئيساً لمجلس إدارتها.. وكان ذلك أول عهد طغيان الاتحاد الاشتراكي على أجهزة الإعلام والصحافة.. ويعود لجعفر بخيت الفضل في ولوج عدد من خريجي الجامعات الذين أصبحوا اليوم أعمدة الصحافة السودانية، من أمثال محجوب عروة، ونور الدين مدني..

كان جعفر ـ يرحمه الله ـ لا يكل في عمله ولا يمل...كان أشبه بسوبرمان مايو..

تندرنا ـ نحن طلبته في قسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم أيامها.. بأنه يضع عدة حقائب سامسونايت في صندوق العربة الخلفي... فينزل لكل موقع بحقيبته المناسبة...

سألناه أيام الحكم الشعبي المحلي.. إنك يا دكتور كنت مدافعاً صلباً عن الإدارة الأهلية في قاعات كلية الاقتصاد وأنت تحاضر.. فكيف لك الآن تجتهد لتقتلعه من جذوره وأنت في الوزارة؟

قال: قلت لكم في المحاضرات إن النظام السياسي القائم على الموازنات ـ كالنظام الحزبي ـ لا يملك إلا أن يكون سبيله إلى ثبات المؤسسات بالحفاظ على التقليدي القديم.. أما إذا جاءت ثورة وأمسك نظام ثوري بمفاتيح الحكم، فإن ذلك الحكم وحده القادر على اقتلاع المؤسسات القديمة واستبدالها.. الأنظمة الثورية هي فرصة الشعوب للتغيير.. وها قد جاءت الفرصة لشعب السودان..!

رأيناه مرة يضحك من قلبه على كاريكاتير لعز الدين وصف فيه جعفر بخيت باعتباره قرداً عاث في الدار وقلب أسافلها أعاليها ومواطن يقول " عملتها يا بخيت؟! ".. استغربنا أنه لم يغضب لوصفه بالقرد (بخيت)..

قال: مثل عز الدين هذا عنصر بالغ الأهمية للثورات التي تشق طريقها على أنقاض القديم.. فهو يُنفِّسْ عن أولئك الذين يعيشون الثورة غير قادرين على مواكبة الجديد..

ثم قال:

لابد لكل ثورة من "بخيتها" و "عز الدينها".. بخيت يعمل....وعز الدين يُنَكِّت..!!!

□□□



في التنظيم الفرد والدستور

□□

○ استوعب التنظيم السياسي أفكارا عربية وأخرى إفريقية

○ لم يبصم نواب أول مجلس شعب على دستور 73.. بل جادلوا واعترضوا وعدلوا..

○ أول مكتب سياسي للتنظيم عبر عن عدة مدلولات سياسية جديدة في مايو..

اتجاه مايو إلى بناء الهياكل والقواعد المساعدة على رسوخ الأقدام بدأ بعد أيام قلائل من نجاح الثورة في الإمساك بزمام الأمور..فبعد أسابيع قليلة من نجاح الثورة كان النظام الجديد يرسل تصريحاته البالونية حول نيته إقامة تنظيم سياسي وصف وقتها بأنه "جامع". وقد أثارت هذه "النية" جدلاً مطلوباً بين عدد من القوى السياسية، بعضها من المؤيدين وبعضها من المعارضين الذين تمنوا أن يروا نهاية النظام قبل التنظيم..

.. كان المنبري بالحديث عن التنظيم هو بابكر عوض الله، رئيس الوزراء وقتها والذي حسبه العالم قائدًا للعمل الكبير يومها.. وبما أنه كان منسوباً في انتمائه إلى الناصرية، فإن الذين استمعوا لحديث التنظيم السياسي رن في رأسهم تنظيم عبد الناصر الذي كان يترنح وقتها.. الاتحاد الاشتراكي العربي..

أما جعفر نميري وصحبه من أعضاء مجلس الثورة ، فإنهم لم يفتئوا يعلنون عزمهم على إقامة التنظيم في كل لقاء مع الصحافة أجنبية كانت أو محلية...

والشاهد في هذا القول هو أن التنظيم السياسي لم يكن وليد تفكير لحظي.. فقد كان واضحاً أنه كان في صلب فكرة الثورة نفسها..فالذين خططوا ونفذوا التحرك وعوا أن طريقهم نحو الثبات إنما يمر عبر نظام يستوعب الجماهير ويضعها في المركز من حركة العمل السياسي.. وقد صبت كل تصريحات المسئولين في اتجاه تأكيد نية مايو على أن لا تكرر تجربة الحكم العسكري الأول ـ حكم عسكر نوفمبر ـ والتي استمر فيها مجلس قيادة الثورة أساساً للسلطة السياسية والتشريعية وحتى التنفيذية..

بيد أن السؤال كان : أي تنظيم سـياسي.. وأية شكل من أشكال العمل التنظيمي يراد له أن يسود مع مايو؟

وكمـا هو الحال مع كل حركـة ثورية يجتمع إليـها أكثـر من طرف ثوري، فإن الاتفاق على الشكل التنظيمي المطلوب بين كـافة القوى السياسيـة الفاعلة في حركة الثورة أيام مايو الأولى كانت أشبه ما تكون بالمستحيل..

كان الشـيوعـيون قد جـاءوا ـ كمـا نعلم ـ إلى رحاب مـايو وهم فريقـان: فريق "المنشفيك" الذي انشق على السكرتير العام ، وفريق السكرتير العام الذي وجد نفسه مدفوعاً رغم كل حساباته وتحـسباته إلى قلب النظام الجديد.. وقد نادى الفريق الأول بذوبان الحزب في الثورة كما ذاب حزب مصر الشيوعي في ماعون الثورة الناصرية.. أما فـريق السكرتيـر العام فـقد أبى إلا أن يكون السـبيل نحـو التنظيم السيـاسي هو "الجبهة الديموقـراطية" والتي نادى بها الحزب حتى قبل قيام مـايو وجعل منها جزءً من برامجه السياسية التي طرح بها رؤيته للسودان في العقود المقبلة..

أمـا الناصريون الذيـن حملهم بابكـر عوض الله وثلة العـسكريين ذوي الميـول القومية العربيـة ـ القاسمان ومأمون وعبد الحليم إخـوان ـ فقد رأوا أن تأخذ مايو بما يقربها من التجربة المصرية ليس من قبيل التـقليد العاجز ـ بل من قبيل التمسك بالمبادئ والسير في الطريق الفكري المختار..

وكان أصحاب هذا الرأي لا يرون في نقل الفكرة الناصـرية دليل دونية فيهم أو مـركب نقص.. فقـد كـان المدافعـون عن هذا الموقف يسـألون: كـيف يبيح الحـزب الشيوعي لنفسه التمسك بتراث فكري روسي سوفيتي يسعي لتطبيقه في السودان، ثم يحـرم على غيـره تبني تراث عـربي قريب الواقع مـن السودان وتركـيبـة أهله ومزاجهم؟ وكانوا يسألون متى كان التراث الفكري العالمي حكراً على موقع وبلد؟

وكانـت هناك جمـاعات الثـوريين العرب ـ البـعث بشقـيه ـ والتي كـانت تود ـ جمـيعها ـ لو أن الثـورة سلكت طريقاً يقربهـا من فكر البعث وتنظيمـاته.. ولكنها

آثرت أن تكون أقرب إلى فكرة الجبهة الديموقراطية التي تبناها الحزب الشيوعي رغم اختلاف تلك الجماعات مع الحزب على تفاصيل تلك الجبهة..

وفي الواقع فإن ملامح اتجاه العمل السياسي لمايو كانت قد حسمت منذ أن جرت مناقشات لجنة الميثاق الوطني التي كونت في مطلع عام 1970 والتي اتضح من خلالها أن الرأي الغالب ـ لمن كان حاضرا في اجتماعات اللجنة على الأقل ـ هو في أن تكون صيغة الحكم هي صيغة التحالف وليس الجبهة.. وقد اعتبرت موافقة اللجنة الشعبية للميثاق وإجازتها لتلك الصيغة هزيمة بالغة لجماعة الحزب الشيوعي التي مثلت في تلك اللجنة بقيادات شيوعية رفيعة كان أبرزها محمد إبراهيم نقد و حسن الطاهر زروق..

ثم تأكد ذات الاتجاه ـ اتجاه صيغة التحالف ـ من خلال الأمر الجمهوري الخامس ـ والذي يعتبر شكلا من أشكال الدستور الذي تحولت به مايو من الثورية إلى الشرعية.

فقد جاءت المادة الثالثة من ذلك الأمر الجمهوري وهي تقول:

"جمهورية السودان الديموقراطية دولة ديموقراطية اشتراكية ذات سيادة تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة"..

وفصلت المادة الرابعة قوى الشعب العاملة باعتبارها " المزارعين والعمال والجنود والمثقفين الوطنيين والرأسمالية الوطنية"

وهكذا فقد حسم أمر التنظيم السياسي ـ شكله ومحتواه ـ منذ بداية العام الثاني للثورة.. ولعل ذلك كان واحداً من نقاط التصادم بين الماركسيين المؤطرين في الحزب الشيوعي وبين مايو.. وقد تعثرت مساعي قيام التنظيم لفترة من الوقت إذ كانت عملية إجازة الميثاق هي الخطوة الأولى على طريق إكمال الخطى التنظيمية..

ولعله من الإنصاف في هذا المقام أن نشير إلى أن التنظيم السياسي المقترح والذي تردد إسمه ـ الاتحاد الاشتراكي السوداني ـ منذ النصف الأول من عام ,1971. قبيل

الطلاق الشـيـوعي المايوي البـائن بقليل ـ لم يكن نقـلا مـسطريا عن نظام "الاتحـاد الاشتـراكي العربي" ، نظام عـبد الناصر في مـصر..فقـد جرت دراسات مـقارنة وتم عرض أشكال مخـتلفة من صيغ التحـالف بين الفئات الاجتـماعية الغالـبة في عدد من البلدان ذات النحـو الاشتراكي في ذلـك الوقت.. منها مثـلا تجارب يوغـوسلافـيا التي اعتبرت نظاماً خارجاً عن السطوة الشيوعية وقائماً على ما هو أشبه بصيغة التحالف...

ومنها تجارب دول إفـريقية أشهـرها تجربة تنزانيا التي كان يحكمـها الرئيس جـوليوس نايريري تحـت نظام اشتـراكي قـام على ميـثـاق عرف باسم "إعـلان آروشـا"، وانبنى علـى نظام اشـتـراكي أفـريقي السـحنة و المـلامح عـرف بنظام "الأوجاما" أو "الأوجماعـة".. وهي صيغة تعتمد التعاون والتـشارك الاقتصادي في شكل قريب من الكيبوتزات الإسرائيلية...

فالتنظيم السـياسي السوداني لم يأخـذ قضيـة الإقطاع وسيطرته ـ كمـا أخذها التنظيم المصري ـ كقضية مـركزية.. بل إن فكر التنظيم السياسي السوداني لم يلغ بالاً لفكرة الصـراع التي تمـحورت حـولهـا مـعظم الأفكار الاشـتـراكـيـة في تلك الفتـرة..فالواقع السوداني نفسـه لا يحتمل فكرة الصراع الاجـتماعي كـما فهمـتها المدارس الاشتراكية المختلفة، بما فيها المدرسة الماركـسية. كما أن مفهوم الرأسمالية الذي تعايره المدارس الفكرية الاشتراكـية لقي تحت التنظيم السوداني مكاناً ومكانة تحت مسماها الجديد الرأسمالية الوطنية

والواقع أن اللجنة التمهـيدية للاتحاد الاشتراكي ـ والتي كـونت في الرابع عشر من أكتـوبر 71 وعين مأمون عـوض ابو زيد أميناً عـاماً لها... والتي أنـيط بها بناء التنظيم السيـاسي منذ أكتوبر 1971 ، ركزت كـثيراً على التجـربتين التنزانية ممثلة في حزب تانو.. والمـصرية ممثلة في الاتحاد الاشـتراكي العـربي لا لتقليـدهما، بل لمحاولة استنباط أفكار ومفـاهيم من ذينك الواقعين الأقرب للسودان، يكون لها لون وطعم السودان. وقد سافـر عدد من أعضاء تلك اللجنة إلى تنزانيا ومـصر للتعرف على التجربة الإفريقية والعربية عن قرب، ولاستنباط الأفكار منهما..

ومن ثم فقد جاء فكر التنظيم السياسي وهو يستند إلى هجنة عربية إفريقية، اتجه فيها أعضاء التنظيم إلى تأكيد ذلك الواقع الفريد للسودان. كما حدث في مناقشات المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي حين وقف واحد من ضباط القوات المسلحة ـ هو المقدم (العميد لاحقا) حسن عثمان ـ (القائد الأسبق لسلاح الإشارة) ـ يفند دعاوى بابكر كرار الذي قال بعروبة السودان فيما بدا وكأنه تجاهل لإفريقيته..[1] وقد جادل حسن عثمان بأن السودان يقف على قدمين إفريقية وعربية وليس من مصلحة السودان أن يدعي أحد بأنه يقف على قدم واحدة هي القدم العربية.. وقد انتهى هذا الأمر بأن أصبح الميثاق يعبر بوضوح عن تساوي الانتماء العربي الإفريقي في السودان.. فقد كانت الصيغة التي أقرت من قبل اللجنة الواضعة للميثاق صيغة انحازت للعروبة، حيث قالت "بانتماء" السودان العربي و"التزامه" الإفريقي.. بينما جاءت الصيغة المعدلة وهي تقول بانتماء السودان العربي الإفريقي..

ولد الاتحاد الاشتراكي السوداني في اليوم الثاني من يناير عام 1972، وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للتنظيم من الثاني إلى العاشر من يناير... وكانت مهمة ذلك المؤتمر هي إجازة عدة وثائق أساسية هي:

مشروع ميثاق العمل الوطني

مشروع النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي

مشروع الدستور الدائم للبلاد (والذي سيقدم إلى جمعية تشريعية لإجازته)

مشروع قانون الحكم الإقليمي

خلال أسبوع الانعقاد ذلك جرى نقاش حيوي واسع حول عدد من القضايا السياسية الشائكة التي شكلت عقبات كأداء على مدى التاريخ السياسي الوطني..

---

(1) راجع منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، ج 2، مصدر سابق.

من تلك القضايا مثلا مفهوم الاشتراكية وغاية النظام الاشتراكي.. قضايا التأميم والمصادرة.. قضايا العروبة والإفريقية.. قضايا حكم المركز والإقليم.. موقع التنظيم السياسي ومكانته في الدولة..أساليب الانتخاب والاختيار للمواقع السياسية.. قضايا الأحزاب والطائفية وأساليب المواجهة.. وغيرها من القضايا الحية.. وكان النقاش في أيام المؤتمر السبعة عالي الحيوية.. شهدناه كصحفيين وشهدنا له بارتفاع الأصوات المعارضة والمنتقدة والتي جاهرت بنقدها واعتراضاتها دون وجل ولا تهيب..

ولقد كانت تلك أول الاختبارات لمايو ما بعد الأمر الجمهوري الرابع..

وبعد أسبوع تتوج التنظيم بلجنة قيادية من 15 عضوا عرفت بالمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي.. وقد ضمت تلك اللجنة كل أعضاء مجلس الثورة السابقين والذين بقي عدد منهم بلا مهام بعد أن تم حل المجلس حسب منطوق الأمر الجمهوري الخامس..

وفي الفترة الممتدة من يناير حتى أكتوبر من عام 72، انغمس التنظيم السياسي في جهود بناء الذات على مستويات مختلفة.. وكانت تلك تجربة جديدة لم يدخل فيها السودانيون من قبل.. فتردد كثيرون ولم يقبلوا.. بينما تقدم آخرون فاحتلوا المقاعد الأمامية من هياكل التنظيم السياسي.. خاصة على مستويات الوحدات الأساسية ، ثم الأقسام ثم المناطق.. وقد جرى عمل تنظيمي واسع حاول فيه ناشطو الاتحاد الاشتراكي توسيع دائرة التنظيم بكل الوسائل المتاحة.. وبما أن ناشطي الاتحاد الاشتراكي كانوا مطالبين ـ من قبل قيادات التنظيم السياسي المركزية ـ بتأكيد قدرتهم على تحريك الجماهير وتنظيمها..فقد سعوا إلى دفع الناس دفعاً إلى ساحة التنظيم.. ومن ثم فقد فتحت تلك العجلة الأبواب الواسعة لدخول عدد كبير من الأعضاء غير الأكفاء إلى ساحات التنظيم السياسي بما أصبح محسوباً على التنظيم السياسي لزمان طويل..

ومع تعرض حركة بناء التنظيم السياسي الوليد للنقد، ومع بدء الانتقال إلى رحاب مرحلة جديدة بقيام مجلس الشعب، أجرى رئيس الاتحاد الاشتراكي تغييراً في المكتب السياسي والأمانة العامة بعد أقل من عشرة أشهر، إذ أعلن في نهاية أكتوبر 1972 عن تكوين مكتب سياسي جديد على النحو التالي:

لواء محمد الباقر أحمد/ أبيل ألير/ أبو القاسم محمد إبراهيم/ زين العابدين عبد القادر/ جعفر بخيت/ منصور خالد/ بيتر جات كوث/ أحمد عبد الحليم/ مهدي مصطفى الهادي/ لوبجي أدوك/ توبي مادوت/ هليري لوقالي/ لورنس وول وول/ جوزيف أودوهو/ عمر الحاج موسى/ إبراهيم منعم منصور/ صلاح عبد العال/ نفيسة الأمين/ الرشيد الطاهر / عز الدين السيد/ عبد الله الحسن الخضر/ وديع حبشي/ عبد الرحمن عبد اله/ وبدر الدين سليمان.

وتكونت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي من :

نميري رئيس الاتحاد الاشتراكي: أميناً عاماً/ جعفر بخيت نائب الأمين العام/ أبو القاسم محمد إبراهيم: أمين أمانة المكاسب الثورية/ أحمد عبد الحليم: أمين الفكر والمنهجية/منصور خالد: أمين الشئون الخارجية/ إبراهيم منعم منصور: أمين شؤون التنمية/ عمر الحاج موسى: أمين الإعلام والتوجيه/ زين العابدين عبد القادر: الخدمات العامة/ بيتر جاتكوث: الشؤون الإدارية والمالية/ صلاح عبد العال: الشباب/ نفيسة الأمين: المرأة/ عز الدين السيد: العمال / الرشيد الطاهر: المزارعين / محمد الباقر أحمد: القوات النظامية

ويتضح من النظرة الفاحصة والمقارنة لعضوية المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وأمانات الاتحاد الاشتراكي في فترة ما بعد المؤتمر التأسيسي في يناير 72 ، ثم عضوية المكتب الجديد في أكتوبر 72 حقائق مهمة، منها أن المكتب السياسي الأول، والذي كون في الخامس عشر من يناير ـ عقب انتهاء المؤتمر التأسيسي مباشرة ـ ضم كافة أعضاء مجلس الثورة السابق.. باعتباره الهيئة

السياسية الأعلى في البلاد.. وقد بدا الأمر وقتها وكأن أعضاء مجلس الثورة (السابق) على وشك أن يعودوا إلى مواقع قيادية عليا في البلاد.. بينما ضم المكتب السياسي الثاني (أكتوبر 72) من أعضاء المجلس الثورة السابق ثلاثة فقط هم زين العابدين وأبو القاسم محمد إبراهيم بالإضافة إلى جعفر نميري.. بينما غاب عنه بابكر عوض الله وخالد حسن عباس وأبو القاسم هاشم ومأمون عوض أبو زيد..وتلك ملاحظة أنبأت عن مصير القيادة التي أحدثت التغيير وحملت ـ كما يقال دوما ـ الأرواح على الأكف.

والملاحظة الثانية هي دخول التكنوقراط في ساحة المكتب السياسي.. فقد بدأت أسماء عدد من الشخصيات غير السياسية ـ مثل جعفر بخيت، وأحمد عبد الحليم، وعبد الرحمن عبد الله، ووديع حبشي، وإبراهيم منعم منصور و منصور خالد ـ في الظهور في أعلى مواقع مايو السياسية، هذا في الوقت التي بعد ـ ابتعد أو أبعد ـ خالد حسن عباس ومأمون عوض أبو زيد وأبو القاسم هاشم.. وقبلهم بابكر عوض الله.

والملاحظة الثالثة هي احتلال عدد من السياسيين ذوي الصلة بالأحزاب السياسية السابقة مقاعد مهمة في المكتب السياسي ـ أعلى المواقع السياسية ـ يمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة: الرشيد الطاهر وأبيل ألير وعز الدين السيد...

ثم يلاحظ في المكتب السياسي الثاني سعيه إلى تأكيد خصوصية الجنوب ـ بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا ـ إذ يفرد المجلس في عضويته مكاناً لعدد من العائدين من غابات التمرد منهم هلري لوقالي وتوبي مادوت ولورنس وول..

وهناك ملاحظة خامسة جديرة بالإشارة والتعليق..وهي توافق المواقع السياسية لبعض أعضاء المكتب السياسي مع أعبائهم التنفيذية التي احتلوها ـ أو التي وضعوا فيها بعد وقت قصير من تكوين المكتب السياسي.. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى منصور خالد (وزير الخارجية) الذي تولى أمانة الشؤون الخارجية.. وعمر

الحاج موسى (وزير الإعلام) الذي تولى أمانة الإعلام والتوجيه. وإبراهيم منعم منصور (وزير المالية) الذي تولى أمانة شئون التنمية...

وقد كان وجود التكنوقراط المحتلين لمواقع تنفيذية في الدولة في قيادة الاتحاد الإشتراكي، كان ذلك الوجود مربكاً ومحيراً، إذ أن التنظيم السياسي بطبيعته مفروض فيه أن يراقب ويحاسب الجهاز التنفيذي.. فكيف يصبح المراقِب هو المراقَب، والمحاسِب هو المحاسَب؟!

وكانت عدد من حالات الخلاف والاختلاف بل وحتى الصراع قد نتجت من جراء التحولات السياسية التي صاحبت قيام تنظيم سياسي يصف نفسه "بالتنظيم الحاكم" ويتبرأ من كونه "تنظيم حكومة".. فمنذ أن رفع هذا الشعار، بات التنظيم السياسي يرى نفسه صاحب سلطة وسطوة وصاحب حق في محاسبة الأجهزة التي دونه.. وزارات ووزراء..

وقد أدى هذا الوضع ـ مع ظروف ووقائع أخرى سادت في تلك الفترة ـ إلى احتدام صراع بين التنفيذيين والسياسيين فاشتعلت عدد من الحرائق التي انهمك أهل الخير السياسي في إطفائها من آنٍ لآخر..

ومع سوء الفهم والإدراك لموقع وواجبات التنظيم السياسي ، زحفت بيروقراطية المؤسسات التنفيذية إلى كيان الاتحاد الاشتراكي الذي أصبح في المنتهى ديواناً حكومياً يعج بالموظفين والعاملين بدرجات وظيفية شبيهة لديوان شئون الموظفين.. كما أن الفاعلية السياسية للتنظيم السياسي على المستويات الأدنى ظلت متواضعة للغاية بسبب ضعف الكوادر ووصول عدد كبير من غير المقتدرين سياسيا وفكرياً إلى مواقع القيادة في تلك المستويات ومن ثم ترفعهم إلى المستويات الأعلى...

الدستور الدائم الأول... ومجلس الشعب..

لم تكن لرحلة مايو على طريق طي "لبس خمسة" ووضعه بعيداً أن تتم إلا بقيام برلمان يتولى المهمة التاريخية التي عجزت عنها كل حكومات السودان السابقة: إجازة الدستور الدائم للبلاد..

ولا شك أن القراء أعلم برحلة الدستور السوداني عبر كافة البرلمانات السودانية التي أخذت إسم الجمعية التأسيسية باعتبار أن مهمتها الأساسية هي إقرار الدستور والذهاب... بيد أن كل الجمعيات التأسيسية فشلت في إقرار النظام الذي جاءت تؤسس له...

أما مايو فقد جعلت مسئوليتها منذ القرار الجمهوري الخامس العمل على كسر تلك الحلقة المفرغة التي بات فيها السودان وكأنه مكتوب عليه أن يحكم بالدساتير المؤقتة طوال عمره السياسي.. ولما كان التنظيم السياسي قد أصبح مركز الفعل السياسي الوطني بمنطوق الأمر الجمهوري الخامس، فإن المؤتمر التأسيس أجاز من بين ما أجاز مسودة الدستور الذي عكفت عليه لجنة كان أعمدتها ثلاثة جعفر بخيت، ومنصور خالد، وبدر الدين سليمان...

وقد اعتمدت تلك اللجنة على مسودة مشروع الدستور الدائم لعام 1968 والذي فشل النظام الحزبي السابق على مايو في عرضه على الجمعية التأسيسية الأخيرة بسبب الصراعات حوله.. خاصة حول قضية الاختيار بين النظامين الجمهوري والبرلماني.. وقد تمكنت اللجنة من إدخال التعديلات اللازمة على الدستور بحيث يتناسب وطبيعة النظام السياسي الذي جاءت به مايو..ويستوعب النظام الرئاسي في إطار حكم إقليمي يؤسس اللامركزية في الحكم..

وقد تزامن تكوين لجنة وضع الدستور تلك مع تكوين لجنة تاريخية أخرى يستكمل عملها عمل لجنة بخيت ومنصور وبدر الدين.. فقد أنيط بلجنة رئيسها اللواء محمد الباقر أحمد البحث في أمر قيام جمعية تأسيسية تتولى إقرار الدستور الدائم الذي عكفت اللجنة الأولى عليه..وقد أقرت اللجنة في نهاية أعمالها قيام مجلس شعب بصورة جديدة تتحاشى عيوب الانتخاب المباشر في المجتمعات التقليدية المتواضعة التطور ، وتتيح فرصاً واسعة للاختيار القائم على ثقل المجموعات الاجتماعية ومكانتها.

وهكذا أقرت لجنة الباقر قيام مجلس الشعب عن طريق الاقتراع المباشر وغير المباشر، إضافة إلى التعيين الذي يمكن بعض الفئات ـ كالقوات النظامية ـ أن يكون لها تمثيل دون أن تخوض في لجج الانتخاب والتصويت، كما يتيح للكفاءات العلمية والخبرات النادرة أن تجد لها مكاناً في الهيئة التشريعية... وهكذا دخلت قاموس التشريع في السودان تعابير جديدة مثل الدوائر الإقليمية، والدوائر الفئوية، وأصبحت المرأة في الجمعية التشريعية تحتل مقاعد تجاوزت بها الآحادية التي ميزت بها السيدة فاطمة أحمد إبراهيم المرأة السودانية في جمعية ما قبل حل الحزب الشيوعي..

في أغسطس من عام 1972 أصدر نميري قراراته المتعلقة بإكمال هيكل الحكم وعقد مجلس الشعب التأسيسي المشتمل على 207 عضواً لتكون مهمته الأساسية إجازة الدستور الذي كان المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي قد أقر مسودته ـ باعتباره الهيئة السياسية العليا في البلاد.. وقد تم انتخاب أعضاء المجلس على مستوى الدوائر الجغرافية والفئوية حتى الرابع من أكتوبر.. بينما قام رئيس الجمهورية بتعيين 32 عضوا.

وتم تعيين أحد أبرز الأكاديميين السودانيين ومدير جامعة الخرطوم الأسبق، بروفيسور النذير دفع الله، رئيساً للمجلس الذي انعقدت أولى جلساته في الثاني عشر من أكتوبر 72.. وفي يوم التاسع عشر من أكتوبر قدم الرئيس جعفر نميري إلى مجلس الشعب مسودة الدستور في جلسة تاريخية ليبدأ بعدها المجلس مهمته التي استمرت حتى الثاني عشر من أبريل حيث تمت إجازة الدستور..

ولم تكن عملية إجازة الدستور بالأمر الهين اللين... فلم يبصم نواب مجلس الشعب على دستور الثلاثي بخيت ومنصور وبدر الدين..كما يحلو لمنتقدي مايو القول، بل تعرض الدستور للنقاش الحي المستفيض، وتعارك النواب مع ممثلي الدولة في شتى القضايا التي تثيرها مواد الدستور المعروض.. وكانت هناك عديد من المطبات التي تطلب تجاوزها قدرا كبيرا من العقل والحكمة والمجادلة بالحسنى..

كانت هناك ـ مثلاً ـ قضية الدين والدولة.. وكانت تلك أعتى وأكبر المطبات والتي استغرقت أياما طويلة من النقاش على مستوى اللجان المتخصصة ثم في المناقشة

على مستوى المجلس كله. وقد تعرضت تلك المادة لعدد من التعديلات من قبل المختصين من القانونيين أعضاء المجلس (عبد المجيد إمام/ بيتر نيوت كوك/بدر الدين سليمان/ دفع الله الحاج يوسف/ مصباح الصادق/ أحمد إدريس). وقد تمكنت لجنة التشريع بعد نقاش طويل من الخروج بمادة معدلة هي التي أصبحت من أشهر مواد الدستور وأكثرها ذكراً لما مثلته من روح التآلف الوطني وما تمكنت من تحقيقه من وئام وتآلف.

ولم تكن قضية دين الدولة الرسمي وحدها هي المربط، بل كانت هناك ألغام أخرى في الطريق كقضايا الحريات والحكم الإقليمي وقضايا من شاكلة سلطات رئيس الجمهورية ومحاسبة مجلس الشعب لرئيس الجمهورية.. وغيرها..

في الثاني عشر من مايو 73، قام نميري بالمصادقة على الدستور وبدأ العمل به..

ما بين مايو 73 وحتى نهاية العام كان شكل الدولة ووجهها يشهدان التغيير التام..

جرت عدد من التعديلات في مؤسسات وهياكل العمل التنفيذي..أنشئت مؤسسات وهيئات تستوعب طاقات التوجه الجديد نحو التنمية: مؤسسة الطرق والكباري/ مؤسسة التشييد والبناء/ هيئة الموانئ والنقل النهري..

تم إلغاء وزارة العدل واستبدلت بديوان للنائب العام... وتعين البروفيسور زكي مصطفى نائباً عاماً.. اتجهت الدولة إلى استكمال إعادة المؤسسات المؤممة والمصادرة إلى أصحابها..

أطلقت الدولة سراح عدد من معتقلي يوليو 71 , وأعيد النظر في عدد من حالات الفصل التي أعقبت أحداث يوليو..

كان عام 73 هو عام الدستور ومؤسسات الحكم..

كان ذلك العام هو عام خلع البزة الكاكية وارتداء العمة والعباءة الأمدرمانية الشهيرة..

□□□



تكنوقراط وأساتذة جامعة الخرطوم يحكمون السودان!

□□

○ ثلاثة مدراء جامعة، وخمسة عمداء كليات و25 أستاذا من جامعة الخرطوم استوزروا في مايو..

○ التكنوقراط وأساتذة الجامعة شكلوا أكثر من 60 ٪ من وزراء مايو، والعسكريون 24٪ فقط.

منذ أن توجهت سـفينة مايو بعيـداً عن سواحل الماركسية بعـد يوليو 71، بدأت الانتلجنسيـا الوطنية في الاقتراب من مـايو... وكان اقترابهـا ـ أول الأمر في خطى كسولة مترددة ، ثم ما لبثت تلك الخطى في التسارع بعد فترة قصيرة..

والواقع أن عـلاقة الانتلجنسـيا والتكنوقـراط بمايو كانت عـلاقة فـريدة قمـينة بالتأمـل.. ففي الوقت الذي ظلت الاتلجنسـسيـا الوطنية عـموما ترفض الانـقلابات العسكرية، وتعـتبر ولوج العسكر في أمـر الحكم أمراً فرياً، كانت ذات الانتلجـنسيا تعـبر عن سـخطها وضـجرها من الواقع السـياسي الحـزبي ومن فشـل الاحزاب الذريع في تحقـيق أيٍ من الآمال والتطلعـات الوطنية في دورة الحكم الـديموقراطي الثانية..

ولقـد كـان هذا الواقع ـ الرافض لـلعـسكر والسـاخط على الأحـزاب ـ واقـعـاً "باردوكسياً" عاشته الانتلجنسيـا السودانية..فمن ناحية هي ساخطة على الاحزاب ، لضعف أدائهـا وغياب عطائها وقصـور فكرها وضمور دورها.. ومن ناحـية ثانية هي رافـضة لحكم العـسكر لما يسـتتـبع نظام العـسكر من جبـروت الحكام وقهـر المحكومين.. ولما يحاول أهل البزة الكاكـية من نفخه في جسد الحكم والـسياسة من غلواء الانضباط والحزم الذي لا يتماشى وروح اللأكاديميين المحبة للحرية والتفتح..

لهذه الأسباب فقد كانت الانتلجنسيا تاريخياً هي وقود الاحتراق لحركة التصدي للنظام العسكري الأول، حـيث كانت حركة الطلاب والتكنوقراط والمـثقفين الوطنيين عمومـاً ـ جبهة الهيـئات ـ هي سن الرمح في المواجهة مع نظـام عبود.. وفي نفس

الوقت فإن حركة المثقفين الوطنيين المتحالفة مع قطاع كبير من التكنوقراط كانت هي حركة الـرفض والتعبيـر عن السخط على نظام الأحزاب المهتـريء الذي أعقب ثورة أكتوبر 1964.. وقد ارتفع مد السخط هذا خلال الأعـوام الأخيرة من عقد الستينات حتى شكل اتجاهها غالباً في الشارع السوداني نمت معه حركة اليسار، وتمددت فيه جـماعـات وحركـات الفكر والأدب والسـياسـة ذات النزعـة الرافضـة لنمط الحكم وأساليب الممارسـة السياسيـة، فرأينا نمو حركات فكرية وأدبيـة من مثل أبادماك ، وجماعات الصحوة والفكر الاشتراكي وغيرها من الجماعات..ثم تترجم هذا الضجر الفكري والأدبي فـي الواقع السـيـاسي إلى سلوك سـيـاسي سلـبي تجـاه النظام السياسي برمتـه، حيث شهدت الانتخابات الأخـيرة من قبل مايو نسبة ضـعيفة من الإقبال على ممارسة الاقتراع في الدوائر الجغرافية. وعلى الصعيد الآخر فقد تترجم ذلك الضجر إلى نمو الـتيار السياسي اليـساري حتى أن سكرتير الحـزب الشيوعي السوداني ـ الذي تم حل حـزبه من قبل القوى السـياسية الحـزبية باعتبـاره حزباً ملحداً ـ فاز في قلب دائرة موطن زعيم الحـزب الاتحادي الديموقراطي، وليس بعيداً من دائرة الطائفة الدينية النافذة في البلاد..

وقد اتخذت حركة الانتلجنسيـا ـ الضجرة من رداءة الواقع السياسي الوطني ـ اتخذت من الصحافة منبراً واسعاً لها للتـعبير عن سخطها وتبرمهما من ذلك الواقع، فصارت عدد من الصحف المستقلة والخالية من شبهة الميل الحزبي، منبراً من منابر التعبير عن ذلك الضجر والضيق. وقـد رادت في هذا المجال صحيفة الأيام واشتهر فيها من بين ما اشتهر في ذلك الوقت، مـقالات منصور خالد التي أسماها حوار مع الصفوة والتي خاطب فيها منصور تلـك الصفوة الضجرة أصلاً ودعاها إلى البحث عن خـلاص وفكاك من ذلك الواقع المريع الذي وُضـعت فـيـه من جراء المـمارسـة الحزبية القاصرة.

كما اشـتهرت في تلك الأيام ريشـة الرسام الكاريكاتوري عز الدين عثـمان التي حولت فن الكاريكاتير الساخر إلى سلاح آخر من أسلحة التعبير عن الموقف.

وحين أصبح الصبح بمايو... كانت تلك القوى العريضة التي سئمت وضجرت وتبرمت من الحزبية، هي عينها لحمة المواكب المهيبة التي ملأت أفق الخرطوم في الثاني من يونيو 69، والتي خرجت تقول للجيش أن أحسنت للوطن بما فعلت.. وقد كانت تلك المواكب بطولها وعرضها هي السند الوطني الذي استطالت به قامة مايو والوقود الذي انطلقت به من يومها...

بيد أن تلك الانتلجنسيا التي وجدت أن الجيش قد أحدث المطلوب، وأزاح عن الكاهل قوى التكبيل والتعطيل.. توقفت لبعض الوقت وهي ترقب الجديد يعايش صراعا داخلياً بين قواه وجماعاته... وهو صراع طرحنا فحواه ومداه بما لا نحتاج أن نخوض في تفاصيله مرة أخرى هنا.. ولكن ما يهمنا من أمر ذلك الصراع الجديد هو أن الصفوة الوطنية العريضة التي رأت الوطن وهو يتنكب الخطى في الزمن الحزبي.. راعها أن التحول المنتظر الذي حلمت به إنما وُلد وهو يرث جينات الصراع والتشرذم.. فقد وجدت الصفوة الوطنية ـ السعيدة بذلك التحول ـ أن اليسار الذي كانت تؤمل في أن يكون فيه خلاص السودان يحمل بين طياته ذات الفيروس السياسي الذي أودى باليمين الحزبي الطائفي..

ولم تكن عموم الصفوة السودانية الضجرة من حكم اليمين، مؤطرة بالضرورة في أي من العبوات السياسية اليسارية السائدة يومها...فالغالب الأعم من الصفوة النيرة هم أهل وسط ـ جربوا الطائفية الحزبية فأنكروا عليها الوهن والضياع ، فرأوا أن يبحثوا عن الخلاص في ظل اليسار الذي كان بريق برقه يخلب الأبصار من كل اتجاه..

وهكذا فإن الصفوة ترددت في الإقدام بعد أن رأت اليسار ـ وهو لم تزل قدمه رخوة في مواقع النصر ـ يصارع بعضه بعضاً..

ثم رأته ـ وهو بعد وليداً يافعاً ـ يسعى بسيف انتقام باتر فيقتلع المؤسسات الراسخة ويهز أركان الأبنية الشوامخ..

●●●

ذلك كان حال الصفـوة مع مايو..فمن بعد الترحيب الأول الذي فـاضت به عليها في الثاني من يونيو.. رجعت الصفوة.. فراجعت وتراجعت..

وقد ظلت الصـفوة على حال تراجعهـا ذلك إلى أن حسمت مايو أمـرها، وعافت نفسها من فيروس الصراع الفاتك الذي ظل ينخر من جسدها الوليد..

وكان زمان الحسم تاريخاً، هو ما بعد يوليو ,71. أما زمانه فعلا، فقد كان أوان انتقال مايو من قيود الأمر الجمهوري الرابع إلى رحابة الأمر الجمهوري الخامس..

فمن بـعد التحـولات الدسـتورية التي شهـدتها البـلاد في تلك الفتـرة ـ والتي أسـميناها هنا بـأوان (خلع لبس خمـسـة) ـ أحست صـفوة المـستنيـرين من أهل السـودان ـ والتي ظلت منذ عهـد (المؤتمر) ـ الأول الأصـيل ـ تبحث عن مكان لهـا تحت شمس الوطن، أن أوانهاقد جاء.

فها قد انحسرت الطائفية التي نددت بـها صفوة المؤتمر في الفجر من1 اكثر من ثلاثين عامـاً، وطالبت بتنحيها للـشباب المستنيـر لكي يقود البلاد. كمـا أن الصراع الذي شق حركـة المستنيرين نفسـها لم يعد له مكان في واقع المـارسة السياسـية التي انفـتحت أبوابهـا على مـصاريعـها لمن يريـد أن يتقـدم خادمـاً..وسيـداً لأهله بخدمتهم..

وكانت تلك بدايات التقدم الخجل المتردد للصفوة المستنيرة نحو مايو..

●●●

من بعد عامين ونصف العام على مايو أخـذت ساحاتها تشهد اندراج الرواد من الصفوة لتتوالى بعدهم جماعات وجماعات.. وكانت الصفوة في مجملها من المثقفين الوطنيين غير الملتزمين تاريخـاً بإطار سياسي يجمد شخصـياتهم.. وقد ضمت تلك الصـفوة التكنوقـراط المتخـصصين في كـافة مـجالات الوظائف والمهن وأسـاتذة الجامعات.

ولو أردنا أن نؤرخ لحـركـة هجـرة التكنوقـراط إلى مـايو لوجـدنا أن الفـتـرة المصاحبة لانتقال مايـو من الصراع الداخلي، واتجاهها لإرساء الحكم المؤسسي هي بداية الهجرة إليها..

دعنا الآن نركن إلى حـساب الأرقـام والإحصـاء لنقف على حـجم تلك الهجـرة ومداها..

فحين كونت مايو حكومتها الأولى ـ الحكـومة التي أصبح بها الصبح ـ كان عدد العـسكريين في الجـهـاز التنفـيذي لا يتـعـدى إثنين احـتـلا الوزارتين ذات الطابع العسكري الدفـاع (عمـر الحاج موسى) والداخليـة (فاروق حمـد الله). وكان بقـية الوزراء (19 وزيراً) خليطا من الشيوعيين والمقربين من الشيوعيين، إضافة إلى عدد من ذوي الميول الناصرية كـبابكر عوض الله نفسه وخلف الـله بابكر وأحمد الطيب عابدون وأمين الشبلي ومحمود حسيب ومحي الدين صابر..

ولعله ليس سـهلا أن نصنف تلك الوزارة الأولى على أسـاس فرضـية اقـتراب الصفوة الوسـيطة من مايو، فمعظم الذين شـاركوا فيهـا كانوا من ذوي الالتزام أو شبه الالتزام التنظيمي.. بمعنى آخر معظم الذين شاركوا انطلقوا من مواقف تنظيمية حزبية أو فكرية شخصية ـ سواء كانوا شيوعيين أو اشتراكيين عرب.

بيد أنه يمكن تحديد بعض ملامح هجرة الصفوة نحو مايو منذ تلك الأيام الأولى إذا نظرنا إلى أسماء من مثل دكتور منصور خالد/ دكتور محمد عبد الله نور/ عبد الكريم ميرغني/ مكاوي مصطفى/ منصور محجوب..

تشكل هذه المجمـوعة ـ بتعريفنا الذي قـدمناه ـ جزء من مجموعـة التكنوقراط. ولكن لم تكن هذه المجـموعة مـعروفة بانتـمائها التنظيـمي لأية من الجمـاعات التي شكلت لحمة مايو وسداها في تلك الأيام الأولى.. ولهذا فإنه يمكن القول بأن مايو ـ في أولها ـ لم تعدم بعضاً من أهل الصفوة غير المؤطرة تنظيماً ـ يتقدمون صفوفها مثل رصفائهم الذين التزموا تنظيمياً بتأييدها والعمل معها..

بيد أن الفيصل الحقيقي لبدء هجرة التكنوقراط نحو مايو يمكن تحديده بتاريخ تكوين حكومة أكتوبر عام 1971، وهي الحكومة التي كونها نميري في أعقاب التحولات الدستورية الكبيرة والتي كان أهمها الانتقال من الحكم بالأمر الجمهوري الرابع إلى الأمر الجمهوري الخامس..

يمكن إجمال الملامح الأساسية لتلك الفترة والتي شكلت أسباباً موضوعية لتوافد الصفوة نحو مايو على النحو التالي:

أولا: مناخ الانفتاح الذي عززه الأمر الجمهوري الخامس بدعوته لإرساء قواعد حكم القانون واستبعاد الإجراءات الاستثنائية التي كانت تسود تحت الأمر الجمهوري الرابع. وكان هذا الأمر قد دعا إلى إقامة الجمهورية ووضع الدستور وانتخاب مجلس نيابي..معززاً بذلك أركان النظام الدستوري.

ثانياً: بانتقال مايو إلى رحاب النظام الجمهوري بانتخاب نميري، كان الشكل العسكري للحكم يتراجع رويداً رويداً، فبعد البيان الذي أصدره مجلس الثورة متضمناً إعلانه بحل نفسه وترشيح جعفر نميري لمنصب رئيس الجمهورية، جاءت خطوات متتالية تراجع فيها الظل العسكري للحكم، فقد تبع حل مجلس الثورة تقلد أعضائه لمناصب هامشية وغير ذات أثر كبير، كما أن عدداً من أعضاء المجلس بدأ في الانزواء والاختفاء، فقد استقال اللواء خالد حسن عباس من منصب نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في فبراير 72، بينما استقال بابكر عوض الله وهاجر إلى مصر في مايو ,72 أما مأمون عوض أبوزيد فقد أحاطت باستقالته من منصب أمين الاتحاد الاشتراكي كثير من الظنون فقد أعلنها جعفر نميري في اجتماعات تأسيس الاتحاد الاشتراكي في فبراير 72، فوقف مأمون يعلن سحبه لاستقالته في ذلك الاجتماع. ورغم ذلك الإعلان فقد سرت استقالته بالفعل..وكان العميد الرشيد نور الدين ـ واحد من أهم أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ـ قد ترك منصب رئيس جهاز الأمن القومي في يناير ليحتله ـ لفترة قصيرة ـ أبو القاسم محمد إبراهيم. أما زين العابدين وأبو القاسم هاشم فقد قنعا بمنصبين غير مهمين في التنظيم السياسي..

ثالثاً:مع تلك التطورات الدستورية الإيجابية المتوالية كانت مجهودات حل قضية الجنوب قد وصلت مدى متقدماً على المستوى السياسي. فقد أفلحت مجهودات الفاتيكان والإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي، المدعومة ببعض الشركات والشخصيات الغربية، في دفع المتمردين إلى طاولات المباحثات المبدئية التي كانت تنعقد في عدد من العواصم الأوروبية والتي كانت أهمها لندن... ومع تسارع الخطى على طريق المباحثات، أصبح إشراك التكنوقراط في الجولات ذات الطابع التخصصي أمراً مهما وأساسياً، ولهذا فقد عكفت عدد من اللجان في داخل السودان على التمهيد للمباحثات الشهيرة في أديس أبابا، ثم أن المباحثات ـ حين بدأت ـ اعتمدت على عدد كبير من التقارير والملخصات التي أعدتها تلك اللجان. ومن ثم فقد كان وجود وحضور ودور التكنوقراط في اتفاقية أديس أبابا أساسياً. إذ مهد لتعامل مايو الواسع مع التكنوقراط، ثم وسع العلاقة فيما بينهما ورفعها من مستوى التعاون إلى درجة التحالف.

لو نظرنا إلى مجلس وزراء مايو في أكتوبر 71، بعد عدة أشهر من الطلائق البائن بين مايو والشيوعيين وبدء الانفتاح المستند على الأمر الجمهوري الخامس، فإن الملاحظة المهمة هي في غلبة التكنوقراط تماماً، ثم في الوجود القوي لجامعة الخرطوم في حكومة مايو..

ويمكن تلخيص أهم ملامح تلك الوزارة فيما يلي:

تكون مجلس الوزراء من 32 وزيرا..

لو حسبنا عمر الحاج موسى ومحمد عبد الحليم مع العسكريين، فإن عدد الوزراء العسكريين في تلك الحكومة سيرتفع إلى ثمانية: خالد حسن عباس.. اللواء محمد الباقر أحمد.. والعميد عمر الحاج موسى..واللواء مصطفى عثمان حسن..الرائد زين العابدين عبد القادر.. والرائد أبو القاسم هاشم..والمقدم صلاح عبد العال.. والعميد محمد عبد الحليم..

لو أردنا تحديد الوزراء القادمين من أصول حزبية لوجدنا واحداً فقط هو أحمد سليمان (المحامي) العضو السابق بالحزب الشيوعي والذي تم فصله من الحزب لانضمامه لمايو..

الأساتذة القادمون من قلب جامعة الخرطوم كانوا ستة: جعفر بخيت.. وبشير عبادي.. وأحمد عبد الرحمن العاقب.. وعون الشريف قاسم.. وأحمد محمد الحسن.. وأحمد عبد الحليم. ولو أضفنا موسى المبارك ـ الذي كان يعمل أستاذا لبعض الوقت بقسم التاريخ بكلية الآداب ـ لزاد العدد إلى سبعة.

بقية الوزراء ـ ستة عشر وزيرا ـ جميعهم من التكنوقراط: منصور خالد/ عبدالرحمن عبد الله/ مبارك سنادة/ موسى عوض بلال/ إبراهيم منعم منصور/ وديع حبشي/ عثمان أبو القاسم/ يحي عبد المجيد/ محمد النصري حمزة/فخر الدين محمد/ محمود جادين/ محي الدين صابر/ موسى المبارك/ أبيل ألبير / نفيسة الأمين/ وبيتر جاتكوث.

تلك كانت هي خارطة التكوين لمجلس حكومة مايو ما بعد الصراع الشيوعي المايوي. أما حكومة نوفمبر 72 التي تلت خطوات تثبيت دعائم الحكم الدستوري والتي حققت انفتاحاً واسعا للنظام. ونقصد بها توقيع اتفاقية أديس أبابا، وانتخاب مجلس الشعب الأول، والاتجاه نحو إقرار الدستور فقد كانت ملامحها شبيهة بسابقتها.. بيد أن بعض الملاحظات هامة في تلك الحكومة تستوجب الإشارة. وتلك الإشارات هي:

التراجع الواضح لدور العسكريين في وزارة نوفمبر 72 مقارنة بوزارة أكتوبر 71. فقد بلغ عدد العسكريين في الوزارة الجديدة ثلاثة: الباقر وعمر الحاج موسى وصلاح عبد العال، مقابل ثمانية في وزارة أكتوبر 71.

اختفاء أسماء كل أعضاء مجلس الثورة من الجهاز التنفيذي، بينما ظهرت أسماؤهم في المكتب السياسي الاتحاد الاشتراكي. وحتى في الاتحاد الاشتراكي

فإن الوحيد الذي احتل موقعا في التنظيم هو زين العابدين محمد أحمد إذ احتل موقع أمين الخدمات في الأمانة العامة..

في الوقت الذي بقيت فيه كل الأسماء المهمة والمركزية في مكانها، فإن التغيير الوزاري ما بين أكتوبر 71 ونوفمبر 72 شهد اختفاء عدد من أسماء أساتذة جامعة الخرطوم، إضافة إلى عدد من التكنوقراط ، وقد استبدل هؤلاء بتكنوقراط جدد..منهم: إبراهيم إلياس/ عبد لله الحسن الخضر/محمد خير عثمان/سر الختم الخليفة/ مهدي مصطفى الهادي/بهاء الدين إدريس.

يعتبر دخول سر الختم الخليفة، رئيس وزراء أكتوبر 64، كوزير للتعليم العالي علامة سياسية مهمة. فقد دللت تلك الخطوة على اتجاه مايو نحو انتهاج نهج منفتح شجع الأكتوبريين من أمثال الخليفة على القبول بصيغها ونهجها..

ولعل المحلل للحكومات المتعاقبة لمايو منذ عام 72 يلحظ بصورة واضحة تصاعد موقع ونفوذ التكنوقراط وأساتذة الجامعة، مع التراجع المستمر لموقع ونفوذ العسكريين بصورة عامة... بمعنى آخر فإن مايو بدأت في خلع بزتها الكاكية منذ أن تحولت من حكم مجلس الثورة إلى حكم الرئيس القائد..

قليلون يدركون حقائق الأرقام حول عدد العسكريين الذين احتلوا مواقع سياسية تحت مايو، وبين التكنوقراط وأساتذة الجامعات الذين احتلوا مواقع سياسية وتنفيذية..لو أردنا إجراء مقارنة مثل هذه فسنجد الحقائق التالية:

عدد العسكريين الذين احتلوا مواقع سياسية منذ مايو 69 وحتى نهاية 1980 بلغ حوالى 45، يشمل ذلك أعضاء مجلس الثورة والوزراء والمحافظون والحكام (المناصب الدستورية)..

مدراء جامعة الخرطوم الذين احتلوا مواقع دستورية في مايو ثلاثة: هم بروفيسور النذير دفع الله، بروفيسور عبد الله أحمد عبد الله، وبروفيسور على محمد فضل..

عمداء الكليات الذين احتلوا مواقع دستورية خمسة: محمد عبد الله نور، وجعفر بخيت، وزكي مصطفى، وأحمد محمد الحسن، وحسن عمر..

بلغ عدد الأساتذة الذين احتلوا مناصب دستورية 25 أستاذا من مختلف الكليات والتخصصات، وقد شملت الكليات الهندسة والزراعة والطب والآداب والقانون والاقتصاد..

ولو اخترنا إحدى الوزارات اختياراً عمدياً (وليس عشوائياً) وقمنا بتحليلها لوجدنا صورة أكثر تفصيلاً. فوزراة فبراير 1977 والتي تميزت بكونها أول وزارة برئيس وزراء منفصل هو الرشيد الطاهر، والتي جاءت والبلاد على أعتاب المصالحة الوطنية، ضمت 37 وزيراً، منهم تسعة عسكريين (الباقر، بشير محمد علي، مأمون‌أبوزيد، زين العابدين عبد القادر، نصر الدين مصطفى، خالد حسن عباس، ومصطفى عثمان حسن)

وثمانية من أساتذة الجامعة: (بشير عبادي، عون الشريف، عبد الله أحمد عبد الله، محمد هاشم عوض، حسن عمر، إسماعيل حاج موسى، حسن عابدين، عثمان هاشم عبد السلام)

أما البقية فمعظمهم من التكنوقراط، أبرز الأسماء منهم: مأمون بحيري، منصور خالد، علي شمو، شريف الخاتم، بونا ملوال، دفع الله الحاج يوسف، أحمد عبد الكريم بدري، يوسف ميخائيل بخيت، هارون العوض، كرم الله العوض، عبد الرحمن عبد الله، عبد الوهاب إبراهيم، عز الدين حامد، فرانسي دينق، حسن أحمد يوسف ومحمد طاهر حمد.

ولو أجرينا عملية إحصائية مبسطة فإن الصورة تبدو كما يلي:

24,2٪ من الوزراء من العسكريين

22,2٪ من أساتذة جامعة الخرطوم

40,5٪ من التكنوقراط

11,1٪ خليط من فئات (عمال، مزارعين، نساء) وأفراد غير محددي الاتجاه.

ولو نظرنا إلى المواقع التي احتلها وزراء كل مجموعة لوجدنا أن أساتذة الجامعة والتكنوقراط شكلوا 64٪ من الحكومة كما شكلوا عصب الحركة التنفيذية والسياسية.. الاقتصاد والتجارة والاتصالات والصناعة والزراعة والإعلام..

الشاهد في هذا الأمر أن التكنوقراط تقدموا حثيثاً ـ منذ أكتوبر ـ 71 نحو مايو..

ولو أضفنا إلى أرقامنا المذكورة أعداد المحافظين ورجال الحكومات المحلية الذين تقدموا صفوف الحكم الإقليمي..ثم لو أضفنا لها المواقع التي احتلها التكنوقراط وأساتذة الجامعة في مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي، فإن الصورة التي ستستبين وقتها هي أن مايو ـ منذ أكتوبر 71 ـ لم يعد لها من الجيش إلا نميري وبزته الكاكية ولقب المارشالية الذي ينسب إليه من آن لآخر..

باختصار كان السودان خلال مايو ما بعد 71، تحكمه جامعة الخرطوم، والتكنوقراط الخارج جلهم من جامعة الخرطوم..



(٤٥)

الصحافة في مايو

□□

○ أممتْ مايو الصحف، ودور السينما، وكالات الأنباء ودور التوزيع

○ أعيدت صياغة الصحافة السودانية في داري الأيام والصحافة..

○ «القوات المسلحة» تجربة فريدة للصحافة السياسية العسكرية روادها شاعران ومحلل نفسي..

لا يمكن أن نسرد حكاية مايو دون التوقف عند حال الإعلام والصحافة تحت النظام الأطول عمرا في تاريخ السودان..

فحكاية الصحافة تحت مايو هي من أكثر الحكايات درامية.. إذ أن هذه المؤسسة ـ الصحافة ـ تلقت من مايو هزة عنيفة تساوت في قوتها وآثارها مع هزة مايو ـ في أيامها الأولى ـ لمؤسسات اجتماعية أساسية أخرى مثل الإدارة الأهلية، والطائفية والحزبية.

ورغم أن مايو عادت وصالحت وأصلحت من علاقاتها مع المؤسسات الاجتماعية والسياسية المذكورة، إلا أن المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي بقيت مايو على موقف ثابتٍ منها هي الصحافة.. فلم تلغ مايو تأميم الصحافة كما فعلت في حالات المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى.. كما لم تسمح بقيام كيانات صحفية مستقلة كما فعلت مع حالات المؤسسات الاقتصادية كالبنوك..

مايو والصحافة.. بين الشك و اليقين

ولعل المُدْرَك الآن من أمر علاقة مايو بأدوات الاتصال الجماهيري هو أن مايو ـ كثورة التزمت نهجاً اشتراكياً في أولها ـ أخذت بالمنهج الاشتراكي فيما يتعلق بمكان ودور أدوات الاتصال، وهو المنهج الذي يجعل من تلك الأدوات وسيلة الثورة والثوار نحو تعبئة الجماهير ورص صفوفها خلف برامج الثورة ذات الطابع الراديكالي.. فقد سعت مايو منذ يومها الأول نحو وضع الصحافة ـ وأجهزة الإعلام

الأخرى ـ تحت جناحها.. وسعت بكل ما أوتيت لتصبح الصحف والأدوات الأخرى أصواتا "ثورية" ملتزمة بمايو..

كانت بداية الأمر هو بيان الثورة الثاني الذي حل الأحزاب والمؤسسات ذات الصلة بتلك الأحزاب ، بما فيها الصحف الحزبية وغير الحزبية.. وبما أن وزير الإعلام الأول بعد مايو كان صحفياً مالكاً بالشراكة لواحدة من الصحف التي تم تعطيلها.. فقد كان من الطبيعي أن يحرص ذلك الصحفي على أن تعود الصحافة الحرة غير الملتزمة بالأحزاب إلى الصدور..

وبالفعل فقد تم السماح لعدد من الصحف المستقلة بالصدور، وكان من أبرز الصحف التي عاودت الصدور الثلاثة الكبار: الأيام والرأي العام والصحافة، إضافة إلى عدد من الصحف الأسبوعية..

بيد أن هذا الصدور المستقل كان محفوفاً بالكثير من القيود لعل أهمها كان قيد الأمر الجمهوري الرابع الذي جعل من كل كلمة منطوقة أو مكتوبة تنال أو تتهكم من مايو: رئيسها أو أعضاءها أو قراراتها أو مؤسساتها، جريمة عقوبتها القصوى الإعدام..

ولقد تعرضت الصحافة في أيام مايو الأولى لأول رقابة مباشرة في تاريخ الصحافة السودانية منذ رقابة إدوارد عطية، ضابط الرقابة البريطاني على الصحافة السودانية في الثلاثينات.

فقد خضعت الصحف اليومية ـ أيام مايو الأولى ـ للرقابة من قبل عدد من الضباط ـ وغير الضباط ـ الذين كانوا يخضعون ـ كل ليلة ـ محتوى تلك الصحف إلى التمحيص والتدقيق.. وقد أشرفت على تلك الرقابة وزارة الإرشاد القومي التي كان محجوب عثمان وزيرها لفترة قصيرة قبل أن يأتي على رأسها عسكريان ـ العميد عمر الحاج موسى وزيراً، والعميد عمر محمد سعيد وكيلا ـ

ثم أن وزرة الثقافة والإعلام لم تلبث أن شرعت في إصدار صحيفتين ـ عربية وانجليزية ـ ناطقتين باسم الثورة والحكومة، فأصدرت صحيفتي "الأحرار" و

"سـودان نيـوز".. أما وزارة شـؤون الجنوب التـي تولاها جوزيـف قرنق، فـقـد أصدرت صـحيفـة خاصة باللغـة الإنجليزية هي صحـيفة نايل مـيرور التي تراس تحـريرها المستـشـار الإعلامي للوزارة عـوض برير، ثم تولى رئاسـتـها عـدد من الصحفيين الجنوبيين بعد ذلك.. وقد ظلت نايل ميرور تواصل صدورها حتى توقيع اتفاقيـة أديس أبابا حيث انتقلت إلى جـوبا لتصدر من وزارة الإعلام الإقليـمية التي كان وزيرها الأول صحفياً هو مـادينق دي قرنق.. وكان قرار إصدار هذه الصحف الحكومية الثلاثة ـ مضافاً إليها صـحيفة القوات المسلحة ـ دليلاً على أن نية الدولة، في أولهـا، لم تكن تأمـيم الصـحافـة، فلو كـانت تلك هي النيـة لما انشـغلت الدولة بإصدار كل تلك الصحف وهي توشك أن تستولي على كل الصحف...

1970 عام الاستيلاء على الاتصال السوداني

لئن كان عام 1970 قد دخل تاريخ مايو باعتباره عام التأميم (والمصادرة)، فإنه كان أيضـاً عام الاستيـلاء الشامل على كامل أدوات الاتصـال الوطنية.. والواقع أن عملية الاسـتيلاء على الصحف لم تتم في نفس تاريخ تأميم ومـصادرة المؤسسات الاقتصادية من بنوك وشركات تجارية، فـقد تمت تلك الإجراءات خلال احتفال مايو بعيـدها الأول عام 1970، أما تأمـيم الصحف فـقد تم ي السادس والعـشرين من أغسطس من نفس العام.

ولم تكن عملية التأميم وقفاً على الصحف اليومـية والأسبوعية فحسب، بل امتد التأميم ليشمل وكالات الأنباء المحلية ، والمجلات، ودور السينما، دور الطباعة، ودور توزيع الصحف.

وقد هزت عملية تأمـيم الصحف تلك عدداً من الصحفيين الذين اعتـبروا أنفسهم جزء من اليـسار السوداني ورأوا في صـحفهم منابر للدفـاع والتبشـير بما أتت به ومن أجله مايو.. ومن ثم فقد آذت قرارات التأميم أصحاب تلك الصحف الذين لفهم الحزن وآثروا الانسحاب من ساحة الصحافة جملة وتفصيلاً..

وقد دافع نميري عن عملية تأميم الصحافة بقوله إن بعض الصحف كانت " أصواتاً إمبريالية " رغم أن بعضها لعب دوراً تاريخياً مقدراً.. وقال إن عملية التأميم قصد منها توحيد الصوت الوطني ووضع الإعلام في خدمة الثورة وأهدافها..وقال إن الهدف النهائي هو تحويل ملكية الصحف من يد أفراد إلى التنظيم الشعبي المنتظر تكوينه بعد فترة قصيرة..

تنظيم المؤسسات الاتصالية

لما كانت المؤسسات الاتصالية التي تم تأميمها ذات تخصصات متعددة، فقد اتجهت وزارة الثقافة والإعلام إلى تنظيم دارها من بعد أن وجدت نفسها مسئولة عن كمٍ هائل من المؤسسات المتشابهة والمتباينة على حد سواء... فقد وجدت الوزارة أنها تتحمل مسئولية الإشراف والإدارة لدور صحف ومجلات ودور سينما ووكالات أنباء ودور طباعة ونشر..بل وجدت الوزارة نفسها مسئولة عن جيوش من الصحفيين والموظفين والعمال الذين كانوا يعملون في هذه الدور وقد أصبح جميعهم ـ بين يوم وليلة ـ موظفي حكومة ينبغي أن توفر لهم مرتبات ومخصصات صدرت صحفهم أو لم تصدر...ولم تجد الوزارة بداً من السعي إلى تنظيم هذا الواقع الجديد بحيث يمكن السيطرة على تلك المؤسسات بحسن إدارتها. وهكذا فقد جرى تكوين المؤسسات التالية لتكون البديل المؤسسي الذي يجمع شتات تلك المؤسسات:

مؤسسة الدولة للسينما وقد تولت مسؤولية الإشراف على دور السينما المؤممة بالإضافة إلى لجنة الرقابة على الأفلام.. كما أوكل له الإشراف على الإنتاج السينمائي الخاص. وقد أوكلت إدارة المؤسسة في أول أمرها إلى الأستاذ علي المك..

دار التوزيع المركزية والتي جمعت تحتها عدداً من دور التوزيع الخاصة التي جرى تأميمها..وقد أوكلت إدارتها في أول أمرها إلى سعد الشيخ..

مؤسسة القرشي للإعلان وقد ضمت تحتها عدداً من دور الإعلان المستقلة، أو تلك التي كانت تتبع لبعض الصحف.. وقد أوكلت إدارتها في أول أمرها لمحمد عثمان جودة..

وكالة السودان للأنباء وقد جمعت تحتها عدداً من وكالات الأنباء الخاصة التي وجدت في الساحة وقتها.. وقد أوكلت إدارتها إلى عبد الكريم المهدي صاحب "وكالة أنباء السودان ".

المؤسسة العامة للصحافة والنشر

لعل أهم المؤسسات التي انبثقت من بعد عملية التأميم للصحف هي المؤسسة العامة للصحافة والنشر والتي أوكلت إليها مهمة الإشراف على الصحف ودورها ، ومهمة تنظيم صدور الصحف بما يتوافق وحاجة البلاد والثورة..

ولما كانت مايو قد أفردت للصحافة دوراً مميزا كأداة أساسية من أدوات التعبئة للجماهير، فقد رأت أن تكون مؤسسة الصحافة عالية الموقع والمكانة، ومن ثم فقد أصبحت تبعيتها إلى مجلس الثورة بدلا من وزارة الإعلام.. كما تم اختيار شخصية صحفية عالية التقدير والمكانة ـ الأستاذ محجوب محمد صالح ـ ليكون رئيساً لمجلس إدارة تلك المؤسسة. وقد ضم مجلس إدارة المؤسسة الذ أنيطت به مسئولية إدارة الصحف، عدداً من الشخصيات الصحفية والإعلامية والأدبية هم:

موسى المبارك/ جمال محمد أحمد/ بونا ملوال/ سعد الشيخ/ محمد عثمان جودة/ عبد الكريم المهدي/ فاطمة أحمد إبراهيم.

وتركزت مهمة مجلس الإدارة، في أول الأمر على وضع خطة تنظيم الصحف وتحديد مواقيت صدورها وتوزيع الصحفيين على تلك الصحف مع تحديد المواقع لكبار الصحفيين.. وقد أعلنت المؤسسة في السابع من سبتمبر 1970 خطتها على النحو التالي:

قيام دارين للنشر الصحفي هما دار الأيام للطباعة والنشر ودار الرأي العام للطباعة والنشر.. ويكون لكل دار مجلس إدارة يدير شؤون الصحيفة والدار...

تصدر دار الأيام صحيفة يومية هي الأيام، وتصدر دار الرأي العام صحيفة يومية هي الصحافة..

تصدر دار الأيام صحيفة أسبوعية هي السودان الجديد، وتصدر دار الرأي العام صحيفة أسبوعية هي الرأي العام..

تصدر دار الأيام صحيفة إقليمية هي "كردفان" ومجلة نسائية..

تصدر دار الرأي العام صحيفة إنجليزية يومية ومجلة شهرية باسم الخرطوم..

وقد تولى إدارة دار الأيام في أول عهد الصحافة المؤممة الأستاذ موسى المبارك.. بينما تولى إدارة الرأي العام الأستاذ جمال محمد أحمد.. وكان منصب مدير عام الدار منصباً إدارياً وصحفياً في آنٍ واحد.. إذ لم تكن مهمة المدير العام هي إدارة الدار فحسب، بل والإشراف التحريري عليها..

وكانت مهمة المؤسسة الثانية هي توزيع الصحفيين على الدارين بما يحقق أهداف النشر التي حددت لهما..

ويمكن تقسيم الصحفيين الذين أصبحوا من بعد التأميم تابعين للمؤسسة العامة للصحافة إلى ثلاثة مجموعات..

المجموعة الأولى هي مالكي الصحف ورؤساء تحريرها وقد ضمت هذه الفئة كبار الأساتذة يومها.. بشير محمد سعيد، إسماعيل العتباني، عبد الرحمن مختار، وأحمد يوسف هاشم. وقد اختارت هذه المجموعة الابتعاد الكامل عن العمل الصحفي المؤمم.. ومن ثم فإن دورها الصحفي تراجع من بعد التأميم..

المجموعة الثانية ضمت أصحاب وملاك ورؤساء تحرير الصحف الأسبوعية التي كانت تصدر قبل التأميم. وقد ضمت هذه الفئة عدداً من الذين أصبحوا فيما بعد في

قيادة العمل الصحفي والإداري الصحفي. من هذه المجموعة يمكن تحديد أسماء مثل رحمي سليمان، صاحب الأخبار، عوض برير صاحب أخبار الأسبوع، محمد الحسن أحمد الصاحب الشريك في الأضواء، وعبد الكريم المهدي صاحب وكالة الأنباء السودانية..ثم أسماء تاريخية كمحمود الفضلي ومحمد الخليفة طه الريفي،ومحمود أبو العزائم، ومحمد سعيد معروف، وعبد الله رجب، وعابدين محجوب لقمان..

المجموعة الثالثة ضمت الصف الثاني من الصحفيين الذين كانوا يتولون العمل الحقيقي (سكرتيرو ومديرو التحرير) في معظم الصحف اليومية والأسبوعية في ذلك الوقت.. وقد ضمت هذه المجموعة معظم الأسماء التي لمعت فيما بعد عهد التأميم.. نخص بالذكر منها الفتلح التجاني، وإبراهيم دقش، وإبراهيم عبد القيوم، وفضل الله محمد، ومصطفى أمين،وشريف طمبل، وحسني حواش، ومحمد أحمد عجيب..

المجموعة الرابعة هي فئات رؤساء الأقسام والمحررين، وقد ضمت هذه الفئة مئات من صحفي ذلك الوقت، شكلوا جميعاً العمود الفقري للدارين ولوكالة السودان للأنباء من بعد تأسيسها.. وقد لمعت بعض الأسماء في هذه الفئة بعد سنوات، نذكر من تلك الأسماء عبد الله جلاب، وعبد الله الجبلي، ومحمد على بقادي، ومحمد علي محمد صالح، ومحمد سعيد محمد الحسن، والطيب شبشة، وإدريس حسن.

وكانت هناك مجموعة أخرى من الصحفيين بعضهم تم اعتقاله منذ الأيام الأولى لمايو، ومن ثم فلم يكن لهم حظ ولا نصيب في العمل الصحفي.. من هؤلاء محمد يحي عبد القادر، ومحمود إدريس، وحسين عثمان منصور..

أما الصحفي محمد مكي فقد كان في بيروت.. حين أشارت كافة المعلومات إلى أنه تم اختطافه وتصفيته من قبل عناصر عربية كانت تعمل لصالح جهاز الأمن السوداني وقتها..

قامت المؤسسة العامة للصحافة بعملية "إعادة توزيع" للصحفيين بين الدارين.. كما قامت بعمليات عزل وإبعاد ـ في حالات قليلة ـ لبعض الصحفيين الذين ظنت المؤسسة أنهم ذوي ارتباطات حزبية وطائفية "رجعية"..

وبموجب سياسة إعادة التوزيع تلك، وجد بعض الصحفيين أنفسهم يعملون في صحف غير صحفهم الأساسية.. فقد انتقل محمد الحسن أحمد من الأضواء في دار الرأي العام.. والفاتح التجاني من الرأي العام في دار الأيام..ووجد عبد الله جلاب وفضل الله محمد نفسيهما في دار الصحافة بعد أن كانا من محرري دار الأيام..

بعد فترة وجيزة أعيدت تسمية دار الرأي العام لتتناسب والإصدارة اليومية ـ الصحافة ـ فصار اسمها دار الصحافة للطباعة والنشر بدلا من دار الرأي العام..

مجلس الصحافة والمطبوعات

كانت المؤسسة العامة للصحافة قد كونت من بين أجهزتها، مجلسا أسمته مجلس الصحافة والمطبوعات.. وهو المجلس الذي أوكلت إليه مهمة حراسة البوابات الصحفية من خلال إجازة الصحفيين من بعد التدقيق والتحري في ميولهم واتجاهاتهم.. وهي مهمة كان يتولاها ضابط في جهاز الأمن. إضافة إلى مهام المجلس في الرقابة على المطبوعات ومنح التراخيص والتصديقات لكافة أعمال الطباعة..

وقد أصبح ذلك المجلس نواة مجالس الصحافة والمطبوعات التي عرفتها الصحافة السودانية منذ ذلك الوقت وحتى اليوم. وقد تبع المجلس لوزارة الثقافة والإعلام بعد حل المؤسسة العامة للصحافة في أعقاب التحولات السياسية التي شهدتها مايو من بعد أكتوبر ,1971.وصار المجلس هيئة رقابية تشرف على كافة دور الطباعة والنشر الخاصة والتي ألزمت بألا تقوم بأية أعمال طباعية إلا بعد مصادقة ذلك المجلس عليها.. كما أصبح مجلس الصحافة والمطبوعات هو السلطة المصدقة بقيام أية دار للطباعة أو النشر أو أية صحيفة اجتماعية أو اقتصادية ـ وفي وقت لاحق ـ رياضية..

"القوات المسلحة" في قلب الصحافة

لعل من بين التجارب الفريدة التي جاءت بها مايو هي تجربة الصحافة السياسية العسكرية.. وهي تجربة لم تكن مايو رائدتها على أية حال.. فقد كانت هناك سوابق إقليمية وعالمية ففي سوريا كان الجيش السوري يصدر صحيفة سياسية باسم جيش الشعب، وفي مصر كانت للجيش صحيفته (القوات المسلحة) ومجلته (النصر)، وفي الجزائر أصبحت المجاهد هي لسان حال الجيش من بعد التحرير. أما في الاتحاد السوفيتي فإن صحيفة الجيش كانت لها مكانتها المرموقة كصحيفة سياسية..

وتتفرد تجربة مايو في كون أن الصحيفة العسكرية كانت تعبر عن الرأي السياسي الرسمي ـ حتى أن الصحف وأجهزة الإعلام الأخرى كانت تنقل منها الرأي وتعيد نشر ما تعبر عنه تلك الصحيفة..

كيف بدأت حكاية صحيفة القوات المسلحة.. ومن هم روادها الأول؟

تجربة صحيفة القوات المسلحة بدأت بعد أشهر قليلة من قيام مايو وعودة الصحافة الخاصة إلى الصدور من بعد رفع الحظر عنها.. فقد اقترح الخبراء الروس الذين استجلبوا للعمل مع القوات المسلحة إنشاء فرع للتوجيه المعنوي تكون مهمته التعبئة السياسية للأفراد.. وقد اقترحوا من ضمن ما اقترحوا أن تكون للجيش قنواته الإعلامية الخاصة به: صحافة..وإذاعة..وتلفزيون.. وقد تم التصديق على قيام الفرع ـ مع غيره من الوحدات المقترحة من الخبراء الروس.

وصدر قرار بتعيين العميد عوض أحمد خليفة ـ وقتها ـ مديراً لذلك الفرع.. وكان الشاعر والعسكري المرهف عوض قد أعيد تعيينه في الخدمة بعد قيام مايو.. وذلك بعد سنوات من الإبعاد الإجباري ـ في أعقاب حركة مارس 59 ضد نظام الفريق عبود..

وقد عكف عوض أحمد خليفة منذ تعيينه على العمل على إصدار صحيفة تعبر عن الجيش وتنطق باسمه.. وقد اختار لمعاونته في ذلك الجهد شاعراً مرهفاً آخر هو صديق مدثر..

ثم انضم إلى الاثنين ضابط سجون قصير القامة، شديد الذكاء، مصري اللسان، دارس ومدرس لعلم النفس التحليلي لم يسمع به أحد هو محمد محجوب سليمان.

ولوصول محمد محجوب للقوات امسلحة قصة، فقد كان محجوب ضابطاً بالسجون برتبة النقيب مسؤلاً عن أحداث إصلاحية كوبر. وكانت مهمته الأساسية ـ بحكم الوظيفة والتخصص ـ تتركز في تقديم العلاج النفسي اللازم لاستعادة المجتمع للأطفال الجانحين.

تمتع محمد محجوب بملكة فريدة في الكتابة وقدرة على التعبير الرصين بانت بوضوح في عدد من المقالات التي سطرها محجوب أيام مايو الأولى مدافعاً فيها عن بعض المفاهيم اليسارية التي كانت تنادي بها مايو. وقد لفت أسلوب محمد محجوب الصحفي أنظار المسئولين في مجلس الثورة، وعلى وجه الخصوص فاروق حمد الله الذي كان وقتها وزيراً للداخلية تتبع له مصلحة السجون التي ينتمي إليها محمد محجوب. ولما كان لمحجوب وقتها صلات يسارية واسعة، فقد زكت تلك الصلات محجوباً لفاروق باعتباره شخصاً يمكن الوثوق في مواقفه والتزامه اليساري.. ومن ثم فقد اقترح ضم محجوب سليمان إلى مجموعة التوجيه المعنوي التي تصدر صحيفة القوات المسلحة..

حينما انضممنا ـ ثلاثة عشر من خريجي الجامعات ـ إلى التوجيه المعنوي في أبريل عام 1971 وجدنا محمد محجوب سليمان وصديق مدثر يتوليان إصدار صحيفة القوات المسلحة منفردين.. بإشراف عوض أحمد خليفة.. وكان هناك صحفيان مدنيان يتعاونان معهما هما عبد الله رحمة الله وسيد أحمد خليفة..

كان مقال الصحيفة الشهير "لنا كلمة" هو المقال السياسي الذي يتم فيه التعبير عن المواقف السياسية لمجلس قيادة الثورة.كما أن الصحيفة كانت تجري لقاءات صحفية مباشرة مع رئيس مجلس الثورة نميري، ووزير الدفاع خالد حسن عباس تتناول أهم القضايا السياسية وتشكل محتويات تلك اللقاءات أخباراً هامة

على المستوى المحلى والإقليمي وحتى العالمي. وكان مـألوفاً في تلك الأيام أن تقوم الإذاعة السودانية بإذاعة النص الكامل لمقـال "لنا كلمة" في ساعات الذروة الإذاعية ـ عقب نـشرة الساعـة الثالثـة.. وذلك بعد أن يتـم تسجيل المـقال بصوت مـذيعين محـددين عرفـوا برصانة الصـوت وسلامـة الإلقاء منهم حـمدي بدر الدين وعـبد الرحمن أحمد.. في بعضِ الأحيان كانت الكلمة تسجل بصوت مدير التوجيه المعنوي عوض أحمد خليفة..

وكان كاتب المقـالات السياسيـة، ومهندس اللقاءات الصحفـية مع الرئيس أو مع وزير الدفاع أو أعـضاء مجلس الثورة الآخـرين دوماً هو محمـد محجوب سليـمان الذي أصبح مقـاله الأسسبوعي أشـهر المقالات السيـاسية الوطنية، بينمـا أصبحت صحيفة القوات المسلحة مرجعاً مهماً للموقف السياسي الرسمي في تلك الفترة.

وقـد تعامل مع التـوجـيه المعنوي وصـحـيفـة القوات المسـلحة عـدد من كبـار الصحفـيين والشخصيات الأدبية التي انجـذبت إلي الفرع والصحيفة بفـعل جاذبية الشاعرين عوض أحمد خليفة وصديق مدثر.. فقد تعاملت معه ومعها شخصيات من أمثال منير صالح عـبد القادر، وفاروق أحمد عمر، و عبد الفـتاح حمد، وكابتن أمين زكي، والحسين الحسن.. وفي فترة لاحقة عوض مالك..

وظلت صحيفة القوات المسلحة تشكـل مركز ثقل إعلامي في مايو حتى بعد حل مجلس قـيادة الثـورة وقيام الجـمهورية في أكـتوبر 1971، ومـا صاحب ذلك من إرساء لقواعد العـمل السياسي البعيد عن الاسـتثناء. فقد ظلت الصحيـفة قريبة من مركز صنع القرار بما أتاحـه لها وجود رئيس الجمهورية كـقائد أعلى وعام للقوات المسحة في أغلب الأوقات...

ورغم أن معظم قيـادات التوجيه المعنوي انخـرطت في فترات مختـلفة في العمل السياسي ـ إذ صار عوض أحمد خليفة وزيرا، ومحـجوب مستشارا صحفياً، وعدد من قادته مسئـولين بالتنظيم السياسي ـ فإن الصحيفـة حافظت على بعض بريقها

حتى الأيام الأخـيرة لمايو، ورغم أن الذين أشـرفوا عليهـا من بعد عـوض وصديق ومـحجـوب لم يتمكنوا من الارتفـاع لقـامة السـابقين لهم، إلا أن دور الصحـيفـة السياسي والعسكري استمر وتواصل.. بما جـعل لها تاريخاً مهماً لا يمكن إغفاله أو إهماله في حركة الفعل الصحفي السوداني.

■■■

الفصل الرابع

مايـــو.. والجنـوب

جانب كبير من المعلومات الواردة في هذا الفصل وردت في كتابنا "جنوب السودان، مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال"، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤

٦

مايو.. "تدخل الغابة"

□□

○ أبيل ألير يقود مركب الإبحار جنوباً عام 71

○ كمبالا وأديس وكنشاسا مسرح اللقاءات، وهيلاسيلاسي ومجالس الكنائس يعضدان المجهود..

في الأيام الأخيرة من عام 71، خاطب جعفر نميري تجمعاً جماهيرياً في مدني راح يعدد فيه منجزات مايو فيما يتصل بالتغيير الاجتماعي والتنمية المحلية.. وحينما وصل في تعداده ذلك إلى عدد آبار المياه التي تم حفرها في إطار المشروع المعروف بمحاربة العطش، أخذ أحد المواطنين في ترديد هتاف " عاشت الوحدة العربية ".. فتوقف نميري عن الخطاب وقال له.. "يا أخ.. منو الاتكلم عن الوحدة العربية دلوقت؟ "..

لخصت تلك الحادثة.. وخاصة تعليق نميري على الهتاف ـ لخصت واقع الحال الذي كانت تعيشه مايو في تلك الفترة.. فقد كانت تلك الأيام هي عينها هي أيام التوجه الحثيث نحو الجنوب..وهو توجه كانت له آثاره البَعْدِية العميقة على كل خطوة من خطوات الحكم في البلاد.. كما كانت له آثاره على صعيد اتجاه الثورة وعلاقاتها الإقليمية والدولية.. بل لعله من الجائز أن نقول أن بداية التوجه جنوباً كانت منعطفاً تاريخياً غير المسار والاتجاه لمايو... فقد توطدت علاقات مايو مع جيران وساءت مع آخرين من جراء الاتجاه جنوباً.. وتحددت معالم الإدارة والحكم للسودان كله بذلك الاتجاه والتوجه..

كيف بدأت حركة الاتجاه نحو الغابات ومتى بدأت؟ ومن كان روادها؟

لعل البداية هي بيان التاسع من يونيو 69، وهو البيان الذي أعلن عن عزم مايو على منح الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي.. ومن الإنصاف هنا أن نقول أن هذا الإعلان لم يأت من فراغ.. بل استند على مقررات لجنة الإثني عشر التي كونها

مـؤتمر المائدة المسـتديرة في مـارس 1965، والتي تضـمنت قـراراً يرفض الشكل المركزي وينادي بتقسيم السلطات بين الإقليم والمركز(الخرطوم)..

ورغم أن بيان التاسع من يونيو استند على خلفـية مقررات لجنة الإثنى عشر، إلا أنه قام على قـواعد تستلهم الفكر الماركـسي.. فقد عبـر البيان عن العـزم على العمل على " نمو حـركة اشتـراكيـة ديموقراطيـة في الجنوب تضع يدها على يد الحـركة الثورية في الشمال..لتتقلد تلك الحركة الديموقراطية زمام السلطة.." في الجنوب.[1]

ومن غير تلك اللهجة الماركسية، فإن البـيان جاء متوافقاً مع روح بنود ومقررات المائدة المستديرة ولجنة الإثنى عشر.. فقـد أعلن عن العزم على إنشاء وزارة لشئون الجنوب، وانشاء لجنة للتـخطيط الاقتصـادي ، وإعداد ميزانيـة خاصة للتنمـية في الجنوب..

وهكذا تم تدشين الجنوب كواحـد من أهم مرتكزات الفعل السيـاسي لمايو.. ففي اليوم التالي للبـيان تقلد جوزيف قرنق وزارة شـؤون الجنوب، وبعد يومين خرجت مـواكب الجنوبيين بما لم يعـرف مثلـه السودان قط.. وكـان ذلك تدشـيناً لمايو في وجدان أهل الجنوب..

ولم تأل مـايو جهـداً في تحويل بيـانهـا إلى برامج عمل.. فـقد أشـرفت وزارة شـؤون الجنوب على حملة من التـحـرك والاتصالات الواسـعة التي أخـذت قيـادة الوزارة ـ بما فيـهم جوزيف قرنق ـ في جـولة في الغابات والأحراش في مـحاولة للاقتراب من المتمـردين وفتح القنوات معهم.. وكادت جولة جـوزيف تلك أن توقعه في محظور ديبلومـاسي حينما وجد الوزير نفـسه في أراضٍ غير سـودانية حطت فيها طائرته والوفد.. إلا أن حسن التصرف وحسن النية السودانية عالجتا الموقف...

وقد شـهدت الفتـرة عينها خطوات تنفـيذية وإدارية مخـتلفة قصـد منها وضع الجنوب في الموقع الأكثـر فاعلية فـي حركة السـياسة الوطنيـة.. من تلك القرارات

---

(1) راجع محمد أبو القاسم حاج حمد (1996)، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل.

ترفيع ثلاثة من الضباط الجنوبيين في الجيش إلى رتبة عقيد لأول مرة.. واستيعاب عدد غير عادي من الطلبة الجنوبيين في الكليـة الحربية.. وتعيين 18 عضوا جنوبياً في لجنة إعداد الميثاق الوطني.. ثم اختـيار ثلاثة من الإداريين والتنفيذيين الجنوبيين لوظائف تنفـيـذية عليـا.. وإنشــاء إدارة لشؤون الدين المـسيـحي تضم كـوادر من الكاثوليك والبروتستـانت. وشهدت ذات الفترة تجنيد أكبـر دفعة من جنود الشرطة الجنوبيين بلغت 600 شرطي.. وإنشاء أول مدرسة ثانوية بكادر إداري جنوبي في ملكال.. إضــافـة إلى ابتعـاث أكـبر عـدد من الطلاب الجنوبيين لـلدراسة بالاتحـاد السوفييتي.

القاضي الوقور يقود خطى الجنوب

لم تلبث أن ابتلعت أحداث مارس70، ثم يوليو 71 ثورة مايو في خضم لجب لم يتح لمسألة الجنوب أن تكون في مركز الاهتمام أو تحت دائرة الضوء..

ببيـد أن تحولات ما بعد يولـيو 71 التي ذكرنا تفاصـيلها في الأجزاء الســابقة كانت لها أثرها الفـاعل في جذب مسألة الجنوب نحو مركـز الفعل.. وقد أتاح تحـرر مايو من صــراع المنشفيـك ـ البلشفيك الفـرصة للاندفاع نحـو تنفيـذ الموعود على صعيد الجنوب على وجه الخصوص..

كان أول القرارات ذات الأهمـية في هذا الصدد هو تعـيين شخصية مناســبة لموقع وزارة الجنوب بعد أن ذهب جوزيف قرنق صريـع الصراع المايوي الشيوعي.. وقد تم إسناد الوزارة إلى القاضي والسياسي الجنوبي الرزين أبيل ألير.. وإلى القيادي البارز بيتـر جاتكوث الذي تعين نائـباً للوزير بوزارة الجنوب. وكـان أبيل قد قبل الـعمل مع مايو بعد بيانها الشهير في التاسع من يونيو.. باعـتبار أهمية وجود عناصر من جبهة الجنوب السيـاسيـة في قلب النظام الجديد الذي وعـد بالنظر إلى قضـية الجنوب من منظار يختلف عـن منظار الساسة السـابقين.. وكان مقـياس جبـهة الجنوب لذلك هو التزام النظام بمقررات مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الإثنى عشر المنبثقة منها..

وكان من بين القرارات المهمة في هذا الصدد عودة منصور خالد إلى الوزارة المركزية من باريس وتوليه منصب وزير الخارجية.. وقد جاء منصور إلى الوزارة بروح ما بعد الصراع مع الشيوعيين فجعل منها مركزاً من مراكز تحسين العلاقات السودانية مع دول الجوار والعالم الغربي.. وكانت لتلك الدبلوماسية المتوازنة دورها في التمهيد لما هو آتٍ من تطورات على صعيد الجنوب. وقد بدت مظاهر التوازن في العلاقات الدبلوماسية بين العروبة والإفريقية حيث أصبحت إفريقيا محط اهتمام بعد أن كانت علاقات السودان بالقارة هامشية في أحسن حالاتها.. من بين تلك المظاهر تعيين البروفيسور محمد عمر بشير - المهتم بشؤون إفريقيا السياسية - في منصب رفيع في الخارجية ووضعه مسؤولا عن الملف الإفريقي، وتعيين عدد من السفراء المقتدرين في العواصم الإفريقية وانتهاج سياسة خارجية جادة وحازمة تجاه قضايا التحرر الإفريقي..

منذ أن تولى أبيل وجاتكوث وزارة شؤون الجنوب قاما - بالتعاون مع عدد من أعضاء من جبهة الجنوب، وبالتشاور مع عدد من الشخصيات السياسية الجنوبية البارزة - بوضع وثيقة مبدئية تصلح للمناقشة والحوار. ولم تكن تلك الوثيقة بعيدة أبداً من مقررات لجنة الإثنى عشر والتي كان أهمها تأمين وضع سياسي وإداري خاص للجنوب يضمن قدر عال من الممارسة السياسية المتحررة من قيود المركز الشمالي.

تم إعداد نسخ من تلك الوثيقة وجرى ابتعاث عدد من المندوبين لجس نبض المجموعات المتواجدة خارج السودان خاصة في أديس أبابا.. كان الغرض الأساسي قياس اتجاه الرأي عند الجماعات المقاتلة ضد الحكومة.. عاد مندوبو وزارة شؤون الجنوب بردود إيجابية تؤكد تعضيد السودانيين في المنفى لفكرة التفاوض مع الحكومة..

وفي يناير 1971 كانت مجموعة مكونة من ثلاثة تقود حركة اللقاءات السياسية التي امتدت من كمبالا إلى أديس أبابا إلى كنشاسا... كان تيم وزارة الجنوب يضم قوردون أبيي، لوباري رامبا وبونا ملوال..

قاد تيم الوزارة مفـاوضات تتعلق برؤية عدد من الجـماعات المقاتلة والسيـاسية الجنوبية.. التقت المجموعة أولا بأربعة جماعات مـقاتلة في كمبالا، كان أهمها جماعة حركة تحرير جنوب السودان التي تزعمهـا جوزيف لاقو.. ثم تحاورت الجماعة مع مـجمـوعة مـادينق دي قـرنق ولورنس وول وول ثم التقى الـتيم بطلاب جـامعـة ماكريري الذين كانوا يشكلون مجموعة ضغط سـياسي مهمة. أما المجموعة الرابعة فقـد تكونت من بقـايا السيـاسيين الذين أصـبحـوا قليلي الأثر في مـسار الحـركة الجنوبية بعد انقلاب الغابة الذي قاده جـوزيف لاقو ضدهم بعد وقت قليل من قيام مايو في الخرطوم..

بعد انتـهاء مهـمة كمـبالا ، توجه قوردون أبيـي إلى كنشاسا ليلتـقي يقوردون مورتات مايين، قائد مـا كان يعرف وقتها بحكومة النيل الانتقـالية.. وقد فشل أبيي في إقناع مورتات بالجلوس إلى المفاوضات، إذ كان مورتات وقتها تحت تأثير مقتل كـاميليـو دول الرئيس المناوب لحكومـة النيل والذي لقي مـصـرعه على يد قـوات الحكومة في نفس أيام التمهيد للتفاوض.. وكان حظ ملوال من النجاح مع الجماعات المتواجدة في إثيوبيا أكبر، فقد وجـد استجابة واستعدادا للجلوس إلى التفاوض مع وفد حكومي..

بحلول فبراير 71 كانت المجهودات قد اكتملت صورتها تماماً.. فقد وافق عدد من المجموعـات السياسية على الجلوس للـتفاوض، بينما جست وزارة الخـارجية نبض عدد من الدول والشـخصيـات الغربية والمؤسسـات العالمية والكنسـية لتسـاهم ما أمكنها في دفـع حركة التـفاوض في الجنوب... فقـد جرت عـدة اتصالات في لندن شارك فـيها سـفير السـودان، والسيدة باربرا هاك ـ سكرتـير منظمة التـحرر من الاستـعمار ـ ومـادينق دي قرنق ثم السـيد أبيل ألير... وعـقدت جولة أخـرى كان أطرافها محمد عمر بشير، باربارا هاك، مادينق دي قرنق وجاكوب أكول..

أما مجلس الكنائس العالمي ومؤتمر كنائس عموم أفـريقيا فقد أديا دوراً مهماً في هذا الصدد، فقد توجهت وفود منهما إلى كمبالا وأديس وكنشاسا حيث تحادثت مع

الجنوبيين، ثم توجهت إلى عـدد من مناطق الجنوب قبل أن تعود وتلتـقي بالحكومة في الخرطوم.. وقـد كانت أهم نتائج جولات الوفـود الكنسية هو في تقريب الـشقة بين الجنوبيين والشماليين والمساهمة في ضبط فوران العواطف السالبة بين الإثنين..

أما الإمبراطور هيلاسلاسي فإنه وحكومته ومؤسساته المختلفة لعبوا دوراً بارزاً في إقناع بعض الجماعات لقبول مبدأ التفاوض، كما فتح أبواب بلاده لتكون مسرحاً لمفاوضات التمهيد ثم موضعاً للتفاوض النهائي..

بدء المفاوضات في أديس

بحلول النصف الـثاني مـن فبـراير 72 كـانت وفـود المفـاوضين من الحكومـة والمعارضة الجنوبية المسلحة تفد من كمبالا، كينشاسا، لندن، والخرطوم..متجهة إلى أديس أبابا حيث تم الاتفاق على عقد المفاوضات النهائية..

تكون وفد الحكومـة المفاوض من أبيل ألير رئيسـاً للوفد..منصور خالد، جـعفر بحيت، محـمد الباقر أحمد، وعـبد الرحمن عبد الله.. كمـا ضم من القوات المسلحة العميـد ميرغني سليمـان والعقيد كـمال أبشر يسن الضابطان المشـرفان على ملف الجنوب في الاستخبارات العسكرية، ومن الخارجـية السفيرين الأمين محمد الأمين وصلاح بخاري...

وفد الجـماعات المعـارضة تكون من أزبوني منديري، لـورنس وول، مادينق دي قرنق، العقيد فريدريك ماقوت، أولفر ألبينو، جوب أدير، أنجلو مورقان، وبول وات.. وقد كان للوفد الجنوبي مستشارين منهم المحامي البريطاني مايكل فوت..

لم تكن المباحثات نزهة ديبلوماسيـة أخذتها الوفود التي اتجهت إلى أديس أبابا.. بل كانت تمريناً صـعباً في العمل التـفاوضي.. كانت أول العقبـات رئاسة المؤتمر.. وقد أصرت مجموعة الجنوب على أن يكون الإمـبراطور هيلاسيلاسي رئيساً له، إلا أن الإثيوبيين أوضـحوا بأن الإمبـراطور أعلى هيبة من أن يجلس رئيـساً لمباحـثات أطرافها على صراع وتنازع كالذي بين أهل السـودان.. وقالوا إن الإمبراطور ينبغي

أن يكون هو الموئل الأخير الذي تعود إليه الأطراف حينمـا يستعصي عليها كل أمر. وهو بذلك لا يرأس المؤتمر بل يرعاه رعاية روحية تليق بالأباطرة..

وهكذا تم اقتراح القس بيرقس كار ليرأس جلسات المفاوضات التي استمرت عدة أيام.. وكانت رئاسة كار للمـؤتمر اعترافاً ضمنياً بدور الكنيسة في التـمهيد، ودليلاً على الثقـة التي أوليت لها لجهودها وإسـهاماتها خـلال العام المنصرم في التمـهيد للمباحثات والمفاوضات..

وكانت هناك عدة عـقبات أهمها ما طرحـته الجماعات الجنوبيـة من التخوف من التـوجه العـربي للحكومـة، والانعكاسات المحـتملة لمـثل ذلك التوجـه على الجنوب والجنوبيين..

وكانت هناك قضية المجلس التنفيذي ورئيـسه ، وقد أثير جدل طويل عن موقعه ومسئوليته وعلاقة المجلس التنفيذي بالمركز..

ثم كانت هنـاك قضايا الثـروة والمال الضرائب، وقد كـان مثـار الخلاف في هذا الصدد حق الإقـليم في فرض الضرائب والـرسوم، وحق الإقليم في الحـصول على نصيب مقدر من الثروات المتواجدة في الجنوب..

ثم كانت هناك قـضية الثـقافة واللغـة ، وقد ثار جدل حـول اللغة الرسمـية في الجنوب، وانتهى الجدل إلى اتفاق يقضي بالعربيـة لغة رسمية للدولة، وبالإنـجليزية لغة للتعامل الديواني في الجنوب في توازٍ مع اللغة العربية..

ولعله من الممكن تلخيص بعض النـقاط الهامة ذات الصلة بمباحـثات أديس أبابا على النحو التالي:

استـندت المفاوضــات على مقـررات لجنة الإثنى عشـر لمؤتمر المائدة المستـديرة وكانت أهم تلك المقررات مبدأ رفض شكـلي الدولة الموحدة والانفصال، وإقرار شكل من أشكال الحكم التفويضي التي يتنازل فيها المركز عن جزء من سلطاته للإقليم.

وكانت المباحثـات التمهيدية السابقة على مـفاوضات أديس أبابا، سواء تلك التي قادها وفد وزارة الجنوب أو وفد مجلس الكنائس المشترك، قد جعل هذا المبدأ ـ مبدأ

رفض شكلي الدولة الموحدة والانفصال ـ هو أساس تباحثهما مع كل الأطراف.. ومن ثم فإن مباحثات أديس أبابا لم تدخل في وحل الخلاف والتعارك حول الانفصال أو الدولة الواحدة..

كانت عَظْمة الحوار والمباحثات هي قانون الحكم الذاتي الإقليمي الذي كان الدكتور جعفر بخيت قد أنفق جهداً طويلاً في إعداده، وقد استند جوهر القانون هو الآخر على الفصل الثاني من مقررات لجنة الإثنى عشر، وهو الفصل المسمى "الوضع الدستوري والإداري". وقد جاء ذلك الفصل موزعاً للسلطات بين المركز والإقليم كما أوضح شكل الحكومة الإقليمية والهيئة التشريعية الإقليمية وغير ذلك من مسائل الحكم والإدارة..

أقر المفاوضون مبدأ أن تكون السلطة السياسية العليا في الجنوب ممثلة في رئيس المجلس التنفيذي العالي الذي يمثل رئيس الجمهورية في ذلك الإقليم، ومن ثم فقد اتفق على أن يكون منصب رئيس المجلس هو منصب نائب رئيس جمهورية.. كما أقروا أن يعين أول رئيس للمجلس من قبل رئيس الجمهورية، بينما يتم تعيين الرؤساء التالين للرئيس الأول من قبل المجلس التشريعي في الإقليم..

احتلت القضايا العسكرية حيزاً مهماً من المباحثات وقد أشرف عسكريان من الجانبين ـ ألبينو وميرغني سليمان ـ على جانب مهم منها، وقد كانت أهم القضايا العسكرية وقف إطلاق النار وترتيباته، ومسألة استيعاب القوات الجنوبية المقاتلة في الجيش المركزي.. وقد قدر ألبينو ومساعدوه قوات الأنيانيا بما يوازي عشرة آلاف مقاتل، وقد تم تقدير عدد الذين يمكن استيعابهم في الخدمة العسكرية في الجيش بحوالى ستة آلآف.. ومن ثم فقد تم الاتفاق على تكوين حامية عسكرية جنوبية تستوعب ـ في نهاية الأمر ـ عسكريي الغابة 6000، وعسكريين من الجيش المركزي 6000، لتصبح القيادة الجنوبية مكونة من إثنى عشرة ألف جنوبي وشمالي..

في السابع والعشرين من فبراير 72 أكمل الجانبان كافة جوانب الاتفاق وتم توقيعه بين الطرفين، ومن ثم رُفعتْ مفاوضات أديس أبابا بعد خطابات عاطفية، ولقاء مفعم بالود والتقدير مع الإمبراطور هيلاسيلاسي..

في الثالث من مارس أعلن في الخرطوم عن نجاح مباحثات أديس أبابا..

في السادس من مارس أذاع جوزيف لاقو من محطة الإذاعة البريطانية أوامره لجنوده بوقف إطلاق النار في كافة مواقع العمليات في الجنوب..

في التاسع عشر من مارس صدر قانون بالعفو عن كل مرتكبي أعمال العنف في الجنوب.. وذلك تمهيدا لدخول كافة حاملي السلاح على الدولة ـ بما فيهم جوزيف لاقو ـ إلى البلاد..

وفي ذات اليوم رفعت حالة الطوارئ في الجنوب لأول مرة منذ أكثر من 17 عاما..

وفي الرابع من أبريل 71 أعلن نميري حل وزارة الجنوب وتعيين السيد أبيل ألير رئيساً للمجلس التنفيذي الانتقالي العالي لجنوب السودان..وقد قضي الامر الجمهوري بأن يتولى المجلس مسئولية الإدارة في الإقليم لفترة ثمانية عشر شهراً، إلى حين إجراء الانتخابات في الجنوب وقيام مجلس الشعب الإقليمي بانتخاب الرئيس الجديد..

في نفس اليوم قدم أبيل ألير أسماء أعضاء المجلس التنفيذي إلى نميري، فأصدر قراراً بتعيينهم، وقد جاء تشكيل المجلس ـ الذي عرف في الأدب السياسي الجنوبي في تلك الفترة بلقب "التنفيذي" ـ على النحو التالي:

هليري باولو لوقالي: المالية والاقتصاد والزراعة /مادينق دي قرنق: الإعلام والثقافة والسياحة/ جوزيف أدوهو: الأشغال والإسكان والرافق/ لويجي أدوك: التعليم/ توبي مادوت: الصحة العامة/ أليا لوبي: الإدارة الإقليمية/ قاما حسن: الزراعة والانتاج الحيواني والأسماك/ إزبوني منديري: الاتصال والمواصلات/ مايكل وال/ ومايكل طويل: مكتب رئيس المجلس التنفيذي.

وتم تعيين ثلاثة محافظين جنوبيين للمديريات الجنوبيـة الثلاثة، كما تم تعيين عدد من الجنوبيين في كل الوظائف الإدارية القيادية بالإقليم...

وفي الرابع من أبريل أيـضاً صـدر مـرسـوم رئاسي عـسكري بتكوين القـيـادة العسكرية الجنوبية حسب بنود اتفاقية أديس أبابا من 12000 من الجنود نصفهم من أفراد القوات العائدة بعد أن يتم استيعابهم وتأهيلهم وتدريبهم من قبل قيادة الجيش..

وفي نفس التاريخ صـدر مرسوم عسكري بتـعيين جوزيف لاقو ضـابطاً بالقوات المسلحة برتبة اللواء ومن ثم تم تعيينه لاحقاً مفتشاً عسكرياً عاماً..

ثم صدر مـرسوم رئاسي بتكوين هيئة للإغـاثة والتوطين وتعيين كلمنت أمـبورو رئيسا لتلك الهيئة..

ثم صدر مـرسوم آخر بتكوين صندوق الإغاثـة والتعميـر برئاسة السيد مـأمون بحيري رئيس بنك التنمية الإفريقي السابق. وقد تركزت مهمة الصندوق في استقطاب الدعم العالمي للجنوب..

وفي الجيـش، أصبحت القـوات في حالة تأهب (سـتاند باي) ليس بـواقع الحرب ولكن بواقع السلام الذي تطلب جهداً موازياً لجـهد الحرب.. ففي نفس الشـهر ـ أبريل 71 ـ تم تكوين لجنة عـسكرية كـبرى تـفرعت منهـا عـشرات اللجـان عـرفت بلجنة استيعاب الأنيانيا ونزع السلاح. وقد تولت مهمة اختيار أفراد الأنيانيا الصالحين للعمل في الجيش وتوزيع غير الصالحين على المؤسسات والمصالح الأخرى..

●●●

باختـصار كان السودان خـلال عام 71 منشغـلاً جداً.. كانت أنظاره مـركزة على جنوبه.. ولم يكن له من الزمن أو المزاج ما يسمح له بالتعامل مع غير الأحداث العظمى التي كان مسرحها الجنوب..

ولم يرض اتجاه مايو والسودان كله جنوباً ـ نحو الغابة ـ بعض جيران الشمال ـ أهل الصحراء.. فكانت غضبة الشمال من اتجاه السودان نحو الجنوب..

□□□

2

غضبت "الصحراء" عندما هاجرت مايو إلى " الغابة"

□□

○ أُجبرت طائرات ليبية على الهبوط فغضب القذافي وفارق نميري.

○ سحب السادات الكلية العسكرية من جبل أولياء وعادت القوات السودانية من القناة.

○ منذ سبتمبر 72 صار القذافي ونميري عدوين لدودين، وحاك كلٌ المؤامرات ضد الآخر.

كمـا رأينا من قبل فقد بـدأت هجرة مايو جنوباً منذ وقت مـبكر.. فلم يمض عام على مايو إلا وكـانت قد بدأت عدة خطوات سيـاسية وتنفيـذية قصدت منها تنـفيذ مفردات بيان التاسع من يونيو، ووضـع القواعد اللازمة لممارسة الحكم الإقليمي..

رأينا جوزيف قرنق، الوزير المختار في أيام مايو الأولى لشؤون الجنوب، يسعى بما اسـتطاع للالتـقـاء بالسيـاسـيين الجنوبيين المناوئـين في الخرطوم وفـي غيـر الخـرطوم، حـتى أخذت حـمـاسـة الاندفاع عـلى طريق تحقـيق المواعـيـد، طائرة الهيلوكوبتر التي كان يقلها إلى داخل أراضـي الكـونغو، الأمر الذي كاد أن يثير أزمة ديبلوماسيـة بين البلدين.. بيد أن أمر تنفيـذ الحكم الإقليمي كان وقتهـا رهيناً ـ كما ذكر بيان التاسع من يـونيو ـ ببناء حركة ديموقراطية تقدمـية في الجنوب. وهو ما لم تستطع جهود جوزيف قرنق أن تبلغه حتى نهايته المأساوية الأشهر..

وبعـد قـرنق، رأينا أبيل أليـر في ذات الموقع وهو يجـاهد لتـحـويل حلم الحكم الإقليمي إلى حقيقة.. وقد ساعد أبيل في سعيه، ذلك العدد من أشكال النظم الإدارية التي اقترحها دكتور جعفر بخيـت والتي أصبحت فيما بعد مرتكزاً بنيت عليه هياكل الحكم الإقليمي ـ ليس في الجنوب وحده ـ بل في كل السودان.

بحلول أكتـوبر 71 ، كانت رياح الانفـتاح العام الذي عـايشته البـلاد قد طالت الجنوب أيضاً، فـقد تم إطلاق سراح كلمنت أمـبورو ، رئيس جبـهة الجنوب ـ ولقي السيـاسيـون الجنوبيون التـقليديون من مثـل بوث ديو، واستانسـلاوس بياسـاما والسر ريحان، لقوا اعترافاً وتقديرا سياسياً لأدوارهم التاريخية..

وكانت من أهم الخطوات التي مـهدت لمحادثات أديس أبابا التي سردنا وقـائعها من قبل، هـو ذلك القرار غيـر المسبـوق الذي اتخذته مـايو بوضـع مسـؤولية إدارة المديريات الجنوبيـة ـ لأول مـرة ـ في يد السيـاسـيين الجنوبيين بدلا من الإداريين التقليدين (من أمثال جيرفيس ياك). فقد تم ترفيع درجة المحافظ إلى وظيفة وزارية وتعين ثلاثة محافظين سـياسيين ـ هليري باولو لوقالي للاسـتوائية ، لويجي أدوك لأعالي النيل، وتوبي مادوت لبحر الغزال. وكان الأولان عضوين في جبهة الجنوب، بينما كان الثالث ـ توبي مادوت ـ من رجال الأنيانيا..

●●●

كان تحقيق السلام في الجنوب بكل المقاييس معجزة سياسية..

فلم يكن في مقدور أحد أن يتصور في تلك الفترة، أن بحار الدم التي سالت على ساحات الجـنوب يمكن أن يعبر من فوقـها سلام يوماً مـا، ولم يدر في خلد أحد أن الهوة النفـسية التي اتسـعت على مدى سـتة عشـرة عاماً يمكن أن تخـتفي وتزول بالتفاوض والحوار..

ولهذا فإن جهد الوصول إلى السلام كـان في الواقع هو الجهاد الأصغر، إذ كان الجهاد الحقيقي هو في تثبيت أركان ذلك السلام وتركيز أقدامه على أرض الواقع..

وللحق والحقيقة فإن الاتفاق في أيامـه الأولى كان هشاً وليناً ، وكان في حاجة ماسـة إلى البقاء في غـرف العناية المكثفـة...كانت هناك عـدة قضايا ومـشاكل أية واحدة منها كفيلة بإزهاق روح الاتفاق الهش.. من تلك القضـايا:

أولا: وجود مجموعة جنوبية رافـضة للاتفاق وإصرار تلك المجموعة على المضي في القتـال لقناعتها بأن الشـماليين لا يمكن أن يكونوا موضـع ثقـة أبداً. وكانت تلك المجموعة بقـيادة قوردون مورتات المتزعم لمجموعة حكومـة النيل الانتقالية (والتي كان جوزيـف لاقو قد أطاح بها فـيما أسمـيناه في كتاب آخر بانقـلاب الغابة). ولم تفلح جـهـود وفـد الـكنائس العـالمي والإفـريقي في إقنـاع مـورتات بالانضـمـام

للمفاوضين، ومن ثم فقد جرت مفاوضات أديس أبابا بدونه، وكان ذلك من دواعي التخوف من انتكاس الاتفاقية بصورة أو أخرى. بيد أن واقع الحال دفع حكومة الكونغو إلى إبعاده من الكونغو حيث توجه إلى لندن وطلب اللجوء السياسي فيها.. ومن ثم تضاءل دوره إلى حين..

ثانياً: حين قدر مسئولو الأنيانيا مقاتليهم بحوالي 10000 فإن ذلك التقدير بدا في أوله معقولاً، وقد جرى بناء على ذلك تقدير صلاحية ثلثي ذلك العدد للعمل العسكري، ومن ثم فقد تم تقدير قوة القيادة الجنوبية ب 12000 نصفهم من قوات الأنيانيا. بيد أن الواقع ـ فيما بعد ـ كشف عن خطأ كبير في هذا التقدير.. فقد امتلأت المعسكرات التي أعدت للمقاتلين العائدين وفاضت حتى تجاوزت العشرة ألف بآلاف.. فوصل العدد إلى 25 ألفاً..وكانت تلك مشكلة كافية وحدها لنسف الاتفاق الوليد بقنابل موقوتة (وكانت بالفعل واحدة من القنابل التي نسفت الاتفاق مستقبلا).. إذ لم تكن المشاكل اللوجستية وحدها مربط الفرس في ذلك، بل كانت هناك مشاكل تحديد واختيار القادرين من المقاتلين بكل ما يتصل بذلك من مشاكل.. كما أن الأعداد المتزايدة من الجنود تطلبت إعادة النظر في أعداد المستوعبين في القوات النظامية المختلفة...

ثالثاً: توطين وإسكان اللاجئين كانت ركناً ثالثا من أركان المشاكل..فقد جاء تقدير أعداد اللاجئين هو الآخر بعيداً عن الواقع، ففي حين قدرت السلطات أعداد اللاجئين في كل الدول المجاورة إضافة إلى النازحين بحوالي 330 ألفاً، تجاوزت أعداد اللاجئين الفعلية التي دخلت البلاد بعد مارس 72 هذا الرقم حتى وصلت 500 ألفاً بينما تواصل تدفقهم من خارج البلاد..

وكانت قضية اللاجئين ذات أهمية قصوى لما تعكسه أعداد اللاجئين من أعباء مالية وإدارية عالية. وقد عقد السودان مؤتمراً للتوطين في فبراير 72 بغرض استباق تنفيذ اتفاقية أديس تجمعت إليه كل منظمات الغوث العالمية، وكانت أهمية

أرقـام اللاجـئين التي وضـعت أمام المؤتمـر تكمن فـيمـا تعكسـه تلك الأرقـام من احتياجات مالية وفنية.

رابعاً: كان الشق العسكري من اتفاقية السـلام يقضي بأن يتم استيعاب المقاتلين المناسبين في القوات المسلحة والشرطة والسجون بعد أن يتم تدريبهم وتأهيلهم إلى مسـتوى الجنود في القوات النظامـية.. وكان هذا الجـهد ذاته، مصدرا من مـصادر القلق على الاتفاقـية وثباتها لأسـباب كثيرة.. أهمـها وهن الثقة بين جنود الأنـيانيا وجنود الجيش، ووجود قدر كـبير من المشاعر السالبـة بين القادمين ـ الذين عرفوا بالمستوعبين ـ وبين المنتظرين..

وقد شـهدت تلك الأيام عديداً من المواقف المـشحونة بالتوتر والإثارة في عدد من معسكرات الـتدريب في الجنوب.. فقد برزت مشـكلة الانصياع للأوامر والتـعليمات بين جماعـتين سكبتا فيما بينهـما ـ على مدى ستة عشـرة عاماً ـ كل عطور منشم.. كمـا شكلت الضغـائن المضمرة في النـفوس حاجـزاً نفسيـاً عتيـاً بين المستـوعبين والمنتظرين على حـد سواء.. ثم كـانت هناك مـشاكل أخـري : مشكلة لغـة التفـاهم والتخاطب بين المدربين والمتدربين.. ومشاكل الرتب والأقدميات... إضافة إلى مشاكل الانتماء القبلي لجماعات المقاتلين العـائدين.. وغير ذلك من مشاكل التعامل الإنساني بين مجموعات متنافرة متقاتلة لزمان طويل..

وهكذا فإن العمل من أجل إنفاذ الاتفاقية وتحويلها إلى حقيقة تمشي على الأرض تطلبت جهداً إنسانياً خارقاً، استوعب كل طاقة وطنية، حتى صار الجنوب هو مركز الفعل السوداني طوال عام 1972 وما تلاه..

الصحراء تغضب..

باستمرار الانشغال السوداني بأمر الجنوب لم يكن في مقدور السودان التعامل مع القضايا والساحات السياسـية الأخرى.. ومن ثم فإن دور السودان ونشاطه في تلك الساحات أخذ يشهد تراجعاً مستمراً في تلك الفترة..

كانت الساحة العربية هي أهم الساحات التي شهدت مثل ذلك التراجع.. رغم أنها كانت واحداً من أهم أركان التوجه الوطني حين تفجرت مايو..إذ لم تكن مايو سودانية فحسب، بل كانت تعد إضافة بالقوة إلى مد الثورة العربية الذي كان مطلوباً له أن يتمدد في كل اتجاه في تلك السنوات..

وكان العرب يحسبون أيامها الثورات العربية التقدمية فيعدون ثلاثا في مقدمتها: يوليو عبد الناصر، ومايو نميري وسبتمبر القذافي.. وقد شكلت الثورات الثلاث رجاء الأمة في استعادة قدرتها وقوتها.. فارتفعت مع بزوغ شمسي الثورتين السودانية والليبية آمال الأمة في تحقيق الوحدة العربية التي طال رجاؤها وانتظارها..

وهكذا فإن ميثاق طرابلس ولد من وهج رجاء وأمل عربي تطلع إلى نواة الوحدة العربية، كما أن اتحاد الجمهوريات العربية الذي تلاه، والذي شكلت مصر وسوريا وليبيا أركانه، كان سعياً دؤوباً لتحويل الحلم العربي العزيز إلى واقع وحقيقة..

ولهذا فإن اتجاه السودان جنوبا نحو الغابة بعد عامين من الزخم العربي الذي ولدت به مايو، كان خيبة أمل كبيرة لأولئك الذين باتوا يحلمون بالوحدة من بعد الثورتين..

دخول مايو إلى "الغابة" أثار غضب أهل "الصحراء" الذين طلبوا لها أن تظل رهن الحلم العربي الكبير.. ولم يكن مصدر الغضب هو مجرد الاتجاه جنوباً، بل كان الغضب ناتجاً عن فهم أهل الصحراء بأن ثمن الدخول إلى الغابة هو في التخلي عن كل المبادئ التي ارتكزت عليها مايو وأعلنت التزامها بها منذ يومها الأول...

وكان لأهل الصحراء ـ في الداخل والخارج ـ منطقهم القائم على حساب خطوات مايو التراجعية على صعيد المواقف العربية، فقد حسب هؤلاء وعددوا ما يلي:

تردد مايو في الموافقة على تطوير ميثاق طرابلس والانطلاق به من خلال اختيار آليات سياسية وتنفيذية له..

رفض مايو الانضمام للاتحاد الرباعي الذي كان منتظرا أن يضمه ومصر وليبيا وسوريا مما أصبح به الاتحاد ثلاثياً..

اقتراب مايو المستمر مـن "عرب الخليج" بما لذلك من معانٍ في ذلك الوقت، فقد كانت كتلة الوحدة والتـقدمية تصنف غيرها من العرب في مـصاف المترددين تجاه الوحـدة.. ومن ثم فـإن محـاولات التـقـارب مع المناوئين للوحـدة كـان يعني خطأً وخطيئة في آن واحد..

التقـارب المستـمر بين مـايو وبين "أساطين الغـرب والإمبـريالية"، وقـد رصد العروبـيون المعتـرضون على توجـهات مـايو الجديدة، رصـدوا زيارات مسـئولين أمريكيين مهـمين، هما ديفيد نيوسوم ، وكـيل الخارجية الأمريكية لشـؤون أفريقيا، وجـورج بوش مندوب الولايات المتـحدة في الأمم المتـحدة لـلخرطوم. وكـانت تلك الزيارتان فاعلتان في إعادة العلاقات بين السودان وأمريكا..

غربة العروبيين في الداخل..

مع تزايد تحرك مـايو باتجاه الجنوب، وتصـاعد نفوذ التكنـوقراط البراقـماتيين فوق نفـوذ السياسيين، بـدأ العروبيون الذين التفـوا حول مايو منذ يومـها الأول، والذين شكـلوا ضلعـاً هـامـا من أضـلاع قـواها، بدءوا في الشـعـور بالغـربة والإحباط..وقد تترجم ذلك الشعور إلى مواقف ناقدة في أولها لوجود عدد من الذين اعتبـرهم العروبيون مناصرين للغـرب ـ حتى لا نقول عملاء ـ في مـواقع قيادية.. ومن بين الذين أشـار إليـهم الناقدون الأقـلعة الثـلاثة التي أشـرنا إليـها من قـبل: منصور خـالد، وعمر الحـاج موسى وجعـفر محـمد علي بخيت.. وقـد اتهم الثلاثة بأنهم مهندسو الارتداد المايوي من خانات التقدمـية إلى مواقع التراجع المستمر عن شعارات وسياسات التقدمية العربية..

ثم تصاعد النقد العروبي لمايو ليتحول إلى مواقف ومساجلات.. ثم إلى اعتراض واستقالات.. ثم إلى هجرة وانعزال ومفارقة..

ويمكننا أن نتابع حركة الإحباط والغربة العروبية، ثم الهجرة والمفارقة لمايو على النحو التالي:

في الثالث عشر من مايو 72 استقال أهم رمز عروبي في مايو: بابكر عوض الله الذي كان قد عين نائباً للرئيس نميري من بعد التحول إلى النظام الرئاسي.. ورغم أن الرجل لم يقل، إلا أن استقالته ومغادرته كانتا أبلغ تعبير عن الإحباط والغربة..

في فبراير 72 استقال خالد حسن عباس، نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، وقد عد خالد عباس من أركان الاتجاه العروبي خاصة وأنه كانت تجمعه صداقات وعلاقات حميمة بشخصيات مثل اللواء أحمد عبد الحليم الذي أصبح قائدا للمدرعات و العميد مهندس عمر محمد سعيد الذي احتل في عهد خالد موضع نائب رئيس الأركان..

في فبراير أيضا استقال مأمون عوض أبو زيد من منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني، وقد سبقت استقالته رسالة ذات طابع أدبي مفعمة بالعواطف نشرتها له صحيفة الأيام انتقد فيها مأمون الواقع السياسي الذي كان يسود وقتها، خاصة مواقف الخلاف بين العروبيين ومايو..

وفي نفس الفترة خرج عدد من العسكريين ذوي النفوذ ممن يمكن اعتبارهم عروبي الاتجاه.. فقد خرج مثلاً العميد الرشيد نور الدين، والعميد عمر محمد سعيد. وكان اللواء محمد عبد القادر عمر - رئيس الأركان وقتها - قد خرج هو الآخر إثر خلاف بينه وبين نميري الذي تولى مسئولية وزارة الدفاع من خالد حسن عباس..

بعد فترة قصيرة كان بابكر عوض الله، ثاني أهم الشخصيات التي شاركت في إنفاذ مايو يغادر السودان إلى مصر فيما يشبه المنفى الاختياري.. ومن بعد هجرة عوض الله بدأت جماعات العروبيين في النزوح والخرج.. فخرج بابكر كرار، وناصر السيد، ثم عبد الله زكريا ليستقروا في ليبيا ويكونوا بداية للعلاقة اللصيقة لمعمر القذافي مع المناوئين لمايو..

ومن بعد هؤلاء بدأت أعداد كبيرة من السياسيين والصحفيين والشعراء والأدباء ـ الحاسبين أنفسهم في منظومة العروبيين ـ في المغادرة، كل في اتجاه "مكته"، بعضهم ـ مثل بدر الدين مدثر وكسباوي ـ غادروا في اتجاه بغداد، بينما غادر آخرون في اتجاه القاهرة وطرابلس، بينما غادرت فئة صغيرة في اتجاه دمشق...

غضبة عرب الخارج

لم يغضب على اتجاه مايو جنوبا عرب الداخل فحسب، بل غضب عليها عرب الخارج أيضاً.. بل إن غضبة عرب الخارج كانت غضبة مضرية كانت لها آثار وإفرازات، بعضها طال واستطال حتى شكل جزءً من أسباب التضعضع ثم الانهيار لمايو..

كانت ليبيا أول المجاهرين بالمعارضة لتوجهات مايو الإفريقية..وقد عبر القذافي عن مثل هذه المعارضة في أشكال ومناسبات مختلفة لعل أشهرها وقفته الشهيرة في قلب الخرطوم ناقدا لمجريات الأحداث التي كانت تدفع السودان نحو الاتفاق مع المعارضة المسلحة في الجنوب..فقد وقف القذافي في مايو 72 في الخرطوم لينتقد تدخل بعض الدوائر الإفريقية في شئون السودان العربي.. وقال إن صاحب الفيل ـ يقصد هيلاسلاسي ـ يريد للسودان أن ينجر إلى مواقع الاستسلام للإمبريالية الغربية...

أما الرئيس السادات فإنه لم يكن مجاهرا برفضه لاتجاه السودان نحو معالجة قضية الجنوب، غير أن كثيرا من المواقف والتصريحات والتعليقات الصحفية المصرية أخذت تنتقد السودان وسياسته الخارجية، خاصة اتجاهه نحو تطبيع العلاقات مع أمريكا..وكان من أشهر انتقادات مصر للسودان في تلك الفترة، الافتتاحية الشهيرة لهيكل تحت عنوان "ماذا فعلت بأخيك" والتي انتقد فيها سياسة السودان تجاه مرور الطائرات الليبية في طريقها إلى يوغندا (نعالج أمرها في فقرة أدناه).. وقد تبادلت الصحف السودانية الانتقاد لمصر وأسلوبها في التعامل مع السودان حيث وصفت الأسلوب ببعده عن الأخلاق والمبادئ..

الطائرات الليبية وقرش الكرامة السوداني

ليس هناك مثال أوضح لما آل إليه حال العلائق بين أطراف المثلث الوحدوي العربي الذي اشتهر بميثاق طرابلس من أحداث 20 سبتمبر 1972، وهي الأحداث التي كان مسرحها مطار الخرطوم..

في نهار ذلك اليوم كانت خمس طائرات نقل عسكرية ليبية تمر فوق سماء الخرطوم في طريقها إلى يوغندا... التي كانت على وشك خوض حرب ضد جارتها تنزانيا، وذلك في إطار صراع أطرافه نايريري وملتون أوبوتي من جهة والرئيس عيدي أمين من جهة أخرى..

ولما كان السودان وقتها قد أكمل توقيع اتفاقيات تقتضيه بأن لا يتدخل في شؤون الأفارقة المجاورين، فإنه أمر تلك الطائرات بالنزول في الخرطوم.. وبالفعل تم إنزالها ثم أعيدت إلى ليبيا..

وكانت تلك فاتحة الخلاف الذي امتد وتجذر بين السودان وليبيا ـ بل بين نميري والقذافي ـ حتى أصبح خلافاً شخصياً بين الإثنين..

أسرعت ليبيا بإدانة الموقف السوداني الذي اعتبرته خيانة، فاتهم القذافي نميري بعدم الوفاء.. مشيراً إلى الدعم المادي الليبي للسودان قبل ذلك بفترة قصيرة... ثم مضى القذافي أبعد من ذلك حيث طالب نميري بإعادة مبلغ ثمانية ملايين جنيه كانت ليبيا قد أقرضتها للسودان..

وقد وجد نميري في تلك المطالبة الليبية فرصة طيبة لتحويل الموقف لصالحه وذلك بدعوته للسودانيين للتبرع لتسديد الدين الليبي بالتبرع بقرش واحد وهو ما عرف يومها بحملة "قرش الكرامة"..

ومنذ ذلك التاريخ تدهورت علاقات السودان بليبيا ولم تعد أبداً إلى حالها الطبيعي حتى نهاية زمان نميري..

جامعة القاهرة وشركات مصر ضحية الصراع

أما الخلاف مع مصر ـ الضلع الأول في مثلث ميثاق طرابلس ـ فقد بدأت في التدهور منذ أن أخذ السودان في الاتجاه نحو تطبيع علاقاته مع الغرب، خاصة أمريكا. وكان المصريون والليبيون يوجهون سهام نقدهم في ذلك التوجه نحو شخص واحد هو الدكتور منصور خالد، والذي اعتبره البعض عميلا للمخابرات الأمريكية، ومهندساً للتوجه الغربي لمايو..

وكانت مقالات الصحف المصرية هي تيرموميتر الخلاف السوداني المصري.. إذ متى ما تصدت الصحف المصرية بالنقد للنميري والسودان، كان ذلك دليلا على سوء العلاقة بين النظامين..

كما أن نميري ابتدع أسلوباً قريبا من ذلك، إذ أصبحت صحيفة القوات المسلحة وكلمتها الافتتاحية الشهيرة (لنا كلمة) هي الأخرى موقعاً للرد على مصر وزعيمها..

وقد غضب نميري من نقد السادات له أثناء زيارته لموسكو ـ في أكتوبر 1971 ـ لإعدامه قادة الحزب الشيوعي السوداني..

ولكن عظمة الخلاف الأساسية بين نميري و السادات كانت ذاتها بينه وبين القذافي: اختلاف المواقف حول الخلاف التنزاني اليوغندي..ففي الوقت الذي اعتبر السادات والقذافي عيدي أمين نصيرا للعروبة (بقراره بطرد الإسرائيليين من يوغندا) ، كان نميري يحبذ سياسةً أفريقيةً متوازنة لا تأخذ جانباً دون الآخر في الخلاف.. وكان هذا الموقف هو الذي أملى على نميري إجبار الطائرات المتوجهة لدعم عيدي أمين ضد نايريري على الهبوط في السودان..

وقائع الخلاف المصري السوداني كانت سريعة ومتواترة:

في 27 سبتمبر ، مع تصاعد لهجة الخلاف بين السودان ومصر في أعقاب إنزال الطائرات الليبية، استدعى السودان وزيرين كانا في زيارة لمصر.

بعد يومين ـ في التاسع والعشرين من سبـتمبر ـ طلب السودان سحب جزء من قواته العسكرية البالغة ألفاً من القنال..

بعد أيام، طلبت السلطات من مدير جامعة القاهرة فرع الخرطوم ـ الدكتور طلبة عويضة ـ مغادرة الخرطوم إثر خلاف حول سياسات تنسيب الطلاب بالجامعة..

في الثامن من أكتوبر طلبت مصر من السودان سحب قواته كاملة من القنال..

وفي العشرين من أكـتوبر بدأت مصر في إعادة كافة طلابهـا الحربيين من جبل أولياء ، والتي كان قـد تم تحويل الكلية الحربيـة المصرية إليها كجـزء من التحسب ضد الضربات الإسرائيلية المحتملة..

وقد بلغت العلاقات أسوء مـداها بعد تصريحات نميري الصحفيـة التي قال فيها إن السادات قبل عرضا أمريكيا بمبلغ 100 مليون دولار لتطهير قناة السويس..

رغم أن الخلاف مع مصر لم يبلغ مدى يائساً، إلا أن الخلافات الليبية السودانية وصلت أبعد مداها من بعـد ذلك.. وقد وجدت المعارضة الســودانية التي خرجت من بعد أحداث أبا 70، ثم بعد أحداث يوليو 71، وجدت في ليبيا أرضاً رحبة..

ومنذ ذلك التاريخ تصاعد الخلاف بين نميري والقذافي..

واحد يصف الآخر بالذيل.. والثاني يرد بأنه مجنون وأحمق..

□□□

3

من "التنفيـذي"
إلى "التقسيم"

□□

○ لم تستطع الاتفاقية محو ريبة السنوات
فظلت النار تحت الرماد

○ خرج لاقو السياسي من بزة لاقو
العسكري ونادى بالتقسيم

○ تمرد الكتيبة 105 قصم ظهر الاتفاقية
وأنهى إنجاز مايو التاريخي

المعارضون الذين أوغرت صدورهم نجاحات مايو في الجنوب لم يجدوا في مرحلة من المراحل سوى التهكم على الإنجاز كسبيل للنيل منه.. ومن ثم فقد كان من الشائع أيام انتظمت الجنوب روح العمل الجاد من بعد تكوين المجلس التنفيذي الانتقالي برئاسة أبيل ألير، أن تجد من يهزل على ما يجري من مجهود..

من ذلك الهزل ما كان يتردد من أن أعضاء المكتب التنفيذي الجدد كانوا يسكنون أيامهم الأولى في فندق جوبا، ومن ثم فقد كان مألوفا أن يتناولوا وجباتهم في الفندق وذلك على "حساب المكتب التنفيذي". وكان العضو يتناول وجباته ثم يقول عند دفع الحساب: "على التنفيذي" قاصدا أن النفقات على حساب المجلس التنفيذي العالي. ولكن الرواية تقول أن ليل الفندق كان يشهد مسامرات الأعضاء الساهرة على حساب التنفيذي أيضاً.. وكانت العبارة الشائعة يومها أنه حينما تنتهي السهرة ويقبل النادل بالفاتورة الطويلة فإن عضو المجلس يصرفه بيده قائلا "على التنفيسي"!!

ولا نقول هذه العبارة في محاولة للتهكم على عربية أبناء الجنوب، ولكنا نثبتها هنا لأمرين: أولهما لبيان أسلوب النيل من إنجاز الاتفاقية التي لم يجد المعارضون لها في وقتها ما يمكن أن يكون مصدراً للنيل منها ونقدها موضوعياً، فلجئوا في البدء إلى القول بوجود بنود سرية لها.. ثم راحوا من بعد ذلك ينتقدون التطبيق، ويتهكمون على الممارسة...

أما الأمر الثاني الذي قصدناه من إيراد الكلمة ، فهو سعينا لاستعمال العبارة المحرفة "التنفيسي" لنشير إلى ما حاق من (من تنفيس) بالاتفاقية النموذج التي

رأى فيها العالم يومها صورة مثلى ينبغي أن تحتذى.. إذ كانت اتفاقية أديس أبابا أول اتفاقية تضع حداً لأوزار حرب أهلية داخلية في إفريقيا، حتى وصفتها صحيفة "نيجيريا تربيون" بأنها "تشبه الأساطير"..وقد كان "تنفيس" الاتفاقية واحداً من علامات بداية النهاية لمايو كما سنرى في القادم من الحلقات..

ألغام على طريق "التنفيذي":

من بعد تكوين المكتب التنفيذي العالي المؤقت دبت في الجنوب حياة لم يدب لها مثيل منذ الخمسينات.. فقد استشعر المجلس الذي أنيطت به تلك المهمة التاريخية المسؤولية العظمى ومضى على الجنوب حيث استقر في جوبا ليبدأ الجهاد الحقيقي..

وقد اصطدم المجلس ـ منذ أسابيعه الأولى بتلك الألغام التي أشرنا إليها من قبل والتي كان أعتاها وأعصاها ضياع الثقة وبعد المسافة النفسية بين الشماليين والجنوبيين.. وقد كان هذا اللغم هو الذي اندفع بسفينة المجلس التنفيذي نحو الصخور أكثر من مرة.. نعدد بعضاً منها فيما يلي:

أولاً: مع استقرار مجلس ألير التنفيذي الانتقالي في جوبا وبدئه العمل التنفيذي والسياسي، كانت أعداد العائدين إلى البلاد من أبناء الجنوب قد تجاوزت كل التصورات.. فقد بلغ عدد العائدين حسب إحصائيات المجلس التنفيذي مليون ومائة وتسعين ألفا، كان مطلوباً من المجلس التنفيذي إسكانهم وإطعامهم ومن ثم إرسالهم إلى مدنهم وقراهم مصحوبين بما يمكن أن يقيم الأود ويسد الرمق..

ورغم أن مشكلة أعداد اللاجئين كانت معضلة من المعضلات التي واجهت ألير ومجلسه التنفيذي، إلا أن المعضلة الأخطر كانت في قضية مقاتلي الأنيانيا المستوعبين.. فقد تجاوزت أعداد المقاتلين الفعليين الأرقام التقديرية المقترحة من قبل قيادة الأنياتيا بكثير.. ولما كانت الاتفاقية قد اقتضت استيعاب كل المقتدرين من رجال الأنيانيا في القوات المسلحة أو النظامية الأخرى، فقد شكلت أعدادهم المتصاعدة مشكلة حقيقية.. إذ بلغ عدد الفائض من القادرين على حمل السلاح منهم

حوالى العشرين ألفاً.. ولو استوعب كل ذلك العدد في القوات النظامية يومها لأخل ذلك بأساسيات الاتفاقية كلها.. ومن ثم فقد تم حل مشكلة هؤلاء المقاتلين بإقناعهم بالعودة إلى قراهم لممارسة الزراعة..

ولعله من الممكن الآن القول بأن أولئك المقاتلين الذين وعدوا بالمساعدات المادية التي تمكنهم من ممارسة نشاط زراعي واقتصادي كانوا جزء من حركة التململ والضجر التي فجرت ألغاماً في أرض الاتفاقية خلال السنوات الأولى من عقد السبعينات، فقد اتضح أن المقاتلين الذين سلموا السلاح وعادوا إلى المدن والقرى لم يتجردوا من روح المقاتلة بل ولم يفقدوا الصلة التنظيمية فيما بينهم.. ولقد كانت تلك الصلة هي الأساس في التحركات والصراعات التي برزت خلال عقد السبعينات.. وأشعلت بعض الشرارات التي قادت إلى النار الكبرى في الثمانينات..

ثانياً: حتى المقاتلين الذين تم استيعابهم في صفوف الجيش لم يكن حظهم من الثقة في الشماليين كبيراً.. فقد أحاطت بعمليات التدريب ، ثم عمليات التوزيع على الوحدات العسكرية فيما عرف "بالانصهار"، أحاطت بهاتين المرحلتين كثير من الظنون والريب والشكوك، بل أحاطت ببعضها مواقف عاصفة وحرجة كانت يمكن أن تودي بالاتفاق. ولعل أشهر تلك الحوادث حادثة 24 سبتمبر 73 في جوبا والتي رفضت بموجبها جماعات "المستوعبين" من الأنيانيا التوجه إلى معسكرات جديدة تم اختيارها لتكون تمهيدا لصهر القوات.. وقد أدت تلك الحادثة إلى مواجهة بين ضباط وجنود القوات المسلحة من جهة وقوات المستوعبين من جهة أخرى وقد كاد الأمر أن يبلغ مداه لولا تدخل رئيس المجلس التنفيذي العالي وتدخل جوزيف لاقو في الأمر..

ثالثاً: بحلول عام 73 كانت دورة المجلس التنفيذي قد أوشكت على الانتهاء، ومن ثم فقد أصبح واجباً إجراء أول انتخابات إقليمية في الجنوب حسب نصوص الاتفاقية.. وقد جرت تلك الانتخابات بالفعل في موعدها بصورة مرضية جعلت

الثقة في نجاحات اتفاق الجنوب تتضاعف.. لولا بعض الهنات.. فقد كان مطلوباً من مجلس الشعب الإقليمي بنص قانون الحكم الإقليمي أن يرشح رئيساً للمجلس التنفيذي لرئيس الجمهورية ليقوم رئيس الجمهورية بتعيينه. بيد أن أعضاء المجلس التنفيذي فوجئوا برئيس الجمهورية وهو يحدد مسبقاً مرشحه لرئاسة المجلس[1] وهو أبيل ألير. وقد أثار هذا التحديد حفيظة عدد من قادة الجنوب مثل كليمنت أمبورو وجوزيف أودوهو، باعتباره دليلا على ما يمكن أن يحيق بالاتفاق من جراء مثل تلك التجاوزات. ورغم أن الأمر تم احتواؤه خاصة وأن أبيل كان مقدراً أن يفوز بترشيح مجلس الشعب الإقليمي..إلا أن أهميته تكمن في أنه كان مؤشراً خطيراً للصراع الكامن بين السلطة الجنوبية والسلطة المركزية الممثلة في رئيس الجمهورية..

رابعاً: لم يكن العمل السياسي تحت المجلس التنفيذي في الجنوب وتحت قيادة أبيل ألير "لبناً على عسل".. بل كان هو الآخر محفوفا بالألغام والقنابل الموقوتة..وكانت أعتى ألغام مجلس ألير الأول والثاني هي في الوجود المستديم لتيار سياسي كثير الشك والريبة في نوايا الشمال، وهو تيار يمكن وصفه ببقايا الرافضين لاتفاقية أديس أبابا والذين جرفهم تيار الاتفاقية الجارف فلم يجدوا بداً من المضي معها ولكن إلى حين.. بالإضافة إلى تيار آخر أخذ في التنامي من بعد توقيع الاتفاقية، هو تيار الرفض لما عرف بسيطرة الدينكا على العمل السياسي في الجنوب..

وقد التقى هذان التياران ليكونا معاً منصة الإطلاق لقذائف التخذيل لمجلس أبيل ألير الاول والثاني.. وكانت قذائف هذا التيار متعددة ومتنوعة.. منها الإشاعة ومنها التحريض والمجاهرة بالعمل المناوئ.. وقد نجم عن عمل هاتين الجماعتين بروز تيار

---

(1) تعليق نميري على هذه النقطة: ما هو العيب في إعلان رئيس الجمهورية مرشح للمجلس لينتخبه ثم ترفع النتيجة لرئيس الجمهورية للموافقة عليها؟ من تعليقات جعفر نميري على مخطوطة الكتاب،بخط يده، الخرطوم، يوليو ,2003

من المثقفين الجنوبيين يشكك في واحد من كبرى مشروعات التنمية في الجنوب وهو مشروع قناة جونقلي، وتيار آخر يحمل روح العداء للدينكا بين مجموعات القبائل الجنوبية الأخرى.. وقد انتهى الصراع إلى انقسام الجنوبيين بين منادين بإعادة تقسيم الجنوب إلى أقاليم ثلاثة تنهي سيطرة الدينكا السياسية، وآخرين رافضين لذلك ومعتبرين للتقسيم تمزيقاً لاتفاقية أديس أبابا نفسها.[1]

ولقد شهد الجنوب خلال تلك الفترة أول بوادر المعارضة في مظاهرات جابهت نميري وهو يزور الجنوب في تلك الفترة حيث عارضت تلك المظاهرات حفر قناة جونقلي التي اعتبرتها تسليماً لأرض جنوبية لمصريين سيقومون بالاستيطان فيها..وقد اعتبرت تلك المظاهرات عملاً عدائياً من الجماعات المعارضة للاتفاقية من أساسها..

ومع اشتداد الصراع والتنافس خرج جوزيف لاقو السياسي من أعطاف بزة جوزيف لاقو الجنرال.. ووقف في صف المعارضة لأبيل وقيادة الدينكا.. وقد تمكن من تكوين جبهة معارضة انضم إليها الرافضون لسيطرة الدينكا والرافضون "لاستسلام أبيل وضعفه في وجه الشمال".. وتمكن لاقو من الفوز برئاسة المجلس التنفيذي عام 1978، بعد أن هزم تيار أبيل ألير في المجلس الإقليمي.. بيد أن لاقو لم ينعم في قيادة المجلس التنفيذي طويلاً إذ دبت الصراعات بينه وبين أركان إدارته الاثنين: صمويل أرو وكلمنت أمبورو.. وقد تناوشت لاقو اتهامات عدة أبرزها ما قيل عن دعم خليجي تحول إلى المصلحة الشخصية..

بعد عامين تصاعد الصراع إلى حد لم يكن أمام نميري سوى حل مجلس الشعب الإقليمي وإعفاء جوزيف لاقو..وتقلد بيتر جات كوث منصب الرئيس المؤقت لحين إجراء انتخابات جديدة، جاءت بأبيل ألير مرة أخرى إلى رئاسة المجلس التنفيذي.[2]

---

(1) تعليق نميري على هذه الجزء: لماذا نترك مثل هؤلاء المخربين ليعملوا فساداً في قرارات كانت كلها في صالح الوطن؟"

(2) تعليق نميري: "المنافسة كانت طبيعية ولمصلحة الديموقراطية في الجنوب.؟ الإنتخابات كانت في وقتها المحدد ولم تكن بسبب المنافسة. لاقو استلم الرئاسة بعد أن أقنعت أبيل بالانسحاب منها".

خامساً: الدعوة إلى تقسيم الجنوب رفعها المناهضون للدينكا من أبناء القبائل الجنوبية، وسعوا بها في مؤسسات الشمال الدستورية.. خاصة اللجنة المركزية والمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني.. وقد وقف جوزيف لاقو كواحد من دعاة هذا الاتجاه رغم ما فيه من مخالفة لنص اتفاق أديس أبابا..

ومن يومها انقسم الجنوبيين إلى جماعتين: "جماعة التقسيم" و"جماعة الوحدة"..وقد استهلك هذا الصراع جهد ووقت جوبا والخرطوم على حد سواء، إذ أصبحت القضية هي القضية الأولى في الثمانينات.. وقد انتهى أمر الخلاف حولها إلى حل نميري للمجالس النيابية والتنفيذية في أكتوبر 81 ومن ثم تكوين حكومة يرأسها جنرال من أصل جنوبي لا يعرف كثيراً عن السياسة ولا عن الجنوب.. هو اللواء قسم الله عبد الله رصاص.. وكان رصاص ضابطاً في الجيش في الشمال منذ تخرجه من الكلية الحربية، وقد اشتهر بانضباطه العالي ودقته وصرامته كواحد من ضباط قوات الصاعقة والمظلات.. وقد تركزت مهمة رصاص في قيادة الجنوب في فترة انتقالية يتم فيها استفتاء أهل الجنوب على التقسيم.[1]

انتهى الأمر إلى تراجع نميري عن قرار الاستفتاء[2] على التقسيم وإنهاء مهمة حكومة رصاص ومن ثم وصل جوزيف طمبرة ـ السياسي الزانداوي المغمور حتى ذلك الوقت ـ إلى الحكم على أكتاف دعاة التقسيم من جماعة لاقو..

القمة الدرامية لهذه الأحداث كانت في يوليو عام 83، حين أقال نميري رجله الأول في صنع معجزة السلام أبيل أليير.. فقد تم في ذلك التاريخ إعفاء ألير من منصب نائب رئيس الجمهورية ليحتل جوزيف لاقو ذلك المنصب.[3]

وكان ذلك القرار هو بمثابة إعلان نوايا من نميري بتقسيم الجنوب.[4]

---

(1) تعليق نميري على هذه النقطة : "غير صحيح"

(2) تعليق نميري على هذه النقطة "لم يحصل".

(3) تعليق نميري على هذه النقطة "لم يحصل".

(4) تعليق نميري على هذه النقطة "غير صحيح".

الأنيانيا ذراع الصراع السياسي العسكرية

لم يكن الشق العسكري الجنوبي بعيداً عن هذا الصراع الذي ذكرنا وقائعه.. بل كان الشق العسكري في بعض الأحيان هو المتصدر للحوادث والمتصدي لها... ورغم أن الأحداث التي وقعت في تلك الفترة كانت معظمها عسكرية الوقائع، إلا أن بُعدها السياسي وذيولها الخلافية المتصلة بصراع الجنوب ـ الجنوب كانت بينة وواضحة..

ولعله ليس من السهل في هذا المقام سرد كل واقعة وقعت في كل معسكرات الجنوب،إذ أنها كانت كثيرة ومتعددة.. ولكن هناك أحداث مشهودة ومشهورة كان بعضها فرقعات أنذرت بما هو آت، بينما قذفت بعضها الآخر حمما كانت هي النموذج لما في جوف البركان من لهب ودمار.. بينما كان بعضها الآخر موجعاً ومفجعاً في آن واحد... ومن تلك الأحداث نسجل فيما يلي بعضها الذيْ أودى بالسلام إلى مآله الذي آل إليه منذ عام ,1983.

في سبتمبر 74 تمردت بعض سرايا الكتيبة 116وقامت باعتقال قائدها اللواء بيتر سيريللو..ولم يكن تمرد الكتيبة المكونة من عدد من سرايا الأنيانيا لأية أسباب سياسية البعد، بل تداخلت في الأمر روح القبلية والعنصرية مضافاً إليها ضعف الثقة بين القادمين والمنتظرين..

حادثة أكوبو في مارس 75 وهي الحادثة الأولى ذات البعد السياسي، فقد تمردت الكتيبة 104 في ذكري اتفاقية أديس أبابا وأثناء تواجد نميري والقذافي في واو لحضور احتفالات الوحدة..وقد قتل في ذلك التمرد ضابط جنوبي عرف بوعيه الوحدوي هو أبيل كول.. وقد شكل هروب الجماعة المتمردة من أكوبو الشرارات الأولى لبعث التمرد من بعد ذلك.(1)

(1) تعليق نميري علي هذه المعلومات: "غير صحيح".

حادثة واو في فبراير 76 والتي قتل فيهـا العميد إمانويل ابور قائد واو على يد ضابط من المستـوعبين ـ النقيب ألفريد أقـوين ـ ومجموعة من أفـراد سريته، الذين أعلنوا قرارهم بالعودة إلى الغابة مرة أخرى..

حادثة مطار جوبا في فبراير 77 وهي الحـادثة الأخطر في تاريخ صراع ما بعد الاتفاقية.. وقد استهدفت تلك العـملية ما هو أبعد من الجنوب إذ أنها كانت جزء من عمليـة تداخلت فيـها مخططات المـعارضة الشـمالية (غـبوش) مع بعض صـراعات الجنوبيين.(1)

ثم كانـت هناك حوادث أخـرى نجمل منهـا مقتـل التجار الـشماليـين في سوق مانكين على يـد عدد من المحكومين من جنود الأنيانيـا السابقين عـام 81 ، وهجوم جماعة مسلحة على نقطة حدودية مع إثيوبيا في عام 82.

وفي 83 تمردت جمـاعة في حاميـة وانكاي كان يقودها ضـابط شمالي فقـتلته وقتلت عدداً من التجار في سوق القرية..

وما أن حل عام 83 حـيث اقتربت المواعيـد المضروبة لإكمال انصـهار الوحدات العسكرية المستـوعبة والثابتة..حتى بدأت روح التململ أولاً ثـم التمرد في السريان وسط بعض فصائل الأنـيانيا التي تم تدريبها.. كـما أن هذه الفترة عـينها كانت هي السنوات التي بدأ السـاسة في الشمـال والجنوب بالمناورة بقضيـة التقسـيم حتى تصاعدت حدة الأحداث. (2)

صهر القوات مع تصعيد التقسيم..

إن الزمان الذي ينبغي أن يؤرخ بـه لعودة التمرد إلى الجنوب من بعد الاتفـاقية هو عام ,82.

---

(1) وضع نميري علامات استفهام وتعـجب (؟؟!!) أمام هذه النقطة في تعليقه على مخطوطة الكتاب. المعنى أنه غير صحيح أو غير واضح.

(2) تعليق نميري على النقطتين الأخيرتين: "تحتاج إلى ضبط المعلومات"

ففي ذلك التاريخ أصدرت القيادة العامة تعليمات بدء عملية صهر القادمين بالمنتظرين..

بيد أن المؤسف في هذا التوقيت أنه تزامن مع تصاعد دعوات التقسيم التي تبناها بعض الساسة الجنوبيين الذين وجدوا من سيطرة الدينكا في الحكم الإقليمي..

في التاريخ المذكور وجهت القيادة العسكرية في الخرطوم ببدء عمليات الصهر (أو الانصهار كما اشتهرت في الجيش) بين القوات وذلك بإعادة توزيع القوة بحيث تتوجه وحدات من الأنيانيا السابقة لتصبح جزءً من وحدات شمالية بينما تتوجه وحدات من قوات شمالية إلى الجنوب...

وقد وقع الاختيار على ثلاثة كتائب من كتائب (المستوعبين) ـ واحدة من كبويتا والأخرى من أويل والثالثة من بور ـ لتكون نواة عملية الانصهار. وقد تقرر أن تتوجه الكتيبة رقم 117 كبويتا إلى كسلا، والكتيبة رقم 110 أويل إلى الفاشر.. أما الكتيبة رقم 105 من بور فقد كان مطلوباً لها أن تتوجه إلى شندي..

وقد تم بالفعل إرسال بعض السرايا من تلك الكتائب إلى كل من كسلا والفاشر وشندي.. ولم يكن ذلك أمراً ميسوراً وسهلا.. فقد بذل ضباط شماليون وجنوبيون على حد سواء جهداً مضنياً لإقناع الجنود بالتحرك وعدم عصيان الأوامر.(1) وقد جرت مفاوضات ومباحثات تجاوز فيها الجنود حدود الانضباط العسكري، بينما تغاضى فيها الضباط عن بعض الكبرياء ليمكنوا الاتفاق من المضي إلى شوطه الأخير..

وقد ظن بعضهم أنهم قد أفلحوا.. حتى جاء مارس من عام ,1983.

كانت الكتيبة 105 مسرحاً لكثير من المشاكل الإدارية بما جعلها محط نظر القيادة الجنوبية في جوبا، وقد وصلت مشاكل الوحدة الإدارية حداً جعل قيادة

---

(1) تعليق نميري: " عدم الانضباط كان بسبب سوء الإدارة وعدم تنفيذ ما وعد به الجنود كنقل الأسر"

جوبا ـ بالتشاور مع الخرطوم ـ تتخذ قرارات إدارية صارمة شملت فصل عدد من الضباط نتيجة للتجاوزات الإدارية والمالية هناك..

وحين جاءت قرارات الصهر وبدأت تعليمات التحرك شمالاً في الصدور، بدأت أجواء الكتيبة 105 وأجواء مدينة بور ـ مقر الكتيبة المركزي ـ في الاشتعال.

ومع تداخل قضية التجاوزات الإدارية والمالية مع قضية الصهر كانت أجواء التمرد تحوم فوق بور وسراياها المنتشرة في كل من بور وفشلا والبيبور.

في تلك الفترة كان عدد من الضباط الذين شكلوا ـ في المستقبل ـ نواة القيادة الجديدة للتمرد قد ظهروا قريبا من مسرح بور..كان أهم تلك الشخصيات دكتور جون قرنق دي مبيور، نائب مدير البحوث العسكرية في القيادة العامة بالخرطوم.[1] والذي وصل إلى مسقط رأسه بور فيما اعتقده الكثيرون عطلته السنوية.

أما كاربينو ووليم نون فقد كانا يؤديان أعمالهما بهدوء ودون ضوضاء..في موقعين مختلفين في منطقة بحر الغزال العسكرية..

في هذا الوقت كانت القيادة العامة في الخرطوم تتلقى من جوبا تقارير سالبة عن وصول الأحوال في بور وفشلا والبيبور إلى حدود الانفجار. وقد أصبح واضحاً أن تصرفات ضباط وجنود الكتيبة 105 إنما هي علامات التمرد بعينها. فقد فشلت لجنة عسكرية وسياسية أرسلتها المجلس التنفيذي العالي من التفاهم مع الضباط والجنود.[2]

ولم يكن أمام القيادة العسكرية إلا العودة إلى لغة السلاح..

في اليوم السادس عشر من مايو 83 هاجمت الفرقة الخامسة (القيادة الجنوبية) وحدات كل من بور والبيبور وفشلا بغرض إخضاع تلك الوحدات.

---

(1) تعليق نميري: "كان في إجازته السنوية بعد نهاية كورس في أمريكا يستغرق ثلاثة سنوات"

(2) تعليق نميري "ساءت الأحوال بسبب عدم إطاعة التعليمات بخصوص ضرب الصيد خصوصاً الفيل والحيوانات التي صارت تكون معدومة"

سالت يومها دماء من الشمال والجنوب..وجرح كثيرون من شمال وجنوب..

إلا أن الدماء الأغزر سالت من الجرح الأغور... جرح الوطن شماله وجنوبه..

وخرج من فشلا والبيبور كاربينو ووليم نون.. وكان قد سبقهم الملازم بينسون كواج

وتجمع هؤلاء مع ساسة بعضهم هرب وبعضهم لم يرض بالاتفاقية[1] من أساسها.. صمويل قايتوت.. وقوردون كونج وقوردون مورتات.

وإلى هؤلاء انضم لاحقاً جون قرنق..

وكانت تلك هي بداية النزيف الثاني ونهاية الإنجاز الأسطوري لمايو.[2]

□□□

---

(1) تعليق نميري: " الاتفاقية لا دخل لها بالصراع"

(2) تعليق نميري: " الإنجاز الأسطوري كما قلت لم ينتهي ابداً بل صار أساساً للسودان الجديد ووحدته"



مايو تنقض غزل الوحدة الوطنية

□□

○ صار "التقسيم" غصة في حلق أعظم إنجازات مايو

○ خلافات الساسة أشعلت النيران في ثكنات الجيش في الجنوب..

○ قناة جونقلي، ومصفاة بانتيو، وانصهار الأنيانيا ـ بعض الشرارات

عام 1973 واتفاقية أديس أباب في وهج بريقهـا ولمعانها، كان التوجيه المعنوي بالقيادة العامة يشرف على دورات تدريب مكثفة للضباط وضباط الصف الجنوبيين المستوعبين حديثاً في صفوف الجـيش. وكانت الدورات تشمل في جانب كبير منها ما يمكن تسميته "ترفيهاً سياسياً" حيث يتم تعريض العسكريين الجنوبيين لزيارات ميـدانية للمدن والعـواصم الشماليـة مع حقلات ترفـيه واستـقبال تتـضاءل فيـها الفـواصل العسكرية الحـادة ويتم تجاوز مـا هو معـروف وتقليدي. وكـان من بين برامج الزيارات محـاضرات خفيـفة من قبل المسـؤلين العسكريين والسيـاسيين في الاتحاد الاشتراكي ورئاسة فرع التوجيه المعنوي.

وكان كاتب هذه السطور من بين الذين يتولون تنوير العسكريين الجنوبيين حين تصـدى له ضـابط صف جنوبي بكلمـات تنضح بالغـضب طالبـاً منه أن لا يصف العسكريين الجنوبيين "بالمستـوعبين" ـ وكان هذا هو التعبير الرسـمي المستعمل ـ وقد أبان ضابط الصف والذي كان هو نفسه كاربينو كـوانين ـ أن هذا التعبير يعبر عن احتقـار للجنوبيين وتصغير لشأنهم. ورغم تجـاوز أزمة التعبير يومـها، إلا أنها كانت لكاتب السطور دليلاً على أن الاتفاقية لم تمح كل ما في الصدور.

وواقع الأمر أن الجنوب لم يكن ساحة لأعظم إنجازات مايو السياسية فحسب.. بل كان أيضـاً ساحة لواحـد من إخفاقاتهـا التي قادتها علـى طريق النهاية.. بل إن الجنوب، والذي كان سببا مباشراً من أسباب إحداث الفعل في25 مايو 69، كان هو عينه أهم أسباب نهاية الفعل في أبريل 85.

ما بين 3 مارس 72 ـ يوم إعلان اتفاقـية الوحدة الوطنية.. و 5 يونيو 1984 ـ يوم إعلان التـقسيم الرسـمي للجنوب إلى ثلاثة أقاليم ـ خـاضت مايو بحـراً مضطرب اللجج في الجنوب.. فلم يكن توقيع الاتـفاقية في مارس 72 إلا بداية لمغـالبة طويلة ومريرة فـيهـا احتد الصـراع بين رحابة التطلعـات وضيق الموارد حـيناً، وبين قوة الإرادة وضعف الإدارة أحياناً.. ثم في أحيان كثيرة بين شد الوحدة وجذب الفرقة.

لا نريد أن نعـيـد هنا السـرد الكرونولوجـي لما جـرى في الجنوب منذ توقـيع الاتفاقية وما بعدها.. فقـد فعلنا ذلك في الجزئين السابقين من هذا الفصل.. بيد أننا نتوقف عند عدد من الأحداث والأفعال التي شكلت في مـجملها فتيل القنبلة الموقوتة التي تفجرت في المنتهي في مايو، من داخل مايو..

السلام في خضم الخلاف الجنوبي..

الذين يقرءون تاريخ اتفـاقية السلام جـيداً يدركون أن الذين جلسـوا إلى موائد التفاوض في أديس أبابا لم يشكلوا كل فصائل الجنوب التي كانت تقاتل...فقد كانت هناك قلة خرجت عن الإجماع وبقيت بعـيداً عما كان يجري في أديس أبابا.. من بين هؤلاء كان قوردون مورتات وأقري جادين وإليا دوانق..

والذين ينظـرون ـ في تمعن ـ في صـفـوف الذين جلـسـوا إلى المحـادثات في أديس... يمكنهم أن يبـصـروا في صـفوف المفـاوضين والموقـعين عـدداً من اللذين انضمـوا إلى منظومة السلام تحـت مختلف الضـغوط ـ بعضـها كنسي، وبعضـها سياسي، وبعـضها قبلي، بل وبعـضها اقتصـادي بحت ـ.. من هؤلاء كان جوزيف أدوهو وصمويل قا يتوت وأكوات اتيم وعدد آخر..

والذين يقرءون ـ في تحليل ـ حقائق الجنوب، يعلمـون أيضا أن فصائل المقاتلين الذين جمعهم مـيدان القتال وجلسوا موحدين إلى مـائدة التفاوض، لم يكونوا دوماً قلباً وعقـلاً واحداً.. فقد كانت القلوب شـتى والأعراق شتى والقبائل شـتى في أكثر الأوقات..

يكفي أن نشير هنا إلى أن صراع الفصائل الجنوبية ـ ببعديه السياسي والعرقي ـ ظل محتدماً في الغابة منذ سنوات الخروج الأولي في الستينات.. ويكفي أن نشير أيضاً إلى أن الفصائل الجنوبية ـ في الغابة ـ كانت تأتلف وتختلف أكثر مما كانت تفعله حكومات الشمال الحزبية.. ويكفي أن نشير إلى أن زعامة جوزيف لاقو للفصائل الجنوبية التي تفاوضت مع الشمال عام 72 ، إنما جاءت نتاج انقلاب عسكري حقيقي ـ نفذه جوزيف لاقو على القادة السياسيين في زمان تالٍ على زمان تنفيذ نميري وصحبه لانقلابهم على الساسة في الخرطوم..

وهكذا فإن الصورة الزاهية التي بدا فيها الجنوب يوم انتظم في الحكم الذاتي الإقليمي، ويوم تكون المجلس الانتقالي التمهيدي العالي، لم تكن في الحقيقة تعبر عن الواقع.. إذ كانت للصورة ظلال تحوطها الريب والشكوك وسوء الظنون.

حينما نزل أبيل ألير وأركان حكومته إلى جوبا بعد تكوين المجلس الانتقالي.. نزل الرجل إلى واقع مرير من الرهق في مواجهة المشاعر السالبة التي كانت تغذيها جماعات التشكيك في صدق نوايا الشماليين وفي حقيقة أغراضهم...فقد واجه ابيل الير ـ بعد تكوين مجلس الشعب الإقليمي الأول ـ اتهامات متصلة بالعمالة للشماليين.. وكان فريق التشكيك الذي قام على أعمدة الذين انضموا للاتفاقية مكرهين، يقود حملة ضارية ضد أبيل وجماعته.. تقوم على التشكيك في النوايا والأغراض..

وكان قناة جونقلي ـ أو المشروع المقترح لتلك القناة ـ واحداً من أهم عناصر التشكيك في مجلس ألير التنفيذي.. وقد تحولت قضية القناة إلى قضية للشارع العام.. قاد فيها طلاب جامعة جوبا، ثم طلاب رمبيك مظاهرات واسعة خلال عام 1974، اتهمت فيها حكومة ألير بالعمالة واعتبرت حفر جونقلي بداية لاستعمار استيطاني عربي في مناطق الجنوب يشكل الفلاحون المصريون رأس الرمح فيه..

مع تطور السنوات أخذ شكل الضجر في الجنوب منحى خطيراً... حين بلغ الشك حدود الثكنات العسكرية حيث كان الجيش يعايش هو الآخر ـ وقتها ـ ضعفاً في

اليقين تجاه نوايا جنود الشمال.. كانت ملامحه ضجر الجنود المستوعبة ـ جنود الأنيانيا السابقين ـ مما أسموه بالتفريق في المعاملة، وما اعتبروه قسوة في التعامل من ضباط الشمال..وما ظنوه سيطرة عسكرية شمالية..

ومع استعار حدة الشك المغذى بنفث الساسة والسياسة.. شهدت الساحة العسكرية بوادر تمرد أولي..

كان أول بوادر ذلك التمرد هي أحداث أكوبو في مارس 75..حيث قاد بينسون كواج تمرداً لجنود الحامية وقتل، هو وجنوده ـ قائدهم أبيل كول آرثر.. وقد جاء تمرد تلك المجموعة مرتبطاً بالحساسية القبلية بين الدينكا وغيرها من قبائل الجنوب الصغيرة..

وكان ثانيها مقتل العميد إيمانويل أبور قائد حامية واو على يد الملازم ألفريد أقوين وعدد من الجنود على أطراف مدينة واو في فبراير ,76. وكان ذلك الملازم ينوي التوجه بمجموعته الصغيرة من الجنود إلى جوبا للتخلص من حكومة ألير لما تمثله من اتصال للسيطرة الشمالية على الجنوب..

ويمكن تحسس البعد السياسي لعمليتي كواج وأقوين في كلمات الملازم كواج التي خاطب بها جنوده المتمردين وهو يؤكد أن الاتفاقية إنما استبدلت سيطرة العرب بسيطرة الجانقي (الدينكا)... ثم في تصريحات النقيب أقوين بتحركه للاقتصاص من حكومة ألير المتواطئة مع الشمال..

وفي الوقت الذي أخذت فيه شرارات التمرد في التطاير ـ من آن لآخر ـ في سماء الجنوب.. أخذت بعض القوى السياسية في مد فتائل الاشتعال نحو تلك الشرارات.. فقد انغمس عدد من الساسة الجنوبيين في اتصالات داخلية وخارجية اعتبرت من قبل الحكومة الجنوبية اتصالات ذات أهداف انفصالية... وكان من بين هؤلاء الساسة جوزيف أودوهو، وبينجامين بول وعدد من نواب المجلس التشريعي والموظفين الحكوميين.

أسلوب العمل السياسي التنفيذي القائم على الفصل بين سلطتي المجلس التنفيذي العالي والمجلس الشعبي الإقليمي، دفع الجنوب والجنوبيين إلى رحاب عمل سياسي ليبرالي الطابع، ابتعد كثيراً عن شكل العمل السياسي في الشمال.. ففي الوقت الذي كان الشمال يدير نفسه من خلال مؤسسة الجمهورية الرئاسية ذات القبضة المتناهية، كان الجنوب يعيش تقسيماً للسلطة بين المجلسين: التنفيذي العالي والشعب الإقليمي..كما أن دور الجماهير في حركة الفعل السياسي في الجنوب كانت أكثر حيوية وقوة من خلال ما هو متاح لها من اختيار مباشر للنواب.. وهذه الحيوية عينها كانت عاملا من عوامل احتدام الصراع وانفلات مداه في الجنوب..

ومع اشتداد حدة التوتر في الجنوب واقتراب موعد الانتخاب للمجلس التشريعي... برز الجنرال لاقو كشخصية سياسية تسعى لاستبدال ألير.. ولم يكن طموح الجنرال لاقو السياسي بخاف على الكثيرين، فالرجل كان يقود الحركة العسكرية والسياسية الجنوبية، وذلك بعد انقلاب الجنرال تافنج الشهير في الغابة على حكومة النيل بقيادة قوردون مورتات، ثم انقلابه هو على تافنج في أكتوبر ٦٩.

حين اختار لاقو أن يكون ضابطاً في الجيش في أول أمر الاتفاقية، ظن البعض أن لاقو يتصرف وكأنه أكمل مهمته... وأنه يريد أن يعود إلى صفوف الجيش ويمارس مهنة الجندية.. ولكن أجندة لاقو الخفية كانت تتطلع إلى مواقع القيادة لحركة العمل السياسي في جنوب ما بعد أديس أبابا..

وبالرغم من أن تطلعات لاقو السياسية كانت مسنودة بعدد من الساسة الذين لا ينتمون عرقياً إلى قبيلة الدينكا...إلا أنها كانت تصطدم دوما بصخرة عتية هي سيطرة الدينكا الديموقرافية والفعلية على الواقع السياسي الجنوبي.. ورغم تعدد القضايا السياسية التي كانت تثيرها (جماعة المعارضة) لحكومات أبيل ألير المتعددة، فإن أهم عنصر خلافي بين تلك الجماعة و(الحكومة) كان هو التوزع القبلي وتباين

الولاءات العرقـيـة...فقـد اعتبرت جـماعة المعـارضـة حكومة أبيل أليـر حكومة دينكا مطعمة بعدد قليل من قبائل الأقلية لاستكمال الوجاهة الإقليمية.

في فـبراير 78 خـاض لاقو ـ زعيـماً لجـماعـة المعارضـة ـ انتخـابات المجلس التشريعي ضد ألير وحكومته.. وتمكن من الفوز بترشيح مجلس الشعب الإقليمي له من خلال التحالف العريض الذي جمع أركـانه. ومن ثم أصبح لاقو رئيساً للمجلس التنفيذي العالي بعد ست سنوات من رئاسة ألير لذلك المجلس.(1)

لم تأت حكومة لاقـو بالاستقرار السيـاسي المطلوب.. خاصة وأنهـا كانت تقوم على تحالف هش لعدد من الشخصيات والمجموعات المناهضة لسيطرة الدينكا.. ومع احتداد شدة معارضة جناح أبيل لحكومة لاقو التي طالت اتهامات الفساد فيها حتى رئيسها، وصلت الأمور إلى حواف التمرد السياسي العسكري، فقد دب الصراع بين لاقو وبين أركـان تحالفـه الهش، حيث تبـادل لاقو الاتهـامات مع شـخصـيات من حكومتـه مثل كلمنت أمبورو وصـمويل أرو وهما الدعامـتان الأساسيـتان في تلك الحكومـة.. ثم طالت اتهامـات الفـساد ـ المدعـوم بالوثائق حـيناً ـ عددا من أركـان حكومة لاقو منهم من وجهت إليه اتهـامات بالتصرف في آلاف الدولارات من أموال اللاجئين، ومنهم من اتهم باستيراد عربات فـاخرة بغير الطرق المشروعة.. ثم طالت الاتهامات جوزيف لاقـو نفسه، والذي رددت حتى مجالس الخـرطوم صدى اتهامه بالتصرف في أموال الدعم الخليجي للجنوب.

مع اشـتداد حـدة الصـراع السيـاسي في الجنوب، لم يجـد نميـري بداً من حل حكومة لاقـو وتعيين حكومـة مؤقـتة، تهيئ لانتـخابات جـديدة، تحت رئاسة بيـتر جاتكوث...ورغم أن قرارات نميري استهدفت تجاوز المأزق السياسي،فقد صبت زيتاً على نار الخلافـات الجنوبية و أثارت جـدلاً سيـاسياً سـاخناً حول دسـتورية حل الحكومة الإقليمية...

---

(1) تعليق نميري على هذه النقطة: "لم يحصل "

عودة ألير والجهر بالتقسيم.

خاض ألير انتخابات 80 ضد منافس عنيد هوصمويل أرو، ورغم ما اكتسبه أرو من مكانة في أعقاب التطورات السياسية التي أدت إلى اعتقاله في وقت مبكر من العام السابق، إلا أن ألير تمكن من الفوز بترشيح المجلس التشريعي، ومن ثم قام نميري بتعيينه رئيساً للمجلس التنفيذي العالي للجنوب للمرة الثالثة...

ولم ينعم ألير بمقعد رئاسة بارد هذه المرة أيضاً.. بل ظل المقعد ساخناً بسخونة الصراعات والخلافات السياسية الجنوبية.. وكانت أعتى مشكلات أبيل هي التكتلات العرقية والقبلية.. إذ كان أبيل نزاعاً نحو استرضاء الجماعات القبلية الصغيرة حتى على حساب الكفاءة والاقتدار.. وقد جر هذا الأمر مشاكل كثيرة، كما فتح أبواباً واسعة لاتهامات التقصير والفساد.. وكانت من أشهر تلك الاتهامات ما تردد في ردهات مجلس الشعب القومي عن ضياع مبلغ مليوني جنيه من خزينة الحكومة الإقليمية في الجنوب..

رغم ما ألقته اتهامات الفساد المتبادلة من ظلال على حركة التقدم السياسي للجنوب، فإن ما كان أخطر منها هو تزايد القناعة عند بعض الساسة الجنوبيين ـ خاصة أولئك المنتمين إلى القبائل الصغيرة ـ من استحالة حصولهم على نصيب مقدر في كيكة السلطة السياسية في الجنوب.. يتمثل المعارضون لألير بحكومة 81 التي جاء نصفها (عشرة من عشرين) من الدينكا، بينما اختار أبيل الشخصيات الممثلة للقبائل الأخرى من شخصيات لا تمثل ثقلاً جماهيرياً ولا تملك خلفية من الرضى القبلي الجامع.. أما على مستوى الإدارة العامة، فقد احتل الدينكا في تلك الحكومة 18 موقعاً إدارياً عالياً ، بالإضافة إلى موقع مدير عام الشرطة (روبن ماك).. بينما بلغ عدد المحافظين الدينكا ثلاثة من ستة محافظين..

ولم يسلم من الغضب على سيطرة الدينكا حتى الزاندي ذوي التاريخ السياسي العقلاني..فقد رفع سياسيو الزاندي وعلى رأسهم أنجلو بيدا والضابط العسكري

صمويل أبو جون وفيليب بول، مذكرة شديدة اللهجة لألير في أغسطس 81، طالبوا فيها بإعادة النظر في تلك القسمة السياسية الضيزى، مشيرين إلى أن الزاندي وجدوا أنفسهم بلا أي وظيفة سياسية هامة سوى وظيفة محافظ شرق الاستوائية التي منحت لأبو جون..

مع تصاعد حدة الانتقادات لسيطرة الدينكا السياسية والإدارية، بدأ عدد من السياسيين الجنوبيين المنتمين إلى قبائل صغيرة في الجنوب بالتلويح براية إعادة تقسيم الأقاليم الجنوبية باعتبارها خلاصاً من سيطرة الدينكا على الأجهزة السياسية في الجنوب...

التقط جوزيف لاقو هذه الدعوة وجعلها قاعدة مواقفه السياسية الأساسية.. بل ورفع بها مذكرة ضافية في فبراير 81 إلى رئيس الجمهورية وإلى الأجهزة العليا للاتحاد الاشتراكي السوداني (يقول معارضو التقسيم الجنوبيون إن المذكرة طبعت في مطابع رسمية وتحت رعاية رسمية من الأجهزة العليا في الشمال)..

ومن ثم بدأ لاقو في النزول بقضية التقسيم إلى الجذور.. إذ دخلت ثقافة الإعلان السياسي عبر (التي ـ شيرت) مدينة جوبا في تلك الأيام.. فأُغرقت المدينة بآلاف من فنائل (التي ـ شيرت) التي تحمل عبارة (إكواتوريا ناو) واستقبلت مظاهرات عارمة تهتف (إكواتوريا ناو) نميري في ذلك العام عند توجهه إلى جوبا لحضور جلسة افتتاح مجلس لشعب الإقليمي..

شرر السياسة يتطاير على أبواب الثكنات

بحلول حقبة الثمانينات كانت حدة الصراع السياسي تولد شرراً عظيما يتطاير في كل مكان من الجنوب.. وقد وصلت ـ في كثير من الأحيان ـ الشرارات المتطايرة من خلاف الساسة في جوبا إلى بوابات المعسكرات والثكنات العسكرية.. الشيء الذي أنذر باحتمال إمساك المواقع القابلة للاشتعال بتلك الشرارات المتطايرة...

ورغم أن الثكنات العسكرية كانت نفسها تضج بالمشاكل والمعضلات، إلا أنه كان سهلا على القيادات العسكرية ـ في معظم الأحوال ـ احتواء المشاكل ذات الطابع العسكري.. ويمكن أن نشير هنا إلى عدد من الأحداث التي كانت مسارحها الثكنات العسكرية من بعد عمليات استيعاب الأنيانيا في القوات المسلحة..والتي تمكنت السلطات من إخماد نيرانها قبل أن تشتعل.. وهي أحداث يمكن إدراجها تحت قائمة عدم الانضباط العسكري الذي يعالج بفعل عسكري يسعى لردع وإيقاف الفعل..

بيد أن الشرر المتطاير من ساحات السياسة في جوبا وغير جوبا، أشعل لهباً في بعض الثكنات، ما ملكت القيادات العسكرية قدرة السيطرة عليه... إذ كان مثل ذلك الشرر هو أساس النار الكبرى التي عادت تلتهم الجنوب مرة أخرى.. وهي نار احتك فيها اللهب المتطاير من ساحات السياسة ، بحدث عسكري كان موقوتا بزمان ومحسوباً بمقدار..

الحدث العسكري المحسوب المقدار والزمان هو قرارات فبراير 1982 العسكرية القاضية بتنفيذ عملية انصهار القوات المسلحة ـ كمرحلة أخيرة من مراحل تنفيذ اتفاقية أديس أبابا ـ وكانت تلك القرارات قد صدرت من قبل القيادة العامة تنفيذاً لتوصيات مؤتمر القادة والذي استند بدوره على القرار السياسي القاضي بصهر الأنيانيا بالجيش في غضون فترة زمنية محددة تم مدها من خمسة سنوات إلى ما قارب العشرة.. وقد جرى اختيار الكتيبة 105 المتمركزة في بور لتكون بداية ذلك الانصهار... وقد أثبتت الأيام من بعد أن ذلك كان أسوأ اختيار.. فلم تكن الكتيبة تملك من مقومات الانضباط العسكري أو التأهيل المادي أو حتى الاستعداد النفسي ما يجعلها نموذجاً للانصهار..

وزاد من حدة الموقف في ثكنة بور العسكرية، تلك الأجواء السياسية اللاهبة في الجنوب والتي كان محورها صراع التقسيم ـ الوحدة الذي شق الصف الجنوبي من نصفه.. كما زاد منها حدة التوتر بين قيادة الفرقة في جوبا وبين عدد من ضباط الكتيبة 105 الذين اتهموا بعدد من المخالفات المالية والعسكرية..

لقد وجدت بعض العناصر السياسية في التوتر النفسي للجنود المطالبين بالانتقال من بيئتهم إلى بيئة غريبة ومجهولة، وفي الجو العسكري الشديد الحساسية الذي ساد، وجدوا فيهما فرصة طيبة لإذكاء نار الفتنة السياسية بتحريض الجنود ومن ثم استغلالهم متى ما حانت الفرصة لذلك..

المصفاة في بانتيو أم كوستي

في خضم صراع التقسيم والوحدة والانصهار وتوزيع القوات.. دخل عنصر آخر إلى ساحة الخلافات.. كان ذلك هو عنصر الاكتشافات البترولية في مناطق جنوب غرب السودان.. وهي تلك الاكتشافات الواعدة لتي جعلت آمال السودان في الانتعاش الاقتصادي تنتعش هي الأخرى بما جعل الأقاليم التي تقع فيها الاكتشافات البترولية تتطلع إلى نصيب وافر من عائد الثروة... وكانت بحر الغزال والإقليم الجنوبي من وراءها أكثر ما تكون تطلعاً إلي الثروة.. فتصاعد الحديث عن نصيب الإقليم وعن وجوب مراجعة الحصة حتى يوازي العائد تطلع الجماهير..وحين استقر الرأي على إقامة مصفاة لتصفية المستخرج من بترول، تحول القرار الفني حول الاختيار بين كوستي وبانتيو كموقع للمصفاة إلى موضع خلاف سياسي حاد بين حكومة الجنوب وسلطات الشمال.. فقد أصدر مجلس الشعب الإقليمي في جوبا توصية بأن تكون بانتيو هي المقر.. بينما اختارت الجهات الفنية كوستي لذلك الغرض.. وهو ما أثار حفيظة الساسة والعامة في الجنوب.. وكان ملفتاً للنظر وقتها أن شخصية جنوبية معروفة باتزانها وتعقلها السياسي مثل بونا ملوال (كان وقتها وزير التعدين في حكومة ألير) وجه انتقادات لاذعة وحادة لصنوه المركزي الدكتور شريف التهامي لاتخاذه قرار وضع المصفاة في كوستي بدلا من بنتيو..

ولم تلبث أن صارت قضية المصفاة زيتاً جديداً صب على نار الخلافات المستعرة في الجنوب في كل اتجاه...

رصاص في الجنوب

مع اشتداد حدة التوتر في كل اتجاه في الجنوب، كانت دعوة التقسيم التي طرحها جوزيف لاقو تختمر في ذهن نميري لعدة أسباب.. لعل أهمها هو توافق تلك الدعوة مع شعار تقصير الظل الإداري الذي ظلت ترفعه مايو. بينما تمسك الرافضون لمبدأ التقسيم وعلى رأسهم أبيل ألير وكليمنت أمبورو وبونا ملوال، تمسكوا بنصوص اتفاقية أديس أبابا التي تنادي بأن لا يتم أي تعديل لنصوص الاتفاقية إلا عبر ثلاثة أرباع مجلس الشعب القومي وبموافقة ثلثي أهل الجنوب في استفتاء..

في أكتوبر عام 1981 صب نميري زيتاً جديداً على النار التي بدأت في الاضطرام في الجنوب.. في ذلك التاريخ حل نميري حكومة أبيل ألير الثالثة، وأعفى مجلس الشعب الإقليمي، وكون حكومة انتقالية اختار لرئاستها جنرال جنوبي مسلم لم يعرف في تاريخه العسكري بميله نحو السياسة أو تعامله مع السياسيين. فجاءت حكومة الجنرال قسم الله رصاص وهي تضم عددا من أنصار التقسيم من مثل داريوس بشير وفيليب أوبانق.. ولما كانت مهمة تلك الحكومة الانتقالية هي في تهيئة الجنوب لعملية الاستفتاء على التقسيم، فقد اتهم أنصار الوحدة ـ يومها ـ الحكومة الانتقالية تلك بكونها جاءت لتنفذ القرار الحكومي الذاهب إلى التقسيم..

مع اشتداد سعير اللهب، أحس نميري بخطورة قضية التقسيم وآثارها المحتملة على الوحدة الوطنية كلها.. في فبراير 82 خاطب نميري مجلس الشعب القومي الخامس وأعلن فيه أنه تخلى عن فكرة الاستفتاء على التقسيم.. ومن ثم أعلن عن إنهاء الفترة الانتقالية وعن عقد الانتخابات الجديدة في فبراير ,82.

جاءت نتائج انتخابات 82 محيرة، فلم يفز أي من الطرفين بأغلبية تمكن من السيطرة على الحكومة.. ولكن التقسيميون تمكنوا ـ من خلال تكتيك سياسي بارع ـ من بسط تحالف عريض كانت لحمته تحاشي سيطرة الدينكا وعصبيتهم...

وهكذا جاء جوزيف طمبرة أحد سياسي القبائل المستضعفة (زاندي) بحكومة تميل نحو التقسيم وبداخلها عدد من معارضي التقسيم..

وفي هذا الخضم بدأ الوحدويون في تجميع الصفوف.. كان على رأس حركة تجمع الوحدويين صمويل أرو وكلمنت أمبورو.. أنشأ الوحدويون تجمعاً سياسياً ـ يمكن اعتباره بكل المقاييس حزباً ـ وهو المجلس الذي عرف في الأدب السياسي الجنوبي لتلك الفترة بمجلس وحدة جنوب السودان The Council for the Unity of Southern Sudan (CUSS)وقد واجهت الحكومة ذلك التجمع بالمحاربة واعتبرت إنشاءه تجاوزاً للدستور الذي ينص على أحادية النظام السياسي في الاتحاد الاشتراكي.. وقد تم ـ بمقتضى ذلك ـ اعتقال عدد من قادة التجمع من بينهم صمويل أرو وكلمنت امبورو، ومايكل طويل وبنجامين بول.

من أنيانيا تو إلى الخروج الكبير:

اللذين هربوا من الوحدات العسكرية في أعقاب أحداث أكوبو وواو في منتصف السبعينات لم يستقروا في إثيوبيا كلاجئين.. بل انضموا إلى عناصر التمرد التي رفضت ـ منذ 72 ـ اتفاقية الوحدة.. وضموا إليهم عدداً كبيراً من جنود الأنيانيا السابقين اللذين لم يتم استيعابهم في الوحدات العسكرية.. وشكل هؤلاء جميعا نواة ما عرف (بأنيانيا تو).. وبدأت أول أعمال أنيانيا تو في منطقتي أعالي النيل وجونقلي في منتصف السبعينات حيث قاموا بعدة أعمال عدائية تمركز جلها في اعتراض قوافل العربات الحكومية والتجارية، وقتل الشماليين الذين توقعهم أقدارهم في مواجهة تلك القوات...وقد استمرت مثل هذه الأعمال العدائية متواترة بين الفينة والأخرى منذ ذلك التاريخ..وهي أعمال لم تكن تنذر بالخطر في أولها، خاصة في خضم العمل السياسي والتنفيذي الضخم الذي كان يجري في الجنوب.. حتى بدأت الخلافات السياسية بين الجنوبيين في التصاعد منذ بداية الثمانينات..

التداخل السياسي بين التمرد والفعل السياسي بدأ في التبلور منذ منتصف 82.فقضية التقسيم كانت قد حملت الخلاف السياسي في الجنوب حتى وصل,

مصاف المواجـهات الجسدية ومن ثم الإعـتقالات. وكانت هذه الخـلافات الجنوبية ـ الجنوبيـة ذات أثر بالغ في انفعـال الثكنات العـسكرية تجاه الشـمال ككل، وتجـاه القيادة الـعسكرية الشماليـة في جوبا ـ والتي كان على رأسهـا اللواء صديق البنا ـ وقد اندلقت انفـعالات الجنود إلى خارج حـدود الثكنات بما جعل القيـادة العسكرية طرفـاً في تلك الصراعـات السيـاسيـة إلى الحد الذي صـوت فيـه مجلس الشـعب الإقليمي في الجنوب للتوصية بإزاحة اللواء صديق البنا من قيادة القيادة الجنوبية.. وبالطبع لم تستجب القيادة السياسية والعسكرية في الشمال لذلك..

وتعود ملابسات خلاف البنا مع القيادة السياسية في الجنوب ـ وخاصة مجلس الشعب الإقليمي ـ إلى قضايا عسكرية وسيـاسية متداخلة اتصلت بتصرفات بعض الضـباط والجنود في عـدد من الحـاميـات، وإلى اتجاه البـنا ـ المعروف بحـسمـه العسكري ـ إلى معالجة الأمور على أساس عسكري بحت.. وكان الرائد أروك طون، الذي اختير ممثلا للقوات المسلحة في مجلس الشعب الإقليمي الجنوبي ـ كان واحداً من أهم عناصر الخلاف بين اللواء البنا والسياسيين الجنوبيين..وقد تصاعد الخلاف بين البنا وأروك طون حـتى انتـهى بهـروب أروك وانضـمـامه إلى جـيش تحـرير السودان، رغم أن القوى السياسية الجنوبية كانت تحسب أروك دوما على الشمال..

الشـرارات السيـاسيـة المتولدة من صـراع التقـسيم..صـادفت برميل الـبارود العسكري المسـمي بالانصهار فانفـجر البارود في وجه الوحـدة الوطنية التي بدت يومها وكأنها توشك أن تتناثر أشلاء..

قرار تحريك سـرايا من حامية بور ضرب موعـده في أبريل ,83.. ومن ثم فقد احتد التـوتر وتصاعد منذ يناير من ذلك العـام في كل وحدات الكتيبـة 105 المعنية بالقرار..

حين جاء "الأمـر الإنذاري" المبين لجدول تنفـيذ القرار، تمردت الـقوات في تلك الحامـيات.. وأصـبحت الكتـيبـة 105 في بور رأس الرمح في مواجـهة الشـمال.. سياسياً وعسكرياً على حد سواء..

وتحولت قضية الانصهار العسكرية إلى قضية سياسية الأبعاد.. غذى أوارها الساسة الذين زرعوا بذرتها منذ البداية.. وحاول رجال أخلصوا لقضية الوحدة ـ مثل أبيل ألير ـ تدارك الموقف رغم ما في حلوقهم من غصة في تلك الأيام..

القيادة العامة لم تجد بداً من التعامل مع الأمر في بعده العسكري..جنود تمردوا على الأوامر ويتخندقون للمواجهة.. الحسم العسكري يقتضي التعامل العسكري مع الحدث..

السادس عشر من مايو 85 هاجم الجيش مدينة بور، مقر قيادة الكتيبة ,105. كما هاجم في ذات الوقت فشلا والبيبور..مقر السرايا التابعة للكتيبة..

انتهت الأحداث بسيطرة قوات الحكومة على المواقع الثلاثة..انتهى أمر التمرد في بعده العسكري المباشر..ليبتدأ التمرد في بعده السياسي..

في تلك المواجهة فر عدد كبير من الضباط والجنود والموظفين وجنود الشرطة إلى خارج حدود السودان.. وغذوا جسد أنيانيا تو بدم جديد.. به نمت أنيانيا تو إلى جيش تحرير شعب السودان..

التقسيم : نار على نار

في يوم الخامس من يونيو 1984، صب نميري النار الكبرى على لهب الخلاف المستعر باتخاذه لقرار تقسيم الإقليم لجنوبي إلى ثلاثة أقاليم : الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل.. وأصبح جوزيف طمبرة، ولورنس وول، ودانيل كوت حكاما للأقاليم الجديدة حسب ترتيبها..

وفي نفس الوقت غاص الخلاف بين سلطة الشمال.. نميري ـ وبين دعاة الوحدة إلى عمق بعيد..

امتلأت سجون كوبر ومعتقلات أمن الدولة في الخرطوم وجوبا بأنصار الوحدة وبالسياسيين الجنوبيين من أهل الصف الأول.. فبالإضافة إلى صمويل أرو،

وكلمنت أمبورو، وجد سياسيون من أمثال دول أشويل وماثيو أوبور، وقاما حسن، وجستن ياك، وجوشوا دي وال أنفسهم في السجون والمعتقلات..

بل ووجد بونا ملوال وأنجلو بيدا وجوزيف أودوهو أنفسهم في كوبر..

السياسيون الذين خرجوا من بعد ذلك من السجون اتجهوا إلى خارج السودان..إلى نيروبي وأديس أبابا..

العسكريون اللذين هربوا من حاميات ومعسكرات الجيش لم ينقطع سيل انهمارهم متسللين إلى بلفام... وقرى الحدود مع إثيوبيا..

وكان كل هذه السيول الخارجة تلتقي لتصب في مجرى واحد.. يفضي إلى الأنيانيا تو... والتي أخذت تنمو وتتمدد.. ثم تحولت ـ بفعل الصراع ثم بفعل النمو والتطور ـ إلى جبهة تحرير جنوب السودان..

في يونيو 83 قدمت جبهة تحرير جنوب السودان نفسها للعالم باختطاف خمسة من العاملين الغربيين إلى هضبة بوما...ومن يومها استعر الجنوب بالنار اللافحة...

القيادة العامة جردت جيشها نحو الجنوب منذ تلك الحادثة.. وقبلها حادثة أريات التي راح ضحيتها عدد من تجار الشمال..

ومن ثم دخلت معارك الجيش مع أنيانيا تو، ثم مع جبهة تحرير جنوب السودان.. ثم جبهة تحرير شعب السودان ساحة الأخبار..

وحين فاجأ نميري العالم بإعلان قوانين الشريعة في سبتمبر 1983، فإن القوى السياسية الجنوبية التي كانت قد خرجت من السودان وجدت فرصتها لوضع قضية تجدد القتال في الجنوب على مائدة العالم الغربي باعتبارها ذات بعد ديني..وأخذت تلك القوى في استقطاب الدعم السياسي والديني الغربي..

وعاد أدب الإعلام السوداني يلوك من جديد كلمات التمرد والمتمردين..

وصارت الوحدة الوطنية ـ إنجاز مايو الأعظم على الإطلاق ـ ثوباً تعلوه ثقوب على ثقوب.

■■■

الفصل الخامس

مايــــو.. وطريف النهايــة

٦

رحلة مايو نحو "الخرف السياسي"

3 ضربات تحت خاصرة الثورة:

○ أحداث شعبان 73 أفقدت مايو ثقتها في الجماهير

○ انقلاب سبتمبر 75 زعزع ثقة مايو في جيشها

○ غزوة يوليو 76 توجت رحلة فقدان الثقة في الذات

عالم الاجتماع المسلم عبد الرحمن بن خلدون هو صاحب المقولة الشهيرة عن دورة الأمم من الميلاد إلى العنفوان، وحتى الهِرَم والخرف وحتى الموت. وقد اعتبر بن خلدون الأمم كالمخلوقات لها بداية وزمان ونهاية..فهي تشب وتزدهر وتعمر، ثم تهرم وتتداعى وتموت.

ولو طبقنا نظرة بن خلدون على مايو كنظام اجتماعي، لرأينا لها بالوضوح دورة حياة كتلك التي قال بها بن خلدون. فقد ولدت مايو كنظام اجتماعي (سياسي الأبعاد)، ومن ثم شبت وبلغت عنفوان الشباب، ثم بدأت في التضعضع حتى وصلت من الوهن السياسي حالاً تمكنت معه قوىً اجتماعية هامشية ـ كالشماسة ـ من أن تتنازعها تنازعاً في شوارع الخرطوم في نهارات أبريل الشهيرة.

وكما يقول بن خلدون فإن بلوغ الأنظمة الاجتماعية حال التدهور ودخولها في حالة التهيؤ للانهيار، إنما يستصحب واقعاً محدداً تكون في متنه أسباب الضعضعة والتراخي لذلك النظام السياسي ـ الاجتماعي. فالعصبية عنده هي أسباب العمران البشري، كما أنها هي عينها أسباب الخراب والدمار للدول والكيانات. ولو حاولنا فهم العصبية الخلدونية جيداً، لعلمنا أن الرجل يفرد للعصبية معنى أوسع مما تحمله معاني الكلمة القريبة. فالعصبية ـ في منشأ الكيان الاجتماعي ومبتداه ـ هي عمود الاستقطاب الذي يجذب إليه كل الأطراف المنضوية تحت لواء العقد الاجتماعي، فتتوثق القوي ويشتد الأزر بالعصبية. كما أن العصبية هي عينها ـ في المنتهى ـ سبب تفتت الكيان الواحد إلى كيانات تضيق حلقاتها بواقع العصبية فتنغلق نفسها على نفسها، وتذري كيانها بالصراع والتشرذم والتشتت.

وما قال به بن خلدون في مفهوم العـصبية ودورها، انطبق بكامله على مايو من بعد عبورها لنصف عمرها من الزمان.. فقد اسـتجدت بمايو مستجدات كُثرٌ من بعد اقترابها من إكمال دورة عقدها الأول. إذ مرت بمنعطفات هامة، وتشابكت الأمور من حولها بما شكل، في المجمل، علامات واضحة على طريق النهاية لمايو.

كـانت بعض تلك العلامـات بالوضـوح أدلة على واقع العـصبـية السـالب الذي عايشـته مايو منذ اقتـراب دورة أيامها من العام الخـامس..وهي عصبيـة خلدونية أوقعت بمايو الوقائع التي قادت الخطى على طريق النهاية.

و ليس أمامنا إلا أن نعدد ـ سرداً ـ تلك الوقائع التي قادت خطى مايو على ذلك الطريق..

شعبان 73..أولى الضربات

يوم أن أقرت مايو دستورها الدائم في 73، ورفـعت صوت الحرية المستند على النظام الدستوري، كان ذلك حدثاً فريداً في مسيرة الثورة المايوية.. وكان مبعث ذلك التفرد هو إقدام النظام ـ الذي قام على الجبر والقهر ـ على استبدال أدوات السطوة والجبـروت بأدوات العدل والقـانون. وسعيـه إلى إسناد جوهر العـلاقة بين الوطن والمواطن على قاعدة الشرعية الدستورية.

وكانت تلك الخطوة هي واحدة من عـلامات الثقة بالذات التي عايشتـها مايو من بعد النجاحات المتتالية التي حققتها على واقع السودان. وكان تاج هذا الواقع ـ الثقة في الذات ـ هو إقرار الـدستور الدائم الذي لم يكن فـي حقيـقته إلا تعـديلاً طفيـفاً لدستـور 68 الذي كانت قد أعدته الجـمعيـة التأسيسـية عام 68 قـبل أن يتم حلها واستبـدالها بأخرى. وهو دستور جاء مـرسياً لقواعد حكم القانون، ومـعضداً لحق المواطن.

قـد يختـلف الناس في أمر الـنظام السيـاسـي الذي نادى به الدسـتـور ـ نظام الحزب الواحد. ولكن الذي يبقى أن جوهر الحرية الفردية التي أتاحها ذلك الدستور

كانت بمقيـاس العصر والواقع نموذجاً طيبـاً كان يمكن أن تبنى عليه جهـود التوجه نحـو مـزيد من الحـرية، لولا الأحـداث التي توالت على مـايو من بعـد إقـرار ذلك الدستور بوقت قصير.

ثلاثة من تلك الأحداث التي توالت على مايو، أنزلت بهـا ضربات موجعة ـ تحت الخاصرة ـ أفقدتها توازنها وقـادتها إلى درب فقدان الثقة في الذات.. والذي أفضى بدوره إلى طريق النهاية.

وقد جاءت أولى الضربات تحت الخاصرة ـ والتي بدأت بها خطوات الاتجاه نحو طريق النهايـة ـ في ثنايا الانفعال الذي صـاحب وتلا ما عـرف في أدب مايو باسم مؤامرة شـعبان 73، بينما عـرفت في أدب المعارضة باسم انتفـاضة شعبـان. فقد كانت مـواجهة شـعبـان تلك هي أول المواجهات التي تجـابه مايو من بعـد تحولات أكتوبر 71 الدستورية.

كيف بدأت تلك المجابهـة وما هي خطتها وخطاها؟ وما هي النتـائج السالبة لتلك الانتفاضة على مسار مايو ؟

كان عـام 73 هو عام الانطلاق على طريق بناء صـروح تنميـة هامة لمايو. فـقد أخـذت الطرق المسفلـتة الجـديدة في الامتـداد رويداً من أطراف الوطن وفي اتجـاه خاصرته. وبدأت الأعمال الأساسية لمشروعي الرهد وكنانة تماثل العين. بينما أخذت مـشاريع تنمـية أخـرى في التـحول من خطط عـلى الورق، إلى واقع يبصـر أثره المواطنون على الأرض مبنى يعلو في الأفق، أو مزرعة تمتد على السهل.

وقد أفرز هذا الواقع الجـديد عبئاً ثقيـلاً على الدولة في اقتصادها، كـما كان له أثره على المواطن و لا شك.

ثم أضيف إلى هذا العبء، أثقـال اتفاقية أديس أبابا المادية المرهقة بـكل متطلبات العناية بالجنوب والعائدين إليـه من الغابة ودول الجوار إضافة إلى متطلبـات إعمار وإنهاض الإقليم وتنمية موارده وسد النقص فيها.

وفي الوقت الذي كـانت فـيـه الظـروف الاقـتـصـادية توالي ضـغـوطهـا على المواطن،كـانت روح انفتاح مـا بعد أكـتوبر 71 السـياسي تسـري على الوطن كله. فالشـيوعيـون كانوا قد خـرجوا من السجـون بعد عفـو عام طال أفعـال يوليو 71 وقبلهـا مارس ,70 وبعض النقـابات التي عانت ضربات مـوجعة من جـراء أحداث يوليو أخذت في استعادة الروح رويداً رويداً.

أما الحركة الطلابية، فإن حماسهـا في معارضة مايو لم يكن قد فتر قط.. فرغم الأحداث العـاصفة ومسـالك الدم التي مضت على طريقـها السياسـة في السودان أيامهـا.. فإن الحركـة الطلابية عمـوماً لم تتعـرض لما تعرضت له أركان المعـارضة العمالية والحزبية لمايو.. لهذا فقد كـانت حركة الطلاب— خاصة جامعتي الخرطوم والقاهرة الفرع ـ هي رأس الرمح في الحركة المعارضة لمايو..

تلك كانت خارطة البلاد السياسية الاجتمـاعية التي وقعت عليها أحداث شعبان.. فما هي إذن الأسباب المباشرة لحركة شعبان ـ انتفاضة أو مؤامرة ـ ؟

لعل أسبـاباً متداخـلة وقفت وراء التحـرك الطلابي ـ العمالـي ـ الحزبي المنسق الذي جرى في أغسطس سبتمبر من عام 73.

فقد كانت هناك الضائقة المعـيشية التي بدت بوادرها لأول مرة خلال تلك الفترة..

وكان هناك النقص المتزايد في المستلزمات الخاصة بالمدارس، بعد الزيادة الهائلة في التعليم الثانوي والمتوسط في أعقاب ما عرف بثورة التعليم..

ثم كانت هناك بوادر تقليص مساحة الحرية المتاحة ـ من بعد قبضة فترة 69 ـ 71 ـ والتي جاءت في أعقاب إقرار قانون أمن الدولة لعام 73.

وكانت بـداية المخطط المناوئ، تلك الندوة التي أقامـها طلاب جـامعـة الخرطوم لتقييم قانون أمن الدولـة الجديد. حيث دعى الطلاب إلى الندوة مندوباً من الحكومة مع عدد من شخصـيات المعارضة. كان المتحـدثون في تلك الندوة من المعارضة هم

مرغني النصري، وزكريا بشـير إمام وجعفر شيخ إدريس، بـينما رفضت الحكومة المشاركة فيها، ومن ثم قامت قوى الأمن باعتقال إثنين من المشاركين في الندوة، هما زكريا بشير وميرغني النصري.

تلت تلك الندوة ندوة أخرى تناولت بالـنقد اللاذع الاتحاد الاشتراكي وكـياناته المصاحبة، ثم أعقبت القوى المتضـامنة ـ الطلاب والعمال والجبهة الوطنية ـ كل ذلك ببيان ينادي بتشكيل حكومة انتقالية تهيئ لإقامة دستور إسلامي في البلاد.

صـاحبت هذه الندوات، تظـاهرات معـادية من طلاب الثـانويات جابت شـوارع أمدرمان وبحري والخرطوم، تعرضت لهـا الشرطة، بالعنف وواجهها الطلاب بعنف مثيل، فسالت الدماء. فسقط رجل شرطة ثم سقط طالب من طلاب الثانويات.

حمل الطلاب جـثمان ذلك الطالب وراحـوا يدورون به في شوارع العاصـمة في محاولة لإعادة التـاريخ وتكرار سيناريو طالب القراصة الشهيـر أحمد القرشي في أكتوبر 64.

وفي المقابل، حـاول أقطاب الاتحاد الاشتـراكي إثبات أن التاريخ لا يكرر نفـسه، فأخذت جـماعات من قيادات التنظيم السـياسي ومن قواعده في تنظيم نفـسها من أجل التـصدي للطلاب ومظـاهراتهم. بل حاولت جـماعـات منهم احـتلال جـامعـة الخرطوم، في الوقت الذي قامت فـيه قوات من الجيش بالتمركز أمـام الجامعة ، ثم احتلال مواقع أساسية منها.

بحلول اليوم الرابع كان واضحـاً أن تكتيك أكتوبر 64 لن ينجح، وأن المظاهرات التي اعتقـدت المعارضة أنها ستعم الـبلاد جميعهـا لم تحدث. فقررت قيادة الجـبهة الوطنيـة ـ المحرك الفعلي لـلأحداث ـ الانتقـال إلى المرحلة الثانيـة من المخطط وهي مرحلة الإضراب والعصيان المدني.

كانت خطة توسيع مدى الإضراب تقتضـي أن يتم ضمان مشاركة أهم النقابات، وهي نقابة السكة حـديد، في الإضراب، ومن ثم يجري دفع أو إقناع بقيـة النقابات

للمشاركة فيه. وقد اعتمدت المعارضة على وجود الزعيم العمالي غير الشيوعي موسى متي على رأس نقابة السكة حديد في مشاركة تلك النقابة في الإضراب. كما تم تأمين مشاركة نقابات أخرى هي النقل الميكانيكي، الهيئة المركزية، النسيج والمخازن والمهمات. وكانت تلك النقابات قد وافقت على المشاركة في الإضراب وقامت بالتوقيع على مذكرة تدعو غيرها من النقابات في نهايتها للإضراب إذا لم تستجب الحكومة لعدد من المطالب ذات الطابع الاقتصادي.

مع تصاعد حدة المواجهة بين مايو والنقابات، أعلن اللواء محمد الباقر أحمد ـ نائب رئيس الجمهورية وقتها ـ حالة الطوارئ في البلاد، وذلك حتى يتيح للأجهزة الأمنية التعامل مع الموقف بما يستحقه.

وكان إعلان حالة الطوارئ ذلك هو بمثابة إعلان عن استعداد مايو للعودة والتراجع عن طريق الحريات متى ما أحست بالخطر.

ولعل تلك كانت هي البداية الحقيقية لطريق طويل من التراجع والنكوص أفضى في منتهاه إلى النهاية.

أحداث شعبان وطي أطراف الحرية

قد لا يتفق البعض معنا على وجود حرية أصلا في مايو، بيد أننا نعتقد أن الدستور 73 في حالته الأساسية أفرد مساحات واسعة من الحريات العامة، وجعل للحرية الشخصية ضمانات طيبة كان يمكن أن تكون أساساً جيداً لسيادة حكم القانون وبسط الحريات الحقيقية للمواطنين. ولكن الذي حدث من بعد أحداث شعبان 73، هو أن عدداً من أقطاب النظام[1] نزعوا إلى القول بأن هامش الحرية الواسع الذي كفله دستور 73، مكن المعارضة الخارجية ـ قيادة الجبهة الوطنية ـ من تنظيم صفوفها في الداخل وجعلها تتجرأ بقيادة تحرك طلابي منظم، أعقبته

(1) ذكر لي مولانا عبد المجيد إمام ـ النائب العام وقتها ـ أن قطبا جهاز الأمن العام عبد الوهاب إبراهيم وخليفة كانا كرار الأعلى صوتاً في هذا الصدد.

بمحاولة إحداث إضراب سياسي عام في البلاد. ومن ثم فقد اقترحت تلك الجماعات إدخال تعديلات دستورية تقلص من هامش الحرية وتسمح لقوات الأمن بالتعامل الأشد مع مثل تلك القوى المعارضة. وكان منطق تلك القوى هو أن الحرية الفردية لن تمس بأية صورة من الصور، وأن القوى الوطنية المؤيدة للنظام، والمواطن العادي لن يضاروا من تلك التعديلات لأنهم ليسوا المقصودين بها أصلاً.

وهكذا بعد مضي عامين فقط من إقرار الدستور في 1973، تم تعديل المادة 66 منه، كما تم تعديل بعض المواد المتعلقة بسلطات رئيس الجمهورية. ثم صحب تعديل مواد الدستور تعديل قانوني الإجراءات لعام 75 وأمن الدولة 73 ، ليصبح لأجهزة أمن الدولة "حرية" حركة في تعقب نشاطات المعارضة.

وكان من أهم آثار تلك التعديلات هو فتح الأبواب أمام رئيس الجمهورية ليصدر قوانين سارية المفعول دون العودة إلى البرلمان. وقد اعتبر ناقدو مايو تلك القرارات بداية لما أسموه رحلة حكم الفرد.

انقلاب الساعتين..سبتمبر 75

الخطوة الثانية التي بدأت بها مايو مسيرتها على درب النهاية جاءت بعد عامين تقريبا من أحداث شعبان الأولى ، وقد جاءت تلك الأحداث في أعطاف انقلاب الساعتين الشهير، انقلاب سبتمبر المشهور بانقلاب حسن حسين.

جاء انقلاب حسن حسين ـ أو محاولة الانقلاب ـ في إطار تدبير متعدد الأطراف، لعبت فيه الجبهة الوطنية دوراً كما لعب فيه عدد من الحزبيين والناشطين السياسيين من أبناء غرب السودان، في الجيش وخارج الجيش، أدواراً مهمة.

وتشير المعلومات التي تجمعت بعد فشل التحرك، إلى أن جبهة عرفت باسم الجبهة القومية كان لها الضلع الأكبر في قيادة تحرك سبتمبر. وقد أشار واحد من عناصر ذلك التحرك ـ محمد بخيت ـ إلى أن اتلك لجبهة القومية كانت على تنسيق مع الجبهة الوطنية المعارضة في الخارج، وخاصة مع قيادتها العليا الصادق المهدي والشريف الهندي.

استقطبت الجبهة القومية عدداً كبيرا من أبناء غرب السودان العاملين في القوات المسلحة ـ وعلى الأخص أبناء جبال النوبة. وكان بعض من الضباط وضباط الصف من أبناء غرب السودان قد لعبوا أدواراً إيجابية في عودة 22 يوليو 71 من بعد انقلاب هاشم العطا. ومن ثم فإن ضباط الصف أولئك نالوا ترقيات استثنائية رفعتهم إلى رتب الضباط.. إثنان من هؤلاء كانا حماد إحيمر وعبد الرحمن شامبي اللذان كانا من قيادات حركة سبتمبر مع حسن حسين. وهكذا فإن تحرك سبتمبر بدا في وجهه الإجمالي أقرب ما يكون إلى ذلك التحرك العنصري الذي أوشك على التحرك قبل ليلة أة ليلتين من نحرك ضباط مايو ليلة الرابع والعشرين من مايو عام 69.

شملت محاولة الاستيلاء على السلطة في 5 سبتمبر عددا قليلاً من الضباط، وعدداً غير قليل من الناشطين السياسيين الذين لعبوا دوراً مهما في الانقلاب، منهم القاضي عبد الرحمن منهم عباس برشم ـ خريج جامعة الخرطوم ، وضابط من الشرطة كان واحداً من عناصر الاتصال بين الفئات المختلفة.

كان تنفيذ التحرك تقليدياً، تم صباح الجمعة، واستهدف إذاعة أمدرمان كأهم أهدافه. وقد تمكن المقدم حسن حسين من السيطرة على الإذاعة، وقام بإذاعة بيانه الشهير الذي قيل أنه لم يكن هو البيان الأصيل، إذ فقد البيان الأصلي فكتب أحد المشاركين في الانقلاب بياناً مرتجلاً لم يكن كثير الفائدة لمسار الانقلاب.

على الجانب الآخر، فإن بعض عناصر الانقلاب لم تنفذ واجباتها في السيطرة على مداخل المدن الثلاثة. فتمكن الفريق بشير محمد علي ـ رئيس هيئة الأركان يومها ـ من التوجه مع أبو القاسم محمد إبراهيم إلى منطقة كرري حيث قاد الإثنان عمليات مضادة للانقلاب مكنتهم من استعادة السيطرة على الإذاعة بعد معركة أمامها قتل فيها حماد إحيمر..

انتهى انقلاب حسن حسين في ساعتين من الزمان.. ولكنه خلف آثاراً وذيولا امتدت حتى نهايات مايو.. فقد كان الانقلاب هو الآخر واحداً من الأحداث التي دفعت مايو نحو طريق الخرف السياسي.

هناك عدة نتائج لانقلاب الساعتين، من أهمها:

إجازة الجمعية التأسيسية لتعديلات دستورية تسمح للرئيس بإنشاء محاكم خاصة (لمحاكمة قضايا أمن الدولة).

تعديل القوانين الأمنية بما يسمح بالاعتقال التحفظي و الاعتقال المنزلي لمنع حدوث جريمة ضد أمن الدولة.

تعديل قانون القوات المسلحة بما يسمح بمحاكمة مدنيين أمام المحاكم العسكرية في القضايا ذات الصلة.

وقد صبت كل هذه النتائج ، كما سنرى، في خانة تقليص الحريات وطي ثوبها الفضفاض الذي كان قد أخذ في التمدد على بساط البلاد.

ما بين شعبان وسبتمبر

لا شك أن أحداث شعبان، المعروفة بانتفاضة شعبان، ومحاولة حسن حسين في سبتمبر 75، كانتا مهمتين على صعيد اتجاه مايو نحو نهايتها. ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:

أولا: تصور قادة مايو ـ من بعد مارس 1970 ويوليو 71، ثم بعد تمدد شعبية مايو خلال السنوات الثلاثة الأولى لعقد السبعينات ـ أن الأمر قد دان بكامله لمايو، وأن الحزبية و الطائفية والشيوعية إنما صارت جميعها من قديم الصور والممارسات في السودان.. ومن ثم فقد كان عزم مايو هو إرساء قواعد الجمهورية الرئاسية لوقاية البلاد مآسي النظام البرلماني التي عايشها لعقود ثلاثة. ثم كان عزم مايو هو ان تتيح قدراً من الحركة والحرية للقوى من خلال التنظيم السياسي. أما على صعيد الأفراد فقد كان العزم هو في بسط الحريات الفردية على مداها ـ طالما لم يتعارض ذلك المدى مع القوانين والدستور.

لقد كان واضحاً أن مايو تمضي بقوة على ذلك الطريق، خاصة وأنها قد بدأت في وضع لبنات البناء الاقتصادي عبر برنامج طموح للتنمية اعتبر أساسه الأول

هي إقامة قاعدة متينة من البنى التحتية ـ طرق، ومعابر، وقوة كهربية وبحث عن الطاقة المتمثلة في البترول..

ثانياً: جاءت شعبان صدمة حقيقية لأهل مايو، فالجماهير التي تطلعت إليها مايو باعتبارها سندها، غابت عن الساحة إبان أحداث شعبان. وبالرغم من دعوات قيادات الاتحاد الاشتراكي للجماهير للتصدي للمتآمرين والخونة، فإن انفعال الجماهير واستجابتها لدعوة التنظيم السياسي للتصدي والمجابهة كانت ضعيفة بغير أثر. فبدا الأمر يومها وكأن التنظيم في وادٍ، والجماهير بعيدة في عزلة.

ولعل هذا هو السبب الذي جعل مايو تتجه بقوة نحو تعديل الدستور لتقليص مساحات الحرية فيه، وذلك تتلافي غياب السند الجماهيري العريض الذي كانت تنتظره وتتوقعه. وكان هذا ـ في تقديرنا ـ سبباً من الأسباب التي قادت مايو نحو فقدان الثقة في الذات، ووضعتها على الدرب المفضي إلى النهاية.

ثالثاً: إذا كانت شعبان قد هزت ثقة مايو في تنظيمها السياسي، فإن سبتمبر حسن حسين هزت ثقة مايو في مؤسسة أكثر أهمية ومكانة في نفس مايو وقائدها، هي القوات المسلحة. فقد جاءت محاولة حسن حسين لتكون ضربة موجعة ثانية لثقة مايو في جيشها، وهي ثقة ظل قائد مايو يكثر التعبير عنها خاصة في أعقاب أحداث شعبان عندما تحدث في برنامجه بين الشعب والقائد، وفي لقاءات الاتحاد الاشتراكي عن ثقته بالجماهير وبتنظيمات الثورة وبقواتها المسلحة.

كانت الصدمة الأقوى لثقة مايو في ذاتها في أن محاولة التصدي لمايو جاءت من قلب المؤسسة التي يقودها نميري ويؤكد ثقته التامة فيها، فقد ظلت القوات المسلحة تنال الاهتمام الأقصى من نميري الذي جعل من قيادته لها أمراً أساسياً في كل مراحل التطور الدستوري للبلاد. و ظل نميري يفرد للقوات المسلحة ودورها حيزاً مهماً في كل خطبه ومخاطباته الجماهيرية بما أكد تمتعها بثقة النظام والرئيس التي لاتحدها حدود ولا تشوبها شائبة. ولهذا فإن ضلوع عناصر من الجيش في تآمر

ضد مايو كان صدمة عنيفة على قيادة مايو. وهي صدمة لا نشك قط في أنها لعبت دوراً مهما في رحلة مايو على درب فقدان الثقة في الذات الذي أفضى إلى النهاية.

كيف أفضت هذه الدروب نحو طريق النهاية؟

إن الإجابة على هذا السؤال رهينة بسرد الحدث الثالث الكبير الذي شكل الضربة الثالـثة التي قـادت مايو على درب فـقدان الثقـة. ذلك الحدث الذي زلزل مـايو من كيانهـا وكاد أن يخلعها خلعاً، أحـداث يوليو ,76 انتفاضة يوليـو المسلحة عند قادة الجبهة، أوأحداث غزو المرتزقة عند المايويين.





فجـاءة يوليـــو ٧٦

□□

○ زلزلت غزوة محمد نور سعد أعطاف مايو كما خلخلت قناعات المعارضة..

○ من أطلق عبارة المرتزقة على الغزاة ؟

○ خطأ الغزاة المميت: استفزاز الذات العسكرية للضباط والجنود

بإكمال مايو لعامها السابع في مايو 76، كانت الثورة قد دخلت مرحلة متقدمة من مراحل الثقة بالذات..كانت مايو قد تجاوزت في ذلك العام بعمرها عمر أي نظام عسكري أو مدني في تاريخ البلاد.. وكانت الوحدة الوطنية هي الفخر الحقيقي لمايو، كما أن التنمية التي انتظمت البلاد كانت تعبر عن أمل ومستقبل مبشر.

صحيح أن الاقتصاد الوطني لم يحقق ـ حتى ذلك الوقت ـ التقدم الذي كان مرجوا له ومؤملاً فيه، إلا أن عثرة الاقتصاد كان يمكن دوماً ردها إلى انهماك البلاد في مشاريع تنموية عملاقة يكاد لا يساويها أي مجهود تنموي شبيه في المنطقة الإفريقية. فقد دخلت أسماء المشروعات التنموية ومواقعها في تراث الأناشيد الوطنية، كما صارت تمائم ترددها شفاه المسؤولين والإعلاميين كل صباحٍ ومساء. حتى صار برنامج حسان سعد الدين الشهير ـ من مواقع التنمية ـ أساساً قامت عليه وحدة للإعلام التنموي في وزارة الإعلام، كان هدفها وغايتها الأساسية هي الدعاية لمشاريع التنمية وما ينتظر أن تحققه البلاد من ورائها.

على الصعيد السياسي كان نميري قد وطد أقدامه كرئيس للجمهورية لا ينازعه أحد، ومن ثم التفت إلى توطيد مكانته عربياً وإفريقياً وعالمياً. فأقام علاقات وطيدة مع الأشقاء، حيث مضت خطى العلاقة مع مصر في تنامٍ واطراد، بينما أضحت السعودية وملكها مركزاً من مراكز الاستعانة والاستشارة. أما الجيران الأفارقة، فرغم أن العلاقات معهم جرت على نحوٍ من تصاعد وهبوط ارتبط بقضايا الجوار والتلامس والتعايش، إلا أن الإيجابية في العلاقة غلبت من خلال الرصيد الطيب

للنميري في معالجته لقضية الجنوب، وهو ذات الرصيد الذي رفع أسهمه في الغرب ـ خاصــة الولايات المتحدة الأمريكـية ـ حتى صار نموذجـاً للزعيم المنشغل بهـموم وطنه يشير إليه الغرب لما حققه في الجنوب.

ولكي ندلل على مـدى الاستـقرار الذي وصل إليه واقــع الثورة في تلك الفـترة، نشير إلــى احتفال مايو بعـيدها السابع. فقـد جاء ذلك الاحتفـال ينم عن واقع مايو الواثقة من نفسهـا، إذ اتخذت الاحتفالات من التنمية ومن سـيادة التنظيم السياسي محورين أساسين لها.. فانتظمت البلاد كرنفالات ومهرجانات ضخمة جسدت إنجاز التنميـة كمحـور أول، وسيـادة التنظيم وسطوته كمـحور ثانٍ. أما المحـور الثالث ـ والثابت دومـاً ـ فكان محور القوات المسلحـة صانعة الثورة وحـاميتهـا.. كان نهار الاحتـفال عرض عـسكري عرضت فيـه جديد الأسلحة مـن دبابات وناقلات جنود وطائرات غربية أمريكية ، إضافة إلى بعض قطع المدرعات مصرية الصنع. ثم أعقبه كرنفــال استعراضي ضـــخم تناول الواقع التنموي المضطرد، وحكى عن الغـد الرغد المنتظر، ثم انتظم مهرجان شبابي ضـــخم شارك فيه آلاف من الشباب والشابات في تجســيد الاستقـرار والطمأنينة التي عاشهـا الوطن. ثم كان الليل مهـرجاناً للفنون والآداب، تغنى فـيه الفنانون ودبج الشــعراء، وكـانت رائعة الراحل الفـذ إسمـاعيل حسن، (ديل أهلي) قمة من قمم تلك الاحتفالات.

ورغم كل الإيجابيات التي كانت تحيط بالعام الســابع من مايو، كان نميري كثير الانشــغال بما يضــمـره القذافـي له. فالعـلاقـة بين النظامين بدأت في التـوتر منذ انســحاب الســودان من الاتحــاد العربـي الثلاثي في 71، ومـا تلا ذلك من انكفـاء سوداني على الذات بعد اتفاق أديس أبابا.

انشغلت أجهزة مايو الأمنية كثيـراً ـ في تلك الفترة ـ بما كان يبدر من ليبيا التي كانت تأوي المعارضين، كمـا أنها تبث إذاعة قوية يكاد أن يسمعهـا جميع السودان، اتخذها القذافي أداة لتوجيه اللوم والتقريع للنميري.

ولم يكن انشغال نميري بمؤامرات القذافي نتاج أوهام، بل كانت مستندة على تقارير الأمن الخارجي الموثوق فيها والتي كانت تشير إلى انهماك المعارضة في إقامة معسكرات تدريب عسكري في ليبيا. وكانت التقارير تؤكد أيضاً وجود تصاعد مستمر في حركة هجرة السودانيين إلى ليبيا تحت ساتر الاغتراب الذي أخذ الشباب السوداني في الركوض نحوه كمنفذ من منافذ التغلب على واقع الحياة الذي أخذ في التدهور في ذلك الوقت. كما أن الدوائر الغربية ـ البريطانية والأمريكية على وجه الخصوص ـ المتعاطفة مع مصر ومن ثم مع السودان ـ كانت ترى وتتابع ما يجري تدبيره في معسكرات الكفرة بليبيا ضد السودان. وكان سبب التعاطف الغربي مع السودان ومع مايو في السودان، هو ذلك التنافر الواقع بين مايو السودانية ويوليو المصرية من جانب، وبين سبتمبر الليبية من الجانب الآخر. وقد اعتبر العالم الغربي عداء النظام الليبي للنظامين السوداني والمصري امتداداً للعداء الليبي للغرب.

التمهيد لهجمة يوليو..

لا نضيف جديداً إذا أشرنا في هذا المقام إلى أن جذور يوليو 76 إنما تمتد إلى مارس ,70 فالمعروف أن أحداث الجزيرة ابا وودنوباوي أدت ـ من بين ما أدت إليه ـ إلى نزوح أعداد كبيرة من الأنصار إلى خارج السودان. فقد تم استدعاؤهم إلى "الهجرة" خارج السودان، فلبوا النداء واستقروا أول الأمر في إثيوبيا في معسكرات مقاربة لحدود السودان باعتبارهم لاجئين. وقد قادت حركة هجرة الأنصار، الجبهة الوطنية المعارضة والتي كانت قد تكونت منذ عام 70 ـ بعد استقرار الشريف الهندي خارج البلاد في أعقاب استيلاء مايو على السلطة. وقد سعى الهندي منذ يومه الأول إلى العمل على مواجهة النظام الجديد، فتحرك ـ في البدء ـ رافعاً شعار محاربة الشيوعية في السودان، ووجد ـ بذلك ـ عونا ودعما من القوى الإقليمية المناهضة للشيوعية بشدة في ذلك الوقت. ومن ثم فقد تمكن

الشريف من استقطاب دعم مادي مقدر ساعد القوى الداخلية على إشعال حركة مارس 70 في أبا وودنوباوي،كما أسهم بفعالية في دفع حركة العمل المعارض في شعبان 73.

شكل وجود الجماعات الأنصارية في إثيوبيا في ثلاثة معسكرات في غندر وما جاورها مصدرا من مصادر تزعزع علاقات مايو مع إثيوبيا حتى عام ,1972 بيد أن إثيوبيا ما لبثت أن بدأت في مراجعة مواقفها من السودان بعد توقيعه لاتفاقية أديس أبابا التي رفعت من أسهم نميري في عيون إفريقيا، إذ جعلته واحدا من الذين يشار إليهم بالبنان كلما ذكرت قدرة الأفارقة على معالجة خلافاتهم بذاتهم. ومع حلول العام الرابع لمايو وجد الأنصار المعسكرين في إثيوبيا أن الترحيب الإثيوبي بهم قد أخذ في التراجع، وأن الضيافة الإثيوبية ربما تكون قصيرة الأمد، خاصة بعد أن استطاعت مايو تدعيم خطوط علاقاتها الإيجابية مع إثيوبيا وعدد من دول المنطقة المحافظة.

وهكذا فإن مساحات التحرك للجبهة الوطنية في المنطقة كانت تضيق لتصب في النهاية في الاتجاه الليبي، وذلك لما شهدته علاقات مايو من تحسن بدول الجوار إلا ليبيا. وحين أجرت المعارضة ممثلة في الشريف الهندي، اتصالات بالقيادة الليبية أسفرت تلك الاتصالات عن موافقة ليبية على التعاون مع القوى التي تعارض نميري. وبالفعل استقرت قيادات المعارضة ـ بشريفها وعمرها وعثمانها ـ في طرابلس.

كانت شواهد الانحدار السريع لعلاقات البلدين ـ طرابلس والخرطوم ـ متعددة وكثيرة، واحدة من تلك الشواهد هو حادثة اعتراض السودان ـ وإنزاله القسري ـ للطائرات الليبية المتوجهة إلى يوغندا لدعم عيدي أمين في نزاعه مع تنزانيا. والثانية اعتراض السودان على تدخل ليبيا في شؤون تشاد ودعمها لعناصر المعارضة التي كان يقودها حسين هبري في ذلك الوقت..

ورغم أن زيارات القـذافي للسودان اسـتـمرت حـتى أنه شارك في احـتفـالات الجنوب بأعيـاد الوحدة الوطنيـة في مارس عام 75 ، إلا أن الـتوتر كان قـد أصاب العلاقات للـحد الذي جعل عددا من الخطابات التي كـان يبثها نميري تـتخصص في نقد وتقريع القذافي.

كل هذه الظروف هيأت المزاج الليبي ليكون مسـتعداً للدخول في نفق العداء لمايو إلى نهايته. واستطاع الشريف الهندي من بعد استقراره في طرابلس، مد جسور من العلاقات الطيبة مع جمـاعات الأمن الليبي ومن بينهم قذاف الدم ، ضابط المخابرات الليبي ذو القـربى بالقذافي، ثم بالعـقيد القـذافي نفسه عن طريق شـخصيـات مثل بابكر كرار وعـبد الله زكريا. كمـا أن الشريف الهندي وثق صلاته بالبـعث العراقي من خلال العناصر السودانية في قيادة البعـث ومن بينهم الضابط سعيد كسباوي، ذلك الذي كان له دوره المميز في حبك أحداث يوم الخامس والعشرين من مايو.

بخروج الصادق المهدي من معتقلات مايو بعد أحداث شعبان ـ وكان الصادق قد تنقل بين سـجون بحري وشندي وبورتـسودان ـ وسمـاح مايو له لمغـادرة البلاد لتلقي العلاج، اكتـملت حلقات جبهة المعـارضة في الخارج، ومن ثم فقد تم اخـتيار الصادق رئيساً للجبهة الوطنية بعـد وقت قصير من خروجه ـ بعد أن كان الهندي رئيساً لها طيلة ذلك الوقت.

ولا شك أن اخـتيار الـصادق المهـدي لرئاسة الجـبهـة الوطنية اسـتند على ثقل الأنصار كقاعدة مقاتلة في معسكرات ليبيا. وقد ازدحمت تلك المعسكرات بآلاف من شباب الأنصار الذي استجاب لنداء الإمام الغـائب الحاضر. بينما ضمت أيضاً عدداً مـقدراً من الكوادر الشـابة ذات التعلـيم العالي ـ جـامعي وفـوق الجامـعي ـ التي رضيت أن تـكون جزء من مـجهود "الجـهاد" ضـد النظام الحاكم في الخـرطوم. وكانت مـعظم هذه الفئة تنتـمي إلى الإخوان المسلمين، وعدد قـليل منهم من كوادر الحزب الاتحادي الديموقراطي الوسيطة.

ولا يمكن استبعاد وجود صلة بين أحداث سبتمبر 75 ـ حركة حسن حسين ـ وبين أعمال الجبهة الوطنية العدائية لمايو، فقد أشارت عدد من التقارير الأمنية إلى أن الجبهة الوطنية كانت على تنسيق مع المقدم حسن حسين، وأفادت بعض المعلومات الواردة في إفادات المحاكمين في سبتمبر بوجود تنسيق على مستوى القيادات ـ بيد أنه من الواضح أن اتجاهات انقلاب سبتمبر كانت بعيدة عن أجندة الجبهة الوطنية.

التنظيم والتحرك

بحلول عام 76، وضح للجبهة الوطنية أن أقدام مايو آخذة في الرسوخ. وبدا لها أن الزمن لن يكون في مصلحة التحرك المضاد لمايو إذا ما آتت التنمية التي انتهجها النظام أكلها، وإذا ما تمكنت مايو من التغلب على مشاكل وعثرات الاقتصاد الوطني. وفي نفس الوقت فإن الارتهان الذي وجدت الجبهة نفسها فيه جعلها تستعجل حسم الأمر بما يسمح لها الفكاك من إسار ذلك الارتهان، خاصة وأن القابض على الخيوط لم يفتأ يستعجل حسم الأمر من خلال فعل بيِّنْ بدلاً من الركون إلى "المواجهة بالإذاعة".

حسمت الجبهة الوطنية أمرها وطفقت تبحث عن سبل ووسائل تحقيق العمل المرجو. وقد جرت خلال الفترة الممتدة خلال الأشهر الأربعة السابقة على يوليو عدة عمليات استكشاف واستطلاع لمعرفة طرق السبل والاقتراب من الخرطوم. وكانت المرحلة الأولى والمهمة من الخطة هي ضمان وصول المقاتلين إلى الخرطوم وتسكينهم في المناطق المعدة لهم سلفاً ـ في أمبدة وما جاورها ـ. وقد تمت هذه المرحلة بنجاح رغم الصعوبات التي اعترضتها، وأهمها شكوك أجهزة الأمن في تزايد أعداد العائدين عن طريق مليط. وقد تمكنت الجبهة من تحريك المقاتلين في جماعات لم تتعد العشرة، وحرصت على أن تربط بينهم رابطة اجتماعية يزول معها الشك في انتمائهم التنظيمي.

أما السلاح، فـقد اعتمدت خطة إدخـاله على استغلال بعض الشـاحنات الخاصة بتـوفيـر المياه. حـيث ثم نقله حـتى أطراف الخـرطوم ومن ثم جرى دفن السـلاح الخفيف والمتوسط فـي الصحراء غرب أمد رمان. وقد شـملت الأسلحة المتسللة إلى الداخل عدداً كـبيراً من قطع الآربي جي، وأسلـحة الكلاشنكوف التي اشتـهرت من حينها باسم "الكلاشن".

أما قـائد العمليـة نفسهـا، فقد كـان رأي الجبـهة الوطنية منذ الـبداية أن يكون شخـصاً عسكرياً تتـحقق من خلاله الصلة المـطلوبة بين الحركة والقـوات المسلحة. وكانت الجبهة تدخر بعضاً من عناصرها العسكرية العاملة في الجيش لهذا الغرض، ولكن نتيجة لأحداث سـبتمبر 75، فقدت الجبهـة بعضاً من عناصرها داخل القوات المسلحة، لعل أشـهر تلك العناصر العقـيد يعقوب إسـماعيل. من ناحيـة أخرى فإن الظروف الأمنية العـسكرية، لم تكن تسمح للجبهـة من التأكد من سلامة الاعـتماد على عناصر عاملة داخل القـوات المسلحة، خاصة مع يقظة أجهـزة أمن مايو المدنية والعسكرية. من هـنا فقد توجـه التفكير نحـو البحث عن شخـصية عـسكرية تملك الكاريزما اللازمـة للقيـادة، ولها من الضغـينة على مايو مـا يدفعهـا لقبـول العمل ضدها. ولم يكن صعباً تحديد العميد المتقاعد محمد نور سعد ـ أول الدفعة ـ وحامل الشهادات الرفـيعة في فروع الهندسة ذات الصلة بالعـمل الحربي من ألمانيا، والذي أقصته مايو من قيـادة سلاح الأسلحة في ظروف ارتبطت بالشكوك في الولاء. كان العـميـد سعـد يقـضي بعض وقتـه في ألمانيـا ـ وطن زوجتـه ـ حـينما جـرت به الاتصالات ووافق.

وحينما قدم العميد سعد إلى طرابلس بعد موافقته على قيادة الحركة العسكرية، وجد أن كل شئ كـان معداً سلفـاً وأنه ما عليه إلا أن يتـوجه إلى الخرطوم للقـيادة الميدانيـة. وحسبـما تشيـر المعلومات المتوافـرة، فإن سعـداً لم يلتق بعناصر قـيادة العملية إلا في الميدان.

عندما وصل محمد نور سعد إلى الخرطوم متخفياً أوحت إليه القيادات الداخلية التي اتصل بها أن عناصر التحرك الشعبي جاهزة ليتزامن تحركها مع العملية العسكرية. وكانت الجبهة الوطنية قد التزمت بأن يكون تحركها العسكري متزامناً مع تحرك شعبي داخلي يقوم على القناعة بأن القوات المسلحة ستتردد في معارضة أي تحرك يقوم على سند شعبي واضح وواسع. وقد أكد سعد على هذا الأمر لمعرفته بواقع الجيش كمؤسسة منضبطة تفهم مسئولياتها وواجباتها في إطار من الشرعية المستندة على الإرادة الجماهيرية. وكان فهم سعد هو أن الجيش سيتردد كثيراً في التصدي لانتفاضة شعبية ـ حتى ولو كانت مسنودة بعمل عسكري ـ طالما أن السند الشعبي كاف للتدليل على اتساع التأييد الجماهيري.

التنفيذ والأخطاء القاتلة

حينما حل صباح الثاني من يوليو، كانت الخرطوم الرسمية تستعد لاستقبال نميري العائد من رحلة طويلة أخذته من باريس إلى واشنطن. ولهذا فقد عج المطار في ساعات الصباح الأولى، برجال البروتوكول وحرس الرئيس ومسئولي أمن المطار والاستخبارات وغيرهم من عناصر التأمين. أما على الصعيد الرسمي فقد أخذ الوزراء وأمناء الاتحاد الاشتراكي، وقادة الجيش والشرطة في التجمع في المطار لاستقبال الرئيس.

حينما هبطت طائرة الرئيس وخرج منها نحو المستقبلين، دوى الرصاص في باحة المطار، فأسرعت قوات حرس الرئيس بالمغادرة بنميري وبضيف البلاد أحمد مختار أمبو ـ سكرتير عام اليونسكو ـ إلى مواقع آمنة أعدتها مسبقاً وتعرفها قوات الرئيس الخاصة.

وفي ثوان كان الهدف الأساسي من عملية احتلال المطار قد فشل، إذ استهدف الاحتلال التخلص من نميري بنسف الطائرة قبل هبوطها، وهو ما لم يتمكن المحتلون من تحقيقه لوصولهم متأخرين أولا، ولوصول الطائرة قبل ميعادها نتيجة الرياح المساندة، ثانياً.

لم يكن نصيب الأهداف الأخرى من النجاح كبيراً. إذ كان من أهم الأهداف احتلال مباني جهاز شرطة النجدة والسيطرة على عرباته المزودة بأجهزة الاتصال لاستغلالها في الربط بين القوات المهاجمة. لم يتم تنفيذ هذا الهدف لأسباب غبر معروفة، وقد تسبب ذلك الفشل في انهيار العملية تماما لغياب الاتصال والتنسيق بين القائد وجماعاته.

الهدف الثالث المهم ـ وهو التحرك الجماهيري المستند على جماهير الأحزاب التي وعدت قيادة الجبهة الوطنية محمد نور سعد بتحركها بعد نجاح الاستيلاء على السلطة ـ لم يتم تنفيذه أيضاً. بل إن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن العناصر الداخلية كانت نفسها صريعة المعلومات المتناقضة. ففي الوقت الذي كانت بعض القواعد تتأهب للتحرك كان بعضها الآخر يوزع معلومات مفادها تأجيل التحرك.

النجاحات التي حدثت ـ إحتلال مباني الإذاعة ـ إحتلال دار الهاتف ـ إحتلال بعض مداخل القيادة العامة ـ مهاجمة بعض الوحدات العسكرية (أمدرمان) ـ هذه النجاحات كانت في حاجة إلى تنسيق، كما أن معظم الذين احتلوا تلك المواقع لم يعرفوا ماذا يصنعون بها بعد احتلالها، فطفقوا ينتظرون (تعليمات أخرى) لم تصلهم أبداً.

رِغم احتلال الإذاعة، فإن المهاجمين لم يتمكنوا من استخدامها، وذلك لأن بعض العناصر داخل الإذاعة عطلت أجهزة البث الرئيسية التي لم يكن للمهاجمين دراية فنية بكيفية بتشغيلها. وفي الوقت نفسه فإن الفني الإذاعي الذي اعتمد المهاجمون على عونه في تشغيل الإذاعة، اختفى في ذلك اليوم.

ومن أسباب الفشل أيضاً أن عدداً كبيراً من المقاتلين الذين قدموا من ليبيا وقبعوا في مرابضهم حول العاصمة قرابة الشهر، كانوا يجهلون مداخل ومخارج العاصمة بمدنها الثلاثة، فتاه بعضهم عن الأهداف الموكلة إليه. وراح بعض من هؤلاء يطوف بملابس مدنية حاملاً سلاحه، الأمر الذي سهل مهمة التمييز بينهم وبين الوحدات العسكرية، خاصة وأن الجيش وحده كان يملك السلاح وقتها.

القوات المسلحة.. استيعاب المفاجأة.. والتصدي

من الممكن القول بأن القوات المسلحة قد تعرضت لمحنة في يوم الثاني من يوليو. فالقوات المسلحة لم تكن يومها على استعداد وتأهب، فلم يكن هناك يومها أي استعداد (ستاند باي) على النحو الذي درجت علي إعلانه القيادة العامة كلما أفادت أجهزة الاستخبارات باحتمال وقوع تحرك ما مهما كان ذلك الاحتمال ضعيفاً. ولم يكن هناك (تنوير) بقرب وقوع أحداث لأفراد القوات المسلحة على المستويات الوسطى ـ كما كان يحدث دوماً. وكان واضحاً بذلك أن قيادة الجيش لم تكن تقدر أن أمراً جللاً على وشك الوقوع.

لهذا فقد كانت صدمة المفاجأة التي أحدثتها حركة يوليو كبيرة. وقد استغرقت هذه الصدمة وقتاً لاستيعابها من قبل القياداتت العسكرية. كما احتاج الضباط والجنود إلى وقت كبير قبل أن ينتبهوا إلى أن الأمر ليس انقلاباً عادياً، وإنما هو هجوم من قوى مدنية يرتدي بعضها العراقي والسروال وبعضها القميص والبنطال. فقد فقد لاحظ هؤلاء أن الذي يتعرض للمحنة حقاً هو الشرف العسكري، فالوحدات العسكرية تتعرض للمهاجمة من قبل المدنيين، بل وبعض العسكريين يخرون صرعى بسلاح "الملكية".

فقد شاهد بعض الضباط والجنود أمام مبنى القيادة العامة العميد محمد يحي منور صريعاً.

وشاهد آخرون اللواء عبد الرحمن الشلالي وهو يتعرض للإعدام من قبل جماعة لا تنتمي للقوات المسلحة.

وسمع الضباط والجنود عن قادة أسلحة حصدهم الرصاص وهم نيام في منازلهم الكائنة حول القيادة العامة.

كان هذا الواقع بالنسبة للضباط والجنود كأنما هو الطوفان. فاستجمع الضباط والجنود، رويدا رويدا، ما تساقط من حبات الشرف العسكري وعادوا يغزلون

عقدها من جديد. فتجمع عدد كبير من القادة والضباط في مواقع مسبقة الإعداد والاتفاق، كان أهمها حامية الخرطوم بحري مقر سلاح الإشارة التي لم تتعرض إلى أي هجوم.

ومن ذلك المكان بدأت خطة الاستعادة الشرف العسكري.

إذاعة أمد رمان من بحري وحكاية المرتزقة

نعتقد أن ما نقرره فيما يلي ربما يصرح به لأول مرة، فقد كان كاتب هذه السطور واحداً من الذين التقطوا حبات الشرف المتناثرة وتوجه مسرعاً إلى الخرطوم بحري، حيث كان شاهدا على الأحداث التي صاحبت نهار يومي الثاني والثالث من يوليو في المنطقة العسكرية بالخرطوم بحري. كان الهم الأول هو العمل على استعادة المبادأة، ومن ثم القيام بعمليات مضادة ضد الذين احتلوا المناطق المختلفة. وقد تولى هذا الأمر القادة الذين اجتمعوا في مقر قائد سلاح الإشارة.

وكان الأمر الثاني ذو الأهمية، والذي كان من مسؤوليات العاملين بالتوجيه المعنوي، هو إعادة صوت الإذاعة بأسرع ما يمكن، لأن الذي يتمكن من الوصول إلى الجماهير هو لا شك الرابح. بدا الأمر يومها كالسباق، فبينما كان صوت الرصاص القِادم من الخرطوم عبر النهر يدوي في المسامع، كان عدد من مهندسي سلاح الإشارة من الضباط وضباط الصف يقومون بنصب أعمدة إرسال من داخل عربتين من عربات سلاح الإشارة. وكان المهندسون يعكفون على ضبط الأجهزة ذات القدرة العالية ليكون ترددها على ذات الموجات التي يتم البث عليها عادة من إذاعة أمدرمان.

عند عصر اليوم الأول، كانت هناك إذاعة تقول هنا أمدرمان. وقد ظن الناس يومها أن إذاعة أمدرمان قد عادت إلى العمل في الموجات القصيرة، بيد أن أمدرمان كانت يومها ذاك وفي يومها الثاني تبث من بحري. ولما كان الأمر يستوجب سرعة في التعامل مع الأحداث والوقائع، فقد قامت الإذاعة من مقرها بسلاح الإشارة

بتوجـيه النداءات إلى المواطنين ليـتصدوا لما يحـدث، وشرحت لهم أبعـاد الذي كان يجري. وكان من أهم ما نطقت به تلك الإذاعة قولها " إن الذي يحدث في بلادنا إنما هو غزو يستند على مرتزقة أجانب"

ولم يكن تعبـير "المرتزقـة الأجانب" من رسم خيـال، بل استند على مـعلومات أدلت بها عدد من عناصـر الاستخبارات والأمن والجنـود والضباط الذين بدءوا في التصدي للهجمة. كانت عدد من المصادر قد أشارت إلى وجود "عنصر ليبي" يقود بعض المقـاتلين بالقرب من دار الهـاتف. ولقد أثبـتت التحـقيـقات من بعـد ذلك أن العنصر المذكور إنما كان غازي صلاح الدين عتباني.

وقد ظن كـثيرون من الذيـن تعاملوا مع عناصر من المهـاجمين يومـها، أنهم إنما يتعاملون مع "أجانب" بسبب غـلبة اللكنة في نطق العربية عند بعض أولئك. بل إن بعض العناصر التي تم اعتقالها أثناء مقاومة الهجوم عجزت في بعض الحالات حتى عن الإجابة على أسئلة بسيطة من شاكلة الاسم والعمر، وهو عجز ربما كان متعمداً، لكنه فسر يومها باعتباره دليلاً على جهل المتحدث إليه بالعربية تماماً.

بحلول اليـوم الثالث ، يوم الرابع مـن يوليو، كـانت القوات المسلحـة قد أكـملت سيطرتهـا على كافة أرجـاء العاصمة وبدأت عـمليات البحث والمطاردة. وقـد كانت بعض وقائع الأيام التي توالت منذ الرابع من يوليو ـ كانت مقيتة ومؤسفة وحزينة. بيد أنها كانت جميعها ـ بما فيها وقائع ليلة ونهار الثاني من يوليو ـ تعبيرا عن حال محـزن ومؤسف آل إليـه أمر السودان. حـال قتل فـيها الشـقيق على يد الشـقيق.. وأهدرت فيها أموال الشعب بلا طائل ولا عائد.

ولعل تلك كانت هي ضربة الوجع الحقيقي التي أصابت مايو والمعارضة على حد سواء.

3

تراجيديا المصالحة

□□

○ بعد فجاءة يوليو 76 أقدم الطرفان نحو المصالحة من موقع ضعف لا قوة

○ تقدم نميري نحو المعارضة فوجدها أكثر أشواقاً منه للتصالح

○ دخلت المعارضة قلب التنظيم السياسي على حصان طروادة فزعزعت ثقة المنتظرين

حينما هدأت عاصفة يوليو 76 تلفتت كافة الأطراف المشاركة في الفعل والحدث، فوجدت نفسها قد دفعت ثمناً باهظاً وغالياً لفعل لم يدنها من مآربها فتيلاً. فقد أصيبت مايو بضربة موجعة حقاً، إذ لم تخسر رجالا من أمثال الشلالي ومحمد يحي منور وكمال يعقوب فحسب، ولم تخسر ثقتها في أجهزة أمنها من استخبارات وأمن قومي وأمن داخلي، بل خسرت ثقتها في تنظيمها السياسي الذي عجز عن التصدي للمحن والبلايا.

وأهم من كل ذلك أن مايو فقدت ثقتها في الذات. فقد شكل الإحساس بالمفاجأة التي ألجمت الضباط والجنود ليوم أو بعض يوم، ركناً من أركان زعزعة الثقة في النفس. فقد ظلت مايو ـ خاصة خلال سنوات الوسط من عمرها ـ تستعرض في الأعياد والمناسبات، وأحياناً بلا أعياد ولا مناسبات، مقدرات جيشها وقدرة جنودها.. في إيحاء قائم على تأكيد الاستعداد المادي والنفسي للمجابهة والمواجهة. وقد لعب التوجيه المعنوي دوراً كبيراً في تلميع صورة الجيش القادر والمتأهب دوماً، كما أن نميري نفسه كان يجعل من المفاخرة بجنوده وضباطه أمراً يبدأ ويختم به كل حديث.ولهذا فقد كان درس يوليو 76 ـ مقروءاً مع الدرس السابق في سبتمبر 75 ـ كافياً ليوقظ في مايو الشكوك في الذات ويعجزها مؤقتاً عن الإقدام..

أما المعارضة، فإنها كانت قد دفعت ثمناً غالياً للوجود في الخارج. كان أفدح أثمان ذلك الوجود هو ارتهان الإرادة للغير. وقد نال هذا الأمر من حرية الحركة ومن سلامة القرار وسيادته. ويكفي أن المعارضة وجدت نفسها في تجوال منتظم ارتبطت حركة الدخول والخروج فيه بحركة الديبلوماسية المايوية ونشاطها

الإيجابي، تتـقلص مساحات حـركة المعارضة كلمـا نشطت مايو في الديبلوماسـية الإيجابية، وتتمدد كلما أخفقت مايو في دبلوماسيتها.

ثم أن المعـارضة بذلت مـجهودا لا حـدود له لإعداد جـيش من المقاتلين يسـتند راكزاً على شبـاب الأنصار كقاعدة، وعلى عـدد من شباب الإخوان المسلمين كـقيادة وسيطة. وقد اسـتنفد هذا الإعداد من مال وجهـد ووقت الجبهة الوطنيـة الكثير، بل لعله استنفـد الكل. وكانت الجبهة قـد اعتمدت في إمـدادها بالمال على الكرم العربي المعهود في عرب ما بين النهرين ـ دجلـة والفرات ـ وعرب الساحل الإفريقي. بيد أن هذا الكرم لم يكن له أن يستمر إن كانت نتائجه وخامة وندامة على النحو الذي كان.

ومن ناحية ثالثة كانت عملية الغزو نفسها قد أفرزت بين المعارضين المتحالفين خلافاً كاد أن يتنامى إلى مشارف الصراع. فقد تبودلت الاتهامات فيما بعد فشل الغزوة حيث راحت بعض الجماعات تحـمل بعضها الآخر جزء من مسؤولية الفـشل. فقد كان هناك حديث عن أجندة خفية لقيادي المعارضـة، مهدويين أو مرغنيين أو هنديين، كما أن القائد العسكري للحركة لم يسلم من قول قائلين أنه كانت له أجندته الخفية هو الآخر.

ومهمـا كان من أمر تلك الأجندة الخفـية، فإن الشاهد في الأمـر أن المعارضة لم تكن في حال يسر بعد أن انتـهت إلى غزوتها الفاشلة. وكان حالها لا يخـتلف كثيرا عن حال مايو بعد فشل الغزوة ، إذ كان كلاهما يلعقان جراحاً مثخنة.

المعـارضـة وقد تبـدد الحلم بالعـودة الظافـرة إلى السلطة، وضـاع المال ونبـا السلاح،وراح من الرجال عدد كبير.

مايو وقـد صار حلم "الـطائفية والحـزبية المندحـرة المقبـورة إلى الأبد"، والأمل باستقرار دائم للسـلطة في يدها وهماً تبدد مع دخان البارود في صبـيحة الثاني من يوليو.

كان هذا حال الطرفين النفسي بعد أقل من عام من غزوة يوليو حيث أخذ نميري في السعي نحو مـد الأيدي، فوجد في بعض أطراف المعارضة شوقـاً جارفاً إلى ما يدعو إليه.

المصالحة في التاريخ المايوي

ولكن ما هي قصة المصالحة ومسارها التاريخي؟

الواقع أن مصالحة يوليو 77 لم تكن هي بداية مسار التصالحات والدعوة إلى تصفية عوالق النفوس، بل لعله من الجائز القول أن مصالحة يوليو تلك إنما كانت النهاية لتاريخ طويل من الحوارات واللقاءات والمباحثات، يرجع في أوله إلى أيام مايو الأولى وهى في أوج التهابها بألسنة من اللهب الماركسي.

فقد سعت مايو في أيامها الأولى إلى الاقتراب من الصادق المهدي على وجه الخصوص. وكانت فكرة الثوريين في تلك الأيام هي أن الصادق المهدي قد طرح نفسه منذ ولوجه عالم السياسة عام 65، ومن خلال صراعه مع عمه ومؤسسات الطائفية، طرح نفسه كرصيد إيجابي لليسار يمكن التعامل معه والاستفادة منه، بل وحتى التحالف معه إذا ما استكملت العلاقة بعضاً من حلقاتها الأساسية.

وقد زكت الصادق للثوريين بعض مواقفه السياسية الشهيرة، إذ عارض عدد من سياسات جناح حزبه المتحالف مع الاتحاد الديموقراطي، ووقف معارضا لحل الحزب الشيوعي، كما تزعّم حركةً يمكن اعتبارها يسار الوسط في عمومها.

لهذه الأسباب سعت مايو في أسابيعها الأولى، ومن خلال بعض العسكريين المشاركين للصادق المهدي في هواية ممارسة لعبة البولو إلى استمالته وكسب تأييده. ومن الواضح أن الصادق لم يصد الذين اقتربوا منه ولم يغلق أبوابه من دونهم. بل كان الصادق إيجابيا في حواره معهم، وقدم بعضاً من المقترحات فيما يتعلق بالوجه الماركسي الذي كان شديد البروز وقتها.

ولكن يبدو أن الأحداث تلاحقت سريعاً بما لم يسمح بنمو ذلك الاقتراب نحو ما ينبغي له. فقد جاءت أحداث مارس 1970 لتضع حدوداً دموية بين مايو والأنصار. وقد امتد هذا الخصام الدموي إلى كل عناصر وأطراف البيت المهدي، بما فيهم الصادق. وقد وجد الصادق نفسه وقتها منفياً إلى القاهرة بعد أن رأت مايو أنه يمكن أن يكون البديل الذي يلتف حوله الأنصار بعد غياب الإمام الهادي.

ورغم أن الصادق أعيد إلى الخرطوم ثم اعتقل أكثر من مرة في سجون شندي وجبيت وبورتسودان. إلا أن الحوار بينه وبين الحكومة لم ينقطع أبداً ، حيث كان الصادق يتبع أسلوبا في حواراته مع السلطة هو أقرب ما يكون إلى الملاينة منه إلى التعصب والغلواء.

وقد ظل الأمر هكذا إلى حين خروج الصادق المهدي من البلاد عام 73 نتيجة توصية طبية بوجوب أن يسمح له بالعلاج في الخارج. وقد انقطعت من بعد ذلك سبل الحوار بين مايو والصادق المهدي بعد أن أصبح الأخير رئيساً للجبهة الوطنية في ليبيا.

لقاء نميري والهندي

يعتبر لقاء نميري بالشريف الهندي في جدة أول خطوة جادة على درب المصالحة الطويل. وكان اللقاء قد تم في أعقاب الطلاق البائن بين مايو والشيوعيين في يوليو 71، حيث جاءت رحلة نميري إلى السعودية في إطار أول تحرك إقليمي سعى نميري فيه إلى تقديم نفسه إلى العالم العربي والإفريقي، كرئيس دولة منتخب من قبل الجماهير وليس رئيسا لمجلس ثورة.

وقد انتهز الملك الراحل فيصل تلك السانحة الانفتاحية من نميري ليطلب منه رأب الصدع ولم الشمل ـ خاصة وأن العقبة الشيوعية كان قد تم تجاوزها في يوليو من العام السابق. وكان نميري في حالة من الاستعداد النفسي للتصالح، فقد خرج منتصرا من معركتين مع اليمين الأقصى واليسار الأقصى، وجاء على قارب من الإرادة الشعبية التي جعلت منه رئيساً منتخبا وليس رئيساً لمجلس ثورة. ولهذا فقد قبل بالترحاب اقتراح الملك فيصل بالجلوس إلى الهندي.. وقبل الهندي أيضاً الجلوس إلى نميري ـ رغم كل المرارات ـ لما للملك الراحل من أياد على الشريف.

جاء لقاء الساعات الست في قصر الحمراء لقاءً عدد فيه الشريف للنميري المآخذ وطالبه في المنتهى بالتنحي عن السلطة. ولكن نميري تمسك بالشرعية الدستورية

التي اكتست بها رئاسته للدولة، ومن ثم فقد عرض على الهندي أن يصبح رئيساً للوزراء، ثم عرض عليه في مرحلة ثانية أن يكون نائباً لرئيس الجمهورية.

وكما يحدثنا التاريخ، فإن لقاء قصر الحمراء انتهي بالخذلان. فعاد الشريف إلى قواعده في ليبيا حيث اتجه في تلك الفترة إلى تعميق صلاته بالأنظمة المعادية لمايو ، خاصة بنظام البعث العراقي الذي كان ذراعاً مهمة من أذرعة الدعم المادي للجبهة الوطنية ولعدد كبير من رموز المعارضة الشيوعيين والبعثيين أيضاً.

ورغم إحباطات لقاء قصر الحمراء، فإن سبحة التنادي نحو الاتفاق والتصالح لم تتوقف عن الكر طوال عهد مايو. فلم تتوقف المساعي الهادفة لتحقيق التقارب بين مايو وأركان المعارضة لها في معظم الفترات والحقب التي مرت بها مايو. إذ قاد عدد من أقطاب مايو، وعدد من الأفراد ذوي الصلات الحميمة بمايو وأقطابها، محاولات عدة للتقارب بين مايو وخصومها. من الذين سعوا بالخير مع المعارضين عدد من قيادات مايو نفسها، منهم مأمون عوض أبوزيد وأبو القاسم محمد إبراهيم، وأبو القاسم هاشم. كما كان من سعاة الخير من أصدقاء مايو رجال مثل خليل عثمان، عمر محمد الطيب، الفتلح عابدون، إبراهيم منعم منصور، وفتح الرحمن البشير.

لقاء بورتسودان ـ سواكن:

مهما كان من أمر تاريخ المصالحات واتجاهها، فإن أهم نقاطها وأشهرها هي لقاء بورتسودان ـ سواكن الذي تم لليلة واحدة على ساحل البحر الأحمر. وقد استبقت ذلك اللقاء اتصالات واسعة لعب فيها الرأسمالي السوداني وضابط الحكومات المحلية السابق فتح الرحمن البشير دوراً مكوكياً، حمله في عدة رحلات بين نميري والصادق المهدي. وقد تتوجت تلك الرحلات بلقاء نميري والصادق المهدي الشهير في السابع من يوليو 77، بعد عام وخمسة أيام من غزوة 76. وقد استمر اللقاء ساعات طويلة من ليلة السابع من يوليو وحتى صباح الثامن منه حيث غادر الصادق إلى لندن بينما عاد نميري إلى الخرطوم.

في الخـرطوم، وبعـد ساعـات قليلة من اللـقاء، كـانت منتـديات المدينة تتـداول إشاعات متواترة عن التقاء نميري بالمعارضة وتتحدث عن قرب مصالحة وشيكة بين مـايو ومعـارضيـها. ومع تواتر الشـائعـات حول اللقـاء السري، وبعـد أن أنهكت التكهنات منتديات الخـرطوم الساهرة على الحرام أو الحلال،لم يجـد نميري بداً من إعلان مـا جرى في سواكن بينه وبين الصادق عـبر لقائه الشـهري الشهيـر ـ لقاء المكاشفـة ـ ليلة الثامن عـشر من يوليـو ,77 وفي تلك المكاشفة قـال نميري قـولته الشهيرة عن أنه مستعد لمقابلة الشيطان من أجل وحدة البلاد واستقرارها، وقال إنه كرمز لوحة الوطن ذهب يفاوض الذي رفع السلاح وجرت محاكمته الغيابية.

أما الصادق، فإنه التقي فور عودته من لقاء بورتسودان بأقطاب الجبهة الوطنية في لندن حيث حمل إليهم فحوى اتفاقه، ومن ثم أعلن في مؤتمر صحفي أنه بالفعل التقى بنميري وأنه اتفق على المصالحة، موردا ما جرى الاتفاق عليه في اللقاء.

جاءت بنود اتفاق سواكن بين المهدي ونميري على النحو التالي:

1 ـ إطلاق سراح السـجناء والمعتـقلين وإعلان عـفو عام لمـن ارتكبوا جنيات سياسية.

2 ـ إلغاء كـافة القرارات المتخـذة ضد المعارضين السيـاسيين للنظام، ويشمل ذلك قرارات المصادرة والتأميم والإبعاد من الوظيفة.

3 ـ إعادة النـظر في هيكل ومهـام الاتحاد الاشتـراكي بحيث يـصبح مفـتوحاً للانـتخاب في كـافة مسـتوياته، وقـابلا لخضوع كـافة سياسات الدولة للمناقشة والنقد.

4 ـ مراجعة الدستور لتحقيق قدر أكبر من الحرية الشخصية.

5 ـ إعطاء قدر أكبر من الحياد في سياسات السودان الخارجية.

6 ـ إلغاء القوانين المقيدة للحريات (خاصة قانون أمن الدولة).

7 ـ إعادة النظر في هياكل الحكم الشعبي المحلي لإزالة سلبياتها.

8 ـ إنهاء حالة الاضطهاد التي يتعرض لها طائفة الأنصار، وذلك بصدور تصريحات تعبر عن الأسف لموت الإمام الهادي في أحداث أبا 1970.

تلك كانت البنود الثمانية لاتفاق نميري ـ الصادق، إذ لا يمكننا القول أنه كان اتفاق الجبهة الوطنية، وذلك لغياب الإجماع عليه كما وضح بعد ذلك بقليل. إذ رفضه الهندي ومعه عدد آخر من قيادات القوى السياسية المنضوية في الجبهة الوطنية. أما الإخوان المسلمين ، فإنهم كانوا قد سبقوا غيرهم في الدخول في حلبة التفاوض مع مايو منذ اعتقال الترابي في كسلا في منتصف السبعينات، وقد واصلوا التفاوض ـ بعد ذلك ـ مدعومين بموقف الصادق المهدي ومصالحته مع نميري. وحين اتفق الصادق مغ نميري شمل الاتفاق الترابي أيضاً، ومن ثم فقد أصبح الإثنان هما قطبا المصالحة الحقيقية.

لقاء الهندي.. والجيلاني

الهندي هو بالطبع الشريف الهندي الذي تمرد على اتفاق الصادق ونميري ووصف الاتفاق بأقذع الألفاظ ونعى فيها النضال المشترك بينه وبين الصادق عبر إذاعة الجبهة الوطنية التي كانت تبث من ليبيا أيامها.

أما الجيلاني، فإنه الإسم الحركي لتلك الشخصية العسكرية التي كانت قد أخذت في صعود درج النفوذ في مايو في أعقاب أحداث يوليو 76. تلك الأحداث التي ابتلعت، من بين ما ابتلعت، نجوما عسكرية لامعة غيب بعضها القتل ـ كالشلالي ومحمد يحي منور ـ بينما غيبت بعضها المسؤولية غير المباشرة عن ما حدث وجرى، كما حدث للفريقين: بشير محمد علي ومحمد عثمان هاشم. وقد نتج عن غياب تلك القيادات المعروفة بزوغ نجوم جدد لم تكن من قبل لامعة، من تلك النجوم الفريق عبد الماجد حامد خليل والفريق عز الدين على عامر، واللواء عمر محمد الطيب.

والجيلاني المقصود هنا هو اللواء عمر محمد الطيب الذي كان معروفاً لدى دوائر المعارضة ـ خاصة الشريف الهندي ـ بذلك الاسم، إشارة إلى البعد الصوفي عند اللواء. واختار نميري اللواء عمر الطيب ليرأس جهاز أمن الدولة في تلك الفترة التي اتسمت بالاتجاه نحو مصالحة اليمين. إذ كان نميري على معرفة تامة باتجاهات عمر محمد الطيب الصوفية وصلاته ببعض أقطاب المعارضة ومن ثم فقد رأى استغلالها لمصلحة المصالحة مع اليمين الطائفي.

وحكاية لقاء الجيلاني ـ الهندي الذي تم في لندن عام 78 إنما كان ذيولاً من لقاء الصادق نميري. فقد انصبت انتقادات الهندي لاتفاقية بورتسودان ـ سواكن على كونها غامضة، ولفظية أكثر منها مكتوبة، وأنها تنزع إلى السرية في بعض جوانبها. ومن ثم فقد جاءت محادثات لندن بغرض العمل على تجاوز سلبيات اتفاق نميري الصادق. جرت المحادثات بين طرفين طرف ترأسه عمر محمد الطيب وضم عدداً من عناصر جهاز الأمن والسياسيين المحسوبين في صف مايو، وطرف ترأسه أقطاب المعارضة بما فيهم الهندي. وبعد عدة جولات من المحادثات التي استمرت لأسابيع، جرى أعلان اتفاق لندن في مؤتمر صحفي حيث وقع أبو القاسم هاشم— رئيس مجلس الشعب وقتها ـ نيابة عن الحكومة.

ما هي أركان اتفاق الهندي الجيلاني؟

يمكن تلخيص أركان الاتفاقية من واقع البيان المكتوب الذي صدر عقب الاتفاق، وذلك على النحو التالي:

1 ـ قبول صيغة الاتحاد الاشتراكي والدستور الرئاسي.

2 ـ قبول اتفاقية أديس أبابا.

3 ـ إغلاق معسكرات الجبهة وعودة جميع المقاتلين.

4 ـ تكوين لجان لمراجعة القوانين المقيدة للحريات، قوانين الطوارئ، والتنظيم السياسي.

5 ـ تكوين لجان للإشراف على استيعاب العائدين.

الصادق والميرغني في الاتحاد الاشتراكي

أحدث اتفاق نميـري والصـادق، شروخاً في جسدي التنظيـمين، تنظيم المعارضة في الخارج ـ الجـبهـة الوطنية ـ ، وتنظيم مـايو في الداخل ـ الاتحاد الاشـتراكي. وكانت أسباب الشروخ في التنظيمين واحدة، وهي تململ بعض القوى في التنظيمين من الاتفاقية، وضيقها من نتائجها على مسار ومقاصد التنظيمين.

الذين تململوا من قبل المعارضــة أستندوا في ضجرهم بالاتفاقيـة على ما أسموه مناورات نميري ونظامه، وتعوده على التنصل من اتفاقاته.

والذين تملموا من داخل تنظيم الاتحـاد الاشتراكي، عبروا عن ضــعف ثقتهم في نوايا القادمين، مـستلهـمين في ضجرهم قـصة حصــان طروادة الذي أدخل المدينة الإغريقية فقلب أعاليها أسافلها. وقد دخل الاتحاد الاشتراكي يومها حصين.

حصين طروادة التي أدخلت باحة قلـعة الاتحاد الإشتراكي القابعـة على صفاف النيل كانت عدة. فقد دخل الاتحاد الاشتـراكي من بعد توقيع اتفاقية لندن ثلاثة من حصين المعـارضة العالية: الـصادق المهدي وحسن التـرابي وأحمد الميـرغني. بينما دخلت عـدة أحصنة في مـستـويات أخـري من التنظيم العـمل السيـاسي ـ اللجنة المركزية و-مـجلس الشعب ومجلس الوزراء ـ منهـا: عمر نور الدايم، محـمد يوسف محمـد، سيد أحمـد الحسين، نصر الدين السيـد، شريف التهامي،يسن عـمر الإمام، على عثمـان محمد طه، أحمد عـبد الرحمن محمد، عـبد الحميد صالح، عـبد الرحمن إدريس، ثم لاحقاً فيليب عباس غبوش.

ازداد تململ أهل طروادة المنتظرين مع ارتفاع إيقاع نقـد القادمين. وأصبح المنظر في الاتحـاد الإشتـراكي أقـرب ما يكون إلى جـمعـيـة تأسيـسـية بحكومـة تدافع ومعـارضة تلسع بالنقـد والتقريع. وكـان من أشهـر إيقاعات ذلك التـنازع هو نقد الصادق المهدي الذي وجهه للتنظيم في واحـد من دورات اجتماعات اللجنة المركزية، والذي اعتبـره الصابرون المنتظرون بداية لحركـة الالتفاف حول مـايو. بينما تنازع

الطرواديون الآخرون نهش التنظيم في أشكال مختلفة وفي مناسبات مختلفة. فكان من أشكال الهجوم على التنظيم تحريض القادمين للقاعدين ودعوتهم لنقد القرارات والسياسات. فقد دعا أحمد عبد الرحمن محمد في إحدى جلسات لجنة الإعلام بأن تبادر الصحف بتوجيه من اللجنة بنقد كافة مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسات الرئاسة.(1) وكان من بين أسلوب القادمين، السعي للنيل من أساسيات النظام السياسي، كما فعل يسن عمر الإمام في واحد من اجتماعات التنظيم العامة، حينما طالب بإلغاء "الاشتراكي" من اسم التنظيم السياسي.(2) وكانت مثل تلك التعليقات والنقد المتهكم كان يصب دوما في خانة الصراع الملتهب بين القادمين والقدامى.

وحين أعلن الصادق في يوليو 78 أنه اتفق مع نميري على خطة محددة لإصلاح الاتحاد الاشتراكي، وأن تلك الخطة ترمي إلى تحويل التنظيم من تنظيم حكومة إلى تنظيم جماهيري يجري الاختيار له من القمة إلى القاعدة، فإن ذلك الإعلان صب الزيت في نار الخلاف بين المنتظرين والطرواديين. وحين أعلن نميري تكوين لجان المراجعة التي ترأسها أبو القاسم محمد إبراهيم، وبدأت المناقشات في تلك اللجان، اتضح للمنتظرين أن الطرواديين يمارسون عملية استربتيز سياسية بطيئة الإيقاع يجرد خلالها الاتحاد الاشتراكي، ومن ثم النظام كله، من كل سطوة وسلطة.

كان صراع القدامى والطرواديين هو الحلقة الأخيرة المضافة إلى حلقات الوهن المايوي التي تحدثنا عنها من قبل، فلئن كانت الضربات الثلاثة هي التي أفقدت مايو اتزانها فإن المصالحة أفقدتها طريقها وغيبت بعض وعيها لبعض الزمان. وكان من نتاج كل ذلك أن تحزب الاتحاد الاشتراكي وتشرذم، فراح أبو القاسم محمد إبراهيم ضحية ذلك التشرذم، مثلما راح من قبله اللواء الباقر الذي كان له رأيه الواضح في المصالحة وناتجها. ثم راح من الاتحاد الاشتراكي آخرون مثل مكاوي عوض المكاوي، وخليفة خوجلي، وغيرهم من الذين استهدفتهم سهام القادمين.

---

(1) كان هذا المؤلف عضواً بتلك اللجنة وحاضراً للحادثة.

(2) راجع مضابط لجنة الحوار حول الاتحاد الإشتراكي السوداني، الخرطوم، مجلس الشعب، 1983.

ثم توالت وقائع تنكب الطريق وتعثر الخطى. تعثر الاقتصاد تحت ضربات الديون الثقيلة التي تلت حركة السعي نحو التنمية في أول عقد السبعينات. وكان ذلك الواقع يفرز ضيقاً في العيش على البسطاء، شحاً في الخبز، وانقطاعاً في الكهرباء، وانعداما للمواصلات مع احتداد أزمة البترول. ثم تكاثر حديث الفساد، بعضه طال الأقربين، وبعضه أشار إلى من اعتلى مناصب الوزارة في مختلف الدرجات والمواقع.

وتصاعد الضيق والتململ حتى اعتلى درج المؤسسة العسكرية التي وجدت نفسها ذات صباح في مواجهة مع قائدها، ذلك الذي ظل ليل صباح يقول عنها إنها سنده وعضده وساعده.

□□□

4

ليلة إقصاء الجنرالات

□□

○ مكانة الجيش في قلب مايو مُهِرَتْ بملاحم الدماء

○ ثقة نميري في العسكر دفعته لتجييش بعض أركان الخدمة المدنية

○ ظن العسكريون أنفسهم شركاء، فجاهروا بالرأي والنصح

○ راح الفريق عبد الماجد وقادته ضحية الشك والريبة

الليلة المشهودة المشهورة في تاريخ علاقة مايو بجيش البلاد كانت هي ليلة الثاني والعشرين من يناير 1982، وهي الليلة التي نسميها هنا ليلة إقصاء واحد وعشرين جنرالا، وربانهم من قيادة الجيش.

أيامها كان الضجر والتململ قد أخذ من الشارع السوداني كل مأخذ. وكانت الرياح والعواصف قد أخذت في الهبوب من كل اتجاه، حتى بلغت بعض تلك الرياح ثكنات الجيش ومواقعه، فهزت فيها الثوابت وخلخلت السواكن.

لا يمكن أن تروى الأحداث وتطوراتها التي صاحبت ليلة إقضاء الجنرالات إلا بالخلفية الأنسب، وهي واقع الصلة بين الجيش ومايو.

مايو والجيش.. الصلة السمبيوتية

من نافلة القول أن نعيد التذكير بدور مايو في وضع الجيش في موضع المركز في حركة السياسة السودانية. فمهما كان الرأي والموقف من ذلك الأمر، فإن الحقيقة التي لا يمكن إغفالها هي أن الجيش، من بعد أكتوبر 1964، شهد انحساراً في المكانة والسمعة كان سببها الأساسي ملابسات الانقلاب العسكري في نوفمبر 58، ثم الحكم العسكري الممتد لست سنوات، ترك فيها الحاكمون العسكريون صورة ليست بالطيبة عن الجيش كمؤسسة حاكمة ومتسلطة.

أما سنوات ما بعد أكتوبر 64، فقد شهدت التلج الطبيعي لتلك السمعة السالبة التي اكتسبها الجيش. فقد دفعت المؤسسة الوطنية القومية ثمن تلك السمعة السالبة، انصرافاً عن حاجات تسليحها وتأهيلها، وتجاهلاً لرأيها وصوتها المرتفع بالضجر حيناً وبالغضب في بعض الأحيان.

ولعل في المدخل التحليلي لأسباب التحرك العسكري في مايو 25 والذي بدأنا به هذا الكتاب ما يغني عن التفصيل في هذا الأمر، ومن ثم فإننا نقول ـ في اختصار ـ إن طريق مايو نحو السلطة السياسية مر عبر بوابة الجيش الساخط الناقم على الساسة والسياسيين والحزبية والطائفيين منذ منتصف الستينات. ولهذا فإن مايو، حين استولت على السلطة، جعلت القوات المسلحة ركيزة قدرتها، ولم تتردد في أن تفرد لها موقع الصدارة والتمييز.

وكان أول التفرد هو في توجيه البيان الثاني صبيحة استلام السلطة ـ 25 مايو 1969 ـ إلى الضباط و الجنود في القوات المسلحة، وقد صيغ ذلك البيان بعبارات مليئة بالعاطفة العسكرية، اتهمت الأحزاب بإهمال الجيش والعمل على إضعافه خوفاً منه، وقدمت عدة نقاط أصبحت فيما بعد مرتكز التحديث والتطوير للقوات المسلحة. فقد وعد البيان بإعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة بأحدث النظم، وإعدادها بالقوة والعتاد اللازمين، وبرفع كفاءة الأفراد المهنية، ورفع مستوى أفرادها الاجتماعي.

وقد اتجهت مايو ـ في أولها ـ شرقاً لتبني جيشاً مقتدرا في قوته ومتأهباً لتولي مسئولياته في الدفاع، فاستجلبت الخبراء الروس في كل تخصص عسكري، بما في ذلك مجال الخدمات الاجتماعية والتعاونية، ومجال الترفيه ورفع الروح المعنوية.

وفتحت مايو أبواب الجيش ـ لأول مرة في تاريخه ـ للخريجين وحملة الكفاءات العليا والشهادات الجامعية في مختلف التخصصات، حتى بلغ عدد الذين تم استيعابهم من مهندسين، وقضاة ومحامين، وفنيين ومحاسبين ومراجعين قانونين، وخريجي تخصصات العلوم السياسية والاقتصاد وغيرها من فروع العلوم الاجتماعية ما قارب المائتين في عامي الثورة الأولين، وهو عدد تضاعف بعد ذلك من خلال الاستيعاب المتدرج خلال السنوات التالية.

ومن ثم فقد أقدمت مايو على إصلاح الحال الاقتصادي والاجتماعي لأفراد القوات المسلحة، وكان طريقها نحو تلك الغاية هي مؤسسات مثل التعاون والخدمات

الاجتماعية، والتوجيه المعنوي. فانطلقت تلك المؤسسات الجديدة لتصلح من حال الجنود الأغبر الذي كانوا عليه لزمان طويل.

كان أول طريق نحو ذلك هو اتجاه مايو لما أسمته إنصاف الجنود والمقاتلين. فقد قامت بتعديل المرتبات والعلاوات للضباط والجنود ، وهو القرار الذي صار هدفاً لانتقادات الحزب الشيوعي في منشوراته الخاصة في تلك الأيام، ومن ثم فقد صار ذلك جزءً من الاعتقاد العام في الشارع بالتمييز الصارخ للقوات المسلحة في المرتبات والعلاوات.

وكان ثاني الطرق نحو إصلاح حال الجند، هو تحسين الواقع الاجتماعي ـ نسبياً ـ للضباط والجنود. وقد تولى فرع الخدمات الاجتماعية والتعاونية في تلك الأيام مهام الارتقاء المادي بأسر الجنود والضباط، فعرفت كماليات من شاكلة التلفزيون والثلاجة والبوتجاز، طريقها في تلك الأيام إلى منازل ضباط الصف والجنود، في وقت كان فيه موظفو الخدمة المدنية وسيطي الحال لا ينعمون بمثل تلك السلع الرافهة.

وعلى الصعيد السياسي، فقد اتجهت مايو نحو جعل الجيش مركزاً أساسياً من مراكز العمل السياسي حينما شرعت في وضع أسس نظام سياسي يرتكز على تحالف قوى خمس من أهمها القوات المسلحة. وهو تحالف وضع الجيش في قلب العمل السياسي بحيث صارت كل لجنة سياسية أو اجتماعية ذات بعد قومي أو غرض قومي تضم في قلبها عدداً من ممثلي القوات المسلحة.

وعلى الصعيد القومي الاجتماعي صار الجيش يضع أقدامه في مواقع العمل والبناء "المدني"، فقامت مشروعات بناء للجسور والكباري يقودها مهندسون عسكريون. كما قام الجيش بتقديم خدمات صحية قومية يتولاها أطباء عسكريون في شتى المناطق من البلاد. وقد اشتهر في هذا الصدد مشروعان أحدهما بناء كبري جوبا على يد سلاح المهندسين، وثانيهما حملة مكافحة الدرن في شرق السودان والتي تولاها السلاح الطبي.

وبقدر ما عكس المشروعــان دوراً قومياً للجيش ، فانهمــا عكسا اتجاها من النظام السياسي إلى وضع الجيش في موضع المركز من حركة الفعل السياسي والاجتماعي.

مايو تستند على عضد الجيش

مع تصاعد الأحــداث السياسيــة على النحو الذي رويناه من قبل، أصبح اعــتماد مايو على الجيش لحماية النظام مطلقاً، فقد رأيناها تخرج من محنة الجزيرة أبا وود نوباوي بعد أن دفع أكثر من عشــرين من الضباط والجنود أرواحهم في جداول ود نوباوي. ثم رأيناها تعود منتصرة من بعد الانقــضاض الشيوعي على بحر من دماء ثلاثين من الضباط والجنود. ورأينــاها في سبتمبر وهي تــعود على جناحي الجيش المبادر ببعض قياداته ـ الفريق بشير مــحمد علي والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم. ثم رأيناها في محنة يوليو الفجاءة حيث كان النصر ثمنه عدد من رفاق السلاح.

ومع كل هذا الثمن الغالي الذي كانت تدفعــه القوات المسلحة لحماية مايو لم يكن مستغربا أن يصبح الجيش هو العضد الذي تستند عليه مايو.

وكان نميري يؤكد دومــاً في معظم خطاباته السياسية التي وجــهها خلال سنوات مايو أن الجيش هو سنده ونصيره. وكــان لا يفتأ من ترديد عبارة أنه جندي في هذا الجيش لن يخــلع بزته الكاكية أبداً. وكــان هذا الأمر يغني بقــاء نميري في مــوقعين، القائد الأعلى ـ وهو مــوقع دستوري ليــس له كبيــر تأثير، وموقع القــائد العام الذي حرص نميري على احــتلاله لفترة طويلة من تاريخ مــايو. وقد جاء التعــبير عن مكانة الجيش عند مايو، حينمــا أعلن نميري في خطاب قبوله الترشيح لرئاســة الجمهورية، أنه لن يقــبل من القوات المسلحــة بنسبة أقل من مــائة بالمائة، معللا شــرطه ذلك بأنه قائدها العام، فإن لم تجمع القوات المسلحة على قائدها العام فإنه لا ينبغي أن يقودها.

وعند كل ملمة تلم بمايو، كــان نميري أسرع ما يكون نحــو جيشه، يبثــه همومه وهموم الحكم حــيناً، ويستحــثه الثبات والصــبر عند الضيق أحــياناً، ويشكره على الوقفة الثابتة والتعضيد الراسخ أحياناً أخرى.

رأيناه يفعل ذلك بعد كل محاولة من محاولات الاستيلاء على السلطة.

ورأيناه يفعلها عندما يشتد تضييق المعارضة الخناق على مايو.

ثم رأيناه يفعلها يوم محنته الشخـصية التي جاءت مع ضيق الشرايين الذي نال من فورة القوة التي تمتع بها لزمان طويل.

ثم رأيناه يفعلهـا مع كل استفتـاء على رئاسة الجمهـورية..بل وكل عمل يتطلب استنفاراً لمباركة الكل وتأييده حيث يهـرع نميري إلى ثكنات الجيش يبحث فيها عن الأمن والأمان، وعن وقفة الصحاب ووقفة الرفاق.

تسييس الجيش وتجييش الخدمة المدنية

الدكتور فيـصل عبد الله بابكر ، واحد من المهتمين بأمـر الخدمة المدنية والإدارة العامة في السودان. خلال الأعوام 84 ـ 1985 كان الدكتور فيصل يعد رسالته في الدكتـوراة في جامعـة جنوب كاليفـورنيا في لوس أنجليس عن الخدمـة المدنية في السودان تحت نميـري... وقد ظل الدكتـور فيصل منهـمكا في إعداد رسالتـه حتى نهاية العهد المايوي في أبريل عام1985.

عنوان رسالة الدكتور فيصل "الصفـوة السودانية في عهد نميري: دراسة حول الجماعة الحاكمة".[1] وقد تناول فيصل بتفصيل دور مايو في ما أسماه "تجييش الخدمة المدنية" من خلال حقن جسد الإدارة العامة في السودان بالعسكريين من آن لآخر. ولعله من المفيد في هذا السياق أن نستند على فرضيات الدكتور فيصل ونحن نستعرض واقع تجييش نميري للخدمة.

وغني عن القول أن ثقة نميري في رجـال جيشه كانت كبيـرة وعالية، وذاك أمر يمكن تقـديره وفهمـه، فالرجل عـسكري نشأ في بيـئة الجندية، وعمل وتـعامل مع

(1) Faisal Abdalla Babiker, The Sudanese Elite under Nimeiry .Unpublished PhD Thesis .University of Southern California, Los Angeles, California, 1986.

رجال جبلوا على الوفـاء لعهد العسكرية، وعلى الانضـباط في السلوك، والحزم في التعامل. ولقد دفـعت مثل تلك الثقة المستندة على اختبار مـعادن الرجال، نميري إلى العهد لبعض رجـال الجيش بمهام ومسؤوليات سياسـية وإدارية مدنية الطابع رأى أن يقدم من خلالها للساسة والإداريين والتنفيذيين ـ والذين لم يتعامل معهم نميري تعاملا مـباشرا في سنوات حياته العـملية إلا لماماً ـ نموذجاً اعتـقد أنه الأمثل الذي يمكن الاحتـذاء به والتعلم منه. ولكي نلم بحـجم الثقة بـين نميري في جيـشه، دعنا نعدد بعض مظاهر تجييش الخدمة المدنية كما أسماها دكتور فيصل بابكر.

لقد عـهد نميري خلال سنـوات حكمه إلى عدد كبـير من الضبـاط العظام بمهام إدارة هيئـات ومؤسـسات مـدنية. على سـبيل تقديم الأمـثلة ـ وليس حصـرا لكل الحالات ـ نشـير إلى تعـيينه لجنرال اشـتهر بـالحسم والحزم هو اللواء مـصطفي عثـمان حـسن ـ مصطفى جـيش كمـا عرفـه زملاؤه دومـا ـ مهمـة تفريغ مـيناء بورتسودان في وقت كانت تلك هي المهمة الأهم لمستقبل البلاد لما كان السودان على وشك الدخول فيه من جهد تنموي استـصحب معه الحاجة إلى الارتقاء بطاقة الميناء الوحيـد. وقد كانت تلك مـهمة اسـتعصت ـ كـما قال نمـيري وقتـها ـ على المدنيين المسؤولين عن قطاع النقل والمواصلات يومها.

وفي عهد مـايو تولى ضابطان مهام الوكيل لوزارتين من الوزارات المدنيـة، فقد أصبح العمـيد عمر محـمد سعيد وكيـلاً لوزارة الثقافة والإعلام، بينمـا صار المقدم صلاح عبد العال وكيلاً للشباب والرياضة قبل أن يصبح وزيراً فيها. ثم عهد نميري إلى اللواء نصر الدين مصطفى مهمة التـخطيط الاقتصادي، بينما تولى اللواء عوض أحمد خليفة مهام المنسق العام للتنمية.

وأسندت مايو عـدداً من السفارات لسفـراء عسكريين وذلك لأسبـاب عسكرية ـ أمنية متداخلة.. فقد وضع عسكريون على رأس سفارات السودان في كينيا ويوغندا وتشاد. وقد صـار بعض أولئك السفراء فـيما بعد إضافـة طيبة إلى الديبلومـاسية

السودانية منهم اللواء الشريف الحبيب واللواء عبد الله محمد عثمان، واللواء الفتلح بشارة. وقد فاق عدد العسكريين الذين تبوءوا مناصب سفراء الثلاثة عشر. من بينهم عدد من جيل الضباط الذين ثارت مايو على قيادتهم كاللواء الشريف الحبيب واللواء عثمان حسين عثمان.

وأوكل نميري إلى عدد من العسكريين عددا من المهام الإدارية الرفيعة، فقد تولى عدد كبير من الضباط إدارة هيئات ومؤسسات مثل هيئة الموانئ البحرية، الهيئة القومية للكهرباء، المخازن والمهمات، والسياحة والفنادق.

على المستوى السياسي لا نريد أن نعيد ما ذكرناه من قبل عن تبوء عدد من العسكريين لمناصب سياسية ووزارية مختلفة، فذلك أمر معروف. ولكنا نذكر بأن تلك المواقع السياسية شملت كل مستوى وكلاء وزارات، وزراء، أمناء لجان سياسية، محافظون وحكام.

الجيش والوعي السياسي

بمثل هذا المكانة الرفيعة التي رفع إليها الجنود تحت منظومة مايو لم يكن أمام الجيش ـ كمؤسسة وليس كأفراد ـ إلا أن يضع نفسه في موضع الشريك. فانطلق الجيش ـ المؤسسة وليس الأفراد ـ مع مايو نصيراً وسنداً في كل منعطف، وهو سند لم تحركه إلا الثقة في بقاء المؤسسة شريكاً يقع عليه عبئ التصدي والمصادمة.

ولم يكن الجيش المعتد بموقعه ومكانته في قلب العمل السياسي الوطني يرى في نفسه إلا شريكاً بالأصالة في مسؤولية الوطن. أهلته لذلك وقفات رجاله مع مايو منذ ليلة الخامس والعشرين من مايو 69، وتضحيات بنيه في كل منعطف من منعطفات مايو التي عاشها. ومن ثم فقد أقبل الجيش على كل واقعة سياسية يشارك فيها بقناعة. أقبل الضباط والجنود على العمل الوطني السياسي من منطلق الإحساس بالمسؤولية الوطنية، يجتهدون فيه بما استطاعوا، تماما كما هو الحال مع كل عمل عسكري يقدمون عليه.

هكذا كان حال جماعة منهم وهي تشارك في لجنة وضع الميثاق الوطني في أيام مايو الأولى.

وهكذا كـان حال جـماعة أخـرى منهم وجـدت نفسـها في لجان إقـامة هيـاكل ومؤسسات التنظيم السياسي.

وهكذا كان حال جماعة منهم انتظمت في لجان صـياغة الدستور التي انعقدت في مجلس الشعب الانتقالي الذي أجاز الدستور.

ثم هكذا كان حال مجموعة أخرى من الضـباط والجنود وجدت نفسها تمثل بقية إخوتها في مجالس الشعب، الأول والثاني.

وهو ذات حال مـجموعـة أخرى وجدت نفسـها في قلب التنظيم السـياسي، في مؤتمره القومـي، في لجنته المركزية، ثم في أمانتـه العامة، وحتى في لجـان أحيائه وأقسامه.

وهو ذات الحال الذي وجـدت ثلة أخرى من الضـباط والصف والجنود نفسـها فيه. في قلب أهم وأخطر الأحداث السياسيـة في زمان مايو كله، يشاركون فيها بل ويصوغون وقائعـها أحياناً. فقد وجدوا أنفسـهم في قلب محادثات أديس أبابا التي شاركوا في كل مراحلها ، ثم كانوا أساس تنفيذها وتحويلها إلى واقع.

بين النصح والنصيحة والشك والريبة

بثقة مسـتمدة من زخم كل هذا الذي ذكرناه، اندفع الضبـاط نحو مواقع النصح والإرشاد في تلك الليلة المشـهودة المشـهورة، وهي الليلة التي بدأت أحدتثهـا بنهار يومها.

وكان اليـوم هو يوم الثاني والعشـرين من يناير ,1982. وكان الموقع هو قـاعة اجتـماعات القـيادة العـامة، حيث دارت دومـا وعلى مدى التاريـخ العسكري، أهم وأخطر الاجتماعات العسكرية.

في ذلك اليوم ، كـان الضبـاط القادة على موعـد مع القائد الأعلى، ســاعين إليه بالنصح والرأي بما فهمـوا أنه دورهم وواجبهم. وكان محور النصح مـا دار وقتها من حـديث جامع، على امـتداد شـارع السـودان، عن الفسـاد والإفسـاد في الدولة وأجهزتها، وما انحدرت نحوه أحوال عامة الناس من ضيق عيش وشدة.

ولم يجتمع قادة الجيش إلى قائدهم الأعلى من فراغ. إذ كان القطاع السياسي قد اجتمع بكامل أركانه في قاعة الصداقة قبـلها ليبحث في أمر ما جرى ويجري. ولقد انتهى ذلك اللقـاء نهاية درامية، قال فـيها نميري أنه ذاهب، وعلى الناس أن يبـحثوا لهم عن "رئيس غيره" . بينما قال عن المجتـمعين أنهم جبناء وأن بعضـهم أثروا من مايو ويتحدثون عن الفساد. كان اجتمـاع قاعة الصداقة عاصفاً ومنذراً بالعواصف، لكن نميري تمكن من تسكين العاصفة التي أنذرت يومها بالهبوب.

بيد أن لقاء القيادة العامة الذي تلا ذلك الـلقاء بأيام قلائل كان هو عين العاصفة. فقد جاء وهـو يحمل ملامح من اجتماع القـاعة السياسي السابق له. فجـاء الضباط قـاصدين النصح أداءً لـواجب الزمالة والرفـقـة كمـا جبلـوا عليه. إذ كـانوا يرون بالوضوح ما ينبغي أن يشار إلى الرئيس به.

جمع عـبد الماجد القادة ونـادى الرئيس ـ القائد الأعلى ـ ذاكرا بأنهم يلتـقون به في إطار مسؤولية وطنية، وأنهم يستشعرون مـسؤوليتهم وواجبهم كشركاء. ومن ثم تبادل القادة في عـرض الواقع بما استشعروه كمواطنين وكـقادة لجنود. تحدثوا طويلا عن الفـسـاد والإفســاد، ولمسوا في هذا الأمـر ما أوجع القائـد الأعلى: أقارب وأصدقاء ووزراء هم كالظل منه أو أكثر.

خرج الرئيس يومـها من القاعة.. ومعـه خرجت الثقة في الصـحاب والرفاق. إذ صدرت في ليلتها تلك، قرارات رئيس الجمهورية التي حملت رده على نصح الرفاق ومشورتهم.

وكان رد نميري على لقـاء النصح من الجنرالات، هو الإطاحة بمن نصح وقوّم.. وكان أول الضحايا الرجل الذي رفعه نميـري إلى أعلى المواقع نائباً أول، أميناً عاماً،

وقائداً عـاماً. وخرج مع النائب الأول واحـد وعشرون ضابـطاً شكلوا زبدة الجيش السوداني الأصيلة.

كانت تلك الأحداث ـ في تـقديرنا ـ هي بداية الطريق القصير المـفضي إلى نهاية النهاية. فـقد جاء الضـباط من قواعـد الجيش وثكناته، وعبـروا عما جـاش بنفوس إخوتهم وزملائهم. ويوم أخرجوا بالقرار من مـواقعهم، فإن ما في نفوس الجند من ضيقٍ ظل كما هو، بل وزاده خروج القادة القسري عمقاً.

وهو عمقٌ ما استبان البعض مداه إلا ضحى الغد.



5

مايو وخدر التنمية اللذيذ

□□

○ ركن الناس والدولة إلى الأحلام برخاء التنمية المنتظر

○ لم تؤت التنمية في مايو أكلها رغم المجاهدة فظل بترول أبوجابرة زجاجات معروضة بينما شالت حفارة جونقلي المهجورة شوكتها في وجه السلام

نحو نهاية السبعينات، كان السودانيون يعايشون حلماً لذيذاً رأوا فيه أنفسهم وقد سبحوا في بحار من البترودولارات بعد أن تدفق بترول أبو جابرة على الوطن كله بالخير والرغد. وكان الحلم الخدر هذا قد جاء نتاج ما تواتر من أنباء حول اكتشافات بترولية ضخمة اجقفتهاا شركة شيفرون الأمريكية في مناطق جنوب غرب البلاد. وقد التقطت بعض الصحافة تلك الأنباء وجعلتها موضوعا لمانشيتات صحفية كان في بعضها بعض الشطط. ولم يكن الرسميون في الدولة بعيدين عن ذلك الشطط، فكل الذين عايشوا حركة الإعلام المايوي يعرفون تماماً أن نبأ كذلك لا يمكن أن يكون مصدره اجتهاد صحفي بحت لمحرر من محرري الأيام اليومية.

والواقع أن الإعلام الوطني ـ ومن خلفه بعض الجهات الرسمية ـ كان يبدو يومها وكأنه يدفع بتدبير ـ ولكن من طرف خفي ـ شعب السودان إلى الاسترخاء في أعطاف ذلك الحلم اللذيذ. ففقد وضعت عدد من الزجاجات التي حوت عينات من بترول أبو جابرة في مدخل وكالة أنباء السودان ـ سونا ـ في مقرها القديم بشارع الجمهورية، بينما قامت الأجهزة الإعلامية بدعوة الناس لمشاهدة الحلم الذي يكاد أن يصبح حقيقة. وأخذت الرسومات الكارتونية في الصحف والمجلات، والاسكتشات الفكاهية في الإذاعة والتلفزيون، في الضرب على وتر الغنى الذي ينتظر السودان في المنعطف القادم. وصار موضوع "العقال" السوداني الذي يتطلع السودانيون لارتدائه متى ما تدفق البترول، صار لحمة النكتة السودانية في تلك الأيام.

أيامها ـ وفي خضم الخدر اللذيذ الذي كان يعايشه السودانيون ـ كتبت صحيفة القوات المسلحة ـ الأسبوعية وقتها ـ في افتتاحيتها تقول إننا لا ينبغي أن نبيع

الأماني لشعبنا. وحذرت الصحيفة في مقال حاد اللهجة بدا يومها وكأنه يعزف خارج الجوقة التي كانت سائدة ـ حذرت من الانزلاق في بحار الوهم وتخدير الجماهير بما لا يمكن أن يكون حقيقة أو بما لا يمكن التكهن بحجمه وعائده. التقطت مجلة سوداناو ـ الأسبوعية أيضا ـ القفاز وكتبت هي الأخرى تعضد من رأي القوات المسلحة وتسجل إعجابها بدعوة الصحيفة في وقت بدا فيه وكأن الكل قد استمرأ خدر الحلم اللذيذ.

ما سجلته القوات المسلحة من موقف في تلك الأيام لم يكن ينطلق من حلم البترول وحده. فقد عايش القارئ والمستمع للإعلام الوطني منذ سنوات الربع الأول من عمر مايو(73 ـ 74) أحلاماً كثيرة جرى التبشير بها، وتم التصريح بكونها سفن النجاة التي ستخرج السودان ممن بحار الحاجة إلى شواطئ الوفرة والرخاء. ففي تلك الأيام ومنذ منتصف السبعينات، كانت البلاد تعايش مهرجاناً إعلامياً ضرب طبوله حول التنمية وأكلها الذي كاد أن يدنو. وقد تعددت مظاهر ذلك المهرجان، منها:

انتظمت البلاد، منذ عام 1973، حملة إعلام كان محورها ومركزها التبشير والتذكير بالتنمية المنتظرة والرخاء المتوقع.

خلال احتفالات البلاد بعيد مايو السادس والسابع (مايو 75 ومايو76) ارتفعت اللافتات بعرض الشارع السوداني في معظم مدن السودان تقول " 1976 ـ عام الاكتفاء الذاتي".

على امتداد أعوام 74/75/76 كانت اللافتات السنوية ترفع ذات الشعار " من سودان الندرة إلى سودان الوفرة". وقد ظلت بعض تلك اللافتات في مكانها لبعض الزمان دون أن ينتقل السودان من واقع الندرة إلى واقع الوفرة.

وفي تلك السنوات أغرقت المؤسسات الإعلامية الوطنية البلاد بمطبوعات ـ بعضها فاخر وأنيق ـ يعدد مواقع المشروعات التنموية، ويحدد مواضع الإنتاج

الجديد المنتظر. صدرت بعض تلك المطبوعـات من وزارة الإعلام، وبعضـها من بعض أمـانات الاتحاد الاشـتراكي، ومن التـوجيـه المعنوي في الجـيش، بينما لم تتـوانى الصحـافة في التـباري بين بعضـها البـعض في التغني بما هو آت من رغـد ونعيم، والتبشير بالغد القادم بأطباق الذهب والفضة، وموائد المن والسلوى.

مايو وسجل التنمية

لا ينبغي أن يؤخذ كلامنا هذا باعتباره إنكـاراً لجهد مايو التنموي، فالذي ينبغي أن يسجل هنا هو التأكيد بأن مجهـود التنمية الذي أدخلت مايو السودان في رحابه كان مجهوداً ضخماً بمقياس الزمان والواقع من حول السودان. ولا يمكن لأحد ـ إلا موتور ـ إنكار حـجم ذلك المجهود أو التـشكيك في سلامة نوايا القـائمين على أمره والمنفذين له. فمهمـا كان الرأي فيما جرى لجهد التنمية عند التنفـيذ وما بعده، فإنه من العدل أن (نضع خطين) تحت مـا أقدمت عليه مـايو وما حاولت إنفـاذه من بعد وضعها لخطط التنمية الاقتصادية بعد استكمال هياكل الحكم خلال عامي 71 و72.

وللتاريخ والحقيقة، نلخص جهد مايو التنموي الذي لا يزال بعضه ثابتاً وشاهداً، بينما أعطى بعضه أكله من بعد مايو بزمان.

على صعيـد التنمية الزراعيـة يسجل لمايو أضخم مشـاريع التوسع الزراعي في السودان من بعد مشروع الجزيرة ـ مشروع الرهد ـ. وهو المشروع الذي غير شكل الحياة في منطقة الفاو، وأصبح البديل لمشروع الجزيرة العجوز بعد أن تراجع عالميا موقع نوع القطن المنتج فيه، كما تراجع حماس الرجال في البقاء على العهد القديم.

كما يسجل لمايو أكبر مصنع للسكر في المنطقـتين العربية والإفريقية ـ مصنع سكر كنانة. ثم يضاف إليه مصنعا سكر عسلاية وسنار. ويعد مصنع كنانة واحدا من نماذج التـعاون الإقليـمي والدولي القليلة الذي اجتـمعت إليـه تقنيات أوروبا، وبـترودولارات الخليج العربي وأرض السـودان البكر. وقد بلغت إنتاجيـة المصنع القصوى 375,000 طن من السكر، وأرضه المزروعة 60,000 هكتار في أخريات سنوات مايو.

ويسجل لمايو أكبر مشروعات الري، وأكبر مشروع لشق القنوات في إفريقيا ـ لو قدر له أن يتم. وهو مشروع قناة جونقلي الذي كان يمكن أن يحول ملايين من الأفدنة اليابسة والخارجة من دورة الحياة إلى أرض معطاءة واهبة للحياة. ليس لأهل السودان فحسب، بل ولأهل مصر وأجيالها القادمة.

ـ ويسجل لمايو جهدها في تحديث وترقية قطاع النسيج. حيث بلغ الاستثمار في مشاريع الصداقة بالحصاحيصا والنسيج الجديد بالخرطوم بحري والنيل الأزرق، وإعادة تأهيل مصنع نسيج بحري مئات الملايين من الدولارات.

ـ ويسجل لها نجاحها في مد الشوارع المسفلتة بما قارب في مجموعه ثلاثة ألف كيلومتر مكنت السودان من الحديث عن "شبكة مواصلات" تمتد من شرقه الأقصى إلى غربه، ومن أطراف شماله الدنيا إلى أطراف جنوبه الأقرب.

ـ ويسجل لها ارتياد شبكة الاتصال الفضائي التي ينعم بفضلها السودان اليوم باتصال مع العالم كله بل وانتظامه في منظومة الاتصالات الشبكية العالمية. وهي شبكة أم حراز للاتصالات الفضائية ثم شبكة "سودسات" التي وصلت أجزاء السودان ببعضها البعض ثم بالعالم.

ـ ويسجل لمايو مدها لخط أنابيب البترول من سواحل البحر الأحمر وحتى خاصرة البلاد. وهو ما جعل سهلا على اللذين جاءوا من بعدها المضي على هذا الطريق.

ـ بل يسجل لمايو انطلاقها الشجاع على طريق البحث عن البترول في أواسط السودان وجنوبه، والوصول فيه إلى اليقين حول ما في جوف البلاد من ثروات. وهو يقين مكن الآتين من بعد مايو من التقدم الواثق على ذات الطريق.

عبء التنمية وحملها الثقيل

يسجل هذا كله لمايو، ويضاف إليه عزمها الثابت على ارتياد هذا الطريق الصعب باهظ التكلفة. ولعل ذلك العزم ـ وذلك الثبات على العزم ـ كانا آفة ما واجه مايو من

بعد ارتيادها ذلك الطريق، طريق البناء الصعب الطويل والشاق. فقد دفع العزم على ارتياد درب التنمية الوعر خطى مايو على طريق الاستعانة والاستدانة والبحث عن القريب المعين، أو الصديق المدين. وكان طريق الاستعانة والاستدانة هذا حملاً وعبئاً أثقل كاهل مايو وسودانها وشعبها، وقصم ظهر الثورة والوطن والمواطن.

ويكفينا، لكي ندرك وعورة وخطورة الطريق الذي مضت عليه مايو، ولكي نلم بحجم العبء الذي قصم الظهور وأحنى الهامات، يكفي أن نقرأ في خارطة الاقتصاد السوداني لعينة من سنوات مايو وندقق في أرقام الصعود والهبوط فيها.

خارطة الاقتصاد الوطني خلال عام 1974 ـ 75 تقرأ كما يلي:

ـ بلغت صادرات القطن السوداني (يمثل 60٪ من الصادرات في ذلك الوقت) بلغت ما قيمته 53,2 مليون جنيه سوداني، بينما بلغت في العام السابق عليه 84,3 مليون جنيه.

ـ في المقابل، كانت صورة الوارد مذهلة ومربكة. كان حجم تكلفة استيراد البترول قد بلغت عام 1974 مبلغ 207,7 مليون جنيه سوداني، بينما بلغت في العام السابق عليه 8,8 مليون جنيه (لاحظ أن هذه الطفرة الكبرى في التكلفة جاءت نتاج حرب 73 وما تلاها من ملابسات).

ـ قفز حجم الواردات الكلي من 130,2مليون جنيه في عام72 ـ 73، إلى 207,7 مليون جنيه في عام73 ـ 1974، إلى أكثر من 300 مليون في عام74 ـ 75, وقد تحول بهذه الأرقام الميزان التجاري الإيجابي الذي بلغ في عام 72 ـ 73 مبلغ 27 مليون جنيه إلى عجز بلغ في مجمله 100 مليون جنيه.

ـ في هذا الوقت بالذات كان مجهودات مايو لتوفير الأموال اللازمة لخوض غمار معركة التنمية الكبرى بدأت في إعطاء الثمار. ولكنها ثمار كانت تنذر بأن تكون غالية وباهظة، فقد ارتفع حجم الخدمات على الديون من 23 مليون جنيه عام 73 إلى 36,4 مليون في عام 74, بينما قفز مجموع حجم ديون السودان من 90

مليون جنيه سوداني عام 71، إلى مبلغ 227,6 مليون جنيه عام 1974، ثم تجاوز 300 مليون عـام ,75 (لكي يدرك القارئ الحـجم الحقـيقي لهذه الديـون عليه أن يتذكر: 1 جنيه سوداني= 3,3 دولار أو0,685 جنيه سوداني = ا جنيه استرليني)

وبحلول عام 1976 ، العام الذي تعرضت فيـه مايو لغزو المعارضة من الخارج، بلغت مجمـوع ديون السودان من جراء إقدامه علـى تنفيذ طموحات تنمـوية كبرى على النحو التالي:[1]

الدول العربية والمنظمات والصناديق العربية	410,350,000
المنظمات العالمية (صندوق النقد...إلخ)	248,860,000
الدول الصناعية الغربية	336,000,000
إيران	34,650,000
شرق أوروبا والصين	25,000,000
المجموع	1,099,686,000

الاستسلام لوصفة البنك الدولي

مع تصاعد الديون وتعثرها أخذت قدرة السودان الاقتصادية تتراجع. فقد بلغت تقـديرات التضـخم في أكثـر الحـالات تواضعـا 25٪. وصار السـودان يتعـرض لمضايقات الدائنين وضغوط الهيئات والمؤسسات والدول المانحة والمساهمة.

من أمثلة تلك المضايقات، ما أعلنه العراق لحكومة السودانية في نوفمبر 77 عن عزمه على قطع إمـدادات البترول إن لم يف السودان بديونه البتروليـة البالغة ـ في ذلك الوقت ـ 22 مليوناً من الدولارات.

ومنها ضغوط دولة الكويت وصناديق عدد من الدول الخليـجية الدائنة وتعبيرها عن ضيقها وتبرمها من تلكؤ السودان في تسديد ديونه المستحقة.

(1) هذا الجدول مقتبس من Africa Contemporary Records, 1967-77

أما البنوك الغـربية ـ خاصـة البنوك الأمـريكية ـ فإنها اتجـهت إلى الضغط على السودان من خلال المؤسسات المالية الغـربية ـ كصندوق النقد الدولي ـ ومن خلال التدخل المباشر لحكومات بلادها.

ومع هذا التصـاعد في حدة الديون وفي إفرازاتهـا السالبة على علاقـة السودان الاقتـصادية بتلك المؤسـسات والحكومات، أخـذ السودان ـ في أول الأمـر ـ يواجه صعوبات متعـددة في مجال استيراد السلع الإنتاجـية والسلع المساعدة في قطاعي الزراعة والصناعة.

ثم أخذ السودان يـواجه صعوبات جمـة لاستيراد وتوفـير السلع الاستهـلاكية الضـرورية. وكان وقع هذه الـضربات مـوجعـاً على رأس المواطن، قـبل أن يوجع الحكومـة والسلطة. ومع توالي الضـربات، لم تجد الحكومـة بداً من اللجوء إلى مـا ظلت ترفضه وتقاومه.

في 8 يونيو عـام 1978 ، أعلن السودان اسـتسلامـه لسياسـات البنك الدولي بإعـلانه الرسمي عن تـخفـيض قيـمـة الجنيه بما يعـادل 20٪ ، فـأصبح الجنيـه يساوي(رسـمياً) 2,50 دولاراً بدلا من 2,8، أمـا سعره الحـقيقـي فقد بلغ حـينها 2,00 دولاراً.

وكانت صفقة البنك الدولي هذه قد تم رفضها من قبل ذلك عدة مرات لاشتمالها على بنود ذات مردود سياسي سلبي على الشارع، إذ اشـترطت وصفة البنك فرض ضرائب مبـاشرة جديدة، وتقليل الإنفاق الحكومي ووقف أو فـرملة خطى مشاريع التنمية التي كانت تمضي عليها مايو.

التنمية تقصم ظهر المواطن

بقبول برنامج البنك الدولي استسلمت مايو لوصفات البنك الدولي الشهيرة، بكل ما عرف عنها من نتـائج سياسية وخيمة. ثم لم يلبث أن انتظمت الظروف الـطبيعية في صف البـلايا التي واجهـتـها مـايو، فقـد كان شـهـر يوليو 77 هو عـام المطر

الاستوائي المنتظم الهطول على كافة أواسط السودان من شرقه إلى شماله ووسطه العريض. في يوليو من ذلك العام تحولت نعمة الخريف إلى نغمة أصابت مدن كسلا وبورتسودان، والجزيرة بعرضها وطولها وامتدت حتى مروي في الشمال. وكانت أسوا المناطق إصابة هي الجزيرة، عمود البلاد الفقري للاقتصاد والذي كان قد أخذ في التضعضع منذ سنة السبعينات الثالثة.

من نتاج تلك الأمطار، مُسحت أكثر من مائة قرية في الجزيرة بينما غطت المياه مساحات بلغت أكثر من مليون ونصف المليون من الأراضي المزروعة. وقد أهلكت في تلك الأمطار عشرات الملايين من الجنيهات من مدخلات الزراعة (مبيدات وسماد) بينما تلف نصف إنتاج الفول السوداني المزروع وخسرت الدولة مئات الملايين من جراء تلك الأمطار.

ومع هذا التضعضع في الحال وشح الموارد، وإقدام بعض الدائنين على تنفيذ تهديداتهم، صارت البلاد تعايش الأزمات، وصارت الأزمة تنزل على رأس الأزمة، قبل أن تنزل على رأس المواطن.

كانت أول الأزمات وأطولها، بل وأقساها على المواطن، أزمة البترول. وهي الأزمة التي عرف معها السودانيون لأول مرة الصفوف الطويلة من العربات أمام محطات البترول.

ومنذ ذلك التاريخ دخلت القاموس السوداني كلمات وعبارات ذات معان جديدة، قد عرف السودانيون معني جديد لكلمة "التموين"، فأصبحت هناك "سلع تموينية"، كما صارت هناك بطاقة هامة تضاهي البطاقة الشخصية في الأهمية هي بطاقة التموين.كما دخل تعبير "الكَبَّة" ليعني يوم صرف البترول ببطاقة التموين.

ثم توالت أزمات السلع الاستهلاكية بدء من أزمة الدقيق، وما أفرزته من أزمة في الخبز ـ طعام الناس جميعاً بعد أن هجر الناس "الكسرة والعصيدة" منذ زمان بعيد.

ثم كانت ثالثة الأثافي هي فيما أوجبه تخفيض الجنيه من وجوب رفع أسعار المستوردات، والتي كان من بين أهمها سلعة السكر، تلك التي يعتبرها كل مخططي الاقتصاد في السودان سلعة استراتيجية بطبيعة أهل السودان وذوقهم وتذوقهم.

ومع تزايد حدة الغلاء الذي أخذ ينخر في لحم أهل السودان، وبدء انتشار موجة من المطالب النقابية بتحسين الأحوال المعيشية، اتجهت مايو إلى ما رأته المعالجة الجذرية لقضية تعديل المرتبات التي ارتفعت في تلك الأيام. كان الحل المايوي هو في إعادة ترتيب وتقويم الوظائف لكافة أركان الخدمة المدنية. وقد عكف على هذا الأمر عدد من خبراء الإدارة العامة والخدمة المدنية الذين وضعوا جداول مطولة ضمت في داخلها ترتيباً وتصنيفاً لكل موقع ووظيفة في السودان إلى 22 مستوى، يفصل بين كل مستوى وآخر فارق أجر يصل إلى 15٪.

ولم يكن يهم الموظفين والمهنيين والعمال من أمر هذا الترتيب والتقويم إلا أنه كان يرفع من مرتبات العاملين بنسبة بلغت في المتوسط 15 ٪ بينما رفع الحد الأدنى للأجور إلى 28 جنيها في الشهر.

ويقدر خبراء اقتصاديون درسوا مشروع ترتيب وتقويم الوظائف ـ قبل وبعد تنفيذه في ديسمبر 1978 ـ يقدرون أنه كلف الخزينة المضعضعة أصلا مبلغ 44 مليوناً من الجنيهات، بينما قدر هؤلاء الاقتصاديون آثاره التضخمية بأنها غير محسوبة المدى رغم ما حاولت الدولة استحداثه وقتها من إجراءات لكبح انفلات السوق والسيطرة على مثل تلك الاتجاهات التضخمية.

الإعلام والتبشير بما لم يأت

في الوقت الذي كان المواطنون يقضون ساعات طويلة في صفوف الخبز، ثم ينتقلون بعدها للمبيت في صفوف البترول، كانت صحافة البلاد تحمل أخبارا من شاكلة ما حملته صحيفة الأيام الصادرة في يوم 9 مايو 1978 على صدر صفحتها الأولى من خطوط ومانشيتات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اكتشافات بترولية كبرى في السودان

- كميات بترول السودان أعلى من أي دولة في الشرق الأوسط

- الخبراء في أبوظبي يؤكدون بأن حقول بترول السودان من أكبرها في منطقة شرق إفريقيا

- المستخرج من الحقول سيحول السودان إلى واحد من أكبر الدول المنتجة للبترول

ورغم أن الصحيفة عادت بعد أيام لتخفف من حدة حماسها للاكتشافات البترولية، إلا أن التطلع والتوقع الوطني كان قد تسامى وتطاول وبلغ عنان السماء. وما كان ممكنا لكلمات الزميل إبراهيم عبد القيوم المتراجعة أن تفعل شيئاً.

ولم تكن الأيام وحدها التي رفعت حرارة التطلع الوطني وأبلغته ذرى السماء، فقد انتظمت عدد من الأجهزة في "الجوقة الإعلامية". كان أبرزها وأعلاها صوتاً برنامج الزميل الإعلامي الكبير حسان سعد الدين، الذي حفظ له المشاهدون أيامها عبارات شهيرة في استهلاله لبرنامجه الأسبوعي، كما حفظوا له أيضاً دغدغته للأماني والآمال في نفوسهم. فقد استعمل حسان سعد الدين أثر الكاميرا الملونة وتقنيات العمل الفني التلفزيوني ، من شاكلة "الزوم" و"الفريم" وغيرها من التقنيات التي تعامل بها مخرجون مبدعون في حوش التلفزيون الشهير، استعمل حسان ومخرجه المبدع هذه التقنيات لكي تصل صور مواقع التنمية وجهود البناء التنموي لامعة صقيلة ونابضة بالحياة إلى كل بيت من بيوت السودان.

وكان هناك من بعد حسان سعد الدين، برنامج تنموي آخر هو برنامج أرضنا الخضراء الذي اهتم بأمر الزراعة والمزارعين، ومن ثم صب جهده في المنتهي بالتبشير بما سيؤتي أكله من مشروعات، خاصة مشروع الرهد ومشاريع السكر المتعددة.

ولا نقول ما نقول تقليلا لجهد الزميلين الكبيرين حسان سعد الدين وعبد الرحمن نور الدين، بل و لا نقول ما قلنا تقليلاً من جهد التنمية العملاق الذي

انتظمت فيه مايو منذ عام 71، بل نقول ما قلنا ونحن نحاول وضع ملامح الصورة الشاملة لأحداث السنوات الست عشر، بحلوها ومرها، بنجاحها وإخفاقها، بإيجابها وسلبها.

فما نراه معيباً في مسلك الإعلام يومها هو شطط الحماسة الزائد وفورة الاندفاع غير المؤسس، والتبشير بما لم يرق بعد إلى مصاف الحقيقة.

ولا نعيب على الإعلام وحده ذلك المسلك، بل نعيبه على مسؤولين ورسميين من كل مستوىً. فلم تتخلف السلطات الرسمية عن دق طبول التبشير بالوفرة والرخاء، فقد حفلت بذلك أخبار الصحافة وقالت به تعليقات الإذاعة، وجاء في كلمات الوزراء، بل و"بسمل" به الرئيس و"ختم" فيما لا يحصى من خطبه ولقاءاته الشهرية وخطاباته.

كانت التنمية في ظل مايو جهداً أخلص فيه الكثيرون. مهندسون وفنيون وخبراء واختصاصيون في مختلف المجالات. ما عناهم من الأمر إلا أنه تحد وبناء لوطن من أجل مواطن. ولكن الذين رأوا في المجهود الوطني الطيب عملاً سياسياً يمكن أن يلد التأييد للنظام، وأن يفرخ الثبات للأقدام، آثروا الانطلاق من واقع التبشير بما هو حق، إلى الاندفاع إلى رحاب ما هو باطل، دعاية ومبالغة تبعد الحق عن موقع الحقيقة، وتكراراً يلوك الأمل بما يدفع الناس إلى حواف الملل.

فلقد نسى المبالغون بما هو آت، أن يجعلوا طريقهم نحو قلوب الجماهير عقولها.

نسي الواعدون بالتنمية أن يجعلوا في حديثهم وبشراهم مكاناً للغد وما يخبئه. نسوا أن يكتبوا عبارة (ولكن) في أحاديثهم وخطبهم وتعليقاتهم.

نسي المبشِّرون بالتنمية أن يقولوا إنشاء الله.

فأغرقوا في وصف الثمرة قبل أن تنبت الحبة.

بعضهم تجاوز الواقع حتى كاد أن يغرق في الخيال.

ولعله هو، ذلك الخـيال الذي أطنبت في وصفـه الأجهزة ودقت له الطـبول، لعله هو الذي قاد الجماهير لتقف في قارعة الطريق في منتصف الثمانينات تسأل.

أين هي الثمار..؟ وأيان هو يوم القطف..؟

□□□



من الميلادي إلى الهجري

□□

○ الطريق نحو الشريعة جاء في خضم
معاناة ومطالب معيشية ملحة
○ في 84 طلب نميري إذاعة إعلان الطوارئ
مصحوباً بالمارشات العسكرية!
○ محاكم الطوارئ، وابتداع جرائم، والتشهير
بالمعاقبين،وإعدام محمود محمد طه ودخول مايو
في نفق مظلم

في احتـفالات مايو بعيـدها الرابع عشر كـان نميري على وشك مخاطبـة الجمع المحتشد بقاعـة الصداقة حينما انبعث صوت الشيخ عثـمان (المتصوف) الذي أصبح في تلك الأيام ملازماً للنميري في تحركاته وزياراته الخاصة والرسمية. علا صوت عثمـان بالصياح بعبارات الذكـر والمديح. وغطى صوته على محاولات مـقدم الحفل الذي أراد بدء المناسبة الرسـمية. وظل عثمان يردد كلمـات الذكر. ويرفع صوته بما يشـبه الغناء والمديـح مما أوشك على إفسـاد جـلال المناسبـة التي احـتشـد إليهـا الرسميون والديبلوماسيون. حينها، صاح نميري في وجه الشيخ الدرويش "ياشيخ عثمان، حقو ننضبط شوية" !

فانضبط الشيخ عثمان!

كان المشـهد بالحق موحيـاً ومعبراً عن الواقع الذي كـانت تعايشه مايو أيـامها. نميري بكامل بزته العـسكرية بكل أوسمته ونياشـينه، والشيخ عثمان بكامل جـبته المزركشة الألوان وإبريقه وعصاه، وما بينهما: الدولـة بكامل هيئتها سلطة سياسية وتنفيذية وقضائية ، جيش وشعب.

كان ذلك الموقف الدرامي يعبر بصدق عن حـال مايو في أخريات سنواتها: تمكن فيهـا الدين فصار لمثل الشـيخ عثمان مـوقع بين القادة والساسة والديبلومـاسيين. هاجرت الدولة من الميـلادي إلى الهجري فصـارت مقاييسـها غير مـقاييس الأمس، واختل عـقد نظامـها الاجـتمـاعي والسيـاسـي الذي ساد لزمـان طويل. فكان لذلك الانفراط إفرازات أصبحت هي الأخرى علامات على طريق النهاية.

الذين لا يحسبون الحالة النفسية والصحية للرؤساء ضمن بنود استمرار واستقرار النظام السياسي لأي بلد عليهم أن يعيدوا حساباتهم بعد الاطلاع على حقائق الصلة بين مايو النظام ومايو الرئيس. فقد أكدت كل الوقائع والأحداث التي جرت خلال حقبة كاملة من الزمان على ذلك الارتباط الوثيق بين الاثنين.

من أين تبدأ الحكاية؟ وأعني حكاية الصلة بين واقع الشخص النفسي وواقع الدولة التي يقود. ربما تكون بداية الصلة هي في الواقع السياسي نفسه. فقد بدأت مايو بتجمع ثوري لثلة من الصحاب جمعت بينهم روح الانتماء الصادق للجيش، فكانوا رفاق بنادق وصحاب خنادق. كما جمعتهم روح انتماء وطني جعلتهم يبصروا مآل السودان يوم كانوا في الجنوب، فعقدوا العزم على خلاص السودان من مثل ذلك المآل. ثلة عقدت العزم وأقسمت على عهد ومضت عليه فكان الفعل والحدث في مايو ، فارتبطت تلك الثلة بزمالة وصداقة، تشاركت في الحلو والمر، التقت في القدرة والضعف، وتلاقت في الضيق والفرج.

بيد أن تلك الثلة عينها هي التي انفرط عقدها بعد عام. فانتهى أمر الأخوة إلى الفراق، وَدق عطر منشم فيما بين الرفاق. ثم حسم الأمر بالمدفع والدبابة، فتم حبس القائد، وأهين الكريم وذل العزيز، ثم سالت الدماء.

وبعد أن سالت الدماء، سالت أيضاً الدماء فشنق من شنق، ورمي بالرصاص من رمي.

وما بين هذه وتلك كانت النفس البشرية المجبولة على الخير قبل الشر، تعايش الأسى والألم، وتعايش الحسرة والندم. والذين هم على مقربة من نميري يعرفون أن ذكرى الثاني والعشرين من يوليو ـ يوم "العودة العظيم" كما أسميناه في الإعلام المايوي.. كان بالنسبة للرجل هي يوم "الحزن العظيم". كان اليوم بالنسبة له يوماً مرجعياً متفرداً يذكره من آنٍ لآخر، وبعض المقربين يذكرون جيداً كدر

الرئيس ـ كل عام ـ في ليلة النصـر التي كانت تحتفل بهـا أجهزة الدولة السيـاسية والعسكرية.

ولا يمكن أن تكون أحداث تلـك الواقعة.. واقعـة يوليو 71، بعـيدة عن التطورات النفسية التي عايشها الرجل. فمن دخـل صالون الرئيس يعرف أنه كان يحتفظ فيه بصور كـافة أعـضاء مـجلس الثورة، بما فـيهم ألئك الذين حـدثت عليهـم "العودة العظيمـة". ومن يستمع إليه فـي أي ونسة صالونات تجر ذكـرى الأيام القديمة في ثكنات الجيش، يجده كـثير الإشارة إلى مواقف ووقـفات كان فيهـا أولئك الغائبون طرفاً مباشراً أو غير مباشر.

شاهد الأمر فيـما نقول أن نميري عاش حالة داخلية مـعقدة منذ يوليو 71، فلو اعـتبـرنا ما جـاء في "النهج الإسـلامي لماذا" تعبـيـراً ـ حتى ولو بالوكـالة ـ عن أحـاسيس الرجـل، فإن قـراءة بضع صـفحـات منه (108 ـ 120) كـافـية لتـبين أحاسـيسه في تلك الـلحظات الحرجة، فلقـد كان لذلك الخروج المثـير للنمـيري من مـحبس الـقصـر، وتمكنه من الإفـلات من براثن أمـر عسـكري بإعدام المعـتـقلين، والسهـولة التي مر بها عبـر أبواب كان المفروض فيـها أن تكون موصدة، ثم عـبر حارس ضابط، ثم حراس عـدة من الجنود، ثم تمكنه من تحاشي الرصاص المتطاير من أسلحة خفيف وثقيلة حتى وصوله إلى أطراف القصر، ثم في تمكنه من الصعود إلى حائط القصر بما هو معروف فيه من علو جدرانه، ثم فيما تهيأ له خارج القصر من مواطنين مكنوه من الوصول إلى دبابة مواليـة انطلق بها إلى الشجرة، كان لكل ذلك أثراً على نفسه وعلى تفكيره المرتد في تلك الأحداث ومعانيها.

لا بد أن تلك الأحـداث بتداعـيـها المنتظم كـانت حـجراً ألقى فـي بحيـرة النفس الساكنة فـحرك في دواخلها الكثـير..ولابد أن غيـرها الكثير قـد أضاف إلى لواعج النفس. خاصة ما تعـرض له من محنة صحية في احتفـالات كادقلي بعيد العلم في 81، حيث أغمي عليه ومن ثم توجه إلى الولايات المتـحدة للعلاج مما عرف بعد ذلك أنه ضيق في الشرايـين. وقد كان للحالة الصحـية تلك انعكاسات هامة على صـعيد

الفرد والمؤسسة، فقد أصبح لزاماً على الرجل تخفيض ساعات عمله، كما أصبح لزاماً عليه تعاطي أنواع من العلاج تتطلب تقصير زمن التعامل مع ما يستهلك الطاقات الجسدية والفكرية.

نتاجاً لمثل تلك الأحداث، شهدت سنوات النصف الثاني من السبعينات نميري وهو يتجه بسرعة نحو شواطئ التمسك الوثيق بالدين. بدأت أولى خطواته نحو التعمق في الدين على الصعيد الشخصي.. فقد بدأ في التردد على عدد من الشيوخ والفقراء، منهم الشيخ الشريف الخاتم، والشيخ الصايم ديمة، وعدد من الشيوخ المنتشرين في خاصرة السودان من أطراف الجزيرة وحتى ضواحي أمدرمان والخرطوم بحري. كما أخذ نميري في الإكثار من قراءة كتب التفسير والحديث وكتب التصوف والمتصوفين. ثم اتجه إلى زيارة أضرحة الشيوخ المشهورين، بينما أصبحت أمسياته وداره، خاصة في ليلة الخميس، تعج بحلقات الذكر والذاكرين.

ومع هذا التوجه من نميري، مضى عدد من أتباعه معه على ذات الطريق، فقد أصبح مثلاً شيئاً عادياً أن يلتقي كبار المسؤولين في الدولة في نهاية الأسبوع لقاء (محضوراً) يكون واسطة عقده فرقة من فرق الذكر ويقوم على التغني بمدح الرسول والتمايل الصاخب على ضَربات الطبول اللاهبة. وربما يكون التلاقي في نهاية الأسبوع في رحاب شيخ من الشيوخ في أطراف أمدرمان الغربية حيث ينقضي الليل إلا قليلة في الذكر والطرب بمدح الرسول الكريم.

تلك كانت خطوات التوجه نحو الدين عند نميري الفرد.

أما المؤسسة والنظام، فقد كانت الخطوات متدرجة في أولها. كانت أول الخطوات على هذا الاتجاه هو القرارات التي صدرت من محافظ الخرطوم وقتها، بمنع المتاجرة العلنية في الرذيلة في أحياء الخرطوم. وهو قرار لقي به مهدي مصطفى الهادي صيتاً طيباً وتأييداً واسعا ليس لبعد القرار الديني فحسب، ولكن لبعده القيمي الأخلاقي أيضاً.

ثم كانت ثاني خطوات هذا التوجه هو قرار إغلاق متاجر بيع الخمور خلال شهر رمضان. وهو قرار اتخذه ذات المحافظ في إطار تحقيق التوافق النفسي للدولة، إذ لا يعقل أن تصوم الدولة وتترك الخمر تباع على قارعة الطرق.

ثم كانت خطوة نميري ـ المؤسسة ـ التالية هي تلك الخطوة التي اشتهرت في الأدب السياسي لمايو بمنهج "القيادة الرشيدة". وقد جاء ذلك التعبير صدى لما حواه خطاب أدبي الطابع بعث به نميري إلى القيادات السياسية والتنفيذية وإلى القيادات العسكرية طالباً فيها إما "العهد والوعد بتجنب الخمر ومثيلاتها من النواقص" وإما الاعتذار عن "المشاركة في حمل الأمانة وتحمل المسؤوليات"[1].. وقد قيل يومها أن كافة المسؤولين قد ردوا بالموافقة على الالتزام بما دعاهم إليه نميري، إلا واحداً ـ كان أمينا مع نفسه ـ فآثر الانسحاب.

وكانت خطوته الثالثة منعاً لتداول الخمور في الأقاليم التي أصبح ولاتها وأصبحت مجالسها الإقليمية هي صاحبة التشريع، فرأينا الإقليم الشرقي وواليه اللواء محمد عبد القادر عمر، يبادر ويصدر قراراً بمنع تداول وبيع الخمور فيه، ثم تبع أقاليم أخرى الإقليم الشرقي على ذلك الطريق، حتى وصل الأمر أطراف العاصمة، حيث اتخذ مجلس مدينة أمدرمان ـ وهو مجلس تشريعي أدنى ـ قراراً بمنع تداول الخمر، مما اضطر معه نميري ـ بما لديه من سلطات ـ إلى إصدار قرار بإلغاء قرار المجلس ، وذلك لأسباب تتعلق بمسؤولية التشريع إضافة إلى واقعية القرار في ظروف الوجود الجغرافي المتداخل للمدن الثلاثة.

ثم كانت خطوته الرابعة قرارات مراجعة القوانين لتتوافق مع الشريعة وهي القرارات التي صدرت في أغسطس عام 1977والتي تم بموجبها تكوين لجنة لم تمثل اتجاهاً سياسياً محدداً بل غلب عليها الطابع الفني التكنوقراطي، فقد ضمت في عضويتها رئيس القضاء (خلف الله الرشيد) وقاضي القضاة والنائب العام ووزير

---

(1) النص الكامل لخطاب القيادة الرشيدة في جعفر نميري، – النهج الإسلامي لماذا؟

الشباب والـرياضة، ونقيب المحامين، وعـميد كلية القـانون بجامعة الخـرطوم. كما ضمت اللجنة من الشخصيات المهمة: حسن الترابي ودفع الله الحاج يوسف والشيخ على عبد الرحمن وفرانسيس دينق، وأكولدا أتير والقاضـي أمبروز ريني.

وقد خلـصت تلك اللجنة إلى أن هناك 28 قانونا مـن بين 268 قانونا تتـعارض بعض موادها، أو بعـض فقرات مـواد تلك القوانين مع الشريعـة. واتضح للجنة أن مـعظم القوانين المشـار إليـها كـانت تخـتص بقضـايا الفـوائد الربوية والمعامـلات الاقتصادية القائمة على أشكال ربوية مستترة أو ظاهرة.

الطريق نحو الشريعة

رغم أن الدولة كانت تسير بخطى بطيئة على طريق إنفاذ وتحقيق الإسلامية في القـوانين على النحـو الذي رأته اللجـنة الفنيـة المعـروفة بـلجنة "مـولانا خلف الله الرشيد" ، إلا أن سنوات الثمانينات سرعان ما شهدت تطورات سياسية واقتصادية هامة قلبت كـافة الموازين التي كانت تمضي بهـا خطى الدولة، فقد كانت الثـمانينات هي إفرازات السـياسات الاقـتصـادية السالبة ، على نحـو ما سـردنا سابقاً، فـقد تضعـضع حال المواطن، وضاق العـيش بالناس وانعدمت مقـومات الحيـاة، وصار الناس يبيتون ناقمين على الأوضـاع.

ومع ازدياد الحال السيئ أخذ الطلاب في قيادة مظاهرات تحتج على واقع الحال في مواقع التعليم وفي حال البـيت السوداني..وقد نتج عن تلك التظاهرات اضطراب في الشـارع راح ضحـيته عـدد من الطلاب. ثم انتـقلت العدوى منهم إلى قطـاعات وفئـات من العاملين كـان أهمها وأشـهرها إضراب الأطبـاء الذين تقدمـوا بعدد من المطالب المتـعلقـة بتـحسين أوضـاع المهنة وغـيـرها المتـعلق بتـحسين أوضـاعـهم الاقتصادية.

ثم انتقل الأمر إلى القضاة اللذين قدموا مذكرة شديدة اللهجة وهددوا بالإضراب إن لم تسع الدولة لإصلاح حالهم وأوضاعهـم. وعندما ادلهم الأمر أقدم نميري على

أخطر القرارات: أعفى نائبه عبد الماجد وثلة من ضباطه، ثم حل التنظيم السياسي، ودعا إلى بداية جديدة في العمل السياسي والتنظيمي.

أبو قرون في القصر

في خضم هذه الظروف المدلهمة، وصل القاضي النيل أبوقرون إلى القصر الجمهوري. ولا يرجع وصول النيل أبو قرون إلى القصر الجمهوري إلى أية عمل منظم أو حبكة سياسية يمكن تحليلها في إطار فهم الدوافع والنوازع لما جرى بعد ذلك. فالرجل شيخ لطريقة جده الشيخ أبو قرون.. ولكنه في ذات الوقت قاض من قضاة السودان خاضع لقوانين الخدمة العامة، ومن ثم فقد جرى نقله في إطار الحركة العامة لتنقلات القضاة. إلى خارج العاصمة وبعيداً من مقر شياخته الدينية. ولما كان ابتعاده عن دائرة مشيختة أمراً في غير مصلحة الجماعة، فلقد سعت جماعته الدينية إلى استبقائه بالتشفع حتى أعلى المدارج، وكان أعلاها هو نميري شخصياً، فرأى نميري أن يحل إشكال نقل القاضي النيل دون أن يتدخل في قرار المؤسسة القضائية بالإلغاء، وذلك بطلب تحويله لينضم إلى الإدارة القانونية بالقصر الجمهوري.

وهكذا دخل النيل أبو قرون ساحة القصر، ليدخل بعده بقليل المحامي عوض الجيد محمد أحمد. وعوض الجيد كواحد من خريجي كلية القانون بجامعة الخرطوم، التقي بأبي قرون في كلية القانون دون أن يزامله في دفعة واحدة. فعوض الجيد من دفعة الطلاب المستوعبين في الجامعة في العام 66 بينما سبق أبو قرون عوض الجيد بدفعتين. ولكن أكثر من قاسم مشترك جمع بين الإثنين ، فقد التقى الإثنان في مجال العمل العدلي، هذا محام وهذا قاض. ومن ثم خبر أبو قرون معدن عوض الجيد كما تعرف على اهتماماته. ثم إن عوض الجيد ميال بحكم نشأته وأصوله ـ نحو التصوف والمتصوفة وله التزام بيِّن بشيخ وطريقة، وأبو قرون هو ما نعرفه، شيخ لطريقة. ولابد أن عوض الجيد قد وجد طريقه نحو القصر عبر الشيخ أبو قرون. فقد

قيل أن النيل ـ عندما طلب منه نميري إعداد القوانين الجديدة ـ طلب أن يكون عضده وساعده في عمله هو المحامي ـ المغمور ـ حتى ذلك الوقت ـ عوض الجيد.

العنصر الثالث الذي التقى بالقادمين من خارج القصر هي السيدة بدرية سليمان. وكانت السيدة بدرية تعمل بالقسم القانوني بالقصر عندما دخل الإثنان ـ النيل وعوض الجيد ـ إلى ساحة القصر، ومن ثم فقد انضمت إلى الكوكبة التي أحدثت أكثر الأحداث أثراً في التاريخ السوداني.

إعلان تطبيق الشريعة سبقته إشارات من نميري إلى ما اعتبره ضعفاً في الأداء العدلي بالبلاد، وكانت إشاراته تلك قد وردت في أعقاب مواجهة مع القضاة تعلقت في بعض جوانبها بمطالب تتصل بتحسين الحال الاقتصادي للقضاة، وقد تحدث نميري مثلا في مايو 1983، عن قرب إعلان ثورة قضائية تحقق العدالة الناجزة وتؤمن حقوق المواطنين، وقد تضمن قوله ذلك إشارة إلى ما أسماه العزم على تطهير الهيئة القضائية.

تلك الكلمات صبت زيتاً على نار الخلاف التي كانت متقدة منذ عام بين القضاة ـ صغارهم في البدء ثم كبارهم فيما بعد ـ وبين نميري ومايو. ولم يتوقف الأمر عند القضاة، إذ لم يلبث أن أصدرت نقابة المحامين بياناً أعلنت فيه معارضتها لإطلاق التهم ونادت فيه بأن لا يتم عزل القضاة إلا استناداً عل الأساليب المهنية المتعارف عليه في الهيئة القضائية.

ومنذ ذلك التاريخ دخلت مايو في نفق المواجهات مع عدد من القوى المهنية، خاصة بعد أن قصمت عملية تخفيض الجنيه الثانية المعلنة في نوفمبر82، ظهر المواطن وجعلت صعباً على كل الناس مقابلة متطلبات الحياة الأساسية. وكان ذلك التخفيض قد جاء في ذكري التخفيض السابق له والذي تم نوفمبر ,81 وهكذا فإن المواطن ـ قبل أن يستوعب آثار الضربة السابقة ـ عاجلته الحكومة بضربة جديدة بعد عام واحد.

في مثل تلك الظروف جاء إعـلان الشريعة التي عرفت في أدب بعض الجـماعات السياسية بقوانين سبتمبر، في سبـتمبر ,83 ولم يكن إعلان القوانين مفاجئاً للقوى السياسيـة فحسب، بل كان مفاجـئاً لأكثر الناس التصاقاً بسن القـوانين أو تنفيذها. فلا الجـمعيـة التأسـيسيـة ولا رئيسـها، ولا لجان الشـؤون القانونيـة في مجلس الوزراء، ولا رئيس القـضاء، ولا النـائب العام، ولا القـانونيين بديوان النائب العـام كانوا على دراية بهذا الأمر.

أصبح الصبح على السودان وقد تبدلت مرجعيته القانونية تماماً. وأصبح الصبح على الناس في السودان وقـد وجدوا أنفسـهم مشغولين بغـير أمر القوت، فـإعلان القوانين الشرعـية أخذ الناس على غرة وشغل بالهم وملأ وقـتهم. وقد لمس الناس تغيـراً في الحال الراكد، فلقد تـغير الخطاب السيـاسي الوطني بين ليلة وصبحـها، وتبدلت الأولويات في الساحـة السياسية. ودخل الـدين الذي كان حتى الأمس على الأطراف ـ إلى قلب حركة الفعل السياسي.

وانشـغل الناس لبعض الزمـان بذلك الأمـر، إلا أن حالهم المائل لم يلبث أن عـاد يستحوذ على الاهتمام. فمن بعد أن أفرغ نميري ووزراؤه ومحافظوه قنينات الخمر الغالي والرخيص في جـوف النيل قريبا من الفندق الكبير، انفض السـامر من حول تلك القوانين، خـاصة وأنها قد صـارت حقيـقة واقعة لا مـراء من قبولها والتـعامل معـها. ومن ثم فـقد اسـتمرت مـغالبـة المواطنين لسوء الحـال ومجـاهدات تحسين الأحوال، فأعلن أساتذة الجامعة إضراباً يستهدف توفير العيش الكر يم لهم، وانتظم في صـفوف المطالبين بتـحسين الحـال أطباء السـودان. وقد جـاءت مواقف نقـابة الأطباء إثر مـحادثات طويلة بين النقابة ووزير الصـحة ـ بروفيسـور على فضل ـ حيث قدم الأطـباء في مذكرتهم المكتـوبة وفي مشافهـتم مع الوزير عدة مطالب في أولها تحسين أوضاع المستشفيات وتوفير الدواء، إضافة إلى تحين مرتبات الأطباء.

وقد أصر الأطباء على تنفيذ استقالات جماعية تبدأ في 24 مارس 83 إن لم تنفذ المطالب. وقـد جرت محـادثات ماراثونيـة كان جـهاز أمن الدولة طرفـاً فيـها ـ في

محاولة لإثناء الأطباء، ثم في مرحلة لاحقة لكسر وحدة صفهم. وقد فشلت محاولة أخرى قام بها اللواء محمد الباقـر أحمد النائب الأول الأسبق ـ رغم مرضه وابتعاده الطويل عن ساحـة الأحداث. في هذه الأثناء أيضاً دخل قطاع مـهندسي المياه دائرة الضوء حيث دخل مهندسو المياه في العـاصمة في إضراب أضاف هو الآخر ضربة جديدة إلى جسد مايو الذي أخذت تلاحقه الضربات من كل اتجاه.

كادت أزمـة الأطباء أن تقـود إلى كارثة. خـاصة عندما أعـلنت منظمة الصـحة العالميـة عزمـها على إعلان السـودان منطقة خطرة ينبـغي الابتعـاد عنها. وزاد من تأجج النيران إعلان مـهندسي السودان العزم على الدخول في إضراب مـفتوح. أما طلاب جامـعة الخـرطوم فإنهم بدأوا بحث الأحـوال في اجتـماعـات مكثفـة لاتحاد الطلاب تمهيداً لاتخاذ موقف.

في ظل تلك الظروف المدلهـمة، وفي منتصف نهـار الثامن والعـشرين من أبريل 84، هرعنا نحن ـ معـشر قيادات العمل الـصحفي والإعلامي ـ كمـا كنا نسمى في الأدب المايوي ـ إلى مكتب وزير الثقـافة والإعلام، إثر دعوة تلفونيـة عاجلة تلقيناها من الوزير. في وزارة الإعـلام فوجـئنا جمـيعـاً بتـواجد الرئيس نميـري في مكتب الوزير، حيث تحدث إلينا وأخطرنا بأنه سيوجه بياناً هاماً مساء ذلك اليوم. وقال إنه قام بدعـوتنا لكي يهيئنا لذلك الخطاب الخطيـر، لأنه يريد من الأجهزة الإعلامـية أن تكون عوناً له في هذه المهمة الخطيرة التي ينتـويها. وقال الرئيس يومها، إن المرحلة القـادمة مـرحلة تتطلب أن يتكاتف الجـميع مـعه، وأن الإعـلام أول المطلوبين لذلك التكاتف.

ثم توجه نميري نحو الأخ مـحمد سليمان ـ مدير الإذاعة وقـتها ـ ، طالباً منه أن يتم تقديم خطابه بعد بث عدد من المارشات العسكرية!!!

وقد تأكد لنا في تلك اللحظة أن نميري على وشك الانقلاب.. على نفسه!

فقـد كان الأمر الجلل الذي أعـلنه نميري هو حالة الطوارئ، والـتي كانت بالحق

انقلاباً على كل واقع. فلقد جاءت مع الطوارئ محاكم العدالة الناجزة، وجاءت معها محاكم الطوارئ ، وجاء معها الكشف اليومي في أجهزة الإعلام لعورات الناس: المحكومين بالجلد والسجن لحيازة الخمر، شرباً لها أو فوحاً لرائحتها من الفم.

ثم جاءت مع الطوارئ تهمة بدعة، لم يسمع بها الشارع من قبل، هي تهمة "الشروع في الزنا" . وهي تهمة بدعة بكل ما أثارت من سوالب في النفوس، وبكل ما زرعته في الناس من رعب وخوف.

ثم جاءت في خضم الطوارئ تلك المأساة الأكبر، مأساة إعدام الشيخ الطاعن في السن محمود محمد طه. وهي مأساة ألجمت شعب السودان وعقدت لسانه عن الكلام.

ولقد كان كل ذلك بالقطع كان انقلاباً على الذات، بل كان كل ذلك بالقطع اتجاها حثيثاً لخطى مايو على طريق النهاية.

□□□

7

طائرة ضربت الخرطوم..
واليهود عبروها

□□

○ ضربت طائرة أنتينوف ليبية الإذاعة
ظناً أنها إذاعة ليبيا الحرة

○ الهدندوة كشفوا أمر الطائرات الغريبة
في مطار أركويت

○ مطار كيرساقو صار مهبطاً لطيران
يهرب يهود الفلاشا

يعرف السودانيين أن نميري ومبارك درجا على تبادل الزيارات الدورية فيما بينهما في إطار التكامل السياسي بين البلدين. وفي عام 84، وبعد انتهاء إحدى الزيارات التي قام خلالها نميري بالالتقاء بحسني مبارك في شرم الشيخ، قفلت الطائرة السودانية عائدة. إلا أن الصحفيين المرافقين لنميري في تلك الطائرة فوجئوا بعد إغلاق أبوابها، بأنها لن تتوجه إلى الخرطوم، وإنما ستهبط في بورتسودان حيث سيقضي الرئيس ليلة في المدينة.

كان الأمر مفاجئاً لنا ـ نحن رؤساء تحرير الصحف ـ الذين أصبح محتماً علينا أن نلازم رحلات الرئيس الخارجية كجزء من الوفد الرسمي. فقد أعددنا أنفسنا لتسويد الصفحات الأولى من الصحف الثلاثة الصادرة صباح اليوم التالي بأخبار لقاء القاهرة ومباحثات نميري ومبارك، ولم يخطرنا أحد ـ من أصدقائنا رجال المراسم ـ بهذه الساق من الرحلة.

لهذا فقد تأهبنا لأمر مهم وخبر خطير يغير ملامح صفحاتنا الاولى في الصحف الثلاثة. ولكن حين وصلنا بورتسودان، وسمعنا ما سمعنا، أيقنا أن الامر أخطر بكثير من أن يسود صحف اليوم التالي. فقد كان الأمر أمراً يتعلق بالأمن القومي ويقع في إطار ما يمكن وصفه بأنه بالغ السرية والخطورة.

طائرات غريبة تهبط في أركويت

ما الذي حدث في منطقة البحر الأحمر في تلك الأيام؟ وما الذي دفع نميري للتوجه العاجل والمفاجئ إلى بورتسودان؟

أطراف القصة التي تجمعت لدينا من مختلف المصادر التي "استحلبنا" منها المعلومات في مبنى قصر الضيافة في بورتسودان أشارت إلى الآتي.

درج أحد أفراد جهاز الأمن من أبناء البجا، الذي ينتمي إلى أسرة تقطن في المناطق المحيطة بقرية أركويت، على زيارة أهله في جبال اركويت على فترات متقطعة. عند آخر زيارة لهم، سأله أهله "عن هؤلاء الذين ترسلهم الحكومة بالطائرات ليلاً إلى الخارج؟" وحين استفسر مستغرباً، أخطره أهله بأنهم يشاهدون هذه الأيام طائرات تهبط ليلاً في مطار كرساقو (أحد المطارات البديلة المعدة منذ الحرب العالمية الثانية)، ثم يشاهدون عشرات من الناس يهبطون من عربات ويدخلون الطائرة قبل أن تقلع. وحينما سأل رجل الأمن أهله كيف تهبط طائرة في مطار غير مضاء ليلا، أخبروه بأن عربة صغيرة تصل المنطقة قبل وصول الطائرة وتقوم بإضاءة الممرات بمصابيحها الأمامية لتهبط الطائرة.

استعجل رجل الأمن عودته إلى بورتسودان ليخطر قيادة جهاز الأمن بما سمعه من أهله. ومن ثم فقد انشغلت الأجهزة الرسمية في بورتسودان والإقليم بما نقله لهم الجندي البجاوي أيما انشغال. وقامت على الفور بإخطار الخرطوم بالأمر.

الذي حدث من بعد ذلك هو أن الجهات العسكرية والأمنية في الإقليم تحسبت للأمر، فبعثت بقوة من الوحدات المقاتلة توجهت من جبيت إلى منطقة كرساقو بأركويت وبقيت تحرسها لعدة ليال، دون أن تظهر الطائرة مرة أخرى. وبعد عدة أيام من الانتظار حضرت الطائرة وحلقت حول المكان في انتظار إضاءة الممر على النحو الذي اعتادت عليه كل مرة. وقد تأهب الجنود للتعامل معها عند هبوطها، إلا أن قائد الطائرة أحس بأن شيئاً ما قد حدث، فعاد أدراجه دون أن يهبط.

أثارت الطائرة الغريبة في سماء أركويت كثيرا من الأقاويل والتفسيرات والتأويلات. وقد انصب جزء من تلك التفسيرات حول اتجاه المعارضة نحو العمل المسلح. وقد قيل يومها إن المعارضة تعاونها ليبيا وإثيوبيا ترسل أسلحة وعتاداً

ثقيلا. وقيل أيضاً أن ركاب الطائرة هم أفراد يتم تهريبهم للتدريب في معسكرات للمعارضة في إثيوبيا وأن العملية تشارك فيها إثيوبيا وليبيا. كما قيل أيضا أن مجموعات من عناصر المعارضة يتم إنزالها في داخل البلاد عن طريق الطائرات.

ولقد كانت رحلة نميري المفاجئة لبورتسودان ـ واجتماعه العاجل بالمسؤولين في المنطقة تدور حول هذا الأمر. ولكنا لم نتمكن من معرفة ما دار بين الرئيس وبين الذين اجتمعوا إليه من مسئولي الأمن في منطقة البحر الأحمر العسكرية. فقد كان الأمر مقتصرا على الحاكم ـ حامد علي شاش ـ والمسئولين العسكريين، دون السياسيين المتواجدين مع نميري. ومن ثم غلب هذا الطابع على نتائج الاجتماع أيضاً، فلم يصرح أحد حوله.

ولم يدر بخلد أحد من الذين سمعوا بطرف القصة التي رويناها ، أنه يستمع إلى تفاصيل واحدة من أجرأ عمليات الموساد في دولة عربية. فالقصة كانت أشبه في بعض جوانبها برواية رأفت الهجان. فما سمعنا به في تلك الليلة في قصر الضيافة بورتسودان هو طرف من "عملية موسى" (Operation Moses) الشهيرة التي انكشف الستار عنها في عام 85,

وهذا الجزء من العملية جاء في كتاب روى تفاصيل ما جرى في المنطقة واشتهر باسم (عن طريق الخدعة) (By Way of Deception). وقد لخص الزميلان هاشم أبورنات ومحمد عبد العزيز القصة وملابسات ما جرى فيها في كتابهما الشهير عن جهاز أمن السودان والذي نشر في لندن عام 93.

ولعل الشاهد في الرواية أنها كانت بداية عمليات ترحيل الفلاشا التي ملأت أسماع الدنيا عام 1985, فقد جاء في رواية القصة أن منتجع عروس السياحي تم استعماله من قبل الإسرائيليين في عملية أشبه ما تكون بعمليات جيمس بوند. فقد ظلت المخابرات الإسرائيلية تقوم بترحيل اليهود الفلاشا عبر طائرات تهبط وتقلع من مطار كرساقو، وعبر زوارق تعبر عرض البحر الأحمر من شواطئ السودان وحتى خليج العقبة.

ولا شك أن الجزء الثاني من عـملية موسى قد وجد إضاءة كاملـة في الصحافة الإقليميـة والدولية. ولسنا بصدد رواية ذلك الجـزء الذي استمع إلى تفاصـيله كافة أبناء السودان في محاكمات ما بعد مايو.

طائرة تضرب الخرطوم

في الفلكلور الشـعبي السـوداني أغنية شهـيرة تتناول كلمـاتها أحـداث الحرب العالمية الثـانية، فتصور واقعـة إرسال قوات المحور لطائرة حربية بقـصد أن تفرغ قنابلها على الخرطوم، فأخطأتها وأصابت حمار بائعة اللبن، كلثوم.

مثل الذي حدث لكلثـوم وحيوانها المسكين حدث في عـام 1984، ومايو تعايش عدها التنازلي. ورغم أن كثيراً من وقائع ذلك الحـدث قد تمت تغطيته في حينها، إلا أننا نحـاول هنا سـرد تلك الأحـداث من زاوية مـختلفـة، وربما ببـعض المعلومـات الجديدة.

صباح الجمـعة السادس عشر من مارس 1984، كانـت معظم وحدات الجيش في استـرخاء تام. فلم تكـن هناك أية معلومـات عن أعمـال عدائية وشـيكة في السـاحة الداخلية، إلا في الجنوب. وبما أن أعمال الطيران في الجنوب كانت في ازدياد في ذلك الوقت، بعد أن تحولت المواجهة مع الأنيانيا2 إلى مـواجهة مع الجيش الشعبي لتحري السـودان، فإن سـلاح الطيـران قام بتـوزيع عـدد من طائراته في مـواقع تمكنه من تحريكهـا حسب متطـلبات الموقف العسكري في الجنـوب، إضافة إلى التـحسب لأية احتمالات عـدائية خارجية خـاصة من إثيوبيا. فقد قـام سلاح الطيران بوضـع طائرة مقاتلة من طراز ميج في الأبيض بينما وضـع أخرى، ومعها عدد من طائرات التدريب، في مدينة بورتسودان لتكون ـ في ظاهرها ـ نواة لمعهد تدريب الطيران العسكري. أما بقية الطائرات العاملة فقد ظلت تحت سيطرة قيادة سلاح الطيران في وادي سيدنا.

منتصف نهـار الجمعـة المشهود، فـوجئ رواد سوق الموردة بأمـدرمان بطائرة ضخـمة الحجم، غـريبة المنظر على العين السـودانية، فوجـئوا بها وهـي تطير على

مستوى منخفض للغاية سمح برؤية بابها الخلفي المفتوح، بل وبرؤية حركة من كان بداخلها.

كانت الطائرة قادمة من الاتجاه الغربي وتطير محازية للنيل في اتجاه الشرق. في زمن وجيز كانت منطقة الإذاعة تشهد انفجارات مدوية، إذ ألقت الطائرة بعدد قليل من القنابل تجاه الإذاعة، مستهدفة، فيما يبدو، الاستوديوهات الجديدة التي كانت قد دخلت العمل منذ فترة قصيرة. وبعد أن أفرغت قنابلها، قفلت عائدة في اتجاه الشرق أولا، ثم انعطفت يساراً حتى أكملت دورة أخذتها في الاتجاه الذي أتت منه.

بعد أن انجلى الغبار الكثيف الذي أثاره إلقاء القنابل، اتضح أن الضحايا كانت أسوار بضع منازل تحيط بالمنطقة، بما فيها منزل السيد الصادق المهدي.. إضافة إلى بعض التلف في استوديوهات الإذاعة. ولكن الطائرة في الواقع لم تقصف الإذاعة أو المباني المحيطة بها، بل قصفت قلب الطمأنينة في مايو. كما أنها قصفت قلب الجاهزية العسكرية للجيش، خاصة بعد أن ثبت ـ لاحقاً ـ أن الطائرة التي هاجمت السودان في قلبه، عبرت حدوداً طويلة، وقطعت مئات الكيلومترات داخل الأجواء السِودانية، وأنها عبرت ثلاثة أقاليم الشمالي ودارفور وكردفان ـ قبل أن تصل الخرطوم. ثم قفلت راجعة نفس المسافة وبذات مسار الطيران الذي جاءت به.

ما الذي حدث من بعد أن قصفت الطائرة الإذاعة؟ وكيف كان رد فعل الدولة على ذلك؟

أول جهة التفتت إليها الأنظار الرسمية هي احتمال استعمال طائرات السلاح الجوي السوداني في العملية. فقد كان الظن في أوله أن سلاح الطيران ـ أو أفراد من سلاح الطيران يقومون بعمل معاد. وعندما تأكد للقيادة العامة أن طائرات وادي سيدنا لم تتحرك من مكانها، وأن طائرة الميج الموجودة في الأبيض لم تغادر موقعها، اتجه الاشتباه نحو الجيران. ورغم أن حدة الخلاف مع نظام منقستو كانت

في قمتها تلك الفترة، إلا أن الكل استبعدوا إثيوبيا لمعرفتهم أن إثيوبيا لا تملك طائرة قادرة على عبور مسافة بعيدة كالتي بين الخرطوم وحدود إثيوبيا.

من بعد قصف الطائرة ومغادرتها، ظلت الأجهزة السياسية والإعلامية تبحث عن معلومات لم تكن الأجهزة العسكرية تملك كثيراً منها.

كان السؤال من أين جاءت الطائرة؟ وما هو الغرض؟

وكان واضحاً أن أجهزة الرادار السودانية عاجزة عن رصد مثل ذلك الجسم الضخم العابر لمئات الكيلومترات، كما كان واضحاً أن التأهب للصد دون مستوى اليقظة.

صمت الجهات العسكرية استمر لأكثر من ساعة بعد الهجوم، بينما تلهف المواطنون لمعرفة ما جرى. مع غياب المعلومات الدقيقة اتفق المسؤولون في الأجهزة العسكرية العليا على صدور بيان من القيادة العامة يشير إلى أن الطائرة مجهولة الهوية من نوع الطائرة توبولوف الروسية.

مساء ذلك اليوم عندما عاد نميري إلى الخرطوم وأدلى بتصريحات أكد فيها أن الطائرة ليبية، وأنها استهدفت تخريب الإذاعة. وكانت معلومات نميري عن هوية الطائرات قد استندت إلى معلومات موثقة بصور الأقمار الصناعية زودت بها المخابرات الأمريكية وضحت إقلاع الطائرة من مطار الكفرة وعودتها إليه بعد ذلك.

ما الذي استهدفته ليبيا ـ إذن ـ من عملية قصف الإذاعة إذن؟

كان الهدف الأساسي هو إسكات صوت المعارضة الليبية جبهة الإنقاذ الوطني الليبية التي تزعمها الدكتور محمد يوسف المقريف. وكانت تلك الجبهة تملك إذاعة قوية بدأت في البث من السودان في أعقاب احتضان السودان لأعمال المعارضة الليبية كرد على دور ليبيا في دعم ومساندة المعارضة السودانية. وقد مدت المخابرات الأمريكية منظمة المقريف بالدعم المالي والفني اللازم، ومن بينه معدات إرسال إذاعي متطورة، يمكن التحكم في اتجاه البث فيها من خلال هوائيات خاصة توجه نحو المنطقة التي يراد أن يصلها الإرسال.

قام السودان بتركيب معدات تلك الإذاعة في منطقة بعيدة عن أعين وآذان عامة الناس، وقد اختيرت منطقة سوبا لذلك الغرض. وبدأ البث الإذاعي إلى ليبيا قوياً وواضحاً في كل أجزاء القطر الليبي، بينما لم يكن سكان الخرطوم يسمعون بث تلك الإذاعة بسبب اتجاه الهوائيات الخاصة بها. ويبدو أن إذاعة صوت ليبيا الحرة أزعجت القذافي كثيراً إذ كانت أول صوت معارض يصل أسماع المواطنين الليبيين بهذه القوة والوضوح.

وبقية القصة معروفة بتداعي الأحداث. فقد أرادت ليبيا إسكات هذا الصوت بكل ما أوتيت من قدرة، فبعثت بمن يستكشف أمر الإذاعة، أولاً ثم بعثت بالطائرة والقنابل ثانية.

ولا شك أن ليبيا فوجئت نهار الجمعة ذلك حينما جاء صوت إذاعة ليبيا الحرة بذات القوة والوضوح بعد أقل من ثلاثة ساعات من إلغاء الطائرة قنابلها في الخرطوم. فقد بدا واضحاً أن الخرطوم وإذاعتها لم تصابا بأي أذى.

الشاهد في الروايتين السابقتين هو أنهما شكلتا علامتين من علامات النهاية لمايو. فالأولى كانت عنواناً لما وصل إليه حال الإختراق الأمني للبلاد، إذ يشير ما كتب عن هذه العملية إلى أن الأجهزة الأمنية ـ على ـ اختلافها وتعددها ـ لم تكن على معرفة بما كان يجري في منتجع عروس السياحي القريب من بورتسودان والذي استأجره عملاء المخابرات الإسرائيلية وعملوا تحته كستار لعملية ترحيل اليهود. كما يشير من ناحية أخرى إلى مدى إبحار مايو في لجج التعامل مع مخابرات أجنبية إلى حدود التغاضي عن الأصول والثوابت.

أما الثانية فقد نمت عن مدي ما وصل إليه أمر الحراسة لأجواء السودان، بل ومدى ما وصل ليه حال الحماة المطلوب منهم دوام اليقظة والتأهب.

وكانت الحادثتان ثيرمومتراً آخر لاتجاه أمر مايو نحو النهاية.

□□□

صراع النهاية:

الحفر بالإبرة.. والدفن بالكوريق!

□□

○ صراع بين المصالحِين والمصالحَين

والقصر والجهازين السياسي والتنفيذي

○ القادمون تحت عباءة الشريعة

تصارعوا مع القصر والأمن..

○ نعى ديفيد أوتاوي مايو في مقال

بالواشنطن بوست وتداولت الخرطوم تقرير

مخابرات غربية عن نهاية مايو

في نوفمبر عام 1984 كانت مايو قد بلغت مرحلة الخريف السياسي، ولم يبق من عمرها إلا بضعة شهور. في تلك الأيام كان جورج بوش قد زار الخرطوم زيارته الأخيرة كصديق للنميري وكنائب للرئيس ريقان. وفي تلك الفترة كانت آثار محاكم الطوارئ لا تزال عالقة في الأفق، وفيها كانت عمليات ترحيل الفلاشا في أطوار الفعل. وفيها كان الجوع قد فتك ببعض أهل السودان حتى جاءهم جورج بوش "بعيش ريقان".

في تلك الظروف نشرت صحيفة الواشنطن بوست خبراً تحليلياً مطولا امتد من صفحتها الأولى إلى عدد من أعمدة صفحاتها الداخلية. كتب ذلك الخبر الصحفي الشهير ديفيد أوتاوي، الذي كان وقتها مديراً لمكتب البوست في القاهرة. وقد جاء التحليل المطول مستنداً على معلومات دقيقة يجزم قارئها ـ والعالم بواقع السياسة السودانية، أن كاتبها استند على معلومات مخابراتية سمحت له بالإطلاع على أو أمدته بمعلومات لا توجد إلا في وثائق.

كتب ديفيد أوتاوي يقول إن الحال في السودان وصل مرحلة لم تجد معها الإدارة الأمريكية الصديقة لجعفر نميري إلا أن تعبر عن يأسها التام من النظام في السودان. وقال أوتاوي يومها إن مسئولي المخابرات الأمريكية يقولون إن إمريكا رفعت الآن يدها عن نظام السودان تماماً، وأنه لم يعد يهمها إن ذهب النظام أو بقي.

وقال أوتاوي في مقاله ذلك إنه استطلع آراء عدد من مسئولي إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وعدد من رجال الخارجية ومسئولي السي آي إيه ورجال

الكونقرس المـهتمين بالشـأن الأفريقي عـامة، وقد أبدوا له جـميـعهم قلقـهم من اتجاه الأحداث في السودان، خـاصة جنوب السودان، الذي كانت تتـأرجح المواقف الأمريكية حوله في ذلك الوقت بسبب ما كان معروفا من اتجاهات ماركسية لحركة قرنق.

●●●

في تاريخ ليس ببعيد من نوفمبر 1984، كانت الصفوة السياسية في الخرطوم تتبـادل وثيقـة تحليلية تتناول الأوضـاع في السودان تسـربت إلى الأيدي في تلك الظروف السياسية المدلهمة التي كان يعيش فيها السودان. كانت الوثيقة فيما بدا من أسلوبهـا ومحتـواها عبـارة عن تقرير تقـييـمي للأوضاع في السـودان في شكل مايعرف بسناريو أسوأ الاحتمالات (worst case scenario). وبدا التقرير أشبه ما يكون بوثيـقة مسـتخـرجة من تقـارير مكتب مخـابرات في إحدى السـفارات في الخرطوم. ولم يكن صـعباً على الذي يقرأ الوثيقـة أن يقدر أنها خارجـة من سفارة واحدة من دولتين: إما بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

و لا يمكن أن يقال أن التـقرير ذلك قد سـرق من مكاتب السفارة الأمـريكية أو البـريطانية فـي الخرطوم، وهمـا السـفارتان ذات السـمـعة الأعلى في هذا المجـال المخابراتي، أو أنه تسـرب من داخلها دون علمهـا. فذلك مستـحيل بالقطع. إن الظن الغالب هو أ ن التقـرير قد سرب عن قصد وعمد من قـبل المسؤولين في واحدة من تلك السفارتين.

أما التـقرير نفسـه، فقد حوى تحليـلاً دقيقـاً لواقع الحال ، مشـيراً إلى تداعي الأحداث في اتجاه النهايـة لمايو، واضعا عددا من البدائل المحتملـة لما بعد مايو. وقد شملت تلك البدائل، من بين مـا شملت إمكانية انقلاب راديكالي يحمل شـخصية من نمط القذافي إلى كرسي الحكم، احتمال قيـام نظام شعبي يحمل الصادق المهدي إلى الحكم، إضافـة إلى احتمـال قيام شكل من أشكـال الفوضى إذا ما لم تتـمكن قوى محددة من السيطرة على البلاد.

وركز ذلك التقرير على احتمال وارد، هو احتمال جر البلاد والمنطقة من حولها إلى أتون الراديكالية السياسية التي كانت تحيط بها: ليبيا والقذافي من جهة، منقستو وإثيوبيا من جهة أخرى. وقد بدا التقرير كجزء من أعمال التنبؤ باتجاه الرياح في منطقة القرن والشمال الإفريقي في تلك السنوات السابقة بقليل على سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية عصر القطبية الدولية.

أجمع ذلك التقرير على أن كل محاولات الإصلاح لمايو قد وصلت إلى طريق مسدود. وقال إن ما تبقى هو فقط البحث عن بديل مناسب. وكاد التقرير أن يوحي بأن الخلاص إنما هو في الجيش، ومن غريب الصدف أن ذلك التقرير عبر بوابة القيادة العامة وصل إلى بعض الأيدي فيها وفي غيرها من المواقع العسكرية، حيث جرى تداوله بين عدد من الضباط ذوي الرتب الوسيطة، رتب المقدم والعقيد.

●●●

لم يكن مقال ديفيد أوتاوي الذي ذكرناه في بداية المقال تحليلاً سياسياً عادياً لمراسل متواجد في منطقة بعينها. فلم تكن أحداث السودان وقتها ـ رغم أهميتها ـ أحداثاً ساخنة من النوع الذي يتطلب تحليلاً مباشراً ومطولاً. ولم تتعود الصحيفة على أن تفرد مثل هذه المساحة لبلدان العالم الثالث إلا في حالات نادرة تكون فيها سخونة الأحداث هي المبرر لذلك التخصيص.

يمكن القول إذن، أن ذلك التحليل كان رسالة سياسية مستندة على عمل استخباري متسق مع العمل الصحفيإذ يبدو أن الإدارة الأمريكية كانت ترسل إشارات واضحة عن استعدادها للتنازل عن واحد من حلفائها المقربين. ولم يتسرب التقرير الذي ذكرناه من أضابير واحدة من السفارتين الأهم في الخرطوم في إطار عمل صحفي من قبيل صحافة التحري investigative reporting الذي ينتهجه الصحفيون الغربيون ويبيحون لأنفسهم فيه سرقة الوثائق والتجسس على السياسيين ورجال الدولة. بل لابد أن ذلك التقرير تعمد مسربوه ـ من داخل السفارات ـ أن يصل إلى الأيدي التي وصل إليها.

شهدت عدد من المواقع في نظام مايو، منذ عام 1983، تصاعد حدة الصراع بين الجماعات والفئات المشاركة في حكم مايو. فقد رأينا ما حدث في الاتحاد الاشتراكي منذ أن دخله الصادق المهدي وحسن الترابي وأحمد الميرغني. إذ اشتدت حدة الصراع حتى أنها ابتلعت في جوفها عدداً من المميزين في مسار التنظيم: خليفة خوجلي، ومكاوي عوض المكاوي، ومصطفى عبادي ثم مهدي مصطفي الهادي، وأخيراً أبو القاسم محمد إبراهيم.

ثم رأينا الصادق المهدي يرحل بعد أن ضاق وعاء التنظيم عن استيعاب تطلعاته وتوجهاته. وقد قدم الصادق استقالة مسببة، تركزت على موقف نميري من رحلة السادات إلى القدس. وبقي "في قلب" التنظيم السياسي الاتحاد الاشتراكي جماعة الإخوان، فبقي أحمد عبد الرحمن محمد وياسين عمر الإمام. بينما هزم المصالحُون المصالِح حسن الترابي في انتخابات اللجنة المركزية فرفعه إليها نميري بالاختيار.

ثم كان هناك موضع صراع آخر بين مجلس الشعب من جهة، والجهاز التنفيذي، ثم مستشارية القصر من جهتين أخريين. ففي الوقت الذي اعتبرت رئاسة مجلس الشعب نفسها الراعية لمسرى العلاقات المصرية السودانية، ولجهود التكامل المصري السوداني، كانت جماعة المصالحين من الإخوان وبعض أقطاب الأمة يعبرون عن حساسية تاريخية تجاه التعامل الوثيق مع مصر والمصريين. ومن ثم فقد ظل عز الدين السيد - رئيس مجلس الشعب والراعي الحريص على مسرى علاقات وادي النيل - يحس بتآمر له ظلال شبيهة بظلال المؤامرات السياسية الحزبية، ولعل ذلك ما يبرر حساسية رئيس المجلس تجاه نقد الصحافة له في تلك الفترة.

وكان أبرز موقعين للصراع في مايو هما الجهاز التنفيذي والقصر. وهو صراع مر بعدة مراحل. ففي البدء كانت رحى الصراع هي مستشارو القصر من ناحية والوزراء التنفيذيون من ناحية. وكانت أسباب ذلك الصراع متعددة، أهمها استحواذ مستشاري القصر على موقع الفاعلية في الفعل السياسي من خلال تأثيرهم المباشر

على قرارات الرئيس. ومن ثم فإن بعض المستشارين ـ اللذين كانوا لفترة من الوقت نواب وزراء أو وزراء دولة ـ كانت لهم قدرة تأثير مباشر على قرارات نميري، كما كان الحال بالنسبة لكل من بهاء الدين محمد إدريس ومحمد محجوب سليمان. وقد وصلت الخلافات بين الوزراء والسياسيين والمستشارين حداً جعل جعفر نميري في مرحلة سابقة يتجه إلى كشف واقع الصراع في جلسة مشتركة لمجلس الوزراء ويحذر من أنه سيقوم بقلب أعاليها أسافلها بإعادة الأمر إلى رحاب الجيش مرة أخرى، وهو ما كان يسميه بإعادة العسكرة. وكانت بوادر تلك العسكرة هي تعيين عبد الماجد حامد خليل، وعمر محمد الطيب في أخطر منصبين في الدولة، ثم تعيين قسم الله رصاص رئيساً مؤقتاً للمجلس التنفيذي العالي ، ثم في وضع العميد عوض مالك في منصب سكرتير اللجنة التي أنيط بها مراجعة العمل السياسي والتنفيذي في الاتحاد الاشتراكي.

وكان هناك صراع الجنوب ـ الجنوب، بين دعاة التقسيم يتزعمهم اللواء جوزيف لاقو، ودعاة التوحيد والتمسك بالدستور والتي تزعمها ابيل أليـر. وكنا قد سردنا تفاصيل ذلك الصراع بما فيه الكفاية وبما لا نرى داعياً لإعادة الحديث حوله، ولكننا نشير هنا إلى أن أقطاب اتفاقية أديس أبابا ومعظم أركانها القوية وجدوا أنفسهم ـ بنهاية عام 84 وحلول 85 ـ في سجون الجنوب والغرب والشرق على حد سواء. ولم يبق إلا أبيل ألير الذي شفعت له مكانته ورزانته، وظل يناضل في سبيل ما آمن به وعمل له.

ثم كان هناك صراع الأمن ـ الجيش الذي تمتد ذيوله إلى تاريخ تكوين الجهاز، حيث ألقت عليه صراعات الشرطة والجيش المعروفة ظلالها. خاصة وأن تكوين الجهاز فيما بعد ذلك ضم عناصر من الشرطة وأخرى من الجيش.

وكان نميري يصرح في كثير من الأحيان بأن واحداً من الاعتبارات التي حدت به إلى تعيين عمر محمد الطيب في جهاز الأمن هو رغبته في وضع حد لتلك الصراعات ذات الجذور التاريخية بين الأمن والجيش، خاصة وأن عمر محمد الطيب وعبد الماجد

حامد خليل كانت تجمعهما صداقة عمر وزمالة سنين طويلة يجسدها إبناهما عمر وعبد الماجد ـ عمر عبد الماجد حامد خليل، وعبد الماجد عمر محمد الطيب.

ورغم هذه الصـداقـة وتلك الرغـبـة من نميـري في إبعاد الـصراع من عـلاقـة الجهـازين، إلا أن الصراع احتـدم وتجسد في أخريات أيام عـبد الماجد في القـيادة العامة. وكانت بعض أسباب الصراع مردها إلى تداخل الأدوار وتشابك الخطوط في قضايا أمن الـثورة والنظام، خاصة فيـما اتصل بما كان يعرف (بالعـمل العسكري المضاد). وقد بانت مظاهر ذلك الصراع بوضوح خلال تلك الأحداث العاصفة ليومي 21 و22 يناير 1983، إذ لم تكن نتائـج الأحداث التي تلت اجتمـاع القيادة العـامة الذي نصح فـيه القـادة العسكريون قـائدهم الأعلى ببـعيـدة عن عيـون ومسـامع وتحركات وتقييم جهاز الأمن ورئيسه.

ثم دبت في مرحلة لاحقة صراعات بين القصر والقصر. بين جناح المنتظرين من المستشارين، وبين تلك الجماعة التي دخلت القـصر مؤتزرة عباءة الشيخ أبو قرون. وقد كانت أركـان ذلك الصراع متعددة ، إذ شكل فريق القـدامى الذين خبروا دروب القصر ومسالكه صفاً مواجهاً لجماعة الشيوخ، بينما شكلت جماعة الشيخ والأستاذ المحامي صـفاً مواجهـاً للجناح التنفيذي من جـهة، وجناح الأمن من جهـة ثانية، ثم جناح قدامي مسـتشاري القصر من جـهة ثالثة. أما الجيش فـإنه لم يكن طرفاً في ذلك الصراع في تلك الأيام، فعبـد الماجد حامد خليل صرعته جمـاعة القصر الأولى في تعاون وثيق مع جناح آخر من أجنحـة الصراع في إطار تحالف مرحلي بين تلك الجماعتـين، ومن ثم فإن القيادة الجديدة في الجيش ـ سـوار الذهب ويوسف أحمد يوسف وأبو كدوك ـ كانت عديمة الخبرة في أمـور الصراع السياسي. ومن ثم فقد آثرت أن تغلق على ذاتها بوابة القيادة العامة وتتفرج على الأحداث.

بحلول عام 1983 ودخول عام 1984 دخلت الصراعات في مايو مرحلة المرض المزمن. كان الـصراع داخل جناحي القـصر، ثم بين الجناحين والأجـهزة التنفـيذية

والأمنية ـ كل على حده ـ قد بلغ المدى الذي جعل واحداً من أساطين جناح القصر القديم يردد دوماً: " إذا كان غيرنا يحفر بالكوريق ليدفن بالإبرة، فنحن نحفر بالإبرة وندفن بالكوريق". وكان قوله ذلك كناية عن براعة في حياكة المؤامرة في بطءٍ واثق، ثم الانقضاض السريع والحاسم بعد السقوط!

وقد تعددت مظاهر "الحفر بالكوريق والإبرة" في عامي مايو الأخيرين. رأينا مثلاً مصرع الشيخ بابكر عبدالله أمين عام ديوان الزكاة والضرائب في فترة وجيزة من بعد تعيينه، وذلك بعد أن أخذ الرجل في الإيهام بأن عائدات الطماطم من الزكاة يمكن أن تصل إلى الملايين، مشيراً بذلك إلى إمكانية الاستغناء عن الضرائب في مالية الدولة. وقد جاء سقوط بابكر عبد الله لقلة تجربته في مجال لعبة الصراع، فقد أراد الرجل أن يلعب في أكثر من جناح واحد، فأطاح به الجناحان.

وهناك من مشاهير المصروعين منصور خالد الذي ظل في حد ذاته مركزاً خاصاً من مراكز الصراع. فقد تقلب بين مواقع عدة امتدت بامتداد شارع النيل من الشباب إلى الخارجية ، إلى القصر مستشاراً ثم إلى الاتحاد الاشتراكي مساعداً للأمين العام. وقد صوبت كثير من "إبر وكواريق" المصارعين ضد منصور خالد حتى أخرج من الخارجية ونحى جانباً في الاتحاد الاشتراكي.

وشمل الصراع في بعض جوانبه القصر والأمن. وكان طرفا الصراع في تلك الحالة عمر محمد الطيب من جهة، وشيوخ القصر الجدد من جهة أخرى. ولعل في بعض ما روى الشاهدان محمد عبد العزيز وهاشم أبو رنات في كتابهما ما يشير بوضوح إلى حجم ذلك الصراع، فقد كان الشيوخ "يحفرون" للنائب بكل ما استطاعوا، في الوقت الذي سعى فيه هو إلى الحفر بما استطاع. بيد أن النائب استطاع "تحييد" أحد قطبي الصراع من خلال المدخل الصوفي الجامع بينهما.

وكانت المواجهة بين جناح الشيوخ الجدد وجناح الإخوان ـ المصالحين للنظام في يوليو77 ـ هي المواجهة الأكثر درامية. فليس جديداً أن الترابي وجماعته المصالحة

كانوا على جهل تام بما كان ينتويه نميري فيما يتعلق بإعلان تطبيق قوانين الشريعة في سبتمبر 83، بل فوجئوا بها كما قال الترابي في تصريحات لاحقة فيما بعد الإعلان. ومن ثم فقد ظلت خطوات الترابي وجماعته في هذا الصدد هي خطوات ملاحقة لما كان يقوم به مستشارو القصر، رغم أن الترابي نفسه أصبح مستشاراً لشؤون ليس له بها صلة ـ شؤون العلاقات الخارجية ـ ولم تكن جماعة شيوخ القصر تخفي أنها تعمدت أن يكون إنفاذ الشريعة بعيدا عن جماعة الإخوان. ولعل ذلك هو الهدف من إبعاد الترابي من ديوان النائب العام إلى موقع مستشارٍ لا يشير بشيء.

وليس هناك حادثة أبلغ على التعبير عن مدى ابتعاد الترابي عن مواقع التأثير على نميري من حادثة الدستور الذي كان نميري على وشك أن يجعله أساساً لدولة الإمامة. فقد توزعت دوائر الخرطوم السياسية في تلك الأيام مسودة الدستور الذي تضمن من بين ما تضمن نصوصاً حول الإمام واختياره ثم خلافة الإمام من بعد موته. كان تداول مسودة ذلك الدستور قد جعل بعض الصحفيين ـ من مثل شخصي الضعيف ـ يهرعون إلى القصر لاستطلاع الحقائق حوله. وفي مكتب العقيد إبراهيم الرشيد، المدير التنفيذي لمكتب الرئيس وقتها، وجد الصحفيون المستشار حسن الترابي وهو يذرع غرفة المكتب جيئة وذهاباً، وهو يتمتم بما ينم عن بعده عن تصديق ما يجري. كان الترابي يتحين الفرصة ليقابل نميري ليحدثه في أمر الدستور الجديد. ولكن يبدو أن نميري كان يستبقي مستشاره في الخارج دون أن يأذن له.

●●●

في سبتمبر 1984 احتفلت البلاد بمرور عام على الشريعة. وقد وجدت جماعة الإخوان المسلمين في تلك الاحتفالات فرصة سانحة لإعادة ما سحب من تحتها من بساط التوجه الديني في الدولة، ومن ثم فقد حرص الإخوان على وجودهم الفعال

في لجان الاحتفالات فأوكلت إليهم ـ باعتبارهم أصحاب تاريخ طيب في التعبئة الجماهيرية ـ مهمة تنظيم مسيرة شعبية تعبر عن الالتفاف الجماهيري العريض حول الثورة وقرارات الشريعة. وقد نجح الإخوان في تسيير مسيرة مذهلة الحجم، وهي المسيرة التي أدخلت بها الجماعة في القاموس السياسي السوداني تعبير "المسيرة المليونية". وهي المسيرة التي جعلت الحاذقين يتساءلون عن المعاني الخفية لمسيرة الإخوان المليونية، وعن قدرة الإخوان التنظيمية مقارنة بالاتحاد الإشتراكي. أما على صعيد الوقائع الأخرى للاحتفال بعام الشريعة، فإن المؤتمر الجامع والندوات الفكرية المصاحبة للإحتفال ضمت عدداً من الشخصيات الإسلامية الإقليمية والعالمية المحسوبة ـ بالعموم أو الخصوص ـ على جماعة الإخوان المسلمين. ومن ثم بدت المناسبة ـ لكثيرين ـ وكأنها مناسبة إخوانية بحتة في قلب انظيم الإتحاد الإشتراكي السوداني!

ولقد تم احتساب هاتين الحقيقتين ـ تسيير المسيرة المليونية وحشد مفكري الإخوان في الخرطوم ـ باعتبارهما المظهر الواضح لعزم وتخطيط جماعة الإخوان المسلمين للسيطرة على النظام. وقد استغل "الحافرون بالإبرة" المناوئون للإخوان المسلمين، استغلوا هاتين الحقيقتين لصب الزيت على نار الشكوك في أغراض الإخوان المسلمين من المصالحة. وهي شكوك عبر عنها الكثيرون وهم يرون "صمود" الإخوان في وجه كافة التداعيات التي كانت تحيط بوجودهم في السلطة، ومن بينها تقليب زعيمهم بين عدد من المناصب حتى فقد فاعليته وحيويته المعروفة، وتجاهل جماعتهم ـ بكل تاريخها في الدعوة الإسلامية ـ في حركة تطبيق الشريعة تخطيطاً وتنفيذاً. ومن ثم فقد حفر الحافرون آخر "إبرة" في حفرة الجماعة متخذين من حماس الجماعة التنظيمي دليلاً على نيتهم المبيتة ضد نميري ومايو.

وقد أفلحوا.

فقد صحا الناس في مارس 85 ونميري قد فارق الجماعة واعتقل زعماءها وطارد أقطابها بعد أن أعلن أنهم إخوان للشياطين وأنهم خططوا لضرب الثورة من

خلال التغلغل في الأجهـزة التشريعية والقضائية والـعسكرية، وأنهم قاموا بتكوين الجماعات المسلحة بهدف الاستيلاء على السلطة.

●●●

عندما كانت شمس مـايو توشك على الغروب جاء إلى الخرطوم المستر شـيستر كروكر ـ مساعد وزير الخارجية لشؤون إفريقـيا وقتها ـ في زيارة اعتبرت حاسمة في تقييم أمـر النظام في السودان. كان مجيء كـروكر في وقت كانت فيـه محاكم الطوارئ على أشـدها في الخرطوم، بينمـا أخذت الحرب في الجنوب منـحىً جديداً بعد أن أضافت الشريعة بعداً دينياً إليها.

التقي كروكر بنميـري ومعاونيه، والتقى بعمر محمد الطيب ومـعاونيه، واستمع إلى تقييم المسـئولين في السفارة الأمريكية لواقع الحـال في السودان، ومن ثم عاد إلى بلاده، بتقويم نهائي ملخصه: لا أمل في صلاح الحال في السودان.

وكانت رحـلة كروكر تـلك ـ حسب ما نمـلك من معلومـات ـ هي الحاسـمة في موقف الولايات المتحدة من نميري. فقد قيل أن كروكر جاء يبحث عن بدائل. كما أنه جاء يبحث عن مـوافقة على ترحيل اللاجئين الإثيوبيين ـ يهـود الفلاشا ـ عن طريق الخرطوم.

بعد تلك الرحلة نشرت الواشنطن بوست ـ ذات الصلة الوثـيقة بمكمن المعلومات في السي آي إيه ـ نشرت مقالها الشهير الذي أشرنا إليه في بداية هذا المقال.

بعد ذلك بشـهرين وفي خضم مـا تناثر من معلومـات حول مجـاعة طاحنة في السودان وإثيـوبيا ـ جـاءت زيارة نائب الرئيس الأمريكي جـورج بوش للخرطوم، والتي غُلِّفَتْ فـي ظاهرها برغـبـة أمريـكا في إغـاثة النازحين الذين تحلقـوا حـول الخرطوم واللاجئين الذين عبروا من إثيوبيا واستقروا في كسلا.

جاء بوش إلى الخرطوم وصـورته أجهزة الإعلام في مشاهد معـبرة وهو يقدم الإغاثة ويتفقـد أحوال اللاجئين والنازحين. ولم تكن تلك هي مهمة بوش الحقـيقية.

كانت مهمته الأساسية توجيه رسالة الإدارة الأمريكية الأخيرة إلى نميري، أن هذا أو الطوفان.

أفـرزت رحلة بوش إلى الخرطـوم أكثـر من نتلج، أهمـها كـان خروج الإخـوان لمسلمين من عبـاءة مايو والزج بهم في السجون، كـما كان منها مـضي نميري على طريق التراجع ما أمكن عن فـرض التقسيم على الجنوبيين وفرض الشـريعة عليهم. وكان نمـيري قد أوقـف العمل بالطوارئ وألغي مـحاكم الطوارئ قـبل ذلك بفـترة، وأعلن عن عدد من الخطوات التي اعتبرت ذات أثر إيجابي.

●●●

بحلول عام 85 كانت أحداث عامي 83 و84 قد اختمرت عجينتها، وأكملت دورة تفاعلها.

كانت الـسياسـات الاقتـصادية المسـتندة على وصفـات البنك الدولي قـد أخذت الجنيه الوطني في رحلتين للتخفيـض خلفتا آثاراً بائنة على الأسواق والناس. وكان الجوع قد تمكن من أهل السودان فنزح أهل غربه إلى ضـواحى أمدرمان. وأصبحت "المويلح" هي التعبير الرمزى عن الجوع والمجاعة.

وكانت جماعات الفلاشا قد تهجـرت عبر شرقه أولا، ثم عبر مطار الخرطوم في العمليات الشهيرة التي تداولتها محاكمات الفلاشا في الخرطوم.

وكانـت محـاكم الطوارئ قد أفـرزت في الناس هلعاً وخـوفاً في أول الأمـر، ثم حيرة وغضباً مكبوتاً فيما بعد ذلك.

وكـانت صـدمة الانتـقـال من واقع الوحـدة والسـلام والوئام، إلى واقع الموت والاقتتال في الجنوب، قد أفرزت خيبة أمل لأهل الجنوب والشمال على حد سواء.

ثم كانت مأساة إعدام مـحمود محمد طه والتي تحول الذهول فـيها إلى حسرة، وأصبحت فيها الحسرة ـ بعد ذلك ـ فعلاً سالباً.

ثم كانت أيام المواجـهة في التنظيم السـياسي من بعض أولئك الذين عـبروا عن واقع الناس.. ضجرا بالغلاء والندرة وانعدام الأساسي.

ثم كانت في انفـجار الشارع الذي لم يطق صـبراً، ولم يعد قادراً على "الثـبات والصمود".

فكان من كل هذا، ما كان..

وكان آخر ما كان.. هي تلك الرحلة الطويلة الطويلة..

وتلك العودة التي لم تكن..

وتلك النهاية التي كانت..

■■■

□ الخاتمة

كاريزما نميري واحادية النظام

في كاريزما نميري

□□

○ جاء نميري من قلب مؤسسة من قيمها طاعة الرئيس، وطلب من الدولة كلما أن تكون كذلك

○ أحداث درامية في يوليو أسهمت في دفع نميري إلى مواقع البطل الشعبي

○ الفن والأدب والصحافة جعلوا من نميري الرئيس القائد، وأب عاج، والقائد الملهم، ودراق المحن

لعل الأنسب لخاتمة هذا الكتاب أن نعالج ـ ما استطعنا ـ قضية نميري كشخصية..وأن نحاول سبر غور التحولات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى علو شخصية نميري وطغيانها على غيرها من الشخصيات. ونؤكد بدءً أننا لا نقصد تحليل شخصية نميري تحليلاً نفسياً قائماً على نظريات علم النفس، فليس ذلك مجال لنا فيه أي باع. ولكنا نريد أن نجري تحليلا سياسياً واجتماعياً يستند على المشاهدة والمعايشة والتقويم. نريد أن نستنبط من الواقع السياسي والاجتماعي الذي كان سائداً ما يعين على تفسير تلك الآحادية التي بدا النظام المايوي وكأنه غارق فيها خلال عقديه إلا قليلاً.

●●●

كان هذا الأمر جانباً من جوانب حديث مستعجل دار بيني وبين الأخ زين العابدين محمدأحمد عبد القادر، بعيداً من السودان، في وقت كانت شمس مايو توشك فيه على الغروب. ففي نهاية يوليو من عام 1984، كنت قد توجهت إلى لوس أنجلوس في رحلة ارتقاء أكاديمي بالذات، حينما التقيت به. وكان زين موجوداً في المدينة التي كانت تشهد نهاية الدورة الأولمبية الشهيرة، حيث التقيت به ثاني يوم وصولي للمدينة وهو يهم بالمغادرة عائداً على السودان.

سألني زين ونحن وقوفاً على درج فندق البونافينشر في قلب لوس أنجيليس: ما هي أخبار القطع والبتر في السودان.

قلت متحسراً: الناس في هلع.. فقد صار الفرد يقول لمج سعد، فقد هلك سعيد.

سألت زين بدوري.. ماذا حدث يا أخ زين لمايو؟ ما الذي قادها إلى هذا المآل.. ما الذي جرى للرئيس؟

قال لي زين، بما عرف عنه من قدرة على صوغ الكلام:

السبب فيما جرى هم بعض مثقفي السودان الذين التفوا حول مايو والرئيس..

سألته: كيف ذلك..؟

قال:

حينما قمنا بالثورة عام 69 كنا شباناً صغاراً قليلي التجربة والمعرفة السياسية، فجمعنا إلينا عدداً من المثقفين والخبراء.. والسياسيين ذوي التجربة..قاصدين أن يكونوا هم القادة ونحن الحماة.. وكانت الكوكبة المختارة تضم من صفوة الناس ومن العلماء والمختصين ما كنا نكن له التقدير والإجلال..

واستطرد زين: صدقني إننا في بعض الأحيان كنا نكاد أن نقف احتراماً وتقديراً لتلك الشخصيات.. تماما كما درجنا أن نفعل في القوات المسلحة مع من هم أكبر رتبة وموقعاً..

وقال زين: ولكننا يا أخي فوجئنا ببعض من كنا نقدرهم ونجلهم تقديراً للعلم والمعرفة عندهم.. إذا ببعض هؤلاء يقفون لنا قبل ن نقف لهم.. وإذا بهم يتسارعون الخطى لكي يفسحوا لنا المجال قبل أن نفسحه لهم... وإذا بهم يكيلون لنا من المدح والثناء على قدراتنا ما كنا نعرف أنه ليس صحيحاً وأنه ليس فينا.. وذكر زين في هذا المقام أحمد سليمان.. قال إنه :إن كان أكثر الناس مدحاً وكان أكثرهم مبالغة في الثناء على القادة والقيادة..

قال زين: وكان بعض أولئك يطنب في المدح والثناء بما يطرب له أي بشر.. خاصة وأن كل إنسان مجبول على حب المدح والثناء..

ثم قال: إنني لاّ اقول أن كل من عمل مع مايو من المثقفين فعل ذلك.. ولكن بعضهم فعل..

●●●

وإلى أن نعود إلى قول زين مرة اخرى، دعنا نحاول فهم ملابسات بروز وتطور الشخصية عند نميري الرئيس منذ وصوله إلى درج الحكم من بعد نجاح مايو في الاستيلاء على السلط. هناك في هذا الصدد عدد من المحطات التاريخية التي يمكن الوقوف عندها ، وهي على النحو التالي:

أولا: إفرازات ونتائج صراع الشيوعيين ومايو، والتي انتهت بانقلاب 19 يوليو الذي رفع رايات الشيوعية الصارخة خلال يومي الانقلاب، بينما زج بنميري - وصحبه - في الحبس. ومن ثم فقد أصبح نميري أيامها الرمز للخلاص من إسار قبضة النظام الشيوعي. ولهذا السبب فإن الهتاف الذي رددته جماعات المقاومين للانقلاب الشيوعي اتخذ من نميري الأسير رمزاً، فكان الهتاف "عائد عائد يا نميري"..هتافاً مجازياً اتخذ من اسم نميري التعبيير عن رفض النظام الجديد.

ثم أن ملابسات خروج نميري من الأسر، وإطلالته الدرامية من على الأسوار على الجماهير جعلت منه بطلاً كسر الطوق وأفلت من الإسار، وبذلك اختلطت الحقيقة بالخيال عند الجماهير، فالشعب الذي أبصر نفسه في لحظات الانقلاب وقد بات - هو وقائده - أسيرين للقبضة الشيوعية، وجد قائده وقد خرج من الأسر في القصر ومن ثم قاد ملحمة الانتصار على العدو - تماماً كما في قصص البطولات الشعبية الرمزية.

ولقد كان لهذا الترميز أثره البليغ في بروز نميري كبطل وزعيم، ثم في نمو شخصيته الكاريزمية، ومن ثم في نمو الآحادية في مايو.

ثانياً: اتجاه فترة ما بعد صراع مايو مع الحزب الشيوعي، نحو الأحادية في القيادة. وقد جاء هذا الاتجاه كرد فعل لما أفرزته تجربة ممارسة القيادة الممتدة - مجلس قيادة الثورة - من خلافات أدت إلى الصراع الذي انتهى إلى محاولة الإنقلاب على رئيس المجلس (نميري) من قبل أعضاء في المجلس أحسوا باتجاه نميري نحو الانفراد بالسلطة. لهذا السبب، فإن قرار مجلس الثورة بحل نفسه

وترشيح نميري لرئاسة الجمهورية، كان نتاج رغبة في تجاوز احتمالات أية صراع شبيه في المستقبل، وعزمٍ على تحقيق الثبات والاستقرار في الحكم. وكان الصراع بين رئيس المجلس وبعض أعضائه قد عكس خطورة التنافس بين المؤسستين السياسية والعسكرية، ففي الوقت الذي تقوم فيه العسكرية على طاعة القائد، فإن مجلس الثورة ـ ومن خلفه تنظيم الضباط الأحرار الذي أضحي مؤسسة سياسية ـ أرادا أن يعمل المجلس بواقع مؤسسات السياسة، خضوعاً لرأي الأغلبية، ونقداً وحواراً قبل اتخاذ القرار. ولما لم يكن ممكناً التوفيق بين أحادية العسكرية وليبرالية السياسة، فقد انتهى الأمر بالصراع إلى حد الاقتتال، ومن ثم كان من رأي بقية المجلس أن لا تظل أبواب الجحيم مفتوحة: فحل المجلس تنظيم الضباط الأحرار ثم حل نفسه، ووحد بين القيادة العسكرية والسياسية في شخص نميري (ولعل هذا هو السبب في إصرار نميري على البقاء في معظم الحالات في قيادة الجهازين السياسي والعسكري).

ثالثاً: نميري جاء من قلب مؤسسة يعتبر الانضباط فيها قيمة، والطاعة فضيلة ، وكلمة (القائد) فيصلا. ونميري ينتمي إلى جيل من العسكريين نشأ في بيئة عسكرية لا تستمزج وسطية "الملكية" وركونهم المستديم إلى معالجة الأمور بما هو أسهل المتاح. ولهذا فقد دخل نميري إلى رحاب السياسة والدولة، وهو يحمل معه قيم وفضائل لم تكن لها ذات المكانة الراسخة في مؤسسات السياسة والدولة. ولقد أوجد هذا الاختلاف في الأفضليات نزعةَ شدةٍ حاول ـ وتمكن ـ من خلالها الرئيس من بسط جزء كبير من تلك القيم على المؤسَسات التي دانت له بحكم رئاسته للدولة. ومن ثم فإن الذين راقبوا مؤسسات الدولة في مايو ـ من قريب أو بعيد ـ أبصروا هذا الميل نحو الشدة العسكرية، والصرامة والحسم، حيث "الرئيس" هو نفسه "القائد"، ومن ثم فسروها دوما باعتبارها طغيانا وتسلطاً وحسب.

و لقد بدت علاقة نميري بتلك المؤسسات ـ أو لعلها كانت بالفعل ـ وكأنها علاقة استبداد وتحكم مكّن الناقدين له ولحكمه من وصفه بحكم الفرد؟

رابعاً: لم تسلم المؤسسات التي أُبتُدِعَتْ لتنقل مايو من إسار الثورية إلى رحاب الشرعية، كما لم يسلم مبتدعو تلك المؤسسات ، من تهمة تعميق نزعة الفردية في الحكم التي سادت في فترة مايو. فلقد انبني النظام السياسي كله على فكرة الجمهورية الرئاسية الشبيهة بالنظام الأمريكي مع تعديلات تتناسب والواقع الثقافي والاجتماعي السوداني. ورغم أن واحداً من بناة هذا النظام قد دافع عن فكرة الجمهورية الرئاسية ووضع السلطات الأكثر في يد الرئيس، تحت مبررات الحاجة إلى مركزية في القرار تحسم التردد وأنصاف الحلول التي ميزت العهود اللبرالية الفاشلة في السودان[1] ، إلا أن السلطات الواسعة التي تمتع بها نميري في دستور 73 الأصلي كانت هي بعض أسباب النقد للنظام السياسي لمايو، حيث يعتقد أن تلك الصلاحيات الدستورية هي التي لعبت دوراً في بناء الشخصية نميرية النزاعة إلى السيطرة.

خامساً: تلى ترشيح نميري لرئاسة الجمهورية حملة رسمية قصدت ضمان التأييد الجماهيري، ومن ثم التصويت للنميري كرئيس للجمهورية. وقد استندت هذه الحملة على عملٍ أدبي وفنيٍ قصد تقديم صورة صقيلة للنميري المرشح. فانبرى الشعراء والفنانون ـ بتعضيد من الدولة ـ يقدمون مجهوداً مقدراً في هذا الصدد. وقد دارت معظم الأعمال الأدبية والفنية التي قدمت في تلك الفترة حول فكرة مركزية واحدة، هي تمجيد الخصائص القيادية التي تؤهل نميري لرئاسة الجمهورية. وهكذا فقد رأينا أعمالا متميزة شارك فيها مبدعون من مثل عمر الحاج موسى ـ وزير الثقافة والإعلام ـ الذي دبج مقالات رصينة عن نميري الإنسان، أصله ومنبته، وتاريخه الشخصي، ثم خصائصه كضابط مقاتل وقائدعسكري.

ومن ثم انطلق الإعلام على ذات النهج، يضرب على طبل خصائص نميري المؤهلة له للزعامة، فرأينا القصائد العصماء والخرائد الفريدة التي استنطق بها

---

(1) راجع منصور خالد، (1997). النخبة السودانية وإدمان الفشل. مصدر سابق.

شعـراء مشـــهورون ـ وآخرون مـغمورون ـ شـياطين شـعرهم مدحـاً في الرجل ومـزاياه وخصـائصه. وقـد بزت صحـيفـة القوات المسلحـة زميـلاتها الأخـريات بتسميتها للنميري ـ بالرئيس القائد ـ ذلك اللقب الذي صارأشبه ما يكون بالرسمي.

ثم رأينا شعـراء الغناء ـ ومن خلفهم الفنانون ـ يسلكـون ذات الطريق... فرأينا منذ بداية التعبئـة ل للجمهورية الرئاسية ، الفنان سيد خليـفة وهو يتغنى بما صار أقرب ما يكون من النشيد الوطني:

أيدنـاك بايعـناك.. يا نمـيـــري أيـدناك

للجمـهورية بايعنـاك.. مية الميـة بايعناك

وتغني الخالد عـبد العـزيز محمـد داؤود في ذات المناسبة، منـاسبة التـرشيح لرئاسة الجمهورية:

نقـــولهـا نـعم وألف نعـم.. ليك يا الـقـائد المـلهم

نقولها نعم نقولها نغـــــم.. نقولها من الضمير والفم

والفنان إبراهيم عوض مـدح نميري مرتبطاً بانفـعال الناس ضد انقلاب العـصر القصير ـ 19 يوليو ـ فقال للنميري:

لما نزلنا يوم اثنين وعشرين يوليو للشارع..

شعب وجيش نزود عن مايو وندافع..

ياريس براك شفت..

أروع أعظم وأروع استفتا..

نحن معاك رخا وشدة.. كتائب ملهمة تدافع

ولم يتخلف عن الـركب الفن الشعبي، فـتغنى الخالدان مـيرغني المأمون وأحـمد حسن جمعة:

إنت القائد وإنت الرئيس..

واصل كفاحك.. خليك حريص..

واصطف الجيش أيضاً في صف الحداة ، فتغنى بكلمات ضابط من ضباطه ـ جعفر فضل المولى ـ الثلاثي النسائي الاشهر البلابل:

الجنيات بشروا وليك البنات زغردن..

بايعوك راس للوطن، قودوك للرسن

يا أب عاج أخوي يا دراق المحن..

أما الثنائي الوطني (أحمد حميدة ويوسف السماني)، فقد ارتبطا بمايو وبالحداء لها,.. وكان أشهر غناءهما:

يا ريس سير بعون الله

وشد السارية واتحكم على المقداف

بإذن الله..تشق المركب الأمواج

تجود بالخير على مدنا وعلى الأرياف..

وكان هذا الاتجاه في تناول الفن والأدب للقضايا السياسية من زاوية الفرد قد شكل تحولاً في مسار علاقة الأدب والفن بالسياسة في السودان، فلقد درج الفن والأدب على التعامل المؤسسي مع القضايا السياسية. فأكتوبر مثلا، قدمت أدباً وفناً سياسياً راكزاً استند كله على التغني والتمجيد للثورة ومبادئها، وغاياتها.. وحينما اندلعت مايو فإن التغني كان ـ في أوله ـ بالقيم والأفكار والمبادئ التي نادت بها الثورة.. وحتي في زمان الفريق عبود، لم يكن الفن والأدب ـ في مجمله ـ فردي الاتجاه، فقد تغنى الفنانون والشعراء لنوفمبر (الثورة البيضاء)، وتحدثوا عن 17نوفمبر الذي "هب فيه الشعب وطرد جلاده".

●●●

وإذا كانت تلك أسـباب سياسجـتماعيـة لتصاعد مد الـشخصية النمـيرية، على حساب المؤسـسة والنظام، فإن هناك كثـيراً من السلوك والتصرفـات من مسؤولين في مختلف مسـتويات المسؤولية ـ كان يغذي ويدفع من اتجاه نمو الشـخصية على حساب المؤسسة والنظام.. وكمراقب لصيق لعدد من السنوات يمكنني أن أشير إلى بروز سلوك من شاكـلة ما وصفـه الرائد زين العابدين. فـعلى امتداد عـقدين ـ أو يكاد من السنوات شهـدت ـ ومعي زملاء يمكن أن يعـضدوا قولي هذا، شـهدت نمو تيار الـتعظيم غـير المعقـول للرئيس من قـبل مسـؤولين سياسـيين وتنفيـذيين من مـستـوى الذين وصـفـهم زين العـابدين. ودون التـحديد غـيـر المفـيد لـلأسمـاء والشخصيـات الممثلة، ألخص فيما يلي الأحداث والأفـعال والمسرح. إننا لا نقول أن كل السلوك والتصرف من قبل المسؤولين في مايو كان هو على شاكلة ما روى زين العابدين عبد القادر، فقد كان هناك رجال ملأ القدر والمسؤولية، و لا يمكن الانتقاص منهم ومن مكانـتهم قط. بيـد أنه كـانت هناك نماذج كـتلك التي تحـدث عنهـا زين، نلخص بعضاً منها هنا مؤكدين أننـا لا نحرص على تعريف الشخص بقدر حرصنا على تقديم النموذج الممثل لما نريد أن نعبر عنه:

في رحـاب الاتحاد الاشتـراكي، وقف نميـري يتسلم من شـخصـية سـياسـية تنفيـذية، وثيقة تمثل التزام وتأييـد العاملين في المرافق التابعة لذلـك المسؤول. وقد وقف المسؤول أمام الرئيس فهاب الموقف والرجل، حتى أخذ يرتجف بما جعل ورق الخطاب يصدر صـوتاً لفت الأنظار، بينما كامـيرات التلفزيون تسجل المنظر..يـومها اضطرت إدارة التلفـزيون إلى إجـراء عمليـات مـونتاج طويلة حـتى لا تشـاهد تلك الارتجافة على شاشات التلفزيون.

في رحلة داخلية افتتح فيها نميري واحداً من الطرق الجديدة ،كان نميري يناقش بعض المهندسين المشـرفين على الطريق، وقد أراد أن يسـتوثق من معلومـة متـعلقة بوزارة ليس لهـا صلة بالطرق، فالتـفت يبـحث عن الدكتـور الوزير، وحينمـا نطق باسمه جاءه الدكتور وهو يهرول بصورة عقدت الألسن بالدهشة.

في واحدة من الصحف اليوميـة التي كانت تصدر من الدولة، كتب رئيس تحرير الصحـيفة كلمـة افتتـاحية يقول فـيها إن الجـماهير مع الرئيس فـيما فـعل، وأنها ستسانده فـيما يفعل وفيما سيـفعل في المستقبل. وكان ذلك الإعلان مـثار سخرية وتندر حتى من الرئيس نميـري نفسه، والذي قال إن الصحـفي قد يحق له أن يقف فيما فعل الرئيس ولكن المستقبل مخبوء، وأنه غير معصوم من الخطأ فكيف لرئيس التحـرير أن يعلن أنه سيقف مع الخطأ، في الوقت الذي تـستوجب أمانة المسـؤولية الصحفية عليه أن يقول للرئيس المخطئ أنت أخطأت.

كان الدكـتور جـعفر بخـيت هو صاحب القـول "بنميـرية" التي اعتبـرها فكراً سياسـياً تميزت به مايو. ورغم أن الرجل كـانت له فلسفته الخـاصة في دعوته إلى نميـرية، إلا أن نميـري نفـسـه كـان سـبـاقـاً إلى رفـض ارتبـاط اسـمـه بفكر أو أيديولووجـية، وذلك قناعة مـن الرجل بكونه شخص عـادي وضعتـه الظروف في موضع المسؤولية الأعلى ـ أو كما قال في إحدى لقاءات المكاشفة.

في رحـاب بلد عـربي كـان يزوره نميـري مـع وفـد من الوزراء، جلس الوزراء يتسامـرون مع نميري في جناحه. وتطرق الأمر إلى دور نميري في مـؤتمرات القمة العربية، فتصدى واحد من الـقريبين من الرئيس يتحدث عن بطولات نميري ويغالي في وصف مواقف نميري المفحمة للقادة العرب، بما أحس معه نميري نفسه بالحرج، حتـى أن واحداً من الحـاضرين انفـعل قائلا "بالغت يا أخي". ولا شك أن نمـيري استمع كثيراً إلى مـثل تلك الأحاديث المغالية عنه وعن إمكاناته، وقدراته. ولا شك أن الرجل لم تفت عليه أغراض تلك المغالاة في الوصف والتعظيم بما فيه وما ليس فيه. من هنا فـإن القول بأن نميـري كان يطـرب لمثل ذلك القول حـتى تصور امـتلاكـه لقدرات لا يملكهـا قول مردود، فالرجل في المنتـهي يملك من الحصافة والتـقدير ما يملكه كل شـخص سـوي، ومن ثم فـهـو قـادر على التـقـويم والحكم على النفـاق والمداهنة. بيد أن الأهم هو أن مثل تلك الأحـاديث والروايات كانت تجعل نميري يلم بقَدْرِ الذين من حوله، ومن ثم تساعده على الحكم على الأشخاص.

●●●

وبعد..

ماذا يتبقى لنا إن أردنا الاستمرار على طريق البحث في نمو شخصية نميري الكارزمية؟

لو تجاوزنا ما قلنا به حتى الآن من تناول للأحداث والأفعال على خلفية ما نعرف عن واقع نميري العسكري والسياسي، فإنه لا يتبقى سوى تحليل شخصية نميري.

ولو حاولنا ذلك نكون قد اقتربنا من ساحة ليس لنا، فيها طويل باع..

■ ■ ■

ما بعد الكتاب
رسالة من نميري إلى المؤلف

نثبت فيما يلي نص الرسالة التي تلقيناها من الرئيس جعفر نميري بعد اطلاعه وتعليقه على هوامش مخطوطة هذا الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ د. محمود قلندر

السلام عليكم

اطلعت على تسجيلكم الصحفي لسنوات حكم مايو. وجدت فيه الكثير الذي يفيد والكثير الذي يقود القارئ إلى تفكير عجيب عن ثورة مايو وقائدها. إنه اجتهاد أخذ من وقتكم الكثير ومن تفكيركم ماجعلكم تحلقون في بساتين هواء. إنه اجتهاد على كل حال وقد وجدت نفسي إذا علقت على كل ما تريده فسأضطر إلى تأليف كتب وكتب وإلى الرجوع إلى المذكرات حتى أكون على الطريق المستقيم الذي نريد القارئ أو المستفيد أن يسير عليه حتى يكون بناء الوطن واقف على أساس متين.

وجدت أنه من الأحسن أن اسطر إليكم هذه الوريقة مشيراً إلى نقاط مهمة أراكم تودون القارئ أن يصل إليها.

الأخ الفاضل

إن استـهلالي في كـتاب النهج الإسلامي لماذا يـكفيني ويدفع عني الكثـير الذي تفكر فيـه. أنتم أصحـاب الأقلام تهدفـون إلى الشـهرة حـتى ولو كان على حـساب غيـركم ولا أريد أن أقول أنكم باجتـهادكم كتابة هذا السـفر قد انحـرفتم ولكنكم لا تسيرون على الطريق القويم...

الاستهلال يدفع عني كثيـر من الآراء التي أشرت إليها أو هدفت إليها وأتمني أن تجد في الكتـاب ما يغنيني عن الكتابة مـطولاً ولكم الشكر الجزيل على ما تقـدمونه لوطنكم الحبيب

أخوكم

المشير جعفر محمد نميري

(وليس النميري)

مرفق :

١ . خطابنا للشعب بمناسبة مرور ٣٤ على ثورة مايو

٢ . بيان الشباب لنفس المناسبة.

□□□

المصادر وببلوغرافيا

- إبراهيم حاج موسى، (1970). التجربة الديموقراطية وتطور الحكم في السودان. القاهرة: مطابع الأهرام.
- ابيل ألير، (1996). جنوب السودان: التمادي في نقض العهود.
- عادل رضا، (1975). الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، القاهرة: المكتب المصري الحديث
- عادل رضا، (1975). الرجل والتحدي، القاهرة: المكتب المصري الحديث
- عبد الرزاق الفضل، (1983). الدور السياسي للعسكريين السودانيين 1955 ـ 1980, بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الآسيوية والإفريقية ـ جامعة الخرطوم.
- جعفر محمد نميري، (1980) النهج الإسلامي لماذا. القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- جعفر محمد نميري، (1983) النهج الإسلامي كيف. القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- خليفة خوجلي خليفة خوجلي، انتحار الحزب الشيوعي،. دمشق : منشورات دار علاء الدين
- سراج الدين عبد الغفار، (1997) تجربة الدفاع الشعبي في السودان. الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية.
- فؤاد مطر، (1972) الحزب الشيوعي السوداني نحروه أم انتحر، بيروت: دار النهار.
- محجوب برير محمد نور، (2002) مواقف على درب الزمان، ج1، ج2، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة.
- محجوب عمر باشري، (1996). معالم الحركة الوطنية في السودان. بيروت: دار الثقافة.
- محمد عمر بشير، (1985)مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع (ترجمة هنري رياض وآخرون) بيروت: دار الجيل.
- محمد أبوالقاسم حاج حمد، (1996). السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، 1956 ـ 1996 المجلد الثاني، International Studies and Research Bureau. West Indies.

- محمد محجوب عثمان، الجيش والسياسة في السودان. القاهرة - مركز الدراسات السودانية، (1997)
- منصور خالد، (1993). النخبة السودانيـة وإدمان الفشل، ج 1، ج 2، القاهرة: مطابع سجل العرب.
- منصور خالد، (دون تاريخ). لا خير فينا إن لم نقلها، الخرطوم: قسم التاليف والنشر جامعة الخرطوم.
- منصور خالد، (1986). الفجر الكاذب، القاهرة: دار الهلال.
- محمد عبد العزيز وهاشم أبو رنات (1993). أسرار جهاز الأسرار، ؟
- محـمود مـحمد قلندر، (2004) جنـوب السودان مراحل انهـيار الثـقة بينه وبين الشـمال. دمشق: دار الفكر.
- الشريف، يوسف. (دون تاريخ) السودان. وأهل السودان. القاهرة: دار الهلال.

الإنجليزيـــة:

-Faisal A .Babiker, (1986) The Sudanese elite under Nimeiri .Unpublished doctoral dissertation .University of Southern California, Los Angeles.
- P .Bechtold, (1976) Politics in Sudan .Parliamentary and military rule in an emerging African nation .New York: Praeger.
- M .O .Bashir, (1975) .The Southern Sudan: From Conflict to Peace .London: Hurst.
- M .M .Galander, (2001) Mass Media in Sudan: A history of media politics interplay .Kuala Lumpur: IIUM Research Center.
- B .Graham, (1992) .Sudan, death of a dream .London:
D .Lavin, (1991) .The condominium remembered .Proceedings of the Durham Sudan Historical record conference, 1982. V 1, .Occasional papers series No42, .
Voll, J .Voll, S .(1985) .Sudan: Unity and diversity in a multicultural state .New Jersey: The scarecrow press.
Dunstin M .Wai, (1981) The African Arab Conflict in Sudan .New York: Africana Publishing House.
P Woodward, (1990) .Sudan, 1898-1989. The Unstable state .Boulder, CO: L. Reiner Publishers.

حوليات ودوريات:

- Confidential Africa .Issues for the years: 1962, 63, 64, 65, 66. Published by Africa .Rutland Gate, London.
- Africa Confidential .Issues for the years: 1969, 70, 71. Published by Africa. Rutland Gate, London.
- Africa Contemporary Records (CAR) .Issues for the years, 1968- 1983.

وثائق

- مخطوطة الجنوب، مجموعة أبو سليم الخاصة، دار الوثائق، الخرطوم.

- Report of the Commission of Inquiry into the disturbances in the Southern Sudan during August 1955. Khartoum: Ministry of Interior.

الفهرس

الفصل الثالث

مايو.. من الثورة للدولة

الفصل الخامس

مايــو.. وطريق النهايــة